المجلة العلمية

الأكاديمية العربية في الدنمارك

دورية علمية محكمة نصف سنوية

رئيس التحرير

أ.د. وليد الحيالي

سكرتير التحرير

أ.م.د. فاخر جاسم

المستشار العلمي للمجلة

أ.د. محمود عبد العاطي

مدير معامل التأثير العربي ـ اتحاد الجامعات العربية

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. لطفي حاتم

أ.د. يونس عباس حسين

أ. م. د. محمد فلحي

أ. م. د. مجدي الجعبري

عنوان المراسلة

Address

The Arab Academy in Denmark

kobbelvænget 72 B, st

2700 brønshøj- Denmark

The journal Website: **www.ao-journal.org**

The journal E-mail: journal@ao-journal.org

The Arab Academy E-mail: info@ao-academy.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للأكاديمية العربية في الدنمارك

المجلة العلمية للأكاديمية العربية في الدنمارك

Det kongellge bibliotek Nationalbibliotek og kobenhavns Universtietsbibliotek Pligtafeverings-afdeling ISSN Danmark ISSN-1902-8458 - ISSN-1902

رقم الإيداع بالمكتبة الملكية الدنماركية ومكتبة جامعة كوبنهاغن 8458

شهادة معامل التأثير العربي رقم 8458 ـ 1902

البحـوث المنشـورة تـم تقـويمها من قبـل أساتذة

متخصصيـن بحـسب التخصصات العلميـة

الهيأة الاستشارية

أ.د. جاسم حلو نعمة الموسوي ـ نائب رئيس جامعة سابقا ـ عالم في علوم الحياة ـ العراق

أ.د. نظير الأنصاري ـجامعة لوليو التكنلوجية ـ السويد

أ.د. محمد الموسى الصالح ـ جامعة الفرات ـ سوريا

أ.د. حسن السوداني ـ أكاديمي واعلامي ـ السويد

أ.د. إدريس الكريني ـ جامعة القاضي عياض ـ المغرب

أ.د. بوحنية قوي ـ جامعة ورقلة ـ الجزائر

أ.د. كريم فاخر نعمة ـ جامعة فيلكو تارنوفو ـ بلغاريا

أ.د. عبد الحسين شعبان ـ نائب رئيس جامعة اللاعنف وحقوق الانسان ـ بيروت

أ.د. حياة قطاط القرمازي ـ منظمة التربية والثقافة والعلوم ـ جامعة الدول العربية

ثمن العدد: في الدول العربية 4 يورو € أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي $

وفي دول الاتحاد الأوربي 5 يورو €

الاشتراك السنوي	الأفراد		المؤسسات	
الاشتراك بعملة €	البلدان العربية	البلدان الإسكندنافية	البلدان العربية	البلدان الإسكندنافية
لمده سنة	40	50	80	100
لمدة سنتين	70	80	150	160
لمدة ثلاث سنوات	100	110	230	240
لمدة خمس سنوات	150	160	350	420

هيئة تحكيم العدد 27

- أ.د. فواز عبابنه

التخصص: القانون

البريد الالكتروني: fawwazababneh@yahoo.com

- أ. د. حسين يوسف قزق

التخصص: اللغة والنحو

البريد الإلكتروني: husseinqazaq63@gmail.com

- أ. د. يوسف محمد فالح بني يونس

التخصص: الفلسفة في التاريخ

البريد الالكتروني: banijor@gmail.com

- أ. د. رانيا الصاوي عبد القوي

التخصص: صحة نفسية

البريد الالكتروني: rania_elsawy2@hotmail.com

- أ.م.د. محمد باقر الهادلي

التخصص علوم سياسية

البريد الالكتروني: albaqer63@hotmail.com

- أ. م. د. صالح قزقز

التخصص: لغة عربية

البريد الالكتروني: salihgargaz@gmail.com

- أ.م.د. أكبر عمر الجباري

التخصص: اقتصاد

البريد الالكتروني: akbaromer1@hotmail.com

- أ.م.د. فاخر جاسم

التخصص: علوم سياسية

البريد الالكتروني: fakhir2007@hotmail.com

ضوابط النشر في المجلة

الاخوة والأخوات الاساتذة الكرام.

تحية طيبة

نود اشعاركم بان مجلة الاكاديمية العربية المحكمة والمعتمدة رسميا كمجلة معترف بها من قبل الاكاديمية الملكية الدنماركية والمكتبة الوطنية الدنماركية تؤكد على الضوابط الأتية عند ارسال البحوث اليها لغرض تحكيمها ونشرها في المجلة العلمية الاكاديمية المحكمة:

- على المؤلف التأكد من أن دراسته كاملة، ومدققة لغوياً، وخالية من الأخطاء الإملائية والنحوية، وعدم مخالفته لأي نظام للحماية الفكرية.
- يجب على الباحث إخفاء شخصيته في الدراسة، وتجنب وضع أي إشارة تكشف هويته من خلال الدراسة، أما المعلومات الشخصية ومكان العمل فتوضع في صفحة منفصلة.
- يضع الباحث باللغتين العربية والإنجليزية صفحة عنوان رئيسة تبين عنوان الدراسة، واسم المؤلف (المؤلفين) وعناوينهم الكاملة وسيرة ذاتية مختصرة عنهم (الاسم، المؤهل، الدرجة العلمية، جهة العمل ومقرها، البريد الإلكتروني)، وخمسة إلى سبع مصطلحات باللغتين العربية والإنجليزية (كلمات مفتاحية يقترحها الباحث) تعبر عن محتوى الدراسة.
- يقدم الباحث ملخصين للدراسة أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية في حدود 200 كلمة.
- يستخدم عند كتابة الدراسة بنط (Times New Roman) على النحو التالي:
العنوان: مقاس حجم (18) متوسط في السطر وثقيل، اسم المؤلف: حجم (16) متوسط في السطر، الكلمات المفتاحية: حجم (14)، النص: حجم (14)، الفاصل بين السطور 1.5، العناوين الجانبية: يجب أن تكون قصيرة ومحددة بوضوح بالبنط الثقيل وغير مرقمة، والحاشية السفلية (الهوامش) حجم الخط (10).
- تكون العناوين الجانبية قصيرة ومحددة بوضوح بالبنط الثقيل وغير مرقمة.
- تكون الأشكال والخرائط والرسوم البيانية على درجة عالية من الجودة باللونين الأبيض والأسود مع تجنب التظليل الثقيل.
- ترقم الجداول والأشكال ترقيماً متسلسلاً مستقلاً لكل منهم، مع إعطاء عنوان قصير لكل منها تتم كتابته (أعلى) الشكل، ويكون المصدر أسفله.
- يتراوح حجم الدراسة بين (3000-6000) كلمة مطبوعة على ورق بحجم (A4) باستخدام برنامج ميكروسوفت وورد، وبمسافة مفردة بين السطور، مع محاذاة الأسطر من اليمين واليسار وترك هوامش متسعة.
- ترقم جميع الصفحات تسلسلياً.
- ترتب البحوث وفق الآتي: (صفحة العنوان، ملخص، مقدمة، أهمية البحث، أهداف البحث، منهج البحث، النتائج والمناقشة، المراجع).
- ترتب بقية الأشكال الأخرى مثل: (المراجعات والتقارير والمقالات ... إلخ)، بأسلوب متسلسل ومترابط حسب ما يراه الباحث.
- توثيق المصادر.

يهدف توحيد توثيق المصادر بشكل علمي في كل ابحاث المجلة العلمية يرجى من الباحثين الكرام اعتماد أسلوب التوثيق التالي:

أولا –يتم استخدام أسلوب (MLA. Modern Language Association) حيث يتم كتابة الاسم الأخير للمؤلف ثم الاسم الأول فعنوان الكتاب يليه بلد النشر ثم الناشر وسنة النشر ثم رقم الصفحة وذلك حسب التصنيف الآتي.

- ❖ الكتب.
- ❖ اسم المؤلف، عنوان الكتاب، بلد النشر، دار النشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر رقم الصفحة.
- ❖ الدوريات والصحف.
- ❖ اسم الكاتب، عنوان البحث أو التقرير، اسم الدورية، بلد النشر، جهة النشر، رقم العدد، تاريخ العدد، الصفحة.
- ❖ الندوات والمؤتمرات.
- ❖ اسم الباحث، عنوان الورقة البحثية، عنوان الندوة أو المؤتمر، مكان انعقاد المؤتمر، تاريخ انعقاد المؤتمر، رقم الصفحة.
- ❖ الرسائل الأكاديمية.
- ❖ اسم الباحث، عنوان الرسالة، توصيف الرسالة، بلد الجامعة، اسم الجامعة، اسم الكلية، السنة، رقم الصفحة.
- ❖ الصحف الإلكترونية.
- ❖ اسم الكاتب، عنوان المقال، اسم الصحيفة، مكان صدورها، تاريخ العدد ثم تكتب عبارة . نسخة إلكترونية متاحة على الرابط التالي ويضاف عنوان الرابط.
- ❖ المواقع الالكترونية.
- ❖ اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، تاريخ النشر، بعدها تذكر عبارة . النص متاح على الرابط التالي . ويضاف عنوان الرابط

ثانيا –يتم إثبات التوثيق في الهامش أسفل الصفحة، على أن يتم إثبات كامل البيانات المطلوبة عند ذكر المرجع للمرة الأولي أما في حالة ذكر المرجع مرات لاحقة يتم ذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة فقط مع الإشارة إلى انه مرجع سبق ذكره.

ثالثا –إعداد قائمة المصادر.

يتم في نهاية البحث إعداد قائمة للمصادر وبنفس أسلوب التوثيق (MLA) على أن يتم تقسيمها إلى التالي:

- ❖ قائمة الكتب.
- ❖ الرسائل الأكاديمية.
- ❖ المجلات والدوريات العلمية.
- ❖ المجلات والمواقع الالكترونية.

ويتم ترتيب المصادر داخل كل قسم أبجديا حسب اسم المؤلف

- تستغرق مدة التحكيم ما بين 3 الى ستة أشهر يبلغ الباحث خلالها عن نتائج البحث سلبا ام ايجابا.
- تحول كلفة اجراءات التحكيم والنشر البالغة 300 دولارا أمريكيا بالنسبة للأساتذة الباحثين و200 دولارا امريكيا بالنسبة لطلبة الدراسات العليا من خارج الاكاديمية قبل الشروع في اجراءات التحكيم على حساب الاكاديمية المصرفي المدرج ادناه ولا يعاد المبلغ في حال رفض البحث من قبل المحكمين.

رقم حساب الاكاديمية المصرفي

اولاً –حساب الجامعة بالعملة الدنماركية للمقيمين في الدانمارك هو

Arabisk Universitet

Den Danske Bank / Roskilde

Reg. nr.3429

Konto nr.3429679990

ثانياً –حساب الجامعة بالدولار الامريكي للمقيمين خارج الدانمارك هو

Arabisk Universitet

Danske Bank / Roskilde Afdeling

Holmens Kanal 2-12

Dk- 1092 Copenhagen K, Denmark

Telex 27000 – SWIFT – BIC: DABADKKK

Iban nr. DK5330003429680026

Konto nr. 3429680026

Reg. nr. 3429

- يزود الباحث بنسخة من المجلة بعد انجاز طبعتها الورقية مرفقة بكتاب النشر.
- إذا رغب الباحث بتزويده بأكثر من نسخة فانه يتحمل اجور البريد وقيمة النسخة المثبتة في معلومات المجلة
- المجلة غير ملزمة بنشر ما يرد اليها من بحوث ودراسات ومقالات.
- يتم ارسال البحوث الى البريد التالي journal@ao-journal.org

قائمة البحوث المقبولة للنشر

عنوان البحث	المؤلف	تاريخ التقديم	تاريخ القبول	تاريخ النشر
بناء الدولة ومسار التحديث في تونس بين المنطق الاقتصادي والمنطق الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر. عناصر من الممارسات والتمثلات	د. محمد الحبيب الخضراوي	2021/5/5	2021/6/26	يوليو-21
أزمات التنمية السياسية في الواقع العربي. السودان نموذجاً	أ.م.د. نهاد احمد مكرم عبدالصمد	2021/3/29	2021/4/30	يوليو-21
اخوان المهجر وخيارات البحث عن ملاذات آمنة جديدة	د. انمار الدروبي	2021/4/15	2021/6/30	يوليو-21
الإشكالية المعرفية لمنهج البحث التحليلي في دراسات اللغة بين التحليلية الشكلية والتحليلية التفاعلية. دراسة فلسفية	أ.د. وائل احمد خليل الكردي	2020/12/4	2021/2/26	يوليو-21
النقد الأخلاقي تجاه نظريات علم الاجرام البيولوجية. لمبروزو نموذجاً	أ.م.د رشا علي احمد البارودي	2021/1/2	2021/2/25	يوليو-21
الظواهر الاجتماعية من منظور سوسيولوجية الاعتراف. دراسة وصفية تحليلية	د. ندي عبد الله العبيدي الطالبة. سحر سعيد	2020/12/21	2021/2/5	يوليو-21
بناء المؤسسات الدستورية والاجتماعية مع رفع رفاهية المواطنين في مملكة النرويج	أ.د. سناء عبد القادر مصطفي	2021/3/20	2021/5/18	يوليو-21
من الظواهر الصرفية في لهجة اهل منطقة الجوف (سكاكا وما حولها) في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالعربية الفصيحة	أ.م.د. صالح عبد الله محمد قرقز أ.م.د. محمود خلف البادي	2020/12/20	2021/2/21	يوليو-21

المحتويات

ضوابط النشر في المجلة	4
قائمة البحوث المقبولة للنشر	7
افتتاحية العدد أ.د. وليد الحيالي	9
أولا: البحوث السياسية	11
بناء الدولة ومسار التحديث في تونس بين المنطق الاقتصادي والمنطق الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر . عناصر من الممارسات والتمثلات أ.م.د. محمد الحبيب الخضراوي	12
أزمات التنمية السياسية في الواقع العربي . السودان نموذجاً أ.م.د. نهاد احمد مكرم عبدالصمد	31
اخوان المهجر وخيارات البحث عن ملاذات آمنة جديدة د. انمار الدروبي	59
ثانيا: البحوث الفلسفية	83
الإشكالية المعرفية لمنهج البحث التحليلي في دراسات اللغة بين التحليلية الشكلية والتحليلية التفاعلية . دراسة فلسفية أ.د. وائل احمد خليل الكردي	84
النقد الأخلاقي تجاه نظريات علم الاجرام البيولوجية . لمبروزو نموذجاً أ.م.د. رشا علي احمد البارودي	100
ثالثا: بحوث العلوم الاجتماعية	122
الظواهر الاجتماعية من منظور سوسيولوجية الاعتراف . دراسة وصفية تحليلية د. ندي عبد الله العبيدي الطالبة: سحر سعيد	123
رابعا: البحوث الاقتصادية	149
بناء المؤسسات الدستورية والاجتماعية مع رفع رفاهية المواطنين في مملكة النرويج أ.د. سناء عبد القادر مصطفي	150
خامسا: بحوث اللغة العربية	169
من الظواهر الصرفية في لهجة اهل منطقة الجوف (سكاكا وما حولها) في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالعربية الفصيحة ا.م.د. صالح عبد الله محمد قرقز أ.م.د. محمود خلف البادي	170
سادسا: ملخصات الاطاريح والرسائل الجامعية	191
أهمية المحاسبة الإدارية في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات في الشركات الصناعية الكويتية اعداد الطالب: أسامة خالد أبو الرُّب أ.م.د. مجدي الجعبري	192
تاطير صحيفتي (الاهرام والمصري اليوم) للقضايا السياسية بعد 25 يناير 2011 اعداد الطالب: أسماء عزت مصطفي جاد المولي أ.م.د. كمال بديع الحاج	208

افتتاحية العدد

أ.د. وليد ناجي الحيالي

رئيس التحرير

يصدر العدد السابع والعشرون من مجلة العلمية للأكاديمية العربية في الدنمارك وهي متواصلة دون انقطاع منذ صدور عددها الأول قبل قرابة الخمسة عشر عاماً وهو العمر الحالي للمجلة، وهي بذلك تسجل انتظاما في تواريخ صدورها. وتميزت المجلة بتصاعد وتيرة تطورها والاعتراف بها كمجلة محكمة ومرموقة بإشراف نخبة من الأكاديميين في هيئتها العلمية.

تواصل المجلة المحافظة على عضويتها في معامل التأثير العربي الذي يضع شروط غاية في الصرامة. والعدد السابع والعشرون يساهم كما الاعداد السابقة في اثراء المعرفة العربية بمجموعة جديدة من الأبحاث المحكمة التي قدمها عدد من أساتذة الجامعات العربية و في مجالات متعددة، حيث احتوى على ثلاث بحوث في العلوم السياسية بمجالاتها الرحبة، وكان الأول بعنوان: بناء الدولة ومسار التحديث في تونس بين المنطق الاقتصادي و المنطق الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر: عناصر من الممارسات والتمثلات، للباحث د. محمد الحبيب الخضراوي الأستاذ المساعد بجامعة تونس، أما البحث الثاني فكان بعنوان: أزمات التنمية السياسية في الواقع العربي، السودان نموذجا للباحثة الدكتورة نهاد أحمد مكرم عبد الصمد، أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية جامعة الملك سعود، أما البحث الثالث والأخير في بحوث العلوم السياسية فكان بعنوان: اخوان المهجر وخيارات البحث عن ملاذات امنة جديدة، للباحث د. أنمار الدروبي المدرس بكلية القانون والسياسة في الأكاديمية العربية في الدنمارك. وجاء المجال الثاني لبحوث العدد في الفلسفة حيث تضمن بحثين الأول، كان بعنوان: الإشكالية المعرفية لمنهج البحث التحليلي في دراسات اللغة عبر التحليلية الشكلية والتحليلية، التفاعلية، دراسة فلسفية، للباحث الدكتور وائل أحمد خليل الكروب، الأستاذ المشارك في الاكاديمية العربية في الدنمارك قسم الفلسفة، أما البحث الثاني فكان بعنوان: النقد الأخلاقي تجاه نظريات علم الاجرام البيولوجية، لبروزه نموذجا، للباحثة الدكتورة رشا علي البارودي الأستاذ المساعد في قسم الفلسفة، جامعة الخرطوم ـ السودان. وفي مجال العلوم الاجتماعية، ضم العدد بحثا بعنوان: الظواهر الاجتماعية من منظور سيكولوجية الاعتراف للباحثين الدكتورة ندى عبد الله العبيدي، المدرس في قسم العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية في الاكاديمية العربية في الدنمارك، والباحثة سحر سعيد، طالبة دكتوراه في قسم علم الاجتماع في الاكاديمية العربية في الدنمارك.

أما في مجال البحوث الاقتصادية، قدم الباحث الأستاذ الدكتور سناء عبد القادر مصطفى بقسم الاقتصاد في الاكاديمية العربية في الدنمارك بحثا بعنوان: بناء المؤسسات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية مع رفع رفاهية المواطنين في مملكة النرويج.

المجال الخامس والأخير تضمن بحثاً في مجال اللغة العربية، قدم فيه الباحث الأستاذ المساعد دكتور صالح عبد الله محمد قرقز، بقسم اللغة العربية في الأكاديمية العربية في الدنمارك بالاشتراك مع الأستاذ المساعد الدكتور محمود خلف البارئ من جمهورية سوريا، بحثاً بعنوان: من الظواهر الصرفية في لهجة أهل منطقة الجوف (سكاكا وما حولها) في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالعربية الفصيحة

كما احتوى هذا العدد على ملخصين لبحوث الدراسات العليا التي تم مناقشتها من قبل الهيئات العلمية المختصة في الأقسام العلمية وكلياتها في الاكاديمية العربية في الدنمارك. الملخص الأول كان لأطروحة دكتوراه بعنوان: أهمية المحاسبة الإدارية في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار في الشركات الصناعية الكويتية، مقدمة من قبل الطالب أسامة خالد أبو الرب تحت اشراف الأستاذ المساعد الدكتور مجدي الجعبري. الملخص الثاني لرسالة الماجستير بعنوان: تأطير صحيفتي الاهرام والمصري اليوم، للقضايا السياسية بعدد 25 يناير 2011 ـ دراسة مسحية مقارنة، قدمت من قبل الطالب عزت مصطفى جاد المولى واشراف الأستاذ المساعد الدكتور كمال بديع الحاج.

لقد عملت هيئات التحرير وسكرتاريتها في المجلة العلمية للأكاديمية العربية في الدنمارك على أن تكون الاعداد التي تصدر عن المجلة ذات قيمة علمية مفيدة للباحثين المختصين في المجالات المعرفية التي تبحث بها وتنشرها المجلة بعد تحكيم محكم وتدقيق دقيق. نأمل أن يكون هذا العدد قد حقق أهدافه المرسومة.

أولا: البحوث السياسية

بناء الدولة ومسار التحديث في تونس بين المنطق الاقتصادي والمنطق الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر: عناصر من الممارسات والتمثلات

State- building and the path of modernization in Tunisia between economic and social logic during the 19th century

د. محمد الحبيب الخضراوي
أستاذ مساعد ـ العلوم الثقافية ـ جامعة تونس ـ تونس
mhkhadhra@yahoo.fr

تاريخ التقديم للنشر: 2021 /5/5 **تاريخ القبول للنشر: 2021 /6/26**

ملخص الدراسة باللغة العربية.

انخرطت السلطة السياسية في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر، في مسار من التحديث، في علاقة وطيدة مع المتطلبات الملحة للاقتصاد حيث ارتبطت هذه العلاقة برهانات خارجية (الباب العالي وأوروبا)، وأخرى داخلية تتجه إلى المعطى المحلي. ومن خاصيات هذه العلاقة أنها تؤسس لمسار من التحديث بالتوازي مع بناء مسار جديد لتكوين ثروة محلية تهتم بالموارد الداخلية. ووظفت السلطة لذلك مجموعة من الآليات في إطار بسط النفوذ والسيطرة على المجال لتوفير هذه الثروة واستدامتها تؤخذ باسم المصلحة العامة باعتبارها رابطا قانونيا بين الأطراف والمركز وهي من أقوى الروابط التي صاغت تفاعلات اجتماعية واقتصادية بينها.

يعمل هذا المقال انطلاقا من تحليل مجموعة من الوثائق الأرشيفية بالأرشيف الوطني التونسي على المساهمة في وضع مجموعة من العناصر لقراءة مسار التحديث وبناء الدولة التونسية في الفترة الحديثة والتأريخ له من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية.

مصطلحات الدراسة. التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتونس، عهد الأمان، دستور تونس، التحديث، ثورة علي بن غذاهم.

ABSTRACT. During the 19th century, the political power of the Tunisian country engaged in a path of modernization, in a close relationship with the urgent requirements of the economy, which was linked to external proofs (The High Door and Europe), and internal ones that went to the local given. One of the characteristics of this relationship is that it establishes a path of modernization in parallel with the construction of a new path to the formation of local wealth focused on the interest of

internal resources. The Authority has therefore employed a range of mechanisms in the context of extending influence and control over the territory for the provision and sustainability of this wealth, taken in the name of the public interest as a legal link between Peripherals and the Centre, one of the strongest links between which social and economic interactions have been formulated.

This article, based on an analysis of an important collection of archival documents in the Tunisian National Archives, contributes to the development of a set of elements to read the path of modernization and the building of the Tunisian state in the modern period and its history from an economic and social approach.

Keywords. Political, economic, and social history of Tunisia, Constitution of Tunisia, Tunisian Fundamental Pact, Modernization, The revolution of Ali Ben Ghedhehom.

المقدمة.

تذكر لنا المصادر الأرشيفية خلال سنة 1873 أن أحد أجهزة الرقابة بالبلاد التونسية أبلغت الجهات السياسية العليا بوقوع حادثة تستوجب تدخل المركز وكانت المراسلة كما يلي:

ه "... اتصل بنا خبر ممن يوثق به وهو مخبر... فإن في هاته الأيام تكاثر بها المطر حتى حمل وادي سليانة وكبر حمله حتى فتح داموسا ... وفيه كثير من المسكوك والمسبوك ذهبا لا يعير عليه ولا يقدر واستولوا عليه زوج دواور من أولاد جوين وكبيرهم الطيب البراني معهم وصارت عليه معارك وكثر عليه الخبر من أناس لم يحضر معهم ووجب علينا في ترتيب خدمتنا لنعلم السياد لأننا نجهل مرجعه للجانب وإلا لك وله ونحن أخبرناكم...لكم أنكم تخبر به سيدي الوزير الأكبر وهذا الخبر صحيح من غير شك ولا ريب...". [1]

يعبر هذا النص عن احدى صور الممارسة الادارية والسياسية والاقتصادية تمتد للمطالبة بالأموال والحصول عليها بطرق شتى وغريبة في بعض الأحيان والتي تؤكد الاندفاع غير المشروط في جمع الأموال. لكن يبدو أن الحالة قد استفحلت مع ستينيات القرن التاسع عشر وتعددت الوضعيات المستريبة من قبل الإدارة الاقتصادية وبلغت " هستيريا " جمع الأموال حدا خرافيا الى درجة الاعتقاد بوجود كنوز مالية تحت الأرض ومن واجب الدولة الاستحواذ عليها والحصول على منابها من ذلك.

(1) الأرشيف الوطني، السلسلة التاريخية ، صندوق 63 ، ملف 710 ، وثيقة عدد 07 .

فماهي السياقات التي تدعو الدولة الى بسط نفوذها الاقتصادي على المجال؟ ولماذا تتشدد الدولة في جني الأموال؟ وماهي الأطر القانونية التي توظفها لتحقيق هذا المسعى؟ وكيف تتفاعل الأطراف مع مختلف تلك الممارسات التي ينتجها المركز؟ وهل تنتج مختلف التفاعلات المتبادلة بين المركز والأطراف تحديثا للممارسة السياسية وبناء الدولة الحديثة في تونس؟

عمل النظام السياسي في الإيالة التونسية ([1]) خلال القرن التاسع عشر في إطار مسار التحديث وبناء الدولة على اسقاط بناه على البنى الاجتماعية القائمة المتصفة بالقبلية أساسا وظلت عائقا أساسيا أمام تطور بنى أخرى، حتى لا تصبح قوة منافسة للسلطة قادرة على منازعتها ملكية وسائل الإنتاج، وبسط نفوذها على الناس. فكان المسار يتجه نحو منع مقومات الصراع الحقيقي وتحويله إلى اتجاه سلطوي لتكريس رهانات الفاعلين في السلطة السياسية. لذلك كانت تدخلات السلطة السياسية ذات آثار مهيكلة للواقع بكل أبعاده واكبتها إيديولوجية ذات عناصر ثقافية تعتمد على القيم الجماعية المعززة للممارسات المنبثقة عنها وإن اعترضت على حدتها في بعض الأحيان.

ويبدو أن العلاقة مع المال بالنسبة إلى السلطة السياسية هي علاقة مصيرية وهي المحركة لرهاناتها وممارساتها لأنها ملازمة للدور التاريخي المتوقع من الدولة في إطار مسار التحديث وتم من خلالها رصد جرعات من الممارسة العقلانية في التصرف والإدارة وفي بسط النفوذ على المجال وفي خلق علاقات تبادل بين الدولة والفرد كما رشحت بعض العناصر الثقافية والممارسات والتقنيات الدالة على البذور الأولى في مسار التحديث. لذلك فإن توجه البايليك ([2]) لإثراء أجهزته عن طريق الضرائب والمكوس كان راديكاليا تسنده أفكار محورية مثل أن قوة الجباية تؤدي إلى قوة الراعي، وضعفها يؤدي إلى انحسار الملك ([3])، وقد جهز البايليك لهذا المنهج جميع الإمكانيات ومنها بالأساس تكريس عقلية الرضا بالقدر وبمستوى توزيع الثروة لفائدة السلطة وفرض عدم الضجر في ذلك.

([1]) الإيالة، هي أكبر الوحدات الإدارية والعسكرية في الدولة العثمانية، وتجمع فيه إرادات الإيالة باسم الدولة ثم تسدد من هذا المجموع أجور الجنود والإداريين ويرسل الباقي إلى خزانة الدولة. وهذا النوع كان موجودا في كافة الأراضي العربية.
المرجع: https://www.marefa.org

([2]) هي لفظة تركية مركبة من "باي" و"ليك" وتعني المنطقة الجغرافية التي تعود للباي أو المجال الترابي الذي يتحوزه. وأصبحت تدل على الملك والقائمين عليه من البايات. وقد استعمل هذا المصطلح في اللهجة العامية التونسية خلال الفترة العثمانية والفترة الاستعمارية وما بعدها بعبارة " رزق البيليك" للإشارة الى الملك العمومي الذي يعود للدولة. ويحمل هذا المصطلح الشعبي شحنات سلبية تجاه هذا الملك من حيث تكونه والتصرف فيه والعلاقة معه.

([3]) لا شك أن أهمية ابن خلدون لا تزال تتدعم مع تقدم البحوث العلمية، إلا أن أهميته بالنسبة إلى موضوع البحث تكمن في كتابات ابن خلدون التي تعالج مجتمعات لا تزال بعض خصوصياتها تمتد إلى مجتمع الإيالة التونسية إلى أواخر القرن التاسع عشر، فقد كان لفكر ابن خلدون الأثر الكبير في ثقافة النخبة بشكل عام وفي ثقافة أهل السلطة والسياسة بوجه خاص.

وفي هذا الاتجاه يجد الباحث نفسه أمام مسارين تاريخيين متباينين من الصعب جدا مقاربتهما باعتماد منهج وحيد، لأنهما يشتركان في الواقعة التاريخية إلا أنهما يختلفان في المسارات والرهانات والاستراتيجيات وما يلحقها من ممارسات. ونقصد بذلك منطق التاريخ السياسي أولا ثم منطق التاريخ الاجتماعي ثانيا.

فالتاريخ السياسي لمسار التحديث يشرع لهيمنة الدولة بكل أبعادها ولا يعتبر ممارساتها إلا في إطار هذا المسار الذي يخطئ ويصيب حتى يستوي على عوده، وعليه فلا وجود لشرعية خارج شرعية الدولة وممارساتها. وتتأطر الممارسات التي تصدر عن الدولة وأجهزتها ضمن تلك الشرعية بل أن كل عنف خارج منظومة الدولة يعتبر خرقا للشرعية والقانون، وعليه يستوجب على الدولة أن تبسط نفوذها وتعمل على تحييز المجال وأن تتحكم في مصير العباد والأموال وتضع يدها على الممتلكات حتى تخلق وعيا مجاليا واستقطابا مركزيا وتبادلات وجوبية مع المركز في كل ماله علاقة بالمعاش والمعيش. وتعمل هذه الآليات تدريجيا على حل الارتباطات مع الأشكال الاجتماعية "التقليدية" القبلية والجمعية لتعيد صياغتها وفق منطق المركز والأطراف كما تعمل على فك التبادلات القائمة على العلاقة مع المال وفق القيم الجماعية القبلية الخاصة ليعاد تركيبها وفق العلاقة مع الفرد والمركز حيث تنشأ قيم جديدة فردية بالأساس ومصلحية يمكن أن تتطور في شكل فئة اجتماعية لها مصالح خاصة تعمل على الدفاع عنها لأنها الشكل المعبر الوحيد على وجودها فينشأ على ذلك حركية اجتماعية قوامها المصلحة والصراع والرهان في إطار فكرة الدولة ووحدة إدارة المجال. وقد وجدت هذه العقلانية في مقاربة التاريخ تأييدا واسعا من الباحثين وقد تدعمت بالتجربة التاريخية الأوروبية التي قامت على هذا المنطق وانتهت إلى الأشكال المعاصرة للدولة القوية سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

أما المسار الثاني الذي يجد الباحث نفسه أمامه، فهو التاريخ الاجتماعي بالمعنى الذي ينطلق فيه الباحث من الإنسان والمجتمع في معاشه ومعيشة وفي مخياله ومعارفه ورموزه، وفق المنطق الداخلي الذي انتهت إليه تجربته. هذا المنطق يستند إلى عقلانية تعمل على تأمين الاحتياجات وعلى توفير مقومات البقاء بمستويات مختلفة حسب تمثلات ورؤى مميزة تفسر بها ماضيها وحاضرها ومستقبلها باستمرار. ولذلك فإن كل خرق قسري لهذا المنطق هو بمثابة تهديد لكيان الإنسان وجماعته من هذه الزاوية، كما أنه يعتبر " ظلما " وجوديا وتعديا وبالتالي يعتبر ممارسة غير شرعية تشحذ الإحساس ضدها وتؤلب العواطف، وتستدعي أشكالا من المقاومة والرفض كالانتفاضة أو الثورة مثلا.

مشكلة البحث.

كيف يتجلى مسار بناء الدولة التونسية وتحديثها خلال القرن التاسع عشر؟ وما هو موقع كل من الفعل الاقتصادي والفعل الاجتماعي ضمن هذا المسار؟

فرضيات البحث.

1- إن المسألة المالية لا يمكن تجاوزها في تفسير حركة التاريخ والأحداث التي شهدتها البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر. وقد استوعبت هذه الحركة مجال الفعل الذي تجد فيه كل من السلطة والقوى الفاعلة والحركات المناهضة، مجالا يغذي مشروعية حدوثها.

2- ان مسار التحديث تعزز بمنطق رد الفعل الاجتماعي، حيث عملت الاستراتيجيات الاجتماعية على التفاعل مع تدخلات الدولة ورهاناتها واتخذت لنفسها عقلانيات متباينة كشكل من أشكال التعبير الثقافي تحيز جزء من الذاكرة الجماعية.

منهج البحث.

يعتمد هذا البحث على منهج تحليل المصادر التاريخية خلال القرن التاسع عشر، ويتم استدعاء بعض المراجع التاريخية الأخرى كلما كان ذلك ضروريا لتفسير الوقائع التاريخية والفكر الاقتصادي والسياسي.

المبحث الأول: الوعي بالمجال والبحث عن الاستقلالية.

يعرض ابن أبي الضياف، صورة سلبية عن مستوى الثروة بالبلاد التونسية في عهد أحمد باي، فلا وجود لثروة تذكر بالبلاد، فهي بلاد محدودة الإمكانيات، بل وليس بها موارد التي يعتمد عليها لتكوين ثروة فمن غير الممكن أن تقدم إعانات أو هدايا لغيرها من الدول لأنها غير قادرة في بعض الأحيان على تأمين احتياجاتها الضرورية الحينية والمستقبلية.

لكن ما هي العناصر المؤثثة لهذه الصورة العامة القاتمة؟ وكيف تكشف هذه العناصر عن خصوصية الترابط التفاعلي بين السلطة وغيرها من الفاعلين بالداخل والخارج؟

يندرج الكشف عن الوعي بالمجال في إطار التفاوض مع السلطة العثمانية ولاسيما في عهد أحمد باي حول العلاقات المالية الجارية بين الطرفين والعمل على تأمين المصالح المالية وبالتالي السياسية لكل طرف.

ففي سنة 1839م، حرص الباي أن يضع "سيناريو" لحمل مبعوث الدولة العثمانية على الاعتقاد في عدم قدرة البلاد التونسية على دفع أية مبالغ مالية وأن الإمكانيات المتاحة محدودة جدا لا تفي بالاحتياجات الضرورية فضلا عن الكماليات. وبالتالي فإن الثروة الموجودة حاليا يجب التصرف فيها في حدود الإيالة دون غيرها.

ولحمل السلطة العثمانية على الاقتناع بهذه الأفكار جهز الباي لاستقبال مبعوثها جميع فرسان الدولة ومعهم فرسان العروش الذين قدموا للبيعة وأعلمه بهذه المناسبة أن الدولة تدفع مرتبات شهرية لجميع هؤلاء

الفرسان ولهذا السبب ليس بمقدور الدولة أن تخصص مقدارا سنويا للدولة العلية ، ودعم رأيه بقوله:" *إن المملكة في نفسها فقيرة لقلة وجود مواد الثروة من الصناعات والتجارات وأمثالها حتى أنها تحتاج إلى الاستعانة بفضل مولانا السلطان*" ([1]).

فالباي يقر في ذلك التاريخ بأن البلاد التونسية فقيرة ومحتاجة للإعانة من قبل غيرها ولا تتوفر فيها مقومات بناء الثروة مثل الصناعة والمبادلات التجارية الضخمة. وبهذه المعطيات التي يسردها الباي، عمل هذا الأخير على جعلها مرتكزا ومقوما لأسباب امتناعه. وعمل على تعزيز موقفه بموقف الأهالي الذين يرون بأن هذا الدفع هو بمثابة الجزية، وموقف علماء عصره وعلى رأسهم الفقيه إبراهيم الرياحي الذي توسل به الباي لكي يذهب إلى " *اسلامبول*" على عين المكان لكي يشرح الموقف التونسي من خلال رسالة بعث بها الباي إلى السلطان العثماني. وبهذه المناسبة نظم إبراهيم الرياحي قصيدة مدح فيها الصدر الأعظم في اسلامبول " رشيد باشا" وذكر مثبتا عناصر تلك الصورة السلبية القاتمة حول تونس من ناحية المال والثروة قائلا:"

اشفع لنا فيما دهى ترشيش من إلزامها الخراج المثقل

الفقر يمنعها وما تخشـاه من شر الحوادث في الزمان المقبل ([2])

وقدم الباي في هذه الرسالة تشخيصا عاما للإمكانيات المادية وموارد الدولة والتي في نظره لا يمكن إلا أن تعيق المسار نحو السيادة بالداخل مضمنا إياها دلالة مفادها أنه إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع.

هذه هي مكونات صورة الإيالة التونسية كما رغب في ترويجها البايليك وبعض علماء تونس. وكانت موجهة للتصدير الخارجي في شكلها الظاهري. فهي موجهة في مقام أول إلى الدولة العثمانية وبدرجة أخرى إلى الدول الأوروبية، حيث أن الباي بعث سنة 1845م، رسالة شكر إلى السلطان العثماني بعد أن وافق على إعفائه من المقادير المالية المطلوبة في كل سنة وذكر في هذه الرسالة عجز البلاد التونسية عن أداء الأموال وأنها لم تقدر على شيء منه. ([3])

وقد رأى الباي أن يبعث بنسخة من هذه الرسالة إلى قنصلي أنقلترا وفرنسا لسياسة رآها في ذلك. وبهذا الإعلان أصبح الآخر الأوروبي على علم رسمي بمحدودية الثروة الداخلية وضعف الموارد والعجز المالي الذي تعاني منه البلاد وقد تكون القروض مدخلا مناسبا للتدخل الاستعماري فيما بعد.

إن الوجه الأول لهذه الصورة حول المال والثروة في تونس كان موجها إلى خارج البلاد للدفع نحو الاستقلال بالمجال، أما الوجه الثاني لهذه الصورة فقد كان الهدف الأساسي منه هو التوجه الى داخل البلاد للاعتماد على الموارد المحلية في تلبية الاحتياجات الأساسية لمتطلبات السلطة السياسية ، وهو توجه يمكن أن

([1]) ابن أبي الضياف (أحمد)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، 1963 . ص49.
([2]) المقصود بترشيش هي تونس.
([3]) الإتحاف، ص 204.

نستنتج منه تشكلا لملامح سياسة بناء الثروة المحلية التي من ركائزها ، عدم إهدار المال العام خارج الإيالة وإمكانية الاعتماد على موارد مالية خارجية والتركيز على الموارد المحلية بدرجة أساسية. ولا يعتبر ذلك قرارا حرا وإنما يستند إلى محددات السياق الذي فرضته القوى الإقليمية على الواقع المحلي.

لكن ماهي رهانات هذا الإعلان الذي يعزز مزيد بسط النفوذ والسيطرة على المجال؟

أولا: رهانات الصورة.

إن أول نتائج هذا الإعلان هو كسب الشرعية من الأهالي على الممارسات المالية بالإيالة التي ستعمل السلطة السياسية على اعتمادها وفق آليات تنفيذية ستوظف لتحقيق تلك الرهانات المستحدثة.

فما هي ملامح مكونات الوجه الثاني لهذه الصورة في الممارسات المالية الداخلية وكيف تفاعل الأهالي مع هذه الممارسات؟

من الواضح أن الباي تحصل على تأييد علماء عصره في إثبات الصورة على ضعف الموارد المحلية وبأن البلاد فقيرة. وهذا الإقرار استعمل كذريعة لكي يتجه البايليك إلى تجميع الثروة والمال اللازمين لتسيير شؤون البلاد من الأهالي ومن القيام بمحاولات للسعي نحو إنتاج الثروة اللازمة للمتطلبات الاصلاحية التي أقرها. ويؤكد هذا التوجه جمال بن طاهر حين يقول:" *عول البايات على تعويض النقص الحاصل في المداخيل على الجباية وعلى تصدير بعض المنتوجات الفلاحية ولاسيما الزيوت والمتاجرة فيها بل احتكارها* "([1])

اتخذ هذا التوجه بعدا اجرائيا تمثل في الاهتمام أكثر بالعسكر وتطوير العلاقة مع اللزامة أصحاب الأموال وترتيب الإدارة والحسابات المالية وقد تم تسويق خطاب ثقافي وديني في إطار تلك الرهانات. وإنتاج نوعا من الخطاب يبدو فيه بشكل واضح الدعوة للرضا بالقدر وبمستوى توزيع الثروة واقتسامها في اتجاه تحقيق مصلحة السلطة والتي تكمن في أخذ نصيبها من الثروة بالجباية.

وفكرة مراجعة الجباية هذه كما يذكر ابن أبي الضياف أشار بها يهودي قابض أموال الدولة وهو " *يوسف بيشي" ووافقه على ذلك بعض الوزراء وقدموا لذلك مبررات شرعية حيث رأوا أن بعض الشر أهون من بعض".*([2]).

إن هذه الممارسة الجديدة في جمع واستخلاص الضرائب تعتبر تحولا نوعيا في المعاملات المالية للسلطة وهذا التحول لم يشمل الشكل بل المرجع أيضا. فالممارسات الجبائية السابقة كانت تؤدى على عشر الإنتاج وهذه القيمة تقرن عادة بالزكاة كما أغلب الأهالي. لذلك كان إنفاقها من قبلهم يعتبر احتسابا لما يأملونه من تعويض في

([1]) نختغال غوستاف، طبيب المحلة، ص 14.
([2]) المرجع نفسه، ص 78.

الآخرة، *وأن الفلاحة من المسلمين يرون أنهم تجار الله في أرضه والعشر زكاة وهي أخت الصلاة حق الله تعالى ربما تسمح نفوسهم بما يمكن احتماله ويرون أن البركة تخلفه إلى غير ذلك من مكارم أخلاق المسلمين"* (1).

ثانيا: العلاقة مع العسكر:

تفيد ممارسات السلطة تجاه العسكر أن الباي يضع العساكرة في مرتبة أولية بالنسبة إلى السلطة ككل، وبالرغم من أن الباي تلقى انتقادات شتى حول كثرة المصاريف وضرورة التخفيف وتسريح بعضه إلا انه أصر إصرارا كليا على عدم التراجع عن هذا المسار لأنه يعتقد أن الحد من العسكر يؤدي إلى فقدان مناعة وحصانة الدولة وينتهي بها إلى التلاشي.

وقد أكد الباي على قيمة العسكر عنده سنة 1846م، فاعتبر أن مقام العسكر عنده يضاهي قيمة المال والولد وعبر عن ذلك في رسالة ألقاها أمام كبراء العسكر قبل سفره إلى فرنسا وقال فيها " *إن المسافر يهتم بأمر أولاده، فأنتم عندي بحمد الله المال والولد* ". وإذا كانت الآية القرآنية تقول " المال والبنون زينة الحياة الدنيا " فان الباي جاز لنا أن نذكر على لسانه بان المال والعسكر زينة حياة السلطة بالنسبة إليه.

ثالثا: العلاقة مع اللزامة (2)

عديدة هي الشواهد التي تؤكد ممارسات الحيف التي يمارسها اللزامة تجاه الأهالي وينقلها ابن أبي الضياف في إتحافه. وبالرغم من كثرة الشواهد المذكورة والتي تؤكد تنامي رغبة هؤلاء في الثراء السريع خاصة وان لديهم صلاحيات واسعة تجعل منهم في اغلب الأحيان "الخصم والحكم "، فان الباي يعتز بهذه الفئة ولا يريد لها المضرة، بل انه سعد لثرائها. فإن أثرى اللزامة وكسبوا فان الدولة هي المستفيدة الأولى من ذلك الكسب والثراء وهذه هي إحدى المكونات التي تندرج ضمن عناصر النواة المركزية المحيطة بتمثل المال والثروة لدى السلطة.

إن هذا الانحياز المطلق لهذه الفئة بقدر ما يعمل على تشجيع بروز فئة من الأثرياء في دائرة السلطة، فهو سيقلص في نفس الوقت من اهتمام الباي بالآثار السلبية لممارساتهم المالية على حساب الأهالي لأن الفعل و العمل هما أيضا في تناقص و قد أورد ابن أبي الضياف تعبيرا شعبيا متداولا بشكل خرافي بين الناس في وصف حالة تردي الواقع يقول :" *إن الفلاح في آخر الزمان يمر بالمحراث فيضربه برجله ويقول له يا سبب فقري*" (3)

رابعا: تدوين الجباية: إطارا أمثلا للسيطرة على المجال وتحديث الروابط.

إن التغيرات التي رصدت في عمليات التدوين في الجباية كانت مع البداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد قرار الباي اعتماد الإحصاء السكاني كقاعدة في الأداء الضريبي. وهي تحولات تواكب حركة التحديث

(1) المرجع نفسه، ص 186.

(2) اللزامة جمع لزام وهو التاجر الذي تعاقد مع الباي في إطار اختصاص تجاري محدد مقابل قيمة مالية مضبوطة. ويصبح اللزام بمقتضى هذا الاتفاق المتحكم في عمل هذا الاختصاص موظفا في ذلك أجهزة الدولة الادارية والقانونية والأمنية. ويؤثر اللزامة في الضغط وترتيب القوانين لإحكام المراقبة ومركزة قنوات السلسلة التجارية من الانتاج الى البيع.

(3) الإتحاف، ص 187.

ومسار بناء الدولة والحاجة المتنامية إلى تنظيم الموارد بشكل يسمح بالقدرة على بناء توقعات وانتظارات مالية تندرج ضمن الإيفاء بالالتزامات المالية للإيالة بالداخل والخارج. ولما أحست السلطة السياسية بالحاجة إلى تطوير أشكال بسط نفوذها وتعزيز نظام المركزية في الإدارة، انعكس ذلك بشكل مباشر على العلاقة مع المال وعلى آليات التنفيذ والمراقبة الذاتية والتدوين في عمليات جمع الضرائب، وبرزت في إطار ذلك عبارات تؤكد على الحزم، وعلى التشدد في الخلاص، وعلى تحديد المبلغ بكل دقة، وتحميل المسؤولية لشيخ المجموعة إن وجدت تجاوزات، وإخلاء مسؤولية القايد والعامل منها. وتعتبر تلك التراتيب بمثابة ضمانات إدارية لسلامة نظام الجباية تتوجه للمجموعات القبلية مثلما تتوجه أيضا للجهاز الإداري الذي كثرت بشأنه الملاحظات والشكاوى.

فالجباية بهذا الشكل أحدثت رابطا موضوعيا بين الأطراف والمركز وهي من أقوى الروابط التي صاغت تفاعلات اجتماعية واقتصادية بينها. واتجهت حدة الروابط إلى خرق الجماعات القبلية وضبطت مدخلا إلى الفرد في مناسبات الإحصاء سواء للأفراد أو الممتلكات. إلا أن السلطة السياسية استعملت طرقا شتى في استخلاص الجباية متفاعلة مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها الإيالة. وانتهت الى بلورة روابط فردية وأخرى جماعية مع السلطة المركزية نعتقد أنها خطوات أساسية في مسار التحديث وبناء الدولة الحديثة من خلال تحديث الروابط الاجتماعية وتمتين أثر السلطة فيها.

المبحث الثاني: الاسناد القانوني للتحديث من خلال ميثاق عهد الأمان 1857 ودستور 1861.

يعتبر نص عهد الأمان من النصوص القانونية الهامة في الأدبيات المالية والإدارية للإيالة التونسية أواسط القرن التاسع عشر ([1]). وليس خفيا في كتب التاريخ دوافع الحاجة إلى صياغة محتوى قانونيا وخاصة موقع القوى العالمية المتشكلة وأثرها في بناء مثل هذا النص القانوني المؤسس ومن بعده "الدستور".

([1]) عهد الأمان: أعلن محمد باي عن إصدار ميثاق عهد الأمان وهو أول نص قانوني يمنح السكان التونسيين والمقيمين بتونس حقوقهم الأساسية في الأمن على أرواحهم وأعراضهم وأملاكهم، ويشتمل هذا العهد على مقدمة وإحدى عشرة مادة ويتوجه لجميع سكان تونس مهما كانت دياناتهم وأجناسهم وجنسياتهم. كما ينص على مساواة الجميع في مسائل الضرائب والرسوم الجمركية، ويقر كذلك بحرية مزاولة التجارة وحرية العمل في المملكة وتملك العقارات وشراء الأراضي الزراعية للوافدين على البلاد من الأجانب بشرط التزام الجميع بالقوانين المتداولة.
وقرأ "محمد باي" نص عهد الأمان أمام سائر المجلس الشرعي وأعيان الدولة وأمير الأسطول الفرنسي المرسى بحلق الوادي ومن معه من كبار العسكر، وقناصل الدول الأخرى وكبير الأساقفة والرهبان وأحبار اليهود بقصر باردو يوم الأربعاء العشرين من محرم سنة 1274هـ / 09 سبتمبر 1857م. (أنظر الصورة).
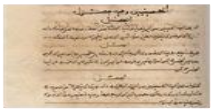
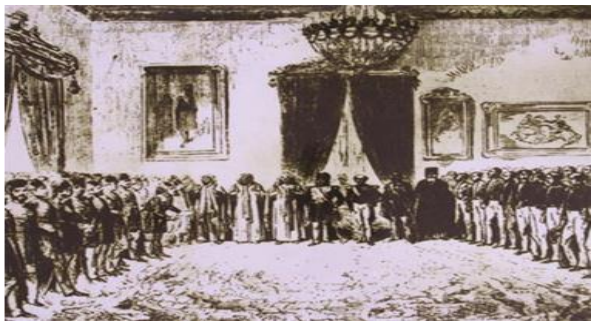

وكان المال والمحافظة عليه وتأمين اكتسابه من أبرز العناصر التي دفعت إلى كتابة هذا النص والتفاف الفاعلين حوله. فقد ذكر ابن أبي الضياف في هذا الصدد أن رئيس الأسطول الفرنسي اجتمع مع الباي بعد أن أرسى بترسانته وقال له:" *إني عن إذن سلطاني، أتيت بهذه القوة لإعانتك على من يخالف أمرك في إعطاء الحرية لرعيتك والأمن على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وأديانهم* "([1])

كما روي أن قنصل دولة الأنقليز" ريشارد وود" كان يحمل تقريبا نفس ذلك المضمون المذكور للموقف الفرنسي. وبهذا المعنى أصبحت للسلطة سلطة أخرى تحميها وتساندها وتدفعها للتدخل بشكل واضح ومباشر. وأصبحت سلطة القوى العالمية تعمل هي الأخرى على تشكيل واقع لا يمكن أن تكون مصالح رعاياها المباشرة ومصالحها الاستراتيجية إلا الهدف المباشر من تدخلاتها.

فالقوانين التي نص عليها عهد الأمان حسب ما تقدم لا تتوجه الى البعد المحلي إلا بقدر ما يسوق لتكريس نمط الواقع في إطار السياق العالمي الجديد وهو نوع من " القدر " الذي يعمل على تكريسه البايليك بأشكال مختلفة.

وفعلا فإن المنطق الداخلي لصياغة نص معاهدة عهد الأمان يشير أولا الى توكيد مرجعية الصورة الجديدة والتسويق لها، والتي ليست إلا سبيلا للحق حيث أن الله " *جعل العدل لحفظ النظام في العالم. ونزل الأحكام على قدر المصالح تنزيلا ووعد العادل وتوعد الجائر* "([2]).

كما تشير دلالات انتقاء العبارات إلى محاولة إضفاء قدسية على هذه الصورة لتيسير تسويقها بالداخل، بما لا يدع للشك في مرجعيتها للأصول الإسلامية والخطر الذي يلحق عند مخالفتها أو عدم الامتثال في تطبيقها، فقد ذكر الباي في هذا الصدد بالآية " *يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب* " ([3]).

([1]) الإتحاف، ص 235.
([2]) بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تونس، 2000. ص 128.
([3]) القرآن، السورة رقم 38، الآية 26.

وتتوحد الصورة لدى ممثلي السلطة في التمثلات العامة للذهنية المحلية سواء كان خليفة أو إماما أو أميرا أو سلطانا تسعى الثقافة المهيمنة لتنشيطها في كل مرة والاستفادة من عائداتها. فهؤلاء لهم وظائف وواجبات تجاه منظوريهم بحيث أن الواحد منهم حسب التمثلات الاجتماعية السائدة يجمع بين الدين والدنيا فهو يسوس ويؤم للصلاة مثلما يذكره محمد الطالبي: " وهو المسؤول عنها أمام الله، وبتفويض متسلسل فإن كل السلط تعود إليه ومنها في القانون حيث يضفي على كل الأعمال شرعيتها القانونية"([1]).

والتذكير بخلافة الإنسان لله في الأرض وأن عهد الأمان هو جزء من قواعد الإسلام لا يمكن أن يكون عفويا لأن هذه الأحكام ستكون حدا من الحدود التي يضعها الله على يد الباي " ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه "([2]). وهو ما يشير إلى الذهنية المنتجة للإطار القانوني في علاقته بالممارسات المالية، هذه الذهنية التي تنتج القانون وتوظفه لتكريس صورة الواقع بما يعكسه من تراتب وتفاوت وبما يمثل من تشكيلة يصنعها الفاعلون لتدعيم مكانتهم ومزيد تفعيلها بشتى الطرق ومنها الإسناد القانوني والديني والثقافي.

لقد أمكن لنا أن نستنتج من خلال الممارسات أن وجود فاعلين آخرين أجانب وخارجيين في نفس الحيز والمجال الجغرافي لم يكن ليسمح بعدم وجود قوانين مناسبة لإدارة التصرف في المال. وهذه إحدى أوجه عقلانية الممارسة لدى السلطة السياسية. إلا أن الممارسات المالية للأجانب اصطدمت داخل الإيالة بممارسات البايليك المعطلة للتوسع المالي والمسبغة بالممارسات غير آمنة العواقب. فكان أن ضغطت القوى الخارجية لتأمين ممارساتها المالية وحمايتها من تلاعب العمال واللزامة وجهاز الإدارة، وضمان استرجاع مستحقاتهم من المعاملات المالية، فكان نص عهد الأمان بصيغته المذكورة سابقا. وقد استطاعت هذه العقلانية أخيرا من إيجاد مستوى من التوافق والتراضي من خلال سن القوانين وخاصة نص دستور 1861 وتطوير أجهزة المتابعة والمراقبة ومنها الكومسيون المالي.

لقد تأكد أن الدستور الجديد الذي اعتمد على مقدمات عهد الأمان هو مشروع جديد موجه للداخل بدرجة أولى للترويج للصورة القائمة والمتشكلة وفق المتغيرات المستحدثة. وهذه الصورة هي نوع من القدر المتجدد الذي يستوجب الطاعة والتأييد والموافقة. وقد حرص البايليك على تشريك رجال العلم بالإيالة وإعلانهم تأييد هذا المشروع والترويج له داخل الإيالة ومن خلال المنابر والمساجد. وفرضه بالقوة القاهرة إن لزم الأمر مثلما عبر عنه مصطفى خزندار بشكل واضح حين قال وقد دخل عليه أحد أعيان البلاد أثناء ثورة علي بن غذاهم:" *طلبوا دمي فلا أرض إلا بدمائهم، طلبوا مالي فلا أرض إلا بأموالهم* "([3]).

---

[1] Mohamed Talbi, "*Les structures et les caractéristiques*..", in Cahiers de Tunisie ,143-144, p249-250.

([2]) القرآن، السورة رقم 65، الآية 01.

([3]) صفوة الاعتبار، المرجع نفسه، ص 171.

فالمال هو العنوان الآخر للوجود حسب العبارات الأخيرة إذ المال والدم مطلبان لعنوان واحد، وهو في جوهر آليات تمثل النشاط السياسي، وقد احتفظت الذاكرة الجماعية بأحداث " التتريك" أو " البيلكة" التي قادتها إدارة خزندار وشملت مجموعات قبلية هامة سواء قبل انتفاضة بن غذاهم أو بعدها مع أحمد زروق. ([1])

وقد كانت الحاجة إلى إعادة صياغة القوانين بما يعزز من تدعيم هذه الصورة (إلغاء سوق العبيد المسيحيين سنة 1816 وإلغاء سوق العبيد السود سنة 1837)، من خلال نموذج عهد الأمان فكان نص عهد الأمان خير معبر عن إحكام النص القانوني المنظم للمعاملات، والعلاقات، والحقوق، والواجبات. ولئن كان نص عهد الأمان ومن بعده الدستور يعتبر نصا قانونيا مضيئا في تاريخ الإيالة التونسية ومسار التحديث السياسي والقانوني، فإن الواقع يشير الى أنها أعدت لغير ذلك الواقع مثلما يؤكده القائد العسكري الفرنسي حينما يقول بأن أي قارئ لهذا الميثاق سيبهر برفعة هذه الوثيقة القانونية وسموها ولكن لدينا مأخذ وحيد فهي حسب رأينا سابقة كبيرة لعصرها. ([2])

ومن الصعب أن تسحب هذه الرغبة في احترام القانون من الرعايا الأجانب وقناصلهم بشكل مطلق، بل إن الهدف الأساسي من وراء ذلك هو تأمين المعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية وتوفير ضمانات الفعل والثراء للرعايا الأجانب بدرجة أولى. ففرنسا وأنقلترا عبرتا عن رغبتهما في مساعدة الباي ضد التمرد والعصيان رغبة منها في المحافظة على ملامح الصورة المعهودة وبات أسطولاهما على مرمى من حاضرة تونس.

المبحث الثالث: الممارسات الإدارية والاقتصادية من خلال الكومسيون المالي ([3])

إن نشأة الكومسيون المالي تندرج ضمن أشكال المراقبة الذاتية التي تحدثها السلطة السياسية لمتابعة أعمالها وتقييمها من أجل مزيد الإحاطة بالواقع والسيطرة عليه وتصحيح الأخطاء التي تقع فيها الممارسة أثناء مسار التحديث. ومن ناحية الأداء والأثر على الواقع، فإن الكومسيون المالي يعتبر أيضا مرحلة تحول في الممارسات الفنية والحسابية المتعلقة بظاهرة المال في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر، وقد انعكس هذا التحول في مستوى التدوين حسب ما تؤكده الخصائص المادية والمضمونية للدفاتر المالية التي ظهرت أثناء هذه النشأة وبعدها.

([1]) الباهي مبروك، المرجع نفسه، ص 356-357.

([2]) Villot (E), Description géographique de Tunis et de la régence, Paris, 1818, p15.

([3]) الكومسيون المالي الذي هو عبارة عن جهاز تصرف لضمان تسديد القروض وفوائدها واتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بذلك. وتعكس تدخلاته خبرة المجموعة المحلية، بروافدها الأجنبية، في المتابعة والتدوين. فأصحاب المشاريع الكبرى الصناعية والتجارية عملوا على تأسيس بنوك وساهموا في أن يكون لهم موقع فيها عبر الاشتراك في رأس المال مما يسمح لهم بالسهر على تسيير شؤونهم المالية إضافة إلى مراقبة منافسيهم والعمل على التأثير في السوق بما يؤمن لهم استرداد أموالهم وربح الفوائض من ورائها. فنشأة الكومسيون المالي اقترنت إذن بالديون المتخلدة في ذمة الدولة، والتي تنامت وتشعبت، بحيث أن التصرف القديم لوزارة المال لم يعد ليستجيب لعمليات الضبط المطلوبة من أجل الالتزام بدفع المبالغ المالية في تواريخها المحددة.

وعلى ذلك فإننا نعتبر أن الكومسيون المالي من أهم الظواهر الدالة على التحول في العلاقة مع المال بالنسبة للسلطة السياسية، فهو جهاز متابعة ومراقبة ومحاسبة بامتياز حيث لم تتعود أجهزة الإدارة على مثل هذه الممارسات ولم تعهدها منظومة التصرف لدى الخزينة العامة للإيالة التونسية. ذلك أن نشأة الكومسيون المالي نعتبرها محطة بارزة ومتقدمة في مسار التحديث وبلورة مفهوم الدولة الحديثة. فمركزة العمليات المالية وإعداد الميزانية في إطار لجنة مالية متخصصة يعد أبرز ظاهرة فاعلة في منظومة الإيالة الإدارية والسياسية عمل على خلق تبادلات جديدة امتدت إلى التأثير في التمثلات العامة والسلوكات المصاحبة وعملت على تغييرها، وسيمتد هذا التأثير لا على المنتفعين التقليديين بالمال في الإيالة وإنما على الأهالي أيضا حيث أحدثت مؤسسة الكومسيون إرباكا في بلاط الباياليك (عزل مصطفى خزندار بعد كشف سوء تصرفه)، وتم الفصل بكل وضوح وبشكل عملي هذه المرة[1]، بين الأموال العامة وأموال الباياليك في جانب المداخيل والمصاريف، واعتمد مبدأ التصرف حسب الأهداف والتخطيط بناء على المتوفر والمقدر توقعا، كما ظهرت تبعا لذلك مصطلحات جديدة في الخطاب الإداري والسياسي والاقتصادي مثل المصلحة العامة والمال العمومي التي تركزت مع تأسيس الكومسيون المالي بامتياز.

إلا أننا لا يمكن أن نتغافل من وجهة منهجية ثانية تعتمد منطلق التاريخ الاجتماعي، أن النظام السياسي هو الذي يطلق على ممارساته تلك بـ، " المصلحة" أو " المال العمومي"، لأنه من الزاوية الاجتماعية فقد اقترن هذا الكومسيون ب "التداين" و " الدين"، وهذا الدين تم إهداره في مشاريع لا علاقة للأهالي بها ولم يحقق أي تحسين لوضعية الحياة لديها، لذلك فنحن هنا دائما أمام ثنائية حادة استوعبها واقع الإيالة في القرن التاسع عشر، والذي سيخلق مشكلة التباين بين المجتمع والدولة. فكيف يعمل الفاعلون في المجتمع على إنتاج بنية لا يلبثون إلا أن يتنكروا لها ويخالفونها ممارسة وتمثلا؟

كانت نشأة الكومسيون المالي نتاجا طبيعيا للانخراط التدريجي للبلاد التونسية في منظومة الاقتصاد المتوسطي والمنظومة الرأسمالية القائمة عليها منذ القرن السادس عشر، وقد تعمق هذا الانخراط وبدت صوره المعلنة واضحة مع بداية القرن التاسع عشر في إطار التبادلات التجارية غير المتكافئة مع منتصف القرن التاسع عشر في إطار هيمنة قوة المال الأوروبي بالأساس.

ولئن أظهرت الحيثيات التاريخية المجهرية أن هذه النشأة كانت بدافع قسري من النظام العالمي إلا أن السياق التاريخي يؤكد أن الاقتراض والتداين والتبادلات النشيطة هي ممارسة حداثية في نوعية العلاقة مع المال وهي ممارسة تؤكد في جوهرها على الإيمان بقدرة الفعل على تجاوز الوضعية المعطاة وتغييرها بوضعية هي

(1) نذكر هنا أن دستور 1861 جاء فيه تحديدا قاطعا في الفصل بين مداخيل الدولة وما يخصص منها للباياليك.

من صميم صنع الإنسان وقدرته على امتلاك الوسيلة الناجعة في هذا التغيير. فالتداين والاقتراض هي ممارسات من الواقع المعيش تدفع إلى التفكير في المستقبل والعمل على توفير ضمانات لتأمينه. ([1])

ونحن بهذا الاستطراد المجالي نريد أن نصل إلى أن ممارسة الاقتراض تتوفر على عمق قيمي خاص في العلاقة مع المال، نطلق عليها مبدئيا تسمية القيم الحداثية في الاقتراض، لا بد أن نميزها عن غيرها من القيم التي تلازم الاقتراض والتداين مثل موضوع صرف المال والممارسات المحايثة للتصرف فيه واستثماره أو إهداره أو خزنه وتحبيسه.

وتحمل نشأة الكومسيون المالي هذه الدلالة القيمية المزدوجة على مستوى ممارسات النظام السياسي. ومن أهم تداعيات القيم الحداثية في الاقتراض هو تركيز مثل هذه المؤسسة المالية التي اهتمت بتكريس تلك القيم عبر مختلف تدخلاتها ومهامها الإجرائية، وأولها هو تنظيم الإدارة الوثائقية الضرورية لاتخاذ القرارات وإثبات المحاسبة والحجج. فإدارة الوثائق والدفاتر المالية ركيزة أساسية لا يمكن إلا أن تكون جاهزة في خضم نشاط المؤسسة. وقد تم تعيين أحد أبرز رجال الفكر الإصلاحي الوزير خير الدين لرئاسة الكومسيون المالي بمقتضى آمر من المشير محمد الصادق باي سنة 1286 هـ.

هذا الحرص توجهه تمثلات جديدة ترى أن الأموال المتعامل بها تعتبر "أموال عمومية" حيث وردت العبارات التالية في أمر تأسيس الكومسيون مثل" ديون المملكة" المداخيل التي يتسنى للدولة أن تخلص بها ذلك " مداخيل الدولة" " المداخيل العمومية"، وهو خطاب جديد يحمل في طياته قانون لعبة جديدة سيكون الطرف البارز فيها الكومسيون المالي كواجهة أمامية لتمرير استراتيجيات الفاعلين لدى السلطة السياسية في المسالة المالية. وقد برزت النية في تفعيل هذا الجهاز وفق أدبيات الخطاب الجديد في الفصل الحادي عشر، حيث أن الذي يستقر عليه الرأي فانه يعتبر مصلحة عمومية وبمقتضى ذلك يصير واجب العمل به.

المبحث الرابع: ثورة "علي بن غذاهم"([2]) وتطور المنطق الاجتماعي.

لم يكن الأهالي بناء على سلوكهم البراغماتي، يتوقعون مثل إجراء مضاعفة المجبى، بل لعل أغلبهم ينتظرون إسقاط بعض الضرائب أو التخفيف من حدتها، إلا أن خبر التضعيف فاجأهم واضطروا إلى الامتناع بلسان واحد ، لذلك يعتبر هذا الإعلان بمثابة صدمة حقيقية ورجة كبرى للأهالي الذين كان لا يزال لديهم الأمل

([1]) جوردون جون ستيل، **إمبراطورية الثروة**، عالم المعرفة، العدد 358، 2008 ص 13.

([2])علي بن غذاهم هو الاسم الذي أطلق على الثورة التونسية العارمة التي اندلعت عام 1864 ضد نظام محمد الصادق باي وقد سميت على اسم قائدهم نتيجة مضاعفة الدولة للجباية من 36 ريالا إلى 72 ريالا تونسيا وتنامي النفوذ الأجنبي في البلاد حيث تمردت عدة قبائل في وسط وغرب البلاد وامتدت لتشمل مناطق في الساحل والجنوب وقد مست كل جهات البلاد باستثناء العاصمة وأحوازها القريبة وبعض جهات الوطن القبلي، وشاركت فيها الشرائح والفئات الشعبية والكثير من الأفراد المنتمين إلى الشرائح الاجتماعية المالكة لوسائل الإنتاج والنفوذ السياسي والديني. ولكن تم قمعها والقبض على بن غذاهم بخديعة وسجنه إلى أن توفي /قتل في سجن الكراكة بحلق الوادي بتونس سنة 1867.

في أن تخفف السلطة عنهم معاناتهم، وقد استطاعت هذه الصدمة أن تعيد ترتيب منظومة التمثلات الاجتماعية لتعطي أولوية للحفاظ على النفس عن طريق حفظ المال في إطار ثورة(1) ورؤية جديدة لأدوار السلطة والقوانين الترتيبية التي تضمن التبادلات في اتجاه تعزيز واقع آخر للفعل مخالف لما هو سائد.

إن نظام منطق التمثلات الاجتماعية "الجديد" يجد قواعده مدونة ضمن العقود التي أبرمت للتحالف ضد السلطة السياسية حيث برزت العناصر الثقافية التالية: المال، السلطة، الله، القوانين، الحرب، الدفاع عن النفس والحرم.

واللافت للنظر في هذه الثورة هو الإجماع الحاصل على الوقوف ضد هذا الإجراء والقيام بتحالفات بين قبلية لمواجهة هذا الموقف وهو ما يؤشر إلى تعزيز تشكل الوعي الجمعي مقابل الوعي القبلي للمجال بالإيالة التونسية. فالبنى الاجتماعية السائدة تعتمد على وحدة القبيلة والعرش كما تعتمد على ثنائية البدو والحضر، والسؤال الذي يطرح هو لماذا تعاقدوا على ما أبرموه من الاتفاق بالكتابة والعهود والأيمان المغلظة وتركوا ما كان بينهم من الحسائف والضغائن والأحقاد؟ ولماذا تيسر لهم ذلك في وقت وجيز؟

إن ثورة علي بن غذاهم استطاعت أن تكسب تعاطف المحليين لأنها قامت على أساس مواجهة ممارسات الإدارة التي كانت ممارساتها" لا اجتماعية" بعيدة عن مفهوم المصلحة العامة، بل تنزع إلى مركزة المصلحة الخاصة حتى أن مفهوم المصلحة العامة الذي ظهر في النصف الثاني من القرن 19 كان يهدف أساسا إلى إحكام عملية استخلاص المجبى وتوفير موارد مستدامة لتغطية مصاريف الدولة التي أنفقت في مشاريع وخدمات ليست لها علاقة بالمصلحة العامة.

ولم نعثر على معلومات تفيد بأن مسار الفعل لثورة الأهالي تنزع نحو التحرر من قدر الباب العالي، إلا أنه قد تكون هناك نية لاستبدال الباي بقائد عربي من الأهالي وقد ورد هذا الاحتمال في مخاوف الفاعلين الأجانب من خلال مراسلاتهم حيث قال سفير فرنسا لدى الباب العالي مخاطبا وزير خارجية فرنسا:" *وهل بإمكانه إدراك الأسباب التي جلبت سقوط محمد الصادق باشا باي تونس وتولية (إعلان) باي رئيس عربي مكانه*"(2).

فالاحتمال وارد في أن يكون الهدف من العصيان هو رأس السلطة لا سيما وأن القوة المجمعة فاقت قوة العسكر لدى الباي وأن بعضا من عسكر الإيالة هربوا والتحقوا بصفوف الثورة.

وتختزل السلطة رهانات الفاعلين داخلها لتنتهي في التعبير عن أكثرها فعلا في البلاط، وهذا ما نستخلصه من نقل ابن أبي الضياف لمواقف هؤلاء الفاعلين ومبرراتهم في التعامل مع الجباية قبيل الثورة. ولئن كانت مواقفهم متباينة إلا أنها تميل في مجملها إلى التشدد في استخلاص الضرائب وعدم التساهل مع الأهالي، بل لا

(1) بالنسبة إلى منظورنا، فإننا نعتبر أن أحداث 1864 هي بمثابة الثورة في بعديها الاجتماعي والرمزي لأنها تخطت على مستوى الوعي حاجزا هاما كثيرا ما يقرن الله بالسياسة حيث أن عصيان الباي هو بمثابة عصيان لله. وعلى ذلك فإن حمل السلاح والدخول في مسار من المقاومة ضد السلطة ورموزها هو انتصار لتلك الدلالة.

(2) السنوسي محمد، المرجع نفسه، ص 438.

يمكن إلا أن تكون مناقضة لمطالب الأهالي والقبائل ومعبرة بامتياز على واقع الإدارة التي يترأسها مصطفى خزندار التي تستفيد من الواقع وتعتبره معطى للرزق وكسب المال والثروة مثلما يؤكد ذلك جمال بن طاهر في قوله: " *فقد استغل ضعف شخصية الباي محمد الصادق من جهة وسيطرته على دواليب الدولة ومعرفته لها منذ عهد أحمد باي من جهة أخرى لينتهج سياسة تنهض على الموافقة على كل الصفقات والمشاريع والنفقات التي تعرض عليه من قبل الأوروبيين على أن تخصم نسبة من فوائدها المالية له ولأعوانه وحاشيته والمقربين منه ولبعض السماسرة من الأوروبيين واليهود*."([1])

وحسب ما تم وصفه من حيثيات في واقع الإدارة وممارساتها المالية، فإنه من الصعب جدا أن نقر بأن الثورة شكلت عرقلة للإصلاح مثلما ذهب إلى ذلك " جيتين أتيلا" حينما قال:" *وقد تسببت انتفاضة الشعب التونسي لسنة 1864م والتي جاءت إثر فساد الإدارة والضرائب المجحفة، في عرقلة جهود الإصلاح*". ([2]) ونحن نتساءل عن معنى الإصلاح ورهاناته في ذلك التاريخ.

لقد تم تدويل المسألة التونسية في أحداث ثورة بن غذاهم فكانت الإيالة مجال اهتمام القوى العظمى بشكل مباشر وعبروا عن استعدادهم للتدخل بالقوة للحفاظ على مصالحهم من ناحية وإبقاء "دار لقمان على حالها" من ناحية أخرى. وهذا الاستعداد سوف لن يترك المجال لأي فاعل آخر قد يمس من هذه الأهداف حتى الباب العالي نفسه.

ونشير هنا إلى أن التدويل السياسي والعسكري قد سبقه كما قدمنا تدويل اقتصادي للمجال التونسي حيث استفادت القوى الفاعلة الأجنبية من خلال الظروف التي تهيأت لها بواسطة الضغط الخارجي أولا ثم من داخل الإيالة ثانيا" *لقد تمكن التجار والسماسرة من الأوروبيين واليهود من ابرام صفقات مالية هامة مع البايليك بعد أن عهد إليهم منذ أحمد باي توفير العتاد الحربي وغيرها من الحاجيات للجيش النظامي. كما تولى التجار الأجانب والصناعيين منهم انجاز بعض الأشغال الكبرى بالبلاد*"([3]).

وهذا الواقع من المصالح المتنامية هو الذي يجعل من القوى الأوروبية لا تتردد في أن تعمل على إبقاء هذا الواقع على حاله. ففرنسا ومن ورائها القوى الدولية الأخرى لن يسمحوا بدخول بعض التدابير حيز الإنجاز دون موافقتهم، وحتى إن رأى الباب العالي عكس ذلك فإن "*كل محاولة من هذا القبيل من لدن الباب العالي ستعرقل بكل حزم من قبلنا* " [4]مثلما ورد على لسان سفير فرنسا مخاطبا وزير خارجية السلطنة العثمانية، وأن هذه

([1]) ن. غوستاف، المرجع نفسه، ص17.
([2]) جيتين أتيلا، خير الدين باشا التونسي...، ص 29.
([3]) ن. غوستاف، المرجع نفسه، ص16.
([4]) المرجع السابق، ص 450.

العرقلة تكون بالتدخل الحربي المباشر مثلما أكد ذلك وزير الخارجية الفرنسي قائلا:" لو *تم وقوع هذا الخبر فإن فيلقا من الجيش الفرنسي سيدخل حالا إلى البلاد التونسية*"([1]).

أما المسألة الاستراتيجية فإنها تستنتج من خلال السياق التاريخي، فبعد احتلال الجزائر وتهاوي قوة السلطنة العثمانية فلا يوجد أي مانع من استهداف الإيالة التونسية خاصة وأنه يمكن تحقيق ضغط من الداخل لكي يطلب البايليك الحضور الفرنسي الذي سيصبح أمرا طبيعيا وواقعيا. وهذا أيضا سببا كافيا لأن تبقى "دار لقمان على حالها" وإبداء التعاون مع البايليك لتحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي.

الخاتمة.

يؤكد تحليلنا للمباحث السابقة منطق فعل السلطة يخضع إلى محددات متطلبات الدور الذي أصبح يتنامى مع التقدم في الزمن. ولا يلبث هذا الدور أن يصطدم برهانات خارجية وأخرى داخلية، وجميع ذلك يعد من صميم تقاطع الاستراتيجيات وحركة التاريخ ومسيرة التحديث. وحينها تلتجئ السلطة أو القرار المهيمن إلى تكريس الخيارات التي تعبر عن مستوى معين من الفعل السياسي والمهارات التي تكونت لديها في الإدارة والتصرف، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا لبنة تضاف إلى صرح بناء الدولة الحديثة.

وكان من الصعب جدا في إطار امتداد نفوذ السلطة وتوسلها بالقوة، أن تنشأ تمثلات وأدوار تنزع لرفض أدوار السلطة المعهودة والانعتاق من القدر أو الواقع الذي تكرسه. ولكن، وبالرغم من كل ذلك، فقد قامت ثورة *علي بن غذاهم* لتعبر عن حضور موازي للتاريخ الثقافي والاجتماعي مع مسارات التاريخ السياسي.

إن الباحث المعاصر وهو يرصد حركة بناء الدولة في تونس خلال القرن التاسع عشر بين المنطق الاقتصادي وبين المنطق الاجتماعي لا يلبث إلا أن يتوقف عند السياقات التاريخية وشروطها الموضوعية في انتاج الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي انتهى بالاستعمار الفرنسي آنذاك وهو على وعي تام بأن قراءة التاريخ والبحث في الذاكرة عملية صعبة ومهما ادعى فيها الباحث بالتجرد فإن أسئلة الراهن تضل فاعلة بشكل أو بآخر في انتاج المعنى. لذلك فإن هذا البحث كان منتبها الى أدوات الفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يكشف عن بعض صور الذهنيات المنتجة لذلك الواقع بكل أبعاده ويشير بشكل ضمني الى المآلات الخطيرة في صورة التي تتمظهر في سياقات تاريخية لاحقة.

إن مشكلات الدولة التونسية اليوم بعد أكثر من قرن من تاريخ الدراسة لا تزال ترشح فيها على سطح الذاكرة الفردية والجماعية قضايا حادة مثل التداين المفرط والوقوف على حافة الإفلاس وإهدار المال العام واحداث

([1]) المرجع السابق، ص 445.

وكالة للتصرف في الديون لتحقيق التوازن في الموارد المالية ووضع الخبرات الأجنبية للمساعدة الفنية في ذلك ([1]) والثقة في أجهزة الدولة والسلطة السياسية ورهانات استعمال القانون وإعادة كتابة الدستور وحالات الرفض الاجتماعي والاحتجاجات بكافة أشكالها بما يؤكد أن طريق بناء الدولة وتحديث مؤسساتها رغم المكاسب التي سجلتها عبر التاريخ فإنه لا يزال يتطلب الكثير من الفعل من أجل تقليص الهوة بين المنطق السياسي والمنطق الاجتماعي وتحقيق المصالحة بين الفرد والدولة ومن أجل ضمان استدامة التحديث بعيدا عن الانتكاسات والرجوع الى الخلف.

المراجع.

(1) ابن أبي الضياف (أحمد)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، 1963.

(2) ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تونس، سليدار، 2006.

(3) أمين (سمير)، الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية؛ ترجمة هنريت عبودي، بيروت، دار الطليعة، 1980.

(4) الباهي (مبروك)، القبيلة في تونس في العهد الحديث (ق16-ق19): من بداوة الجمل إلى بداوة الخروف، صفاقس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005.

(5) بن جمعة (بلقاسم إبراهيم)، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864م من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2002.

(6) بيرم الخامس (محمد بن مصطفى)، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تونس، بيت الحكمة، 2000.

(7) التيمومي (الهادي) " خصوصيات مسيرة تونس نحو الحداثة (1846-1964)"، في: تونس الأمس وتونس الغد، تونس، بيت الحكمة، 2002. ص 23-122.

(8) الجابري (محمد العابد)، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط. 6، بيروت، 2001.

([1]) راجع زيارة رئيس الوزراء الفرنسي J. Castex الى تونس بتاريخ 2 جوان 2021 حيث عبر على مساعدة تونس للخروج من وضعيتها المالية الحرجة وأكد على وجه الخصوص على وضع خبرات فنية لبعث وكالة للتصرف في الديون لتحقيق التوازن في الموارد المالية.
موقع بوابة الحكومة التونسية 04 جوان 2021.
http://www.pm.gov.tn/pm/actualites/actualite.php?

(9) جيتين (أتيلا)، خير الدين باشا التونسي: من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة، تونس، وزارة الثقافة، 2005.

(10) الخضراوي (محمد الحبيب)، المال والثروة في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر: الممارسات والتمثلات، اشراف عبد الحميد هنية، تونس، جامعة تونس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، دكتورا في علوم التراث، قسم التاريخ، 2012.

(11) وصيفي (يونس)، رسائل أحمد ابن أبي الضياف السرية إلى محمود بن عياد1850-1853م، تونس، مطبعة الشرق، 2005.

(12) Barbalesco.L, « Les références religieuses de certaines pratiques économiques », in : Le monde arabe au regard des sciences sociales, Centre de publication Tiers monde, Tunis, Centre de documentation Tunisie-Maghreb, 1989

(13) Djaid.H, « Islam et capitalisme », in : Les Cahiers de Tunisie : Revue des Sciences Humaines 1er, 2ème, 3ème ,4ème trimestres, 1968, n° 61,62,63,64,16ème années, 1968, pp. 13-25.

(14) Elias.N, La société de cour, Paris, Calmann-Lévy, 1974.

(15) Rodinson.M, Islam et capitalisme, Paris, Seuil, 1966.

(16) Talbi.M, « Les structures et les caractéristiques de l'Etat Islamique traditionnel ». in : Les cahiers de Tuni1sie,1998 , t. 36, n° 143-144, pp. 231-245.

أزمات التنمية السياسية في الواقع العربي ـ السودان نموذجا

د. نهاد أحمد مكرم عبد الصمد

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية جامعة الملك سعود

nehadmakram@yahoo.com

تاريخ التقديم للنشر: 2021 /3/29 تاريخ القبول للنشر: 2021 /4/30

الملخص.

يعد التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في الدول العربية من الشواغل التي بات يموج بها الفكر العربي، حيث أنه لا يوجد صيغ جاهزة للديمقراطية تصلح في كافة المجتمعات، ومما لا شك فيه أن مرحلة التحول هذه تواجه العديد من المخاطر والصعوبات خاصة؛ وأن المجتمعات العربية لم تتجاوز بعد مرحلة الحداثة. ففي عالمنا العربي ما زالت هناك بعض المعوقات والتي قد ترتبط بالخصوصية، رافضة وبشكل يكاد يكون قاطع الأطر الديمقراطية، تحت ذريعة أنها تنبع من ظروف غير ظروفنا وتراثنا. لهذا؛ يبدو العالم العربي عالما يجد نفسه أسير معادلات سياسية مستحيلة، إذ أنّ الإدراك السياسي يبدو مقتصرا على الإدانة الخطابية للمؤامرات الخارجية، دون النظر إلى حل كثير من الأزمات والمعوقات؛ والتي أصطلح على تسميتها في الفقه السياسي بأزمات التنمية السياسية. وتعتبر أزمة التكامل أو الاندماج الوطني في السودان أحد النماذج المعبرة عن أزمات التنمية السياسية كما في الأدبيات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية – الاندماج الوطني ـ الحداثة ـ التخلف ـ التغريب ـ التكامل السياسي.

Abstract

Democratic transformation and political reform in Arab countries are of the concerns of Arab thought. There are no ready-made formulas for democracy that work in all societies, and there is no doubt that this stage of transformation faces a lot of problems, especially since those Arab societies have not yet passed the stage of modernity. In our Arab world, there are some difficulties are related to the privacy that rejects the democratic frameworks which come from different cultures. Therefore, the

Arab world finds itself faced with impossible policies. And the political perception like that seems limited to condemning the others, who considered the source of crises, this happens without looking to solve the problems and remove obstacles. Political science gives us a definition to these crises, as the crises of political development. The crisis of integration in Sudan is one of the examples of these crises.

Keyword

Integration- Political development- Modernity -Westernization - Sudan crises.

مقدمــة.

يشير العديد من الباحثين والأكاديميين المهتمين بحقل التنمية السياسية إلى كونها تهدف لتطبيق استراتيجية سياسية ما، تسعى من خلالها إلى تطوير أو علاج الضعف السياسي داخل جسد الدولة، متطلعة دائما إلى إرساء حالة من الاستقرار يمكن من خلالها تحقيق التوازن المطلوب في مباشرة الحياة السياسية الذي ينعكس بطبيعة الحال على بناء النظم الاجتماعية وإدارة المجتمع بشكل صحيح. تعرف التنمية السياسية بأنها عبارةٌ عن مجموعةٍ من الوسائل التي تستخدمها الدول في تطويرِ سياستها الداخليّة والخارجية إلا أن بعض المشتغلين بحقل التنمية السياسية وفقا لتوجهاتهم وآرائهم الأكاديمية قد اتخذوا سبلا للربط بين تطبيق الديموقراطية وتحقيق التنمية السياسية بشكل واسع وآخرون اعتبروا أن التحديث مرادفا للتغريب، بل ارتكن بعضهم أمثال هنتجتون إلى التركيز على سمات النظم السياسية الليبرالية دون النظر إلى بنية المجتمع السياسي ،حين أشار إلى أنه على دول العالم الثالث إن هي ارادت بلوغ الحداثة السياسية أن تحاكي نظم العالم الغربي المعاصر. على الجانب الأخر يرى البعض أن التخلف والحداثة بطبيعة الحال ليسا مرتبطين بطبيعة النظم السياسية بل ببنية المجتمع السياسي ذاته، لذا تتفق بعض من هذه الآراء على أن ما تقدمه تلك المنظورات تعد رؤى قاصرة في تحليل أزمات التنمية السياسية.

أهمية البحث: تنطلق من الاهتمام بالتنمية السياسية كونها تعبر عن عملية التحول الديمقراطي كمسألة اجتماعية / سياسية. تهدف في الأساس إلى إحداث نوع من الاستقرار السياسي والاندماج الوطني، والتي هي بطبيعة الحال

ترتبط بمسألة التنمية الشاملة في مختلف الميادين، حتى يمكن القول إن التحولات الديمقراطية في بلد ما يعد معياراً لقياس مستوى حراكه على المسار التنموي.[1]

الهدف من البحث: يهدف البحث إلى محاولة الإجابة على بعض التساؤلات هي: -

1-هل هناك علاقة ارتباطية بين التحول الديمقراطي والتنمية السياسية؟

2-هل يمكن القول إن هناك علاقة تكاد تكون طردية بين تعاظم أزمات التنمية السياسية في النظم السياسية العربية وصعوبة استغلال القدرات الخاصة بالنظام؟

3-كيف يمكن تقييم دور النظم السياسية من خلال تطبيق قدرات النظام؟

4-ما هي العلاقة الترابطية بين أزمة التكامل في السودان وقدرات النظام الحاكم؟

إشكالية البحث: تعد مشكلة التكامل بجوانبها السياسية والاجتماعية أحد أزمات التنمية السياسية، لازلت تعاني منها العديد من الدول تحديدا بعض الأنظمة العربية. بحيث يصبح إعادة بناء الدولة في المفهوم السياسي العربي المعاصر من زاوية كونها تعكس الكثير من التناقضات الاجتماعية والاختلالات في توازنات القوى داخلها، الطريق الصحيح تجاه التحول الديمقراطي الحقيقي.

منهج البحث: تم الاستعانة بالاقتراب الوظيفي النظمي، كأحد اهم المناهج التي يمكن الاستناد إليها في دراسة وتحليل أزمات التنمية السياسية؛ من خلال اعتبار النظام السياسي مجموعة من الأبنية لها تخصص وظيفي تسع للحفاظ على استمراريتها من خلال التطور وذلك باختبار مجموعة من القدرات كالقدرة الاستخراجية والتنظيمية، والتوزيعية، وقدرات الاستجابة، بالإضافة إلى القدرة الرمزية.

تقسيمات البحث: ينقسم البحث إلى مبحثين؛ الأول: يتناول إشكالية التنمية في الأنظمة العربية، أما الثاني: فيقدم دراسة تطبيقه على أحد تلك الأنظمة – السودان-كأحد النماذج التي تتضح فيها جذور أزمة التكامل كمعوق لعملية

[1] تبدو ضرورة البحث في قضية التحول الديمقراطي على المستوى العربي ضرورة جوهرية بالنظر إلى ما آلت إليه الأمور عالميا. ففي عام 1975 كانت الدول العربية تشكل نسبة 11% من الدول غير الديمقراطية في العالم، أما في عام 2005، وباستخدام نفس المؤشرات، فإنها تمثل حوالي 35% بما يعني أن موجة التحول الديمقراطي الثالثة لم تنل من الدول العربية بالقدر الذي يجعل أي دولة عربية تلبي خصائص النظم الديمقراطية الناشئة emerging democracies ناهيك عن الديمقراطيات الراسخة consolidated democracies.وهذا ما جعل البعض يتحدث عن عجز ما في التطبيق العربي للديمقراطية.

التنمية؛ حيث أن السودان يجمع بين طياته العديد من الثقافات والتناقضات والموروثات التي يثار حولها الجدل خاصة بين ما هو عربي وأفريقي، وما هو إسلامي ومسيحي.

المبحث الأول: إشكالية التنمية في الأنظمة العربية.

تثار دعاوى التنمية في مواجهة التخلف ، و من المهم الإشارة إلى أن مفهوم التنمية هو مفهوم مركب متعدد الجوانب ،لا يوجد تحديد علمي دقيق له وإن كانت أدبيات التنمية قد أجمعت على أن التنمية تعنى التغيير الذى يشمل الإنسان والمجتمع والدولة ، ويتغلل في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .(1) إلا أن هناك العديد من الأراء تقصر عملية التنمية على الجوانب الاقتصادية وتفسر ذلك الآراء المختلفة حول علاقة التنمية الاقتصادية بالديمقراطية، إذ إن هناك من يقول إن الديمقراطية من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما هناك من يقول إنها ليست شرطاً ضرورياً ولا كافيا لحدوث التنمية.

وفي فترة الستينيات من القرن الماضي كان الفكر الاقتصادي يتبنى مقولة أن الحرية السياسية (أي الديمقراطية ممثلة في التعددية الحزبية والمحاسبة والمسؤولية وحرية التعبير والرأي) تعوق التنمية وتخفض معدل النمو، أي أن قبول مساحة أقل من الديمقراطية يمكّن الدولة من تحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى.

ومنبع الخلاف في الرأي -كما يرى الكثير من الباحثين ـ يعود إلى الأفق الزمني الذي من خلاله يتم الحكم على هذا الموضوع، لأن بعض الدول شهدت ارتفاعاً في معدلات التنمية الاقتصادية في ظل نظم حكم دكتاتورية لا تعرف التعددية الحزبية، ومثال ذلك الاتحاد السوفياتي في عشرينيات القرن الماضي. (2) فقد كان النمو الاقتصادي السريع الذي حققه سبباً رئيسا في تبني كثير من الدول النامية لنموذج شمولية القطاع العام، واشتراكية النظام السياسي الذي يعتمد نظام الحزب الواحد. وعلى الجانب الآخر نجد أن دولاً نامية أخرى تبنت النموذج الديمقراطي ولم تحقق معدلات تنمية مرتفعة في البداية، إلا أن مستواها الاقتصادي والاجتماعي تحسن بشكل ملحوظ.3

ومن المهم أن نشير إلى رأى بعض الأكاديميين في الربط بين الديمقراطية والتنمية السياسية: ـ

لما كانت الديمقراطية هي الإطار الذي تتعزز في ظله شرعية الحكم، وهي الحاضنة الطبيعية التي تعيش التنمية السياسية وتزدهر في كنفها. فإن الالتزام بمبدأ تداول السلطة بطريقة سلمية، يعد حجر الأساس الذي تقوم عليه التنمية السياسية، وذلك من خلال ممارسة عملية الانتخاب بطريقة ديمقراطية في ظل سيادة القانون، وقيام مجالس

[1]::little Brown and company ,1966) p.15. Lucian Pye,Aspects of political development (Boston

[2] ريتشارد هيجوت، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 120:131

[3] سلطان أبو على، الديمقراطية والتنمية في مصر، دار العين، ط1 ،2007، ص 13: 22

نيابية منتخبة انتخاباً صحيحاً تمثل المصالح الحقيقية للشعب، وتقوم بدورها الدستوري في التشريع ومراقبة أداء السلطة التنفيذية، والسياسي والاقتصادي والإداري بكفاءة.

وبناءً عليه فإن التنمية السياسية الناجحة وفق مختلف المعايير، هي التي تعبر عن المضامين الحقيقية للنظام الديمقراطي بكل مكوناته، حيث تعطي مضموناً حقيقياً للانتخابات النيابية والمحلية، وتتعامل مع التعددية الفكرية والسياسية انطلاقاً من حق المواطنة، وتفتح المجال واسعاً وبجدية وإيمان، أمام القوى السياسية والاجتماعية، لتشارك فعلاً وعن قناعة ورضا في بناء المؤسسات الديمقراطية للدولة، وتضطلع بدورها في التنمية. بهذا المعنى تتطلع التنمية سياسية من حيث المبدأ، إلى وجود معارضة سياسية ملتزمة بالدستور، وبشروط العملية الديمقراطية وسيادة القانون والنظام، وتتمتع بمساحة واضحة من حرية الممارسة دون عوائق، وبحيث يتم التعامل معها على جميع الأصعدة والمستويات، باعتبارها جزءاً من الشرعية الوطنية.

ومما لا شك فيه أن التنمية السياسية بهذه الأبعاد والمضامين، تنمو وتتعزز قواعدها في ظل مجتمع موحد تسود فيه ثقافة الحوار والتسامح والاعتراف بالآخر واحترام التعدد. كما أن التنمية السياسية القابلة للحياة والتطور، تحتاج إلى تربية وطنية تعلى قيم العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان، وهي أيضاً تتطلب ثقافة سياسية واعية على كل المستويات. وفي جميع الأحوال فإن نجاح التنمية السياسية بالمفهوم الديمقراطي، يقاس إلى حد كبير بقدرة النظام السياسي على توحيد المجتمع بكل فئاته وأطيافه، واستيعاب القوى الاجتماعية والسياسية في إطار ما يسمى بالاندماج الوطني. (1)

أدوات التنمية السياسية.

هناك العديد من أدوات تحقيق التنمية السياسية يمكن تقسيمها إلى: -

1- أدوات ترتبط بالثقافة السياسية

تعد الثقافة السياسية جزءًا من الثقافة العامة للمجتمع وإن كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخله ، فإن القيم التي تحويها الثقافة السياسية للمجتمع تتنقل عبر عملية التنشئة السياسية وهى العملية التي يتم بواسطتها "إدخال القيم الثقافية السياسية لنسق القيم لدى أفراد المجتمع".(2) إلا أن الثقافة لا تعنى فقط القيم التي تدفع إلى الدينامية

[1] التنمية السياسية والديمقراطية،20-10-2019
https://www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=572763

[2] على الدين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2000، ص 122.
ولمزيد من التفاصيل عن مفهوم الثقافة السياسية أنظر في:

والاندماج والمبادرة والمشاركة والرشد و إنما تعنى أيضا التقدم العلمي والتكنولوجي والاتصال بما ينطوي علية من تفاعل مع الأخرين والانفتاح على المجتمعات الأخرى كما تعنى أيضا الانتشار بمعنى نقل أو انتقال النماذج الثقافية المختلفة من الدول والمجتمعات المتقدمة إلى الدول والمجتمعات النامية .(1)

وقد قدم كل من ألموند وفيربا أحد أهم الدراسات التي تناولت مفهوم الثقافة السياسية من خلال استخدام التحليل النفسي لتحديد توجهات الأفراد الأساسية حيال أربعة محكات أو موضوعات هي النظام السياسي عامة، النشاط السياسي للمواطنين مثل الترشيح والانتخابات (جانب المدخلات)، والنشاط الحكومي مثل تقديم المساعدات الاقتصادية وتنظيم شئون الأفراد ورعاية مصالحهم (جانب المخرجات)، واخيرا تصور الأفراد عن ذواتهم كمشاركين في العملية السياسية.

ومن خلال المزج بين هذه المتغيرات الثلاثة أمكن رصد ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية : الثقافة السياسية الضيقة (parochial) وهى التي تسود مجتمعا ما إذا كان أفراده لا يملكون حدا أدنى من المعرفة أو القدرة أو الرغبة في إصدار أحكام تجاه كل من المحكات الأربعة .النوع الثاني وهو الثقافة السياسية التابعة (subject) وتجسدها المجتمعات التي تعانى شأنها شأن النموذج السابق من تواضع إسهام المواطنين في المدخلات السياسية إلا أنهم على معرفة تامة بالنظام السياسي ومخرجاته وبقواعد اللعبة السياسية إنما ينبع عزوفهم عن المشاركة من إدراكهم عدم جدواها. أما النوع الثالث ألا وهو المشاركة (participant) فهو يرتبط بمعرفة الجماهير ووعيها بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبالأفراد كمشاركين ويسود هذا النمط في المجتمعات الديمقراطية التي يكون للرأي العام فيها دور مؤثر سواء من خلال المؤسسات التي تعبر عنها مثل الأحزاب وجماعات الضغط أو من خلال إجراءات التصويت والترشيح في الانتخابات واستطلاعات الرأي...الخ. وفى النهاية يشير كل من ألموند وفيربا إلى أنه لا يوجد نوعا نقيا من تلك النماذج ولكن في العادة ما يحدث مزجا مختلطا بينها.2

Peter H.Merkel, Modern comparative politics, Modern politics series (New York: Holt, Rinehart and Winston,1970,p.p 150:154.

-كمال المنوفى، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية (بيروت: دار بن خلدون 1980) ، ص149:151.

[1] سيد أبو ضيف أحمد، ثقافة المشاركة دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007، ص 14

[2] Gabriel A.Almond and Sidney Verba,The civic culture:political Attitudes and Democracy in Five Nations(Princeton, NJ:Princeton university press,1963),p.p 56:94.

وبإلقاء الضوء على الأنظمة السياسية العربية نجد أن المجتمع العربي يتمتع بمخزون تاريخي وحضارة خاصة من الحضارة العربية والإسلامية، إلا أنه يمكن تحديد أهم خصائصه الثقافية من خلال تحديد مواقفه تجاه ثلاث قضايا: -

أولا قضية الانتماء أو الهوية.

فالانتماء علاقة نفسية في المقام الأول وهو شعور الإنسان بالانخراط في جماعة بشرية ما واعتناقه لرموزها وتقاليدها، هذا الشعور يعطيه ذاتية ثقافية وخصوصية ما. وتنطلق قضية الانتماء من خلال التعامل مع العديد من الدوائر والتنسيق فيما بينها بداية دائرة الأسرة ثم العشيرة ثم القبيلة أو الجماعات الدينية والطائفية ثم مستوى الأمة والوطن. إلا أنه في المجتمعات النامية ومنها المجتمعات العربية نجد أن قيمة الولاء التحتية (دون الدولة) تكون من القوة بحيث تتنافس مع الولاء للدولة ويظهر هذا بوضوح في المجتمعات التعددية مما يؤدى إلى اندلاع الحروب الأهلية ويخلق ما يعرف بأزمة الهوية identity. (1)

ثانيا قضية المشاركة.

ويقصد بها تحديدا الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير في العملية السياسية ومن مظاهرها التصويت وحضور المؤتمرات والندوات ومطالعة الصحف وبيانات الأحزاب وبرامجها والاتصال بالجهات الرسمية والانخراط في المؤسسات الوسيطة كالأحزاب والنقابات والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب. (2) وقد يلجأ الفرد إلى المشاركة بوسائل أخرى عندما يشعر أن الوسائل القانونية غير ذات فاعلية.

وتصنف المجتمعات العربية على أنها ذات ثقافة سياسية ضيقة في إطار المشاركة فتتسم المشاركة في تلك المجتمعات بأنها شكلية وموسمية وغير فاعلة كما أنها مشاركة متقطعة ليس لها شكلا منتظما بمعنى أنها ترتبط أكثر بعملية التعبئة الاجتماعية أثناء الأزمات منها بالمبادرات الفردية بحيث يعود الفرد بعدها إلى السلبية.

ويشير الدكتور كمال المنوفى إلى أن ظاهرة السلبية في المجتمعات العربية لا تقتصر على جماعة بذاتها فهي تنتشر بين الفقراء والأغنياء والمتعلمين وغير المتعلمين كما أنه من المفارقة أن السلوك الفعلي للجماهير التي قد تحجم عن المشاركة شعورا منها بعدم جدواها قد تشارك في إطار ما يعرف بتزييف الوعي السياسي. (3) وقد أرجع أحد الباحثين إخفاق النظم السياسية العربية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية إلى

---

[1] على الدين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مرجع سابق، ص 126:127

[2] أحمد محمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الاسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2005م، ص 53:52

[3] كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، المستقبل العربي، السنة 8 العدد 80، أكتوبر 1985، ص 68.

مجموعة معقدة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية مثل التفاوت الحاد في توزيع الدخول وانتشار الأمية وانخفاض الوعي السياسي وضعف المشاركة الاجتماعية وتقلص الطبقة الوسطى. (1)

ثالثا علاقة الدين بالولاء القومي.

يشكل الدين أحد القيم الثقافية التي في إطارها يجعل المرء من العقيدة كما يفهمها محددا رئيسا للسلوك الاجتماعي والسياسي وهو أمر يتوقف على طبيعة هذا الدين من حيث المجالات التي يتدخل فيها وعلى مدى تدين الفرد والتزامه بتعاليم دينة وهذا يندرج تحت الظروف البيئية التي تساهم في التنشئة السياسية لأفراد المجتمع. وتعرف التنشئة على إنها عملية التفاعل الاجتماعي التي يتم من خلالها تكوين الوليد البشرى وتشكيله وتزويده بالمعايير الاجتماعية، بحيث يتخذ مكاناً معيناً في نظام الأدوار الاجتماعية، ويكتسب شخصيته، أو بمعنى أخر هي العملية التي يتم من خلالها تكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية بحيث يصبح عضواً معترفاً به ومتعاوناً مع الآخرين. وهو مصطلح يستخدم للإشارة الى الطريقة التي يتعلم بها الاطفال قيم واتجاهات مجتمعهم وما ينتظر ان يقوموا به من أدوار عند الكبر. ويعرفها البعض على انها تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها ثقافة ومعايير جماعته في السلوك الاجتماعي وهي عملية لا تحدث لفترة معينة ثم تتوقف ولكنها مستمرة وممتدة وعلية فأن هناك اتجاهين للنظر إلى مفهوم التنشئة؛ **الأول**: ينظر إلى التنشئة كعملية يتم بمقتضاها يتم تلقين الفرد مجموعة من القيم والمعايير المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها.

الثاني: ينظر إلى التنشئة على أنها عملية من خلالها يكتسب الفرد تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له. (2) ويصبح الدين بذلك مؤثرا على الحياة المجتمعية بشكل عام والحياة السياسية بشكل خاص فإما أن يكون عاملا هاما من عوامل الاندماج القومي، وإما أن يكون ذو طابع أممي ذو مشروع عالمي. (3)

2- أدوات ترتبط بالمؤسسات والتنظيمات السياسية.

يتجسد النظام السياسي ماديا في عدد من المؤسسات اللازمة لتلقى احتياجات ومطالب الجماهير وتجميع هذه المطالب ثم صياغة السياسة العامة اللازمة لإشباعها وتنفيذ هذه السياسة ووضعها موضع التطبيق وبدون وجود

---

[1] جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي في على الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 114:117.

[2] موسوعة الشباب السياسية، المشاركة بين الثقافة والتنشئة
www.ndp.org.eg/downloads/politics/2.doc

[3] بيرتراند بادي، ترجمة محمد نوري المهدوي، التنمية السياسية، تالة للطباعة والنشر، 2001، ص 54:62
للمزيد من التفاصيل أنظر في: John L.Espasito (ed.) , Islam and Development : Religion and Change (New -York: Syracuse Univ. Press, 1980)

هذه المؤسسات أو في ظل وجود مؤسسات شكلية أو غير فاعلة مما يحدث تراكم للمطالب دون إشباع مما يزيد من الضغوط التي تمارسها مختلف جماعات الضغط والمصالح على النظام السياسي وتبرز الحاجة إلى التغيير أو إسقاط النخب الحاكمة وبذلك فإن بناء المؤسسات يمثل الخطوة الأولى وحجر الأساس في عملية التنمية السياسية .هذا البناء يجب أن يشمل مختلف مؤسسات النظام سواء كانت حكومية كبناء البيروقراطية اللازمة لتنفيذ السياسة أو المؤسسات التمثيلية اللازمة لصياغة وإعداد هذه السياسة أو المؤسسات غير حكومية كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية وهى لا غنى عنها لبلورة مطالب القطاعات التي تمثلها والتعبير عن هذه المطالب.

وبإلقاء نظرة على أوضاع الدول النامية والتي تندرج تحتها الأنظمة العربية نجد أن هناك اختلال توازن في بناء المؤسسات السياسية وهذا قد يأخذ أحد الأشكال الأتية: -

- اختلال توازن وظيفي: بمعنى وجود مؤسسات قوية راسخة مستقرة ذات نوعية معينة من الوظائف، في غياب مؤسسات أخرى مكملة لها أو عدم فاعلية هذه المؤسسات، ومثال ذلك قوة الجهاز البيروقراطي الإداري وحسن تنظيمه وضخامته، في ظل ضعف الأجهزة اللازمة للإشراف على هذا الجهاز وصياغة السياسة اللازمة والواجب عليه تنفيذها.
- اختلال التوازن الإقليمي في الدول التي تأخذ بنظام الأقاليم؛ ويقصد بذلك عدم وجود المؤسسات السياسية في مختلف أنحاء الإقليم الخاضع لسيادة الدولة، ويرجع ذلك إلى أحد عاملين: أولهما إما أن تكون سيادة الدولة على أقاليمها سيادة قانونية وليست سيادة فعلية، وثانيهما: اهتمام النخبة الحاكمة بالعاصمة والمدن الرئيسة مع إهمالهم لبعض المناطق المعينة في الإقليم، مما يترتب علية في النهاية تركز المؤسسات السياسية في مناطق معينة من الدولة، مع خلو المناطق الأخرى منها أو عدم فاعليتها فيها.

3- أدوات مرتبطة بالنخبة السياسية (1) والقيادة السياسية.

---

[1] سمات النخبة السياسية في الدول النامية: بالنسبة للأساس الاجتماعي للنخبة السياسية في الدول النامية يلاحظ ارتباطها بشرائح وجماعات مهنية وسلالية وأسرية فالاعتبارات الطائفية والدينية والعرقية، لا تفسر فقط الأساس الاجتماعي للنخبة السياسية، بل أنها تفسر أيضا الاختلافات في وجهات النظر بين أعضاء النخبة السياسية.2--بالنسبة لعملية تجنيد النخبة السياسية وهي تعنى تقلد الأفراد للمناصب السياسية سواء سعوا إليها بدافع ذاتي أو وجههم أخرون، وعلى هذا يلاحظ ارتفاع درجة تجنيد النخبة لتولى الأدوار السياسية. وتعتمد عملية التجنيد في أحيان كثيرة على الوراثة والانتماءات السلالية والطائفية، ورغم أن الحياة السياسية مفتوحة رسميا للجميع إلا أن العناصر الحاكمة تسمح للبعض فقط ، الذين يمكنهم تعضيد قوتها بدخول الحياة السياسية.3--بالنسبة للمعايير السلوكية للنخبة الحاكمة في الدول النامية يمكن تحليلها بالنظر إلى العلاقات داخل النخبة بين أعضائها والعلاقة بين النخبة السياسية ككل والنخب الأخرى ، والنخب والجماهير والقضايا التي ترتبط بها النخبة وتدافع عنها، وفى كل هذا يمكن القول بوجه عام بأن عدم التكامل هو السمة الأساسية ، فهناك من جانب فجوة بين النخبة السياسية والجماهير وخاصة عدم توافر رموز مشتركة أو لغة مشتركة للتخاطب بين الطرفين.4- يمكن التمييز بين النخبة السياسية على المستوى القومي والنخبة السياسية على المستوى المحلى الأولى تهدد في معظمها التجربة التعليمية والخلفية التاريخية والثقافة المميزة ، والثانية تحددها اعتبارات تقليدية غالبا.5-

تعتبر النخبة السياسية في الدول النامية أداة من أدوات تحقيق التنمية السياسية ويتعلق دور النخبة في عملية التنمية السياسية بالتحرك على محاور ثلاثة:

المحور الأول: يتعلق بمتغيرات عملية التنمية السياسية (السلطة-الوحدة القومية-المساواة)، وتصبح التنمية السياسية هنا مرادفا لعملية بناء الدولة القومية. المحور الثاني: ويتعلق ببناء الفاعلية السياسية انطلاقا من مفهوم التعبئة الاجتماعية من جهة وعملية بناء المؤسسات السياسية الفاعلة والملائمة من جهة أخرى. وتصبح التنمية السياسية هنا تشير إلى عملية بناء الديمقراطية.

المحور الثالث: يتعلق بتطوير أداء النظام السياسي، وذلك بمواجهة أزمات التنمية السياسية من خلال زيادة قدرات النظام السياسي وتدعيمها، ومن ثم تشير التنمية السياسية هنا إلى بناء نظام سياسي متقدم. وبالتالي تؤدى النخبة السياسية أو القيادة السياسية، وبصفة خاصة القيادة الكاريزمية دورا هاما في تحقيق التنمية السياسية. (1)

التنمية السياسية وعملية التحديث.

تستلزم معالجة موضوع "التحديث السياسي" ربطه بالسياقات التاريخية التي أفرزته، والمنطلقات الفكرية التي أطرته، والمرجعيات الفلسفية التي بلورته كعملية واعية، دشنت انطلاقتها بعدما حصل لديها التراكم الفكري كما وكيفا، واستعانت بمفاهيم وقع تطورها لمدة من الزمن داخل حقول معرفية تظافرت فيها الجهود من أجل صياغة نموذج مثال Idéal type لهذا التحديث، بالمعنى الذي أعطاه Max Weber .

لم يتفق معظم الكتاب حول معاني التحديث والتطوير والتغيير، اذ ان التركيز هنا حول التحولات الرئيسة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالتحديث Modernization هو أكثر المصطلحات عمومية. إلا أن مفهوم الحداثة قد أرتبط بما هو كائن معاصر في الدول الغربية، لذلك فان العديد من الكتاب يتجنبون (ما هو كائن) في الدول النامية بالاتجاه نحو مصطلح (التطوير) Modernization ، ولكنه هو الآخر اثار خلافات. فقد استخدمه الاقتصاديون اولا في التطوير الاقتصادي المتضمن تحويل موارد الامة المحدودة وقواها الانتاجية بشكل يزيد انتاجها القومي من السلع والخدمات وزيادة نصيب الفرد. ثم استخدم مرادفا للتحديث السياسي.

فيما يتعلق بأساليب النخبة للحفاظ على مواقعها في الدول النامية ، تعتمد أزاء الجماهير على أساليب الإشارة والتعبئة والحشد كما أن فكرة المعارضة غير مقبولة من جانب النخبة بل وتبدو أى معارضة وكأنها تهديد للنظام كلة.

[1] الشخصية الكاريزمية: هو ذلك الزعيم أو القائد الملهم، الذي يتمتع بصفات وخصائص غير عادية من وجه نظر الجماهير، ويتمتع بقدر كبير من الجاذبية والتأثير في تلك الجماهير، ويمكن أن يؤدى الى الولاء الاعمى له.
للمزيد من التفاصيل أنظر في: محمد أبراهيم فضة، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1983، العدد 74، السنة 20، ص 70:54.

ويؤكد أساتذة العلوم السياسية من كبار المفكرين والفلاسفة في الغرب ممن اهتموا بدراسة التنمية السياسة في دول العالم الثالث أن أدبيات التطور السياسي تعكس غياب أية نظرية توجيهية محددة في مجال التنمية السياسية في دول العالم النامي، وهو ما أكدته لجنة العلوم السياسية المقارنة التابعة لمجلة بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكية ولذلك كلفت لجنة عشرات من كبار المفكرين والفلاسفة وأساتذة العلوم السياسية في العام 1968م بدراسة واقع التنمية السياسة في الدول النامية واستمر عمل هذه اللجنة حتى العام 1974م للتوصل إلى خلاصة نظرية محددة وكان هدفها: «إقامة قاعدة نظرية أكثر جوهرية لدراسة التطور السياسي والتفاوت بين أنظمة الحكم التي تمر بمرحلة التحديث». وقد ضمنت اللجنة الأساتذة «جيمس كولمان» و«جوزيف لابالومبارا» و«لوشيان باي» و«سيدني فيربا» و«ميرون واينر» وآخرين. (1) إلا أن مفهوم التطوير يخشى من أن يؤدى إلى نفس المحاذير – بالإشارة الى الدول الغربية المتقدمة، او تقليد الغرب (التغريب) Westrenization . ويمكن أن نشير إلى إسهامات كل من مونتى بالمر وجاكواربية في تفسير ظاهرة التطور السياسي كذلك إسهامات كل من صموئيل هنتجون وجون كوتسكاى حيث اقر كوتسكاي ان ليس هنالك طريقة – نموذج واحد للتطور السياسي. فالتحديث يجلب تغييرا سياسيا ثوريا يؤدي عادة لصراع بين قادة التحديث مما قد يؤدي للإرهاب، والى قمع قوى المعارضة. لذا فأن نظرية التبعية تقوم فرضيتها الاساسية على التركيز على دور العوامل البيئية – النموذج الغربي في عملية التنمية، فيؤدي الى التخلف وذلك لمحدودية الخيارات. اذ ان ظهور ما يسمى بالمسألة الثنائية، في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال اكثرية من دول العالم الثالث في حالة تبعية وعدم استقلالية، مع بروز هيمنة امبريالية، أي بتقسيم العالم الى شمال متقدم، وجنوب تابع من خلال الاستعمار الكولونيالي المباشر، أو تبعية من خلال الاستعمار الجديد-اقتصاديا، مما أدى إلى الانحدار نحو المزيد من التبعية السياسية والمالية والثقافية، ومن ثم السقوط في هاوية التخلف.

وحسب هيدجر في كتابه (سياسة التخلف) فان السياسة في العالم الثالث تقوم على الجماعات والفردية والمناورات، وهناك تتفشى النزاعات الاقليمية والخلافات والعنف مما يؤدى إلى عدم استقرار النظام السياسي. (2)يفهم مما سبق ومن خلال تعدد النظريات التي تحاول أن تفسر ظاهرة التطور أو الحداثة ان عملية التطوير معقدة وممكن ان تؤدي الى انهيار سياسي في حال عدم قدرة المؤسسات على تلبية الطلبات الجديدة الناتجة عن توسيع المشاركة

---

[1]ظل موضوع التنمية السياسية موضع حوارات طويلة واجتهادات متواصلة ومتجددة للتعرف على محاولات تعريف عملية التحديث ومن هذه التعريفات تعريف «دانكوت روستو «الذي يعرف التحديث «بأنه عملية سيطرة متسارعة على الطبيعة من خلال تعاون أوثق بين البشر»، بينما يقول «بنيامين شوارتز: «إن التحديث هو الاستخدام المنظم والمتواصل والهادف للطاقات البشرية في السيطرة العقلانية على بيئة الإنسان المادية والاجتماعية»، وهنالك تعريف آخر أطلقه «روبرت وارد» حيث يؤكد أن التحديث هو «التحرك نحو مجتمع عصري يتميز بقدرته الفائقة على السيطرة أو التأثير على الظروف المادية والاجتماعية في بيئته، ويتميز بنظام للقيم تحدوه نظرة متفائلة أساساً حول الرغبة في هذه القدرة ونتائجها»، وتعريف آخر أورده «دانيل» وهو أن التحديث حالة عقلية تنطوي على توقع التقدم والاتجاه نحو النمو والاستعداد للتكيف مع التغير

2أكرم سالم، في نظريات الحداثة والتطوير التنموي وحلقة التبعية، الحوار المتمدن -العدد: 2108 -2007 / 11 / 23
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116233#

السياسية .ولعل المبادرات الغربية والتي طرحت لتحقيق الإصلاح السياسي في المنطقة العربية(1) في إطار التطور أو التحول الديمقراطي لا تتفق مع المحددات التي تحكم عملية التطور أو التحديث في تلك المجتمعات والتي يمكن أن نشير إلى أنه يوجد العديد من المعوقات تمثل تحديا أمام الدول العربية في إنجاز عملية التحول الديمقراطي ومن أبرزها:

- تحديد مقومات التحول الديمقراطي وفقا لصيغ نابعة من داخل تلك المجتمعات وفقا لما تراه القوى الاجتماعية المختلفة أنه يصلح لإحداث تطور ديمقراطي حقيقي.
- التركيز على المضامين، وليس مجرد الاكتفاء بأشكال التطور ومظاهر التحديث.
- التحدي الثقافي، بمعنى صياغة ثقافة تعتمد على أسس التنمية السياسية كضرورة لتهيئة البنى اللازمة لأحداث عملية التحول الديمقراطي داخل تلك المجتمعات. (2)

المبحث الثاني: أزمات التنمية والتكامل القومي في السودان.

يعد التكامل بعدا أساسيا من أبعاد التنمية السياسية وقد أمكن تعريف التكامل بأنه عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد الاجتماعي والسياسي وتخطى الولاءات الضيقة، وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية، وايجاد احساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة. (3) وتبرز أهمية التكامل كونه أحد

---

[1]- أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة " مشروع الشرق الأوسط الكبير في 9 من فبراير 2004 أشارت فية إلى ثلاث محددات رئيسية لتحقيق الإصلاح:-

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح عن طريق إتباع عدد من الخطوات لعل أهمها تبنى مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد وذيدة قدرة المنظمات غير الحكومية.
- تشجيع بناء مجتمع معرفي عن طريق مبادرة التعليم الأساسي وتشمل محو الأمية وترجمة الكتب الأساسية في العلوم المختلفة وإصلاح التعليم.
- توسيع نمو فرص الاقتصادية عن طريق مبادرة تمويل النمو.

للمزيد من التفاصيل أنظر في:

سيد ابو ضيف، مشروع الشرق الأوسط الكبير والترويج للديمقراطية، مصر المعاصرة، السنة 97، العدد 483، يوليو 2006

[2] -المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ندوة عن " دور المشاركة المصرية الأوروبية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان"،22-2-2004

http://www.eohr.org/ar/press/2004/pr040222.htm

[3]- لمزيد من التفاصيل حول مفهوم التكامل أنظر في:

- Myron Winer, Political Integration And Political Development, In Harvy Kebschull (Ed), Politics In Transitional Societies: The Challenge of Change In Asia, Africa And Latin America (New York: Meredith Corporation, 1968) Pp. 236 - 265.
- إكرام عبد القادر بدر الدين، أزمة التكامل في الدول حديثة الاستقلال مع دراسة للكيان الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،1977، ص 40.
- James Colmen and Carl Rosberg ,Political parties and National Integration in Tropical African (Berkeley :university of California press,1961)

الوظائف الحيوية للنظام السياسي كما أشار عالم الاجتماع الشهير" تالكوت بارسونز" فحين تتأصل أزمة التكامل يكون لها مردود سلبي على عملية إيجاد الروابط القوية والفعالة مما لا يساعد على خلق شعور موحد بالهوية والتضامن الثقافي، كذلك ترتبط أزمة التكامل بفكرة المشاركة السياسية وقد يصل الوضع في حالته القصوى بالدولة إلى الحرب الأهلية ومحاولة الانفصال. وتثار هنا ايضا مشكلة الولاء سواء للجماعات العرقة أو القبلية أو الطائفية. ومن هنا تنبع خطورة مشكلة عدم التكامل من أثارها السلبية التي تتعلق بمفهوم موحد للهوية والأمة وخطورتها أيضا على عملية التنمية الاقتصادية كذلك خطورتها على التنمية السياسية. (1)

مداخل التكامل.

يرى علماء السياسة العديد من المداخل السياسية لعملية التكامل لعل أهمها:

1ـ المدخل المؤسسي السلوكي.

ويعد أشهر المداخل الثلاثة فالتكامل ما هو إلا عملية خلق شكل قانوني سياسي جديد وهو ما أطلق عليه اسم اتحاد فيدرالي وذلك بدمج اثنتين أو أكثر من الوحدات القانونية السياسية (2) إلى إن هذا المنهج انتقد على انه ضيق جدا حيث إن الاتحادات الفيدرالية لا تشتمل على التكامل السياسي فقط في المؤسسات القانونية والحكومية ولكن أيضا في التركيبات السياسية غير الرسمية مثل الأحزاب والجماعات السياسية والصفوة السياسية وفي التركيبات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل هذه التركيبات السياسية (3)

ويرى كارل دويتش أن التكامل هو حالة تحققها المجتمعات السياسية التي تم استبعاد العنف منها ويشير إلى إن المجتمعات السياسية التي يحدث لها ذلك إنما هي مجتمعات امن والتي يقسمها إلى نوعين: تعددية ومدمجة. (4)

2ـ مدخل إدارة الصراع

فالتكامل السياسي بناء على هذا المدخل هو عملية إدارة أو احتواء قوى الصراع والتفكك في المجتمع وذلك حتى يمكن للنظام السياسي أن يحيا كوحدة (1)

-Leonard Binder,National itegration and political Development American political science Review .VOI.IVII.NO3,September 1964.

[1] محمد حسن عبد المجيد، التنمية والتكامل القومي في السودان (1956-1980)، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1982.

[2] .W.H.Riker ,federalism,(Boston and Toronto: little brown company,1964),p.l2

[3] Michael Stein :federal political system and federal societies, world politics vol 20 , No,4(july 1968) p.721

[4] مبارك كلفنج الهاجري: التكامل الإقليمي في منطقة الخليج العربي، دراسة حالة لمجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، 1990، ص 13:9

3-مدخل الصراع

إن هذا المدخل يشير إلى أن الصراع ليس مضاداً للتكامل السياسي فالانقسامات السياسية أحيانا تكون قادرة على توليد رغبة حقيقية في الوحدة والتماسك ولهذا فإن الحرب العالمية الثانية يمكن النظر إليها على أنها كانت محفز هام لتحقيق التكامل السياسي الإقليمي في أوروبا (2)

استراتيجيات التكامل:

يوجد استراتيجيتين للتكامل

1-استراتيجية بوتقة الصهر.

هدف هذه الاستراتيجية صهر الجماعات والسلالات المختلفة في قومية متجانسة بحيث تفقد هذه الجماعات نتيجة لهذه العملية سماتها الذاتية وتنخرط في الجماعات الرئيسة (3) ولتلك العملية الاستيعابية عدة أنماط هي: -

1-الاستيعاب الثقافي: ويقصد به محاولة التحول من ثقافات المجتمع القديم إلى ثقافات المجتمع الجديد

2-الاستيعاب العنصري: ويقصد به الزواج المختلط على نطاق واسع بين الجامعات العرقية المختلفة مما يؤدي إلى زوال الخصائص البيولوجية المميزة لكل من هذه الجماعات

3-الاستيعاب المؤسسي: ويقصد به مشاركة الجماعات المختلفة في الأندية والنشاطات والمؤسسات الاجتماعية .(4)

2-استراتيجية الوحدة من خلال التعدد.

جوهر هذه الاستراتيجية احترام الخصائص الذاتية للجماعات المختلفة مع تنمية مشاعر وارتباطات موحدة بين بعضها البعض أي إنها تسعى إلى الحفاظ على الخصائص

---

[1] Leokuper and M.G smith , pluralism in Africa ,(Berkley 1969), p. 460

2 عبد المنعم سعيد: دروس التجارب الوحدوية في العالم، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 127، سبتمبر 1989، ص 890

لمزيد من التفاصيل أنظر في: منير شفيق: الماركسية اللينية والثورة المسلحة، دار الطليعة، بيروت، 1972، ص 62.

[3] Kal Deutsh : Nationalism and social communication,(New York, John Wiley and sons,1953), p.93-94

4 Miton Gordan: Assimilation in American life, the role of race religion and national origins (New York, oxford university press 1964),p.71

الثقافية والحضارية للجماعات القومية والسلالية الأخرى بينما يوجد في نفس الوقت إطار اتفاق قومي عام وروابط قومية تشترك فيها الجماعات وهي بذلك عكس استراتيجية بوتقة الصهر (1) ويمكن النظر إليها من خلال زاويتين: -

أولا: زاوية وظيفية ويقصد بها التجانس السلمي بين الولاءات للأمة وغير ذلك من أنواع الولاءات إذ يسمح للأفراد بالتعبير عن انتمائهم المتعددة فالولاء للأمة يوجد مع الولاء للجماعات المختلفة سواء كانت إقليمية أو دينية أو عرقية أو لغوية فبينما يظهر القادة احترامهم للاختلافات الثقافية فانهم يشجعون الجماعات على اختلافها على تحقيق وحدة تستند إلى الاتفاق على الأهداف المشتركة وليس إلى التماثل أو التشابه فيما بينهم.

ثانيا: الزاوية المؤسسية والتي تعني تكفل الساسة للجماعات المختلفة من عرقية أو دينية أو إقليمية في إطار المنظمات المختلفة كي تحصل على فرصة المشاركة. ويرى أنصار هذه الاستراتيجية أن وجود شبكة قوية من الاتحادات والتنظيمات الخاصة لا تضعف من تماسك المجتمع الديمقراطي بل تؤدي إلى تقويته فهي تؤدي إلى ربط الفرد من خلال جماعة قريبة منه ومألوفة له بالمجتمع الكبير المعقد كما أنها من ناحية أخرى تحمي حرية الفرد من أن تنتهك أو يتصدى عليها من قبل المجتمع (2)

وعموما أن الدولة لا تلجا لمواجهة مشكلة التكامل باتخاذ أي من هاتين الاستراتيجيتين دون الأخرى بل تمزج بينهما بنسب مختلفة بحيث تكون خلاصة هذا المزج أقرب لأحدهما دون الأخرى (3)

معوقات التكامل القومي في السودان.

السودان كبلد عربي يموج بالكثير من التناقضات التي تحظى بها العديد من الأنظمة العربية هذا بالإضافة إلى كونه أفريقيا يضيف أبعادا أخرى تزيد من عمق الأزمات التي يعانى منها فواقع التعددية في أفريقيا بخصائصه المعقدة قد مثل تحدياً أساسياً في مرحلة ما بعد الاستقلال وذلك في سياق تبنى نموذج الدولة القومية أو ما عبر عنه في فقه التنمية السياسية بأزمة بناء الأمة أو أزمة التكامل القومي، فقد كان من المأمول بعد الاستقلال أن تسعى الدول الإفريقية بما فيها الإسلامية إلى تحقيق التلاحم والتجانس بين كافة الجماعات الإثنية والإقليمية في إطار وحدة إقليمية واحدة وهى الدولة القومية مع إيجاد هوية قومية مشتركة، فيصبح الولاء الأسمى لكافة الأفراد هو للدولة القومية ، وذلك من خلال صهر جميع الولاءات والإنحيازات الأولية في بوتقة الدولة ومؤسساتها

1[1] إكرام عبد القادر بدر الدين، أزمة التكامل في الدول الحديثة الاستقلال مع دراسة للكيان الإسرائيلي، مرجع سابق – ص 80

2 المرجع سابق، ص 82 -84

3 مبارك كليفخ ألهاجري: التكامل الإقليمي في منطقة الخليج العربي، 3.دراسة حالة المجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 19.

المركزية . **وبناء على ما سبق إلى أي مدى يمكن أن يساهم الواقع الإفريقي في السودان في إعاقة التكامل القومي؟**

يمكن الإشارة إلى مظاهر التعددية في السودان كالاتي: -

أولا: تعددية عرقية.

أشارت لجنة الأمم المتحدة في السودان حسب تقرير 2005إلا أن المجموعات العرقية (1) في السودان تتنوع ما بين الأفريقية التي تشكل 52%، العربية 39%، البجا، 6%، الأجانب 2%، والمجموعات الأخرى 1%. وفى تقسيم آخر إلى تلك الجماعات، يوجد حوالي 56 جماعة عرقية منفصلة تنقسم إلى 597 مجموعة فرعية أمكن تصنيفها في مجموعتين كبيرتين، هما الجماعة الشمالية والجماعة الجنوبية-قبل انفصال الجنوب-وقسم كل منها إلى مجموعة فرعية على النحو التالي:

المجموعة الشمالية وتضم (العرب-البجا-النوباويين-النوبيون –الدارفوريين – أفريقيون – أفريقيو الغرب)

المجموعة الجنوبية (النيليون – الأزاندى – بارى-مورو-لوتوكو-توبوسا).(2)

ومما لا شك فية أن المشاعر العرقية كانت سببا في استمرار الحرب الأهلية في السودان خاصة بين الشمال والجنوب واستقطاب الأحزاب لبعض الجماعات على أساس عرقي مما كان له انعكاساته على الحياة السياسية السودانية وعرقلة مسألة التحول الديمقراطي في السودان.

وبالتالي يمكن استخلاص الأثار السلبية للعرقية على التكامل كما يلى: -

- أن الجماعة العرقية تسعى للاحتفاظ بخصوصيتها في المواقف المختلفة ولا ترغب في فقد هويتها في إطار مجتمع واحد أكبر.
- أما القضية الأهم ألا وهى ظهور الحركات الانفصالية التي تثار نتيجة للاختلافات ففي صفوف النخبة السياسية ، كما تتيح فرصة الانفصال لبعض الأقاليم نتيجة للظروف الاقتصادية المتعلقة بإعادة توزيع الموارد أو نقص الثروة.

ثانيا: التعددية الدينية.

[1] الجماعة العرقية هي جماعة يشترك أفرادها في تقاليد ثقافية واجتماعية متميزة استطاعت الجماعة أن تحافظ عليها عبر الاجيال، ويشترك إحساس كل جماعة عرقية بالانتماء الى هوية مشتركة وشعور بالاختلاف عن الأخرين.

[2] إبراهيم نصر الدين ، الإدماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني، نشرة البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1983.

فالإسلام والمسيحية والمعتقدات المحلية توجد في مختلف أرجاء السودان ووفقا لتقدير بعثة الأمم المتحدة فإن نسبة المسلمون السنيون70% (معظمهم في الشمال) والمعتقدات المحلية 25%، المسيحيون 5 %معظمهم في الجنوب والخرطوم وفقا لعدد السكان البالغ 486و187و40 (تقديرات يوليو 2005). إلا أن يجب الإشارة إلى أنه يوجد داخل كل جماعة دينية العديد من التنوعات. فبين المسلمين توجد العديد من الطرق الصوفية مثل: القادرية والسمانية، والختمية وافدريسية، والأحمدية، والتيجانية، والشاذلية، والبرهامية، والشامية، والمهدية غيرها. وبعض هذه الطرق وبخاصة الختمية والمهدية لها إنتشار واسع فى البلاد، فى حين أن البرهامية والتيجانية توجد فى مناطق محدودة، ولا يعنى ذلك عزلة تلك الجماعات عن بعضها وإنما يوجد بينها روابط مشتركة ألا وهي الروابط الإسلامية التى تسيطر على كل مظاهر الحياة.

أما المسيحية وعلى الرغم أن لها جذور تاريخية منذ القرن الخامس عشر إلا أنها تعمقت خاصة فى جنوب السودان مع دخول الحملات التبشرية الأوربية، ومن المهم أن نشير إلى دور تلك الحملات فى إكساب الجنوب وضعا خاصا، قد ساهم فى تعميق أزمة التكامل القومى بينة وبين الشمال، الذى إنعكس بدورة على الحياة السياسية وممارسات القيادات الجنوبية فى مواجهة الشمال، الأمر الذى أفضى فى النهاية إلى الإنفصال التام.(1)

ثالثا: القبلية والتكامل القومى.

يختلف الباحثون حول العدد الإجمالى للقبائل التى تشكل سكان السودان ، وتتراوح التقديرات بين 550-700 قبيلة ترفع أصولهاإلى 56 مجموعة قبلية ، وتتوزع تلك المجموعات طبقا للتقسيمات العرقية واللغوية إلى قبائل البجة فى الشرق وقبائل غرب السودان ثم مجموعات القبائل فى الجنوب قبل الانفصال ،ومن المهم أن نشير إلى أنه يوجد فى السودان نحو 115 لغة ولهجة تخاطب ، وقد أدى عدم توافر سبل الإتصال وتباين البيئات المحلية ،مع تعدد اللغات والأنساب الثقافية والإجتماعية ، إضافة إلى عدم حدوث أى تنمية إقتصادية أو إتصال بالعالم الخارجى ، إلى ترسيخ النظام القبلى فى السودان بما يوفرة للفرد من حماية إجتماعية وإقتصادية وأمنية وأصبح الفرد مرتبطا برباط لا ينفصل من الولاء لقبيلتة .(2)

---

[1] لمذيد من التفاصيل أنظر فى:
-عبد القادر إسماعيل، الأصولية المسيحية وأزمة الهوية فى السودان، القاهرة، مطبعة الطوبجى ،2006
عبد القادر إسماعيل، مشكلة جنوب السودان دور الأحزاب الجنوبية1972/47، القاهر، مكتبة الفتح ،1993

[2] هانى رسلان، النخبة السياسية فى العالم العربة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، 13/11 نوفمبر 1995.ص ص584:585

وإذا كان المجتمع السودانى ما زال يعيش فى أطر قبلية فهذا معناه أن هناك إنعكاسا سلبيا على الشعور القومى السودانى، فى إطار الصراعات والنزاعات القبلية خاصة ومن المهم أن نشير إلى وجود إمتدادات قبلية داخل دول الجوار الجغرافى مما يساهم فى عرقلة الحياة السياسية فى السودان. والسعى بالطبع نحو التنمية السياسية.

رابعا: التعددية الإقتصادية.

مرجع ذلك تفاوت معدلات التنمية الإقتصادية بين الأقاليم فى السودان وبخاصة بين الشمال الأوسط وبين كافة الأقاليم ، ذلك أن تركز السودانيين العرب فى الشمال الأوسط للبلاد بالإضافة إلى إنتشارهم كتجار فى مختلف أرجاء السودان ، ثم كونهم مسئوليين اداريين قبل الإستقلال وبعدة كان عاملا أسهم فى زيادة قوتهم الإقتصادية والسياسية .هذا بالإضافة إلى تركزهم الجغرافى حول مقر السلطة فى الخرطوم قد مكنهم من السيطرة على كل أجهزة الدولة ،النظام السياسى، والإدارة والقطاع العام والخاص ، وهو الأمر الذى أدى إلى إثارة حفيظة باقى الأقاليم لتخلفها الإقتصادى بل أن المجتمع الإقتصادى فى الجنوب كان أحد الأسباب الدافعة إلى الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال بداية من 1958، كذلك إنفجار أزمة دارفور إرتفاع الأصوات المنادية بحق الإقليم فى التنمية وإعادة توزيع الثروة.(1)

إنعكاسات أزمة التكامل القومى على الواقع السودانى.

1-عدم الإستقرار السياسى.

ظلت تلك العوامل حجر عثرة في طريق التطور السياسي والاجتماعي في السودان، وأصبحت السمة المميزة للمجتمع السوداني هي الصراع الدائم والمستمر بين القوى السياسية المختلفة، فلقد تعاقب على السودان منذ الاستقلال نظم برلمانية وأخرى ديكتاتورية عسكرية، مما أفرز ظاهرة عدم الإستقرار السياسى.

إن عدم الاستقرار السياسى (2) فى مجمله ومحصلته النهائية يعنى عجز النظام السياسي عن إحتواء ما يموج بة المجتمع السودانى من أطياف متعددة، وكلما نجح النظام السياسى فى التغلب على الأزمات التى تواجهه وتمكن من إدارتها بنجاح، كلما أدى ذلك إلى استمرارية النظام وتحقيق الاستقرار السياسى، مما يعنى الاقتراب من

---

[1] إبراهيم نصر الدين، الإندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى، مرجع سابق، ص 15

[2] لمزيد من التفاصيل فى تعريف عدم الاستقرار السياسى أنظر فى:

- David F-Roth & Frankl - Wilson, the Comparative Study of Politics, (Second Edition, Prentice - Hill, Inc., Engle Wood Cliffs, New Jersey 1980) Pp. 444 - 446.
- D. G Marrison And H. M. Steren Son, Culture of Pluralism Modern And Conflict, An Empirical Analysis of Political Instability In African Science, (Canadian Journal of Political Science Vol. V., March 1974), Pp. 84 - 103.
- Jean Blondel, Party Systems And Pattern of Government in Western Democracies, (Canadian Journal of Political Sciences, Vol. 1, June 1968), Pp. 152 - 203

المفهوم الديمقراطى للممارسة السياسية. (1) كذلك خلفت تلك التعددية الانقسامات داخل صفوف القوى السياسية السودانية المختلفة، سواء الشمالية أو الجنوبية، وخلفت ورائها قضايا الانتماء والهوية، تلك القضايا تحكمت فى ترسيخ المعتقدات التى ألقت بظلالها على التوجهات السياسية لتلك القوى المختلفة.

فقد انقسم المسرح السياسى السودانى فى فترة ما قبل الاستقلال إلى نوعين من الأحزاب، أحزاب اتحادية وأخرى استقلالية. وعلى الرغم من أن تلك الأحزاب وجهت نشاطها وجهودها إلى محاربة الاستعمار وتحرير السودان قبل الاستقلال ، إلا أنها لم تهتم بوضع برامج مدروسة لحل مشاكل المجتمع السودانى فى مرحلة ما بعد الاستقلال ، وحصرت كل نشاطها فى الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها ، وأصبح سيناريو تجمع السيدين زعيمى (حزب الأمة - حزب الوطن الاتحادى) أكبر حزبين ذوى إنتماءات طائفية فى السودان ، هو المؤسسة الأساسية فى نظام الحكم ، وأصبحت السمة المميزة للحياة السياسية تعدد الوزارات الائتلافية ، مما أدى إلى عدم الاستقرار الوزارى وفشل الحياة الديمقراطية . (1) فالتحدى الذي يواجه المجتمع السودانى على المستوى الداخلى، هو محاولة خلق ديمقراطية مستقرة داخل هذا المجتمع المتعدد الثقافات السياسية، كى يتبلور الإطار القومى له ويكون السودان أولاً وأخيراً. ولعل ما يعانية السودان من أزمات هو أوضح دليل على عدم التنمية السياسية والإجتماعية والإقتصادية ومنها: -

انفصال جنوب السودان.

شغلت مشكلة جنوب السودان حيزاً كبيراً في الشأن السوداني، وتعتبر إحدى إفرازات أزمة التكامل في السودان.وترجع جذورها إلى السياسة التي اختطتها بريطانيا تجاه جنوب السودان، من محاولات لفصل الجنوب عن الشمال، كذلك للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بإقليم الجنوب، والذي إنعكست بدورها على عمل القيادات الجنوبية التي درست وتعلمت في مدارس الإرساليات التبشيرية، وخرجت لتقود الحركة السياسية في مواجهة شمال السودان.

وفى نظرة عابرة يمكن أن نشير إلى محاولات الحل السلمى لمشكلة جنوب السودان والتى إستمرت على مدار أكثر من خمسون عاما بداية من مؤتمر المائدة المستديرة 1955مرورا بإتفاق أديس أبابا 1972والذى يمكن أن نقول أنه ساهم فى إرساء فترة من السلام النسبى بين الشمال والجنوب ثم كل من مبادرة كواكادام و الإيجاد إلى أن تم توقيع إتفاق مشاكوس2002فى ظل حكومة الإنقاذ بوساطة أمريكية والإتفاق النهائى للسلام فى 2004م.(2

---

[1] أنظر فى:
- حامد ربيع، "نظرية القيم السياسية"، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982، ص 98 .

[2] الاتفاقات التي عقدت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان (الاتفاق الإطاري ماشاكوس 20يوليو 2002 واتفاق الترتيبات الأمنية 25 سبتمبر 2003 واتفاق تقاسم الثروة 7 يناير2004، واتفاق تقاسم السلطة 26مايو2004 وبروتوكول

) إلا أن تدويل الأزمة وإصباغها بالطابع الدينى.على الرغم من التوصل إلى إتفاق شامل للسلام لم يحقق للتكامل القومى فى السودان. الذي كان أحد بدائله: -

البديل الأول: قيام دولة سودانية اتحادية عربية أفريقية: وهذا هو البديل " المفضل، الذي يمكن أن يحقق مفهوم المواطنة المتساوية لكل أبناء السودان على اختلاف معتقداتهم، وإثنياتهم، وأقاليمهم، ومن شأنه أن يحقق إجماعا وطنيا سودانيا

البديل الثاني: انفصال جنوب السودان: وهذا البديل " السيئ، الذي تحقق بالفعل. إن المتأمل في ديناميات السياسة السودانية وفيما نصت عليه اتفاقات السلام، يمكن أن يدرك دونما عناء أن هذا البديل كان قاب قوسين أو أدنى، وبخاصة عندما أعلنت الحكومة السودانية اعترافها بدولة جنوب السودان، حفاظا علي ماتبقي تحت يدها من الشمال.

البديل الثالث: قيام دولة سودانية ذات هوية أفريقية :وهذا هو البديل يرمى إلى إعادة تشكيل المصالح الاستراتيجية مع دول الجوار الجغرافى، ويبدو أن هذا هو الخيار الذي تتجه إليه السودان وانصرفت إليه استراتيجية جون جارانج قبل رحيله، كان يجد ترحيبا من دول جوار جنوب السودان، وتأييدا من قبل الإدارة الامريكية، يدلنا على ذلك :

1- إن جون جارانج كثيرا ما أعلن عن هذا البديل تحت مسمي " السودان العلماني الموحد الجديد، وكثيرا ما أعلن عن عدائه للعرب في السودان، ووصفهم " بالجلابة، وأشار إلي أن نسبتهم لاتتجاوز 31% من شعب السودان، ثم إنه استطاع أن يمد نفوذه إلي شرق السودان (جنوب النيل الأزرق) وغرب السودان (جبال النوبا)، ولم يحصل في الفترة الانتقالية علي حق السيادة علي الجنوب فقط، وإنما كانت له يد طولي في مناطق أخرى داخل السودان، فإذا ما أضفنا إلي ذلك وجود مابين مليون إلي مليوني جنوبي يعيشون في معسكرات حول الخرطوم معظمهم من الشباب لأدركنا مدي صدق مقولة جارانج في بداية التسعينيات " سأصل إلي الخرطوم علي قرع الطبول مثلما فعل أخي يوري موسيفيني عندما دخل كمبالا علي قرع الطبول

2-أن دول جوار جنوب السودان (إرتيريا- إثيوبيا -أوغندا ..الخ) سيمكنها أن تقمع أي دعاوي انفصالية فيها من جهة، وستستريح من توجهات نظم الحكم المتعاقبة علي السودان والتي لم تنفك عن الدعوة إلي اعتناق دستورذو طابع إسلامي، أو العمل علي تصدير الأصولية الإسلامية إليها.

تسوية الصراع في ولايات جنوبي كردفان والنيل الأزرق 26 مايو 2004وبروتوكول تسوية الصراع في منطقة ابيي 26 مايو2004، واتفاق الأمن والوقف الدائم لإطلاق النار، وترتيبات الفترة قبل الانتقالية، والانتقال ية21 ديسمبر2004 والاتفاق الشامل للسلام في31ديسمبر 2004.)

3- أنه يمكن للمخطط الأمريكي/ الصهيوني أن ينتزع السودان كلية من عالمه العربى، ويكون للسودان "الأفريقي في هذه الحالة بحكم ثروته البترولية. أن يقيم مشروعات زراعية ضخمة بحيث يصبح "سلة الغذاء " ليس للعالم العربي، وإنما للعالم الغربي.

على كل حال انتهت فصول الأزمة بين الشمال والجنوب بانفصال جنوب السودان رسميا عن الشمال، وأصبحت دولة جنوب السودان دولة مستقلة فى 9 يوليو 2011.بعد إجراء الإستفتاء والذي حصل على 98.83% من الاصوات.

أزمة دارفور.

أدت ممارسات السلطة فى الخرطوم إلى نتائج أثرت على التنمية السياسية في السودان ككل، حيث عنى ذلك تقوية موقع السودان النهري الأوسط، على حساب الأطراف، مما أنتج اختلالا في توزيع السلطة والثروة.

وتأتي سياسة تهميش الأطراف في مقدمة العوامل التي أدت إلى نشوء الأزمة فى دارفور. إن التهميش الذي يعاني منه غرب السودان على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي غياب البنية التحتية والمشاريع التنموية البشرية والزراعية والحيوانية، والنقص الكبير في الخدمات الصحية والتعليمية، وانتشار البطالة في صفوف الشباب، كل ذلك دفع بعضهم إلى التفكير في التمرد على الوضع القائم لتغيره. بالإضافة إلى ذلك، تبين وجود سياسة أخرى انتهجها المركز كان لها أثر فعال على العلاقة بينه وبين الأطراف وهي سياسة نشر العنف اللامركزي المبنية على سياسة الحرب بالوكالة.

وقد مثلت ظاهرة الميليشيات القبلية، أداة من أدوات انتشار العنف اللامركزي، إذ منحت وضعا قانونيا في 1989، من خلال قانون الدفاع الشعبي. فانتشار الميليشيات القبلية في الحرب الأهلية لا يحبط فرص التوصل إلى حل سلمي فحسب، وإنما ينفي دور الحكومة كسلطة وحيدة تملك قوة الإكراه، في إدارة الشئون العامة، إذ تؤدي الميليشيات القبلية إلى استقطاب المجتمع، بشكل أكثر حدة، وبالتالي فقد تزايدت بشكل بارز احتمالات التفكك الوطني في إقليم دارفور الذي تراكمت عليه مظالم التهميش والإقصاء لعهود بعيدة.

انفجرت الأزمة في دارفور منذ ظهور الحركات والتنظيمات المسلحة في عام 2003 مثل (جبهة تحرير السودان، وجناحها العسكري جيش تحرير السودان) الذي يضم مجموعة كبيرة من الضباط السودانيين السابقين في الجيش السوداني. وينادي بحكم ذاتي موسع، مع إعادة تقسيم السلطة والثروة، وإعادة بناء السودان على أسس جديدة . كما يدعو التنظيم إلي فصل الدين عن الدولة وبناء سودان مدني فيدرالي، يتيح دورا أوسع للفئات

المهمشة.(1)وهناك أيضا حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم،حيث اعتبرت حكومة الخرطوم أن حركة العدل والمساواة تمثل الجناح العسكري لحزب المؤتمر الشعبي الذي انشق عن الحزب الحاكم ، وذلك بالاستناد إلى أن معظم قيادات هذه الحركة أخذوا يمارسون نشاط معارض للحكومة.

تهدف الحركة إلى إنهاء التمييز العنصري في منهج الحكم في السودان، ورفع الظلم الاجتماعي والاقتصادي والاستبداد السياسي وإشاعة الحرية والعدل والمساواة بين الناس كافة، ووقف جميع الحروب وبسط الأمن للمواطنين وتأمين وحدة البلاد، وتسخير إمكانات الدولة وتوجيهها لتحقيق تنمية بشرية واقتصادية متوازنة ومحاربة الفقر وترقية حياة المواطنين جميعا وتأمين الخدمات الأساسية، وإقامة نظام فيدرالي ديمقراطي لحكم البلاد يستجيب لخصائص أهل السودان ويمنع احتكار السلطة أو الثروة بواسطة أفراد أو جماعات أو أقاليم دون أخري, وانتهاج مبدأ التداول السلمي للسلطة، وإحداث إصلاح دستوري جذري وشامل يضمن حقوق الإنسان الأساسية التي أقرتها الأديان والقوانين والمجتمع الدولي, وحق جميع الأقاليم في حكم البلاد. (2)

كما تهدف إلى تقسيم مناصب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس الشيوخ ورئاسة البرلمان ورئاسة القضاء والمحكمة الدستورية بين أقاليم السودان المختلفة على ألا يجتمع لأي إقليم من الأقاليم أكثر من وظيفة واحدة من الوظائف المذكورة سلفا في وقت واحد، كذلك تقسيم الحقائب الوزارية وإدارة المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية وكل الوظائف العليا في الدولة بالتساوي بين الأقاليم على قاعدة الكثافة السكانية والكفاءة وذلك إلى حين اكتمال تكافؤ الفرص التلقائي في الدولة .

وعلى الرغم من محاولات الحل السلمي بدعوة أطراف المعارضة لحوار شامل فى 2014 برعاية الإتحاد الافريقى، إلا أن الأمور لم تسفر عن إحراز تقدم سوى تجميع كل أطراف المعارضة من حركات مسلحة وأحزاب فى تكتل واحد لمواجهة الحكومة فى المركز. (3) وعن المفاوضات فى 2016 والتى تمت بوساطة أمريكية فقد كانت تهدف إلى وقف الأعمال العدائية وتمرير الإغاثة للمتضررين ثم الاتفاق على أجندة لحوار أشمل يضم أحزاب المعارضة لمناقشة القضايا القومية، وعلى رأسها أزمة الحكم وإصلاح الاقتصاد. وفى أجواء اتسمت بالانقسامات وضع استفتاء تحديد الوضع الإدارى بأقليم دارفور الحكومة وجماعات المعارضة أمام ما يرتضيه أبناء الإقليم ، الذين صوتوا لصالح تقسيم الإقليم إلى خمس ولايات،و هو ما صوت له بالفعل أغلب

[1] لمزيد من االتفاصيل انظر: زكى البحيرى، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية، التطورات السياسية، ط1، القاهرة، عربية للطباع والنشر، 2006، صـ .124

[2] هانى رسلان، التمرد المسلح في دارفور، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، العدد153، يوليو 2003، السنة 39، صـ صـ 286:269.

[3] في مارس 2014، نددت الأمم المتحدة بالقيود التي فرضت على الطواقم الإنسانية في دارفور وازدياد عدد النازحين الذي بلغ حوالي 215 ألفا في العام المذكور علما بأن المخيمات تؤوي أصلا نحو مليونين.

الناخبين.فى ظل تعهدات من قبل الحكومة بمواصلة مشاريع الإعمار المنصوص عليها في اتفاق الدوحة التى لم تكتمل بعد.يتبين من ذلك أن التمرد في دارفور هو نتاج وانعكاس مباشر للواقع السياسي العام في البلاد ونشاطات هذا التمرد إنما هي نوع من الرفض لهذا الواقع الذي لا يلبي الطموحات أو يحقق المصالح .(1)لقد ساهمت هذه الحركات مساهمة فعالة في تأجيج الصراع. وعلى الرغم من وجود حالة من الاستقطاب الحزبي المبني على القبلية، إلا أن هذه الحركات، نشأت لأسباب منعددة منها السياسية والعرقية أو اختلافات في الهوية، وأنها تشترك في أهدافها لتنمية الإقليم والتصدي للتهميش الذي يعاني منه من قبل المركز، وتقاسم الثروة والسلطة، ورفع المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بذلك تعد دارفور من الأزمات المعوقة للتنمية السياسية فى السودان.ويمكن القول إن توقيع اتفاق مبدئى للسلام فى 24 من يناير 2020م بين الحكومة السودانية الجديدة وتحالف حركات التمرد يعد خطوة هامة وأساسية للوصول إلى الحل النهائى. (2)

الخاتمة.

-إذا كانت التعددية بأشكالها وأنماطها المجتمعية أمرا طبيعيا داخل المجتمعات على اختلافاتها، فإن عدم ملائمة الصيغ السياسية المطروحة للتعامل معها هى التى تدفع بعوامل الفرقة والصراع الكامنة، وتصبح أى محاوله لتحقيق التكامل والإندماج فى المجتمع بعيدة المنال، كحال الأزمة فى السودان.

-لا شك أن أحترام حقوق الإنسان وتوسيع دائرة المشاركة السياسية بما يستأصل المجتمعات السياسية الإحتكارية، فضلا عن تحقيق العدالة والمساواة فى التوزيع بين مختلف عناصر وأقاليم المجتمع مع التأكيد على عوامل تماسك الجسد الإجتماعى، يمثل ذلك كله مقدمة ضرورية لتحقيق نموذج الوحدة من خلال التعدد والتنوع بمرجعيتة التاريخية فى الواقع المعاصر.

- ما سبق يرتبط إلى حد بعيد بقدرات النظم السياسية القدرة الاستخراجية Extractive Capability:ب-القدرة التنظيمية Regulative Capability ج-القدرة التوزيعية Distributive Capaility: د-القدرة الاستجابيةResponsive Capability ح- القدرة الرمزية Symbolic CapaBILbility.بما يعنى تنمية

[1] لمزيد من التفاصيل انظر موقع يورو نيوز، 2-9-2020م.
https://arabic.euronews.com/2020/08/31/learn-about-the-main-conflict-points-in-the-darfur-region

[2] بدأت محادثات السلام في جنوب السودان في أكتوبر 2020 م، بهدف وضع حد للنزاعات في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وأكد عضو في مجلس السيادة في السودان الذي تم تشكيله في أغسطس 2019 للإشراف على الانتقال السياسي، أن عمر البشير سيسلم للمحكمة الجنائية الدولية.

القدرات على معالجة المشاكل مثل الانقسامات والتوترات التي تحدث في المجتمع ،كذلك تنمية القدرات التنظيمية والعدالة التوزيعية وأيضا الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع، أي قدرة النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفقاً إلى القانون، واتخاذ القرارات الإلزامية التي تتعلق بتعبئة وتجميع الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم وفقاً لمبدأ المساواة ومقتضيات العدالة .

التوصيات.

أن انتشار القيم الديموقراطية ومفاهيمها مثال المواطنة والمساواة والتعددية وقيمة الفرد وحريته في المجتمع وحقوق الإنسان وحريات الفكر والتفكير وما شابه ذلك، يعد من الأمور الداعمة لفكر التنمية السياسة داخل كل المجتمعات. ويكون السؤال الأهم هو: ماهى الطرق والأساليب والوسائل والقوى القادرة على زرع هذه القيم وتنميتها؟

-إن نموذج التكامل القومى فى المجتمعات العربية ذات التعددية يعتمد على بناء قواعد الحركة السياسية فليس هناك ما يمنع من إقتراح الصيغ السياسية المناسبة والتى تتجانس وخصائص تلك المجتمعات المعاصرة ومن أبرز هذه الصيغ: -

أولا: النظم الفيدرالية وإحترام حقوق الأقليات، فقد أضحت النظم الفيدرالية ضمن الحلول الملحة لضمان الديمقراطية وتحقيق التنمية.

ثانيا تدعيم مؤسسات المجتمع المدنى والتى تضم كافة التنظيمات النقابية والإتحادات والجمعيات غير الحكومية والتى تنشأ لخدمة مصالح ومبادىء أعضائها المشتركة، وتلك المؤسسات والهيئات تختلف عن المؤسسات القبلية والأرثية التى ينتمي إليها الفرد بحكم المنشأ. (1) ومما لا شك فية أن إنتشار ثقافة المجتمع المدنى يمثل ضمانا لمواجهة أساليب التحكم والاستبداد، إلى جانب سعيها لنشر ثقافة الديمقراطية فى المجتمع ومساعدة أعضائها على تنمية مهاراتهم فى ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية بإعتبارهم مواطنين.

ثالثا تبنى إستراتيجية للإصلاح السياسى الشامل بعيدة المدى تتسق مع أنماط والظروف الداخلية فى تلك المجتمعات. ولعل إنضمام السودان إلى ألية مراجعة النظراء الأفريقية (نيباد) يعد من الخطوة الفاعلة التى كان يجب أن يتبناها النظام فى إتجاه الاصلاحات السياسية المتمثلة في الحكم الديمقراطي والشفافية.(2)

---

[1] Peter M.Lewis, Political Transition and the Dilemma of civil society African Journal of International Affairs,vol.46,No.1, Summer 1992.pp50.

2 تعد المبادئ الأساسية ورسالة النيباد التى تبناها مهندسو المبادرة منذ إطلاقها فى عام 2000 عندما قرر الأفارقة الأخذ بزمام مصيرهم وسلوك طريق التنمية:

- المسئولية الأفريقية عن تنمية القارة

قائمة المراجع.

أولا: المراجع العربية.

1-أحمد محمد وهبان، التخلف السياسى وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسى فى العالم الثالث، الاسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2005م.

2-بيرتراند بادي، ترجمة محمد نوري المهدوي، التنمية السياسية، تالة للطباعة والنشر، 2001.

3-حامد ربيع، "نظرية القيم السياسية"، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982.

4-ريتشارد هيجوت، ترجمة حمدى عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

5-زكى البحيرى، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية، التطورات السياسية، ط1، القاهرة، عربية للطباع والنشر، 2006.

6-سلطان أبو على، الديمقراطية والتنمية فى مصر، مصر، دار العين، ط1 ،2007.

7-سيد أبو ضيف أحمد، ثقافة المشاركة دراسة فى التنمية السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007.

8-عبد القادر إسماعيل، الأصولية المسيحية وأزمة الهوية فى السودان، القاهرة، مطبعة الطوبجى ،2006.

9-عبد القادر إسماعيل، مشكلة جنوب السودان دور الأحزاب الجنوبية1972/47، القاهرة، مكتبة الفتح ،.1993

- تطوير وتنمية الديمقراطية.
- حقوق الانسان.
- الحكم الرشيد.
- القيادة المسئولة.
- التنمية الذاتية الاعتماد لتقليل الاعتماد على المساعدات.
- بناء القدرة فى المؤسسات الأفريقية
- تنمية التجارة البينية الأفريقية والاستثمار.
- تشجيع التكامل الاقتصادى الاقليمى.
- إعطاء فرصة لتقدم المرأة.
- تقوية صوت أفريقيا فى المنتديات الدولية.
- تشكيل الشراكة مع المجتمع المدنى الأفريقى، والقطاع الخاص والدول الأفريقية الأخرى والمجتمع الدولى

10-على الدين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2000.

11-كمال المنوفى، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية (بيروت: دار بن خلدون 1980).

12-منير شفيق: الماركسية اللينية والثورة المسلحة، دار الطليعة، بيروت، 1972.

الرسائل العلمية.

1-إكرام عبد القادر بدر الدين، أزمة التكامل فى الدول حديثة الإستقلال مع دراسة للكيان الإسرائيلى، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،1977.

2-مبارك كلفنج الهاجري: التكامل الإقليمي في منطقة الخليج العربي، دراسة حالة لمجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، 1990.

3-محمد حسن عبد المجيد، التنمية والتكامل القومى فى السودان (1956-1980)، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 1982.

4-نهاد أحمد مكرم، أزمة التكامل السياسيى وإنعكاساتها على الحياة السياسية السودانية 2002/1956، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، بورسعيد، جامعة قناة السويس، 2006.

الدوريات.

1-إبراهيم نصر الدين، الإندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى، نشرة البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1983.

2-جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى فى على الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، سلسلة المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

3-سيد ابو ضيف، مشروع الشرق الأوسط الكبير والترويج للديقراطية، مصر المعاصرة، السنة 97، العدد 483، يوليو 2006

4-عبد المنعم سعيد: دروس التجارب الوحدوية في العالم، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 127، سبتمبر 1989.

5-كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بيروت، المستقبل العربى، السنة 8 العدد 80، أكتوبر 1985.

6-محمد أبراهيم فضة، أثر عامل الشخصية فى صنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1983، العدد 74، السنة 20.

7-هانى رسلان، التمرد المسلح في دارفور، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، ال عدد153، السنة 39 يوليو 2003.

ندوات ومؤتمرات.

هانى رسلان، النخبة السياسية فى العالم العربة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، 13/11 نوفمبر 1995.

ثانيا: المراجع الأجنبية.

1-A.Almond, Gabriel and Verba, Sidney,The civic culture:political Attitudes and Democracy in Five Nations(Princeton, NJ:Princeton university press,1963),p.p 56:94

2-Binder ,Leonard,National integration and political Development American political science Review .VOI.IVII.NO3,September 1964

3-Blondel ,Jean , Party Systems And Pattern of Government in Western Democracies, (Canadian Journal of Political Sciences, Vol. 1, June 1968), Pp. 152 – 203

-4- Colmen ,James and Rosberg, Carl ,Political parties and National Integration in Tropical African (Berkeley :university of California press,1961)

5-Deutsh ,Kal : Nationalism and social communication,(New York, John Wiley and sons,1953), p.93-94.

6-D. G Marrison And H. M. Steren Son, Culture of Pluralism Modern And Conflict, An Empirical Analysis of Political Instability In African Science, (Canadian Journal of Political Science Vol. V., March 1974), Pp. 84 - 103.

7-F-Roth ,David & Wilson, Frankl, The Comparative Study of Politics, (Second Edition, Prentice -Hill, Inc., Engle Wood Cliffs, New Jersey 1980) Pp. 444 - 446.

little Brown and company ,1966) p.15. Pye ,Lucian, Aspects of political development (Boston

8-Gordan, Miton: Assimilation in American life, the role of race religion and national origins (New York, oxford university press 1964),p.71

9-Leokuper and M.G smith , pluralism in Africa ,(Berkley 1969), p. 460

10-L.Espasito, John (ed.) , Islam and Development : Religion and Change (New York: Syracuse Univ. Press, 1980).

11-M.Lewis, Peter, Political Transition And the Dilemma of civil society African Journal of International Affairs,vol.46,No.1, Summer 1992.pp50.

12-Peter H.Merkel, Modern comparative politics, Modern politics series (New York: Holt,Rinehart and Winston,1970,p.p 150:154.

13-Riker, W.H. ,federalism,(Boston and Toronto: little brown company,1964),p.l2

14-Stein ,Michael :federal political system and federal societies, world politics vol 20 , No,4(july 1968) p.721

- 15-Winer ,Myron, Political Integration And Political Development, In Harvey Kebschull (Ed), Politics In Transitional Societies: The Challenge of Change In Asia, Africa And Latin America (New York: Meredith Corporation, 1968) Pp. 236 - 265.

ثالثا: شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

1- التنمية السياسية والديمقراطية،2019-10-20
https://www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=572763

2- موسوعة الشباب السياسية ،المشاركة بين الثقافة والتنشئة
www.ndp.org.eg/downloads/politics/2.doc

3- أكرم سالم ،فى نظريات الحداثة والتطوير التنموى وحلقة التبعية،الحوار المتمدن - العدد: 2108 - 2007 / 23 / 11
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116233#

4- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ندوة عن " دور المشاركة المصرية الأوروبية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان"،22-2-2004
http://www.eohr.org/ar/press/2004/pr040222.htm

5- تعرف على أبرز محطات النزاع فى دارفور ،موقع يورو نيوز،2-9-2020.

https://arabic.euronews.com/2020/08/31/learn-about-the-main-conflict-points-in-the-darfur-region

أخوان المهجر وخيارات البحث عن ملاذات آمنة جديدة

الدكتور أنمار الدروبي

مدرس، الاكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون والسياسية
قسم العلوم السياسية
anmar.aldruby@hotmail.com

تاريخ التقديم للنشر: 15 /4/ 2021 تاريخ القبول للنشر: 2021/6/30

الملخص.

يتضح أن الجماعة لم تكن تخطط من البداية لخروج هذا العدد الكبير من شبابها على وجه الخصوص، بما يشكل أزمة كبيرة لها، وتحمل أعباء توزيعهم على بعض الدول، خارج الإطار الإقليمي لمصر، مثل ماليزيا على سبيل المثال. لقد وجدت الجماعة نفسها أمام أزمة تمويل كبيرة في تحمل تكلفة إقامة وتنقلات وتهريب عناصرها من داخل مصر، ولذلك لجأت إلى محاولات فتح مشروعات وتأسيس شركات في الدول التي يتواجدون فيها، وهذا كان واضحا في الحالتين السودانية والتركية. في السياق ذاته توجيه أغلب التمويل الذي تتلقاه الجماعة من حلفائها وتحديدا قطر إلى معيشة قيادات الجماعة التي يتهمها شباب الجماعة بالإقامة الرغدة في قطر وتركيا، إذ استعرضت تقارير صحافية أوضاع الهاربين إلى تركيا مثلا، حيث إنها تنقسم إلى فئات، ويتربع على قمة هذه الفئات، القيادات وأبناؤهم، وهؤلاء يحصلون على منح للدراسة ويعملون في الإعلام الممول من الإخوان وقطر، ويتقاضون رواتب كبيرة. بيد أن الأمر المهم في التطور الراهن هو حالة الذعر التي أصابت قيادات جماعة الإخوان المسلمين وعناصرها ليس فقط في تركيا ولكن حول العالم، ولا سيما مع المخاوف التي عبر عنها بعضهم بشأن إمكانية قيام أنقرة بتسليم عناصر الإخوان المتورطين في أعمال عنف للقاهرة. وسر حالة الذعر هذه هو أن فقدان الجماعة ملاذها الأهم في تركيا، وهي مهمة ليست سهلة في الوقت الحالي.

إن المشكلة الكبيرة التي تواجه الجماعة في هذه المتغيرات ليست في القيادات التي تملك المال والعلاقات، بل في الشباب الذين اندفعوا خلف قياداتها، وهؤلاء اليوم يعانون أزمة كبرى في مواجهة الواقع الجديد، لأن أوضاعهم الاقتصادية في تركيا سيئة إلى حد غياب لقمة العيش والمأوى، وحتى افتقارهم إلى أوراق نظامية تمنحهم حرية التنقل والمغادرة.

Conclusion

Its seems that this group never put in consideration that such a huge number of its members would be leaving which represent huge burden especially with distribution of those members into different countries outside Egypt such as Malaysia .

This group found itself facing a great financial crisis to support its members and paying for their movements to smuggle them outside Egypt. That's clearly seen in Turkey and Sudan in particular.

The major financial fund for this group comes from Qatar. But sadly, the leaders live decently and wealthily with their families and their siblings do study and scholarships and work for mass media that is funded by Qatar while other group members do struggle with their daily needs.

Recently, the critical point is that Turkey which is considered the only safe shelter for this group is no longer willing to host this group and plan to hand over the most wanted members to Egyptian authorities especially those who were involved in terrorist activities.

One could argue, that the main problem is not facing this group highly funded leaders who have good financial and political support but do face ordinary members who follow their leaders. Those members lack financial stability, regular source of income and some of them do not have appropriate and legal residency status in Turkey which restrict their freedom of movement inside and outside Turkey.

مقدمة.

المتتبع لمسيرة جماعة الإخوان المسلمين يجد أنه على مدار السنوات انتقل الإخوان إلى العديد من أقطار العالم إلى أن تبلورت صورة الإخوان الحالية في تنظيم مصري سياسي يقود تنظيما دوليا من خلال شبكة شديدة التعقيد. وأبرز أزمات الإخوان التي تتحكم في مستقبل حركتهم هي، مشكلة التنظيم وعلاقته مع النظام الحاكم من جهة، وبين الجيل القديم والجيل الجديد من جهة ثانية. أما المشكلة الأكثر خطورة هي انغماس الجماعة في العمل السياسي على حساب العمل الدعوي، بالإضافة إلى ترهل التنظيم وشيخوخته. وبعد سقوط حكم جماعة الإخوان في مصر وعزل الرئيس (محمد مرسي) عام 2013، بات من المستحيل استعادة الجماعة لنفوذها السياسي والاجتماعي في مصر، لكن من المؤكد لا يمكن اعتبار أن حقبة جماعة الإخوان المسلمين قد انتهت في مصر.

لقد استطاعت جماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها بناء علاقات متينة مع حكومات ونخب في عدد من الدول العربية والإقليمية، على الرغم من الخلافات العقائدية، على سبيل المثال لا الحصر إيران، التي تجمعها علاقة

قوية مع الجماعة، منذ عهد الخميني ولاتزال العلاقة قوية حتى الآن. لكن تبقى علاقة الإخوان مع تركيا هي الأقوى بالمقارنة بالدول الأخرى وخاصة بعد وصول الرئيس التركي أردوغان لسدة الحكم في أنقرة، حيث تطور التحالف الوثيق بين الإخوان وأردوغان بقوة في أعقاب عام 2011، إذ دعمت تركيا الإخوان في دول الانتفاضات العربية في إطار سياسات إقليمية لدعم تيارات الإسلام السياسي بصورة عامة، وعقب ثورة 30 يونيو عام 2013 في مصر وهروب أغلب قيادات جماعة الإخوان المسلمين خارج مصر، أصبحت تركيا، أضافة إلى قطر، قبلة الإخوان الهاربين، وحاضنة لمقراتهم وقنواتهم ومنصاتهم الإعلامية ومركزاً أساسياً لإدارة قياداتهم وكوادرهم وأنشطتهم في الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أن جماعة الإخوان المسلمين لهم وجود ونفوذ لا يستهان به في بعض الدول العربية والأوروبية منذ بدايات تأسيس الجماعة إلى اليوم.

وبما أن المخططات التركيّة قد تهاوت خاصة بعد فشل حكم الإخوان المسلمين في مصر، ولم يستطع أردوغان تحويل تنظيم الإخوان إلى القوة الجديدة التي تحكم العالم الإسلاميّ، فأنه فتح الطريق على مصراعيه أمام ما يسمى (بالجهاد الإسلاميّ) بديلا عن حكم الإخوان. أما الدعم القطريّ لجماعة الإخوان المسلمين فكان وما يزال واضحاً وعلنياً، بل صاحب ذلك الدعم توظيف المؤسسات الدينيّة بطريقة براغماتية، فأنشأت قطر في عام 2004م (الاتحاد العالميّ لعلماء المسلمين) بصفته مؤسسة أيديولوجية يقف على رأسها منظّر الجماعة والأب الروحي لهم، يوسف القرضاويّ، حيث كان الهدف المعلن لهذا الاتحاد تقديم (نسخة عصرية للدين الإسلاميّ) أكثر اعتدالاً وتسامحاً لفهم مدلولات النصّ الدينيّ ومقاصد الشريعة، لكن هدف هذا الاتحاد بالأساس هو ضرب شرعية مؤسسة رابطة العالم الإسلاميّ في المملكة العربية السعودية ([1]).

أهمية البحث.

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول طبيعة عمل الإخوان المسلمين في عدد من الدول الأوروبية وغير الأوروبية ، حيث يتحرك التنظيم بطريقة سرية متخذا من المراكز الإسلامية في أوربا ودور العبادة غطاءً لعمله التنظيمي، وفق طريقة تحليلية لا تخرج عن المعيار الأكاديمي الذي يفرض على الباحث قيود الالتزام والدقة والحياد واعتماد مصادر موثوقة وتجنب الاقتباس من الدراسات المشابهة، وبذلك يمكن أن تشكل هذه الدراسة إضافة مفيدة في تناول موضوع شائك ومؤثر على البنية الاجتماعية في أوربا، لأنه لا يخاطب النخبة المثقفة وحسب وفق منطلقاته النظرية بل يتجاوزها إلى جميع الشرائح الاجتماعية، بالإضافة إلى مخاطر النشاط الذي يقوم به التنظيم الدولي للجماعة على الصعيد الدولي بصورة عامة. وبعد التقارب المصري التركي الذي يشوبه نوع من الحذر من كلا

([1]) بعد سقوط حكم الإخوان في مصر استقبلت قطر أغلب قيادات جماعة الإخوان المسلمين، أبرزهم (عمرو دراج) وزير التخطيط المصريّ السابق والقياديّ بحزب الحرية والعدالة، و(محمود حسين) أمين عام جماعة الإخوان المسلمين، و(جمال عبد الستار) القياديّ بالجماعة، ومن ثَم انتقل هؤلاء إلى تركيا، كما استقبلت قطر أيضاً كلًّا من (عاصم عبد الماجد، وطارق الزمر)، وهما أبرز أعضاء الجماعة الإسلاميّة وتحديداً طارق الزمر أحد أهم العناصر الذي اشترك في عملية اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات في حادثة المنصة الشهيرة.

البلدين، فأي مستقبل يتنظر جماعة الإخوان المسلمين؟ سؤال لا تطرحه فقط تحديات المرحلة المقبلة، تلك المرحلة التي ربما تُطيح بالجماعة وماكينتها الإعلامية في تركيا وقطر، وإنما يتعلق بخيارات أخرى تواجه الجماعة، بمعنى الانتقال إلى دول أخرى ونبذ العمل السياسي والإعلامي، وبين خيار الاندماج مجددا في المشهد وفق ترتيبات سياسية جديدة، مع الأخذ في الاعتبار ما يمكن أن ينتج عن كلا الخيارين من تحديات أمام الجماعة من جهة، وتغيرات في المشهد السياسي والأمني في مصر ومحيطها الإقليمي من جهة أخرى.

أهداف البحث.

يعمل البحث على توضيح حقيقة عمل وتحرك جماعة الإخوان المسلمين في العديد من دول أوربا وغيرها والحركات التي تنضوي تحت إطاره أو تمثله على الساحة الأوروبية، ويمكن أن نجمل الأهداف الرئيسية للبحث بما يلي:

1. أبراز بدايات نشاط جماعة الإخوان المسلمين في أوربا، عندما حاول الرعيل الأول للإخوان المسلمين التحرك على مسلمين أوربا وإنشاء مجتمع مواز يدور في فلك الجماعة.

2. إيضاح حقيقة عمل مكتب التنظيم الدولي للإخوان ومدى أهمية تحرك أعضاء هذا المكتب في أوربا وغير أوربا أيضا.

3. فرز وتصنيف الجماعات والأحزاب والمؤسسات التي تمثل جماعة الإخوان المسلمين وفق معيار عقائدها وطبيعة تنظيمها وتحركها وأهدافها السياسية في أوربا وغيرها.

4. الدور الدوليّ والإقليميّ في احتضان أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وتوظيفهم لمصالحهم الاستراتيجية.

5. وأخيرا رغم تعدد الدراسات التي تتخصص في دراسة ورصد الجماعات والحركات التابعة لتنظيم الإخوان في أوربا، نلاحظ أنها تهتم في متابعة نشاطاته وتركز على الجوانب التنظيمية والفكرية ومساحة انتشاره بدون دراسة التناقضات والأسباب الجوهرية التي تستدعي ظهوره واختفائه وتقوقعه عند زوال المسببات والدوافع لوجوده.

مشكلة البحث.

إن نشاط وعمل جماعة الإخوان المسلمين بكل تجلياته والوانه على ساحة الأحداث في ظروف معينة يثير تساؤلات كثيرة عن حقيقته والأدوار التي يؤديها على الساحة العربية والإقليمية وحتى الدولية. وإذا تفحصنا طبيعته بدراسة تحليلية واجرينا مراجعة تاريخية فسوف نجد أن تنظيم الإخوان المسلمين وكما ذكرنا في المقدمة بالرغم أنه لديه نشاط دعوي وسياسي خارج مصر منذ بدايات تأسيسه، إلا أن نشاطه خارج مصر قد تزايد بعد

سقوط حكم الإخوان عام 2013. حيث اشتد نشاط الجماعة في قطر وتركيا تحديدا في مواجهة الدولة المصرية ومؤسساتها ومحاولة لتأجيج الصراع بين مكونات المجتمع المصري بذريعة الدفاع عن الشرعية والديمقراطية.

منهج البحث.

لتحقيق أهداف البحث **فقد** ارتأينا استخدام مناهج علمية متداخلة بين المنهج التاريخيّ والمنهج التحليليّ مع الاستعانة بالمنهج الوصفيّ. وقد تم تناول الموضوع من خلال بحثين، **الأول،** السيرة التاريخيّة-النشأة والجذور للإخوان المسلمين في مصر وتاريخ تأسيس التنظيم الدولي، **الثاني،** مستقبل إخوان المهجر: التحالفات والانقسامات

الإطار النظري والدراسات السابقة.

لا تتوفر دراسات سابقة كافية عن تواجد جماعة الإخوان المسلمين في المهجر، ونظرا لقلة المصادر في تحليل موضوع إخوان المهجر، فقد جاءت دراستنا تختلف عن الدراسات الأخرى، ويمكن ان تشكل إضافة جديدة من حيث إنها اهتمت بدراسة تاريخ هروب أعضاء جماعة الإخوان المسلمين خارج مصر وانتشارهم في عدد غير قليل من دول العالم.

1.دراسة الكاتب البريطاني (مارتين فرامبتون)، حيث يقدم فرامبتون صورة دقيقة ومفصلة للعلاقات بين جماعة الإخوان المسلمين والغرب، وتحديدا بين الجماعة وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بشكل أساسي في الفترة ما بين تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في العشرينيات والربيع العربي. وقد اعُتبرت هذه الدراسة مهمة للغاية نتيجة لأهمية مصادرها، حيث أن (فرامبتون)، لم يقرأ فقط معظم المواد ذات الصلة الموجودة في الأرشيفات الأمريكية والبريطانية، وإنما أجرى مقابلات مع شخصيات بارزة في تنظيم الإخوان المسلمين، ودرس المواد التي وصلت إليها المخابرات البريطانية ونشطاءها، مثل السيرة الذاتية، والنشرات، والكتيبات وما شابه ذلك. وقد ركز على العلاقة بين الإخوان المسلمين والبريطانيين منذ تأسيس الجماعة في عام 1928م، وحتى أزمة السويس في عام 1956م ([1]).

2. شهادة الدكتور (محمود عساف) أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، ومستشار مجلس إدارة النظام الخاصّ في الجماعة وأمين معلومات التنظيم إبّان حِقبة مؤسس الجماعة حسن البنا، أن السكرتير الأول للسفارة الأمريكية (فيليب أيرلاند) أرسل مبعوثا من قبله للبنا كي يحدد له موعدا لمقابلته بدار الإخوان، وقد وافق البنا على هذا اللقاء، لكنه فضل أن يكون في بيت (أيرلاند)، حيث أن المركز العام للجماعة كان مراقبا من قبل القلم السياسي، وكان اللقاء في دار (أيرلاند)، في شقة بعمارة في الزمالك، وقد طلب أيرلاند من البنا في حينها التعاون بين

[1] (The Muslim Brotherhood and the west: Ahistory of Enmity and Engagement by martyn p35p36

جماعة الإخوان المسلمين وبريطانيا وذلك لمحاربة الشيوعية كونها العدو المشترك بينهما وبحسب وصف أيرلاند. ويوضح عساف أن البنا وافق على الفكرة حيث قال لأيرلاند" نحن نستطيع أن نعيركم بعض رجالنا المتخصصين في هذا الأمر على أن يكون ذلك بعيداً عنا بصفة رسمية ولكم أن تعاملوا هؤلاء الرجال بما ترونه ملائماً دون تدخل من جانبنا غير التصريح لهم بالعمل معكم ولك أن تتصل بمحمود عساف فهو المختص بهذا الأمر إذا وافقتم على هذه الفكرة"([1]). وعليه يؤكد محمود عساف على أن حسن البنا لا يمانع من التعاون مع دولة أجنبية خلف ظهر الحكومة إن كان ذلك في مصلحة الجماعة ([2]).

المبحث الأول

السيرة التاريخيّة-النشأة والجذور للإخوان المسلمين في مصر وتاريخ تأسيس التنظيم الدولي

نشأت حركة الإخوان المسلمين بعد سقوط الخلافة العثمانية التي كانت تمثل مؤسسة الحكم الدينيّ لدى المسلمين إذ ولدت هذه الحركة والمستعمر الإنكليزيّ جاثم على صدر مصر والبلاد الإسلاميّة الأخرى التي كانت تعيش حالة من الجهل والفساد الكبيرين على المستويات كافة. لقد أحدث نشوء حركة الإخوان المسلمين صحوة في الشعب العربيّ وباقي الشعوب الإسلاميّة التي كانت تحت الاحتلال البريطانيّ لا سيما أن جماعة الإخوان المسلمين امتداد لعدة حركات إسلاميّة مثل الحركة الوهابيّة السلفيّة والحركة السنوسيّة الليبية، كما هي امتداد للحركة المهدية السودانيّة. ولعل من أهم أسباب ظهور الجماعة هو تعطيل الشريعة من قِبل المحتل وحل محله القانون الوضعيّ، فلم يعد الإسلام أساس الهوية، بالإضافة إلى أن مصر كانت تعاني من نظام حكم فاسد قسّم البلد إلى طبقتين، إحداهما شديدة الثراء، وطبقة ثانية تعاني من الفقر وسوء الحال.

كان ظهور جماعة الإخوان المسلمين بسبب الواقع الإسلاميّ وما شهده من تدهورٍ نتيجة البعد عن مفاهيم الإسلام، مما جعل الاستعمار يمارس عملية تنصير واضحة، وذلك لإخراج المسلمين من دينهم الإسلاميّ إذ اتّبع الاستعمار نهجاً غربياً يشكّك في ثقافة الأمة الإسلاميّة وفكرها وتراثها. ومن الأسباب الأخرى التي ساعدت في ظهور حركة الإخوان المسلمين ضعفُ عمل الأحزاب السياسيّة في مصر إذ لم توحد هذه الأحزاب جهودها في مواجهة المحتلّ بل كانت هناك حروب وتناحر بين الأحزاب السياسيّة المصريّة ([3]).

تُعدّ جماعة الإخوان المسلمين في مصر أولى جماعات الإسلام السياسيّ، وهي جماعة إسلاميّة أسسها حسن البنا في محافظة الإسماعيلية في مارس عام 1928م، وهي حركة إسلاميّة إذ سعى البنا لنشر أفكاره وإلقاء خطبه ودروسه، تلك الخطب التي لاقت قبولاً خاصة مع وجود القوات البريطانيّة في الإسماعيلية وفي قناة السويس.

([1]) عساف، محمود، مع الشهيد حسن البنا، الناشر، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993، ص27

([2]) نفس المصدر السابق ص27ص28

([3]) للمزيد راجع، شماخ، عامر، الإخوان المسلمين من نحن؟ وماذا نريد؟ الناشر، دار الصحوة، القاهرة، 2011، ص3ص4

وكنتيجة للظلم والأسى الذي كان يشعر به سكان الإسماعيلية بايع البنا ستةُ رجال ممن تأثروا بخطبه ومواعظه، وهم كلٌّ من (حافظ عبد الحميد، فؤاد إبراهيم، عبد الرحمن حسب الله، أحمد المصريّ، إسماعيل عز، وزكي المغربيّ). وقد حمّلوه تبعة أمرهم، واتفقوا على تسمية أنفسهم الإخوان المسلمين ([1]).

لقد مرت جماعة الإخوان المسلمين بعدة مراحل أثناء فترة حسن البنا، كان أهمها المرحلة الدينيّة (المرحلة الدعوية) التي امتدت من عام 1928م إلى قيام ثورة يوليو عام 1952 إذ تميزت تلك الفترة بأنها كانت مرحلة دينية إصلاحية بحته ونشاطها باتجاه الوعظ الدينيّ، حيث كانت الجماعة في بدايتها تحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة المساجد مع إثارة المشاعر الإسلاميّة لدى الناس ضد مظاهر التحلل الأخلاقيّ، بالإضافة إلى أن تلك المرحلة لم تخلُ في بعض محطاتها من توجهات قومية، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من مشاركتها في حرب فلسطين عام 1948م، وكذلك كان تأسيس البناء الهيكليّ للجماعة خلال تلك المرحلة، إذ تشكّل لأول مرة مكتب الإرشاد العام، وبدأ التحول تدريجيًّا من الدعوة الدينيّة والإصلاحيّة إلى العمل السياسيّ والمشاركة في الحياة السياسيّة المصريّة، بعد أن أعلن حسن البنا عام 1939 عن حزبية الجماعة، ومن ثّم أعلن عن نيته في ترشيح نفسه لانتخابات عام 1942، كما شهدت تلك الفترة تأسيس الجهاز السريّ للجماعة ([2]).

بدايات انتشار جماعة الإخوان المسلمين في العالم:

تأسيس فروع للجماعة خارج مصر:

عمل البريطانيون خلال القرن التاسع على دعم جماعة الإخوان المسلمين، فقدموا التمويل اللازم لهم، كما أقاموا المؤتمرات للدعاية عن هذا التنظيم. في الوقت نفسه دأب مؤسس الجماعة حسن البنا منذ عام 1934، على تأسيس فروع لتنظيم الإخوان المسلمين خارج مصر، حيث كان للتنظيم أعضاء في جنيف قبل الحرب العالمية الثانية. وقد ذكرت تقارير للسفارة البريطانية في مصر آبان الحرب العالمية الثانية أن جماعة الإخوان المسلمين تلقت مساعدات من دول المحور (ألمانيا وايطاليا)، بين عامي 1934م _1939، مما جعل مؤسس الجماعة حسن البنا أن يصبح من العناصر النشيطة المعادية لبريطانيا ([3]).

الإخوان المسلمون والاتصال بالأمريكان:

وإذا ما عدنا إلى نشاط جماعة الإخوان المسلمين خارج نطاق العالم العربي والإسلامي وتحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شكلت الجماعة في الستينات من القرن الماضي تنظيم تابع لها يدعى (اتحاد الطلاب

([1]) للمزيد راجع، عودة، جهاد، سقوط دولة الإخوان، الناشر، دار كنوز، القاهرة، 2014، ص9ص10

([2]) للمزيد راجع، علي، عبد الرحيم، الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف، الناشر، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2007، ص36ص37 ولاحقا

([3]) للمزيد راجع، محسن، محمود، من قتل حسن البنا، الناشر، دار الشروق، القاهرة، 1987م، ص16ص17

المسلمين) في بعض الجامعات الأمريكية، بيد أن هذا التشكيل كان بتمويل إيراني بحت والذي كان بعلم السلطات الأمريكية، التي أغمضت عينها عن أنشطة هذا التنظيم الفرعي للجماعة، حيث بدأ اتحاد الطلاب المسلمين منذ ذلك الحين ببناء إمبراطورية تجارية وقوة شبه عسكرية، ويذكر أن اتحاد الشركات الإسلامية في أمريكا الشمالية كان يقوم بغسل عشرات الملايين من الدولارات سنويا لاستخدامها في أغراض تخص عمل جماعة الإخوان المسلمين. وفي عام 1966، استحوذ الأعضاء السريون للإخوان المسلمين بشكل كامل على اتحاد الطلاب المسلمين الذين استخدموا مجموعة من الطلاب الناطقين بالفارسية في الاتحاد لتكون نقطة انطلاقهم ([1]).

الجغرافيا السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في أوربا:

سنحاول في هذه الفقرة، إعطاء موجز بسيط عن أهم المؤسسات والتنظيمات المنضوية تحت تنظيم الجماعة وخارطة انتشارها في دول أوربا. حيث شهدت الجغرافيا السياسية لجماعة الإخوان في أوروبا عدة نقلات نوعية منذ تأسيس المركز الإسلامي في جنيف عام 1961، باعتباره أول مؤسسة إخوانية في أوروبا، في إطار استراتيجيتها الرامية لتوظيف أوروبا كنقطة انطلاق مهمة للمارسة نشاطها خارج مصر، فقد كان انتشار أعضاء الجماعة في ثلاثة بلدان أوروبية رئيسية وهى (فرنسا وألمانيا ثم بريطانيا) في ضوء أنها أكبر بلدان الاتحاد الأوروبي من حيث المساحة وعدد السكان، فضلا عن أنها تمثل مركز استقطاب للجاليات الإسلامية القادمة من البلدان العربية والإسلامية التي كانت خاضعة لاستعمار هذه البلدان الثلاثة. وقد مثل المركز الثقافي الإسلامي في جنيف الذي أسسه (سعيد رمضان)، زوج أبنة حسن البنا عام 1961، النواة المؤسسية الأولى لتنظيم الإخوان في أوروبا، حيث احتضن المركز العديد من العلماء المسلمين المتعاطفين مع جماعة الإخوان أبرزهم المفكر الإسلامي والداعية الهندي (أبو الحسن الندوى).

وفى إطار تعزيز الوجود الاخواني في أوروبا، قام (سعيد رمضان)، بإسهام كبير في تأسيس ووضع ميثاق الجامعة الإسلامية العالمية التي تم إنشاؤها عام 1962، كأول منظمة إسلامية عابرة للقارات تمتلك فروعا في العديد من العواصم الأوروبية. كما مثلت لجنة مسجد ميونيخ التي ترأسها (سعيد رمضان) عام 1963 أول نقلة نوعية على صعيد التواجد المؤسسي للإخوان في أوروبا، حيث اعتبرت ألمانيا الغربية بمثابة المركز الجديد للنشاط. وفي عام 1973 تحولت لجنة مسجد ميونخ إلى منظمة رئيسية تتولى تمثيل مسلمي ألمانيا تحت اسم مؤسسة ألمانيا الإسلامية(IGD). وبالتوازي مع جهود (سعيد رمضان) لتأسيس القاعدة المؤسسية الإخوانية في ألمانيا الغربية وسويسرا، قام سعيد رمضان بإنشاء أول منظمة إخوانية في فرنسا وهى (جمعية الطلبة المسلمين) عام 1963 في العاصمة باريس، حيث ضمت مجموعة من شباب الإخوان والمتعاطفين مع الجماعة آنذاك وكان

([1]) للمزيد راجع، دريفس روبرت، ولومارك ثيري، رهينة في قبضة الخميني، الناشر، دار نيو بنجامين فرانلكين هاوس، نيويورك، 1980م، ص129ص130

أبرزهم (حسن الترابي) و (أبو الحسن بنى صدر) أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية و(راشد الغنوشى)، و(فيصل مولوى)، زعيم جماعة الإخوان المسلمين في لبنان والذي تولى إدارة الجمعية عام 1968. هذا بالإضافة إلى عدد من قياديي الفصيل السوري للإخوان مثل (سعيد البوطى وعصام العطار) الذي انفصل عن الجمعية ليؤسس جمعية مسجد بلال بمدينة آخن بألمانيا الغربية التي تحولت فيما بعد إلى مركز رئيسي لإخوان سوريا ([1]).

أهم أذرع جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا:

أولا. الجماعة الإسلامية في ألمانيا (GID)التي تأسست عام 1958، وتمثل تلك الجماعة فرع ألمانيا لتنظيم الإخوان المسلمين في أوروبا الذي أسسه سعيد رمضان عام 1958، وكان يرأسها الألماني والمصري الأصل (إبراهيم الزيات) .

ثانياً. اتحاد الهيئات والجاليات الإسلامية في إيطاليا (UCOII) أيضا الممثل الرسمي للإخوان المسلمين في إيطاليا، وقد تأسس عام 1990 ويديره السوري (محمد نور داشان) ويضم الاتحاد ما يقرب من مئة وثلاثين جمعية، ويتحكم في ثمانين بالمائة تقريبا من المساجد في إيطاليا، كما يمتلك الاتحاد فرعا ثقافيا وفرعا نسائيا وآخر شبابيا ([2]).

ثالثا. رابطة المجتمع المسلم في هولندا التي أسسها في لاهاي المغربي الأصل (يحيى بوياف) عام 1996، وتضم الرابطة عدة منظمات منها على وجه الخصوص (مؤسسة اليوروب تراست نيديرلاند (ETN) و (المعهد الهولندي للعلوم الإنسانية والإغاثة الإسلامية).

رابعاً. رابطة مسلمي بلجيكا (LMB) القناة التاريخية للحركة في بلجيكا، فهي مُمثلة جماعة الإخوان المسلمين هناك، وأسَّست الرابطة عام 1997، وتملك الهيئة عشرة مساجد ومقرات بعدة مدن منها بروكسل وأنفير وغراند وفرفييه، ويديرها (كريم شملال) من مدينة أنفير وهو من أصل مغربي يعمل طبيبا في مجال علم الأحياء.

خامساً. الرابطة الإسلامية في بريطانيا (MAB) فهي مُمثلة الإخوان المسلمين هناك، وقد أنشأها الناطق باسم جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا (كمال الهلباوي)، عام 1997، وظل الهلباوي لوقت طويل ممثلا للإخوان المسلمين في أوروبا قبل أن ينشق عن الجماعة. ثم تولى إدارة الرابطة الإسلامية في بريطانيا العراقي الأصل (أنس التكريتي) أستاذ الترجمة بجامعة ليدز حتى عام 2005.

تأسيس التنظيم الدولي للإخوان المسلمين:

(1) الجغرافيا السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في أوربا، مقال، طارق دحروج، الأهرام العربي، 2016م، www.ahram.org.eg

(2) المركز الأوروبي لدراسات ومكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2016م، https://wp.me/p8HDPO-azl

حرص حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين عندما وضع قانون النظام الأساسيّ للإخوان التأكيد على عالميّة فكرته ودعوته، وقد جاء ذلك في رسالة البنا إذ يقول" جاء الإسلام الحنيف يعلن الأخوة الإنسانيّة، ويبشر بالدعوة إلى العالميّة، ويبطل كل عصبية، ويسلك إلى تحقيق هذه الدعوة الكريمة السامية كل السبل النظريّة والعملية"([1]).

وفي هذا الصدد يقول (جمعة أمين) القياديّ البارز في جماعة الإخوان المسلمين ونائب المرشد العام في الثمانينيات" إن الإخوان المسلمين هيئة إسلاميّة تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام، فاستهدف في دعوتهم المصريّين، ثم توسعوا فشملت الأقطار العربيّة الشقيقة، ثم تعدت دعوتهم حدود العرب على كل مكان في العالم ينتمي إلى الإسلام أو يستشرف إليه ويبحث عنه"([2]).

تعود أول محاولة لإيجاد فرع خارجيّ لجمعية الإخوان إلى عام 1933 حين قرر البنا تشكيل شعبة للإخوان في جيبوتي، وقد اتخذ المؤتمر الثالث للجماعة 1935م قراراً بتعميم الدعوة في الخارج بمختلف الوسائل. ومن ثم بدأت الجماعة بالتوسع والانتشار في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي عقب المؤتمر العام للجماعة في عام 1945 في إنشاء عدد من الفروع خارج مصر، كان أبرزها الفرع السوريّ، وفرع القدس في فلسطين، وكذلك فرع السودان، وفرع شرق أفريقيا في أريتيريا، وفرع المغرب في محافظة تطوان، وفرع الكويت الذي يعدّ بداية انتشار وتمدد نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في الخليج، إضافة إلى فرع العراق الذي أطلق عليه جمعية الأخوة الإسلاميّة، كما تأسست شعب إخوانية في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي في كل من اندنوسيا، والباكستان، وكذلك في إيران وأفغانستان وتركيا([3]).

لقد اعتمد التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين على قائمة كبيرة من الكيانات والتنظيمات التي تنفذ مخططات الإخوان في الخارج، أبرزها المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ، ومنظمة كير الإسلاميّة الأمريكيّة، واتحاد المنظمات الإسلاميّة في أوروبا، والجمعية الإسلاميّة الأمريكيّة، والمجلس الثوريّ بتركيا، والاتحاد العالميّ لعلماء المسلمين، ومعهد الفكر السياسيّ الإسلاميّ في لندن الذى يديره عزام التميميّ أحد قادة التنظيم الدوليّ للإخوان، والاتحاد الإسلاميّ في الدنمارك الذى يرأسه سمير الرفاعي عضو الاتحاد العالميّ لعلماء المسلمين، وتحالف المنظمات الإسلاميّة الذى يتولاه إبراهيم الزيات القياديّ في التنظيم الدوليّ. وبالتالي فإن هدف التنظيم الدولي من السيطرة على تلك المراكز هو استقطاب أعضاء جُدُد للإخوان قادرين على تغذية التنظيم بالمال اللازم علاوةً على استغلالهم لاختراق الجامعات من خلال البعثات الدراسية التي توجد في الخارج. كما تسعى جماعة الإخوان

([1]) البنا، حسن، مجموعة رسائل حسن البنا، الكتاب الخامس عشر، تحقيق، تركي إسماعيل وشعيب السيد وآخرون، مراجعة، عبد العزيز جمعة أمين وعبد المجيد حلمي وآخرون، الناشر، مركز البصائر للبحوث والدراسات، القاهرة، سنة الطبع، بلا، ص368

([2]) عبد العزيز، جمعة أمين، أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين: الإخوان والمجتمع المصريّ والدوليّ في الفترة من 1928-1938، الجزء الثالث، الناشر، الدار الإسلاميّة، القاهرة،2003، ص254

([3]) التنظيم الدولي للإخوان: النشأة والتحولات والتمويل، بحث، www.islamist-movement.com

المسلمين إلى استغلال تلك المراكز الإسلاميّة للاستيلاء على تبرعات الإسلاميّين بالخارج لاستخدامها أحد موارد التنظيم ([1]).

وتأسيسا لما تقدم، فإن الميلاد الحقيقي للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين قد بدأ بعد أن أسس (سعيد رمضان) زوج ابنة حسن البنا، المركز الإسلامي بميونخ بعد هجرته إلى ألمانيا، والذي بدأت فكرته عام 1960، وتم افتتاحه عام 1973. حيث إن الكثير من كوادر الإخوان الذين ينتمون إلى دول عربية وأفريقية وآسيوية خرجوا من هذا المركز الضخم. ومن هذا المنطلق يعد سعيد رمضان المهندس الأول والمنظم الأساسي للتنظيم الدولي للجماعة. وفي نهاية السبعينيات أصبح (مصطفى مشهور) المرشد الخامس للجماعة مسؤول التنظيم الدولي، حيث كان لمشهور دورا متميزا في تنظيم وإعادة هيكلة وتقوية التنظيم العالمي للجماعة، وكان مشهور يتنقل بين لندن وعواصم أوروبية أخرى. وفي السياق ذاته فقد أسهم (يوسف ندا) مفوض العلاقات الخارجية لجماعة الإخوان المسلمين في ربط مسجد ميونخ بشبكة الإخوان السعودية، إضافة إلى أن ندا لعب دورا في تقوية علاقة الجماعة مع إيران، حين قصد طهران إبان الثورة الإسلامية التي أسقطت حكم الشاه، وكذلك كان ندا مفوضا إلى افغانستان لمساعدة المجاهدين في صراعهم مع السوفييت ([2]).

المبحث الثاني

مستقبل إخوان المهجر: التحالفات والانقسامات

بلا شك أن جماعة الإخوان المسلمين تمثل لاعباً فاعلاً وأداة صراع بين العديد من الدول، حيث وظفت الجماعة ضمن أدوات السياسية الخارجية القطرية والتركية تحديدا. وفي الوقت الراهن تشهد جماعة الإخوان المسلمين حالة من التخبط والارتباك على وقع المتغيرات التي أحدثتها التحركات التركية الأخيرة للتقارب مع مصر، وسط تسريبات برغبة أنقرة في التخلي عن قيادات التنظيم بشكل نهائي، وتسليم المطلوبين منهم إلى القضاء المصري. لكن في المقابل يتوقع أن تُبقي تركيا على عدد محدود من جماعة الإخوان كورقة تستخدمها للضغط على خصومها في لعبة الصراع الدائر حاليا، وستحدد تلك الأحداث مستقبل ودور الجماعة في أي ترتيبات قادمة. في حال قررت أنقرة التضحية بجماعة الإخوان، فسيتم توفير ملاذات آمنة بديلة لهم في بعض الدول التي يوجد بها موطئ قدم للتنظيم، مع السماح للحاصلين على الجنسية التركية بالبقاء داخل البلاد دون أن يكون لهم نشاط

([1]) الحداد، حسام، مراكز التنظيم الدولي لجماعة الاخوان في أوروبا، بحث، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020، www.europarabct.com

([2]) للمزيد راجع، جونسون، إين، مسجد في ميونخ وبزوغ نجم الإخوان المسلمين في الغرب، ترجمة، أبو الليل، أحمد جمال، الناشر، مطبعة سطور الجديدة، القاهرة، 2015م، ص333ص334 ولاحقا

مكشوف واضح ضد مصر، وكذلك إيجاد صيغة مناسبة للمنصات الإعلامية الإخوانية كإغلاق بعضها أو تعديل الخط التحريري لها في محاولة استرضاء الجانب المصري.

أما الدعم القطريّ لجماعة الإخوان المسلمين فكان وما يزال واضحاً وعلناً، بل صاحب ذلك توظيف المؤسسات الدينيّة بطريقة براغماتية، ويعدّ يوسف القرضاوي من أبرز الشخصيات الإخوانيّة التي استقرت في قطر منذ وقت مبكر إذ ارتبط القرضاوي بعَلاقات وثيقة مع العائلة الحاكمة أبرزهم (علي بن سعود بن آل ثاني، والشيخ قاسم بن حمد آل ثاني شقيق ولي العهد، والشيخ خليفة بن حمد ابن عم حاكم قطر)، وقد عُين القرضاوي مدير المعهد الدينيّ في الدوحة من العام نفسه، ومن ثم بدأ القرضاوي يلقي الخطب والدروس في المساجد القطريّة وتحديداً مسجد الشيخ خليفة بن حمد وليّ عهد قطر ونائب الحاكم، تلك الخطب التي كان يهاجم فيها القرضاوي الطبقة الغنية من الشعب المصريّ ونظام عبد الناصر إذ كان يقول:" إنكم بخلتم بحق الله في أموالكم، فسلط الله عليكم دعاة الاشتراكيّة والثوريّة الذين صادروا أموالكم، وخربوا بيوتكم ولا يكادون يبقون لكم شيئا. لقد كان الابتلاء بمصيبة الاشتراكيّة عقوبةً من الله للأغنياء الأشحاء"([1]). ويؤكد القرضاوي أنه كان يلتقي بجماعة الإخوان المسلمين في قطر من المصريّين في كل يوم جمعة بعد صلاة الفجر في بيت من بيوت أحد الإخوة، يقرؤون فيها الأدعية، ومن ثم يبدأ القرضاوي بالحديث معهم عن الدعوة والجهاد في سبيل الله، وأنهم جنود هذه الدعوة شاءوا أم أبوْا، كانوا قريبين أم بعيديين بحسب وصف القرضاوي ([2]).

في الجانب الآخر لعب المال والإعلام القطريّ أدواراً متعددة في كثير الدول العربيّة أو الغربيّة، على سبيل المثال لا الحصر، التمويل القطريّ لجماعة الإخوان المسلمين في أوروبا عبر مؤسسة (قطر الخيرية) تحت ستار المساعدات الإنسانيّة وتمول بناء مساجد ومراكز ومؤسسات تابعة للتنظيم الدوليّ لجماعة الإخوان المسلمين إذ تمكّنت تلك المؤسسة من التوغل في 6 دول أوروبية، أبرزها فرنسا، وإيطاليا، وسويسرا ودول البلقان، وقد موّلت مؤسسة قطر الخيرية ما يقارب من 140 مشروعاً في أوروبا وكندا وأستراليا بما يزيد مجموعه على 72 مليون يورو. حيث تم التمويل القطريّ من خلال ترتيبات مالية معقدة، وهي ليست بالضرورة غير قانونيّة ولكن تبقى مبهمة لإخفاء الهدف الحقيقيّ لها ([3]).

في السياق ذاته، فإن الممارسات القطريّة للتغلغل في أوروبا وتمويلها للإسلام، كانت من خلال تمول قطر للمراكز الإسلاميّة في فرنسا وأوروبا، ووصلت إلى 22 مليون يورو أنفقتها مؤسسة قطر الخيرية على مشاريع إسلاميّة في إيطاليا وحدها. ويعتبر اتحاد المجتمعات والمنظمات الإسلاميّة في إيطاليا (UCOII) الجمعية الأبرز بالتعاون الوثيق مع جماعة الإخوان المسلمين في قطر. لقد شهدت الاحتجاجات في بعض الدول العربيّة منذ مطلع العام

([1]) القرضاوي، يوسف، ابن القرية والكتاب: ملامح سيرة ومسيرة، الجزء الثاني، الناشر، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص543
([2]) المصدر نفسه السابق، ص368 ص369 ولاحقا
([3]) أوراق قطرية: كتاب فرنسي يفضح تمويل الدوحة للإخوان في أوروبا، 2019 , www.skynewsarabia.com

2011، حضوراً قطريًّا داعماً وبقوة للإخوان في أكثرَ من دولة، فبالرغم من أن قطر أدركت انهيار نظام الرئيس محمد مرسي في مصر وفقدان جماعة الإخوان المسلمين سيطرتهم على الشارع لكن الدعم الإعلاميّ لمرحلة ما بعد الرئيس مرسي ما يزال مستمرًّا. كما حضر الدعم القطريّ المساند للإخوان في سوريًّا وليبيا واليمن عبر ضخّ الأموال بشكل مباشر للجماعة، فأطلقوا قنوات فضائية وصحف ومواقع إلكترونية ومنظمات أهلية مساندة لتحركاتهم ([1]).

كما تمثل تونس أيضا أحد الملاذات المُحتملة لاستقبال أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، خاصة في ظل مركزية موقع حركة (النهضة) الاخوانية ضمن المشهد السياسي التونسي، ودعمها العلني لقطر منذ بداية الأزمة، وهو ما يجعلها مؤهلة لاستقبال أعضاء الجماعة الموجودين في قطر وتركيا. وتضم قائمة الدول المُرشحة لاستقبال أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، باكستان وماليزيا، وجنوب أفريقيا، ولكن هذه الدول يمكن أن تستقبل قيادات التنظيم كأفراد بصفاتهم الشخصية من دون أن تكون مقراً بديلاً للتنظيم تتم من خلاله إدارة العمليات والأنشطة وإطلاق المنصات الإعلامية، حيث ستحرص هذه الدول على حماية أمنها الداخلي والحفاظ على علاقاتها بالدول المضادة للإرهاب.

البحث عن ملاذات جديدة لجماعة الإخوان المسلمين:

داخل مساحة ضيقة جداً يحاول تنظيم الإخوان تفادي نتائج التغييرات الحاصلة في مواقف، قطر وتركيا، باحثا عن ملاذات جديدة آمنة بعيداً عن الملاحقات، ويرجّح الباحث أن يلجأ التنظيم إلى مجموعة دول في شرق آسيا وإيران وكذلك ممكن تكون نيجيريا وجهة الإخوان القادمة وحتى أفغانستان، ووسط وشرق أوروبا، باعتبارها مناطق ينشط فيها عناصره بشكل يسمح له بالتمدد، وتنتشر فيها المراكز والمؤسسات التابعة للإخوان تحت غطاء العمل الخدمي والاجتماعي.

سيختار الباحث بعض الدول التي ممكن أن تكون ملاذا آمنا لجماعة الإخوان المسلمين بعد تركيا وقطر، وذلك لاعتبارات بعضها تاريخي والآخر أيديولوجي وفيما يلي أهمها:

أولاً، بريطانيا

([1]) Giulio Menotti ,Qatar: Awolfin Sheeps Clothing Bankrolling Islamism in Europe, https:// gatestoneinstitute.org, 2019

لم تكن**علاقة جماعة الإخوان المسلمين مع بريطانيا** جديدة، على الرغم من محاولات التغطية على هذه العلاقة والتساؤلات التي تطرح بخصوص الدعم البريطانيّ لجماعة الإخوان المسلمين وهل بريطانيا دعمت الجماعة أم لا، وأن الجماعة قد قبلت عرض البريطانيّين أم رفضته؟

لقد تم أول اتصال مباشر معروف بين المسؤولين البريطانيّين وجماعة الإخوان المسلمين في عام 1940م، وفي ذلك العام كانت السلطات المصريّة قد اعتقلت مؤسس الجماعة حسن البنا تنفيذاً لضغوط بريطانية، ولكن عند إطلاق سراحه فيما بعد أجرى البريطانيّون أول اتصال مع الإخوان.

في رواية لمؤسس الجماعة حسن البنا، حول الاتهامات التي وجهت للجماعة بتلقّي أموال من البريطانيّين، يوضح البنا أنه التقى البارون البريطانيّ (دي بنوا) مدير شركة قناة السويس في حينها ومعه سكرتيره المسيو (بلوم)، فتحدث معهم البنا عن طريق مترجم وكان جوهر الحديث أن بريطانيا تسعى لمساعدة جماعة الإخوان المسلمين ماديًّا، وأنها على استعداد بتبرع مالي قدره خمسمائة جنيه مصريّ لبناء مسجد للجماعة، لكن البنا رفض المبلغ واعتبره قليل. وعلى هذا الأساس وعد البارون البنا بأنه سيحاول أخذ الموافقات من الحكومة البريطانيّة لزيادة المبلغ مستقبلاً. وعلى إثر ذلك قبِل البنا المبلغ وتسلمه أمين الصندوق لدى الجماعة الشيخ (محمد حسن الزلموط). بالتالي فقد تعرضت جماعة الإخوان المسلمين لنقد شديد، وثار الناس عليهم رافضين أن تبني الجماعة مسجداً بأموال الإنكليز، لكن البنا وجماعته حاولوا إقناع الجمهور بأن هذه الأموال هي ملك الشعب، وأن القناة للمصرين جميعاً، وعليه قام البنا بتحويل المبلغ لبناء دار لجماعة الإخوان المسلمين في الإسماعيلية ([1]).

وفي السياق ذاته وتحديدا عام 1940 زار الجنرال البريطانيّ (كلاتيون) حسن البنا في محاولة ثانية من جانب المخابرات البريطانيّة لتقديم الدعم والاسناد لجماعة الإخوان المسلمين إذ كانت المحاولة الأولى في نهاية عام 1939، عندما عرض المستشرق البريطانيّ (هيوارد دان) على الأستاذ أحمد السكريّ أحد أهم مؤسسي الجماعة ووكيل البنا، دعماً ماليًّا قدره عشرون ألف جنيه لكن السكري رفض المبلغ، ومن ثَم عرض الجنرال كلاتيون على البنا استعداد بريطانيًّا لتمويل جريدة يومية للإخوان المسلمين، وأن بريطانيا تضع تحت تصرف البنا وجماعته ما يشاؤون من أموال لتجهيز المركز العام للجماعة، وستدفع بريطانيا للجماعة مبلغاً قدره مائة ألف جنيه كل شهر ([2]).

وتأسيسا لما تقدم، فقد احتضنت بريطانيا قيادات جماعة الإخوان المسلمين ومنحتهم فرصة للمشاركة المجتمعية في بريطانيا واستغل تنظيم الإخوان المسلمين تلك الفرصة في توسيع نفوذهم في بريطانيا، حيث يعد (إبراهيم منير) أبرز قيادات الإخوان فى بريطانيا، وهو عضو التنظيم الدولي ويعيش فى بريطانيا منذ 30 عام، ويعمل

([1]) للمزيد راجع، البنا، حسن، مذكرات الدعوة والداعية، الناشر، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2012، ص108
([2]) للمزيد راجع، شماخ، عامر، الوقائع الإخوانية، الناشر، دار النشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص209

بحرية كاملة، وليس إبراهيم منير هو القيادي الإخوانى الوحيد الذى ينعم بالعيش آمناً فى بريطانيا وله علاقات وطيدة مع الحكومة هناك، فقد أوت ومكنت بريطانيا أيضاً شخصيات إخوانية معروفة مثل (راشد الغنوشى) رئيس حزب النهضة الإخوانى فى تونس، وغيرهم من أعضاء وقيادات مكتب التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين.

ثانيا: إيران.

كما ذكرنا آنفا تعد إيران مرشحة بقوة لاستقبال قادة الإخوان خلال الفترة القادمة، فالإخوان في حاجة إلى دول تعترف بهم ولا تصنفهم كجماعة إرهابية. وكما ذكرنا سابقا فقد أيّدت جماعة الإخوان المسلمين في مصر نجاح الثورة الإيرانيّة عام 1979، ووصول الخمينيّ إلى السلطة في طهران.

ومن هذا المنطلق، فقد ارتبطت جماعة الإخوان المسلمين بعلاقات تاريخية مع النظام الإيراني الحالي الذي سيطر تماما على السلطة، بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة آية الله الخميني عام 1979. الجدير بالذكر كانت هناك لقاءات أجراها قادة التنظيم الدولي للجماعة بالمعارضة الإيرانية في عدد من العواصم الأوروبية خلال فترة حكم شاه إيران، حيث قام رجل الأعمال المصري المقيم في سويسرا (يوسف ندا) وهو سفير التنظيم الدولي ومفوض العلاقات الخارجية لجماعة الإخوان المسلمين ومعه نخبة من قيادات الجماعة في مصر وأعضاء التنظيم الدولي للإخوان بزيارة طهران بعد نجاح الثورة وتهنئة الخميني، وذلك أن يوسف ندا كان مسؤولا عن الاتصال بإيران حتى قبل نجاح الثورة، وقد كان وفدا اخوانيا دوليا التقى بالخميني في باريس بهدف تدعيمه، وضم الوفد كل من راشد الغنوشي رئيس حزب النهضة في تونس، وحسن الترابي من السودان وعدد من أعضاء التنظيم في لبنان .([1])

وقد أصدرت الحركة الإسلاميّة المتمثلة لجماعة الإخوان المسلمين في بعض من دول العالم تأييدها وتضامنها مع الخمينيّ، وهم كلٌّ من، حزب السلامة التركيّ بزعامة نجم الدين أربكان، والجماعة الإسلاميّة في باكستان بزعامة أبي الأعلى المودوديّ حيث أكدت هذه الفصائل أنها ستظل على عهدها في خدمة الثورة الإسلاميّة في إيران. وفي شهادة لـ (يوسف ندا) مفوّض العَلاقات الدوليّة في جماعة الإخوان المسلمين يوضح أن عَلاقة الإخوان المسلمين مع الخمينيّ كانت أبعد من بداية الثورة، وأنها تعود إلى ما قبل ذلك مع آية الله بهشتي الذي أصبح من كبار المسؤولين في نظام ما بعد الثورة الإيرانيّة.

وتأسيساً لما تقدم فإن الموقف السياسيّ الذي اتخذته جماعة الإخوان المسلمين مع الثورة الإيرانيّة كان حصيلة تلاقيات فكرية مع اتجاه الخمينيّ الذي يُمثل نوعاً من الحركة الإسلاميّة التي أتت من مجتمع يغلب عليه المذهب الشيعيّ مثل المجتمع الإيرانيّ، مثلما كانت الحركة الإخوانيّة حركة إسلاميّة أفرزها الوسط السُنيّ، وبالتالي فإن

([1]) للمزيد راجع، أبو النور، محمد محسن، إيران والإخوان توظيف الدين لمصلحة السياسة، الناشر، مركز المسبار للبحوث والدراسات، الإمارات، 2013، ص93

هذه التوافقات الفكريّة أدت إلى توافقات سياسيّة. والجدير بالذكر أن راشد الغنوشيّ زعيم حزب النهضة التونسيّ التابع لجماعة الإخوان المسلمين كان رأيه في الحركة الخمينيّة وولاية الفقيه باتجاه ينطلق من المفهوم الشامل للإسلام مستهدفاً من خلاله إقامة المجتمع المسلم والدولة الإسلاميّة وعن تأثره بالثورة الإسلاميّة في إيران والخمينيّ يقول الغنوشيّ" لقد جاءت الثورة الخمينيّة في وقت مهم جدًّا بالنسبة إلينا إذ كنا بصدد التمرد على الفكر الإسلاميّ التقليديّ الوافد من المشرق، فجاءت الثورة الإيرانيّة لتعطينا بعض المقولات الإسلاميّة التي مكنتنا من أسلمة بعض المفاهيم الاجتماعيّة اليسارية"([1]).

ووَفقاً لهذه الرؤية الإخوانيّة تجاه الحركة الخمينيّة فقد دفعت المرشد العام للجماعة (عمر التلمسانيّ) عام 1985 أن يدعو عبر مجلة الدعوة التابعة للإخوان المسلمين للتقارب ما بين الشيعة والسُنة، حيث وصف التلمسانيّ الثورة الإيرانيّة بأنها أعظم ثورة في التاريخ الحديث بفعالياتها ونتائجها الإيجابية وآثارها التي أعادت الحسابات وغيرت الموازين بحسب رأيه ([2]).

تبرز مجموعة من العوامل شديدة الأهمية والتي قد تساعد على فهم مستقبل علاقة جماعة الإخوان المسلمين والنظام في إيران، وإمكانية انتقال بضع من قيادات الإخوان من الدوحة واسطنبول إلى طهران في ظل عدد من التحديات الإقليمية التي تواجه الطرفين بضراوة أكثر من أي وقت مضى وهي:

1. تنسجم العقيدة التاريخية لدى كل من إيران والإخوان حول عدد من القضايا الثابتة في التكوين الأيديولوجي لدى كل منهما وعلى رأس ذلك الموقف من الغرب، ومن إسرائيل، ومن دعم حركات المقاومة في فلسطين وهو ما يسمح ببناء قاعدة صلبة يمكن البناء عليها في حالة تفكير إيران في إيواء قادة جماعة الإخوان في داخل أراضيها.

2. يعتبر قادة الإخوان المسلمين، أن النظام الإيراني مدين إلى جماعة الإخوان المسلمين بحلحلة معضلة العلاقات مع مصر، لا سيما وأن أول رئيس إيراني تطأ قدماه أرض مصر بعد 39 عاما من المقاطعة كان في فترة حكم الرئيس محمد مرسي، كما أن أول زيارة لرئيس مصري إلى طهران بعد الثور الإسلامية الإيرانية كانت في ظل الرئيس نفسه.

3. ركزت إيران في تعاطيها مع جماعة الإخوان المسلمين على مفاهيمهما المشتركة في بناء الدولة ونظام الحكم الإسلامي، وعزز ذلك المواقف المتطابقة لدى الجماعة وإيران في عدة مسائل منها مناهضة الاستكبار العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، واتفاقهما على أن إسرائيل هي الشيطان الأصغر في المنطقة.

([1]) الغنوشي، راشد، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، الناشر، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، 2001، ص61

([2]) للمزيد راجع، رصاص، محمد سيد، الإخوان المسلمون وإيران الخميني-الخامنئي، الناشر، دار جداول، لبنان، 2013، ص95ص96 ولاحقا

4. يعي النظام الإيراني أن علاقته بجماعة الإخوان المسلمين تاريخية وتتصف بالاستراتيجية على مر عقود التلاقي الفكري والأيديولوجي والسياسي بين الجانين، كما أن النظام الإيراني لا ينسى لقادة التنظيم الدولي لجماعة الإخوان بأنهم أول من أيدوا قائد الثورة الإيرانية (الخميني) في مقر إقامته بضاحية نوفل لو شاتو بالعاصمة الفرنسية باريس قبيل نجاح الثورة، كما أن قادة التنظيم الدولي للجماعة أول من قدموا التهاني للخميني بنجاح الثورة ([1]).

ثالثاً: ماليزيا.

لعل الباحث في حركة الإخوان المسلمين في دولة ماليزيا، يرصد البدايات الأولى لانتشار الفكر الإخواني مع ما يُسمى بالصحوة الإسلامية الماليزية، التي انطلقت في ماليزيا في سبعينيات القرن الماضي. وقد شهدت الحركة الإسلامية في ماليزيا حراكا واسعا في الجامعات الماليزية، في الوقت نفسه كان للعائدين من المنح الدراسية التي تلقوها في مصر وتحديداً في الجامع الأزهر لهم الأثر البالغ في انتشار الفكر الإخواني في ماليزيا. لقد تأسس (الحزب الإسلامي الماليزي) والمعروف بـ (PAS) في العام 1951، للجمع بين مختلف الجمعيات والتنظيمات الإسلامية في الاتحاد الماليزي، تحت زعامة الشيخ (أحمد فؤاد حسن) وضم عددا من رجال الدين، حيث قام هذا الحزب على منهج جماعة الإخوان المسلمين وعقيدتهم السياسية. فقد دعى الحزب إلى الجهاد في سبيل الله حتى ينشأ في ماليزيا المجتمع المسلم والدولة الإسلامية التي تطبق شرع الله، والدفاع عن الإسلام والمسلمين، وكذلك دعوة الناس إلى كتاب الله وسُنة رسوله (ص) وتوثيق الإخوة الإسلامية بين المواطنين الماليزيين، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الإسلامية وإعلاء راية الإسلام عقيدة وشريعة ونظاما والتعريف باللغة العربية. بالتالي فقد نمت حركة الدعوة الإسلامية في ماليزيا نمو سريعا وملحوظا ففي عام 1961 قام مجموعة من شباب الجماعات بإنشاء الاتحاد الوطني للطلاب المسلمين الماليزيين (PKPIM) وذلك ليكون" اتحادا رئيسيا يمثل جميع الجمعيات الطلابية الإسلامية في المعاهد والجامعات الماليزية، وحثهم على تحمل مسئولية الدعوة وإصلاح المجتمع"([2]). وقد تأثر الاتحاد الوطني للطلاب المسلمين الماليزيين في مرحلة تكوينه بأفكار حسن البنا وأبي الأعلى المودودي وسيد قطب، وغيرهم مما كان لهم دور في تنشيط الحركة الإسلامية في ذلك الحين ([3]).

وتجدر الإشارة إلى أن في أول خطوة من نوعها لقطر، بعد اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في جدة عام 2014، والذي أُعلِن فيه عن انفراجه في موضوع الخلاف القطري -الخليجي، وعلى أثره أعلنت بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين في مصر أن قطر أبلغت عددا من رموز الجماعة المقيمين فيها ضرورةَ

([1]) أبو النور، محمد محسن، هل يمكن أن تكون إيران ملاذا آمنا للإخوان المسلمين، بحث، تقدير موقف، الناشر، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015، ص3ص4

([2]) فاضل، صديق، الحركة الإسلامية الماليزية في التسعينات: رؤية وآفاق، مجلة الإنسان، العدد العاشر، باريس، 1993، ص40

([3]) للمزيد راجع، الأمين، محمد نوري، الحركة الإسلامية في ماليزيا، نشأتها، منهجها، تطورها، الناشر، دار البيارق، 2000، ص109ص110 ولاحقا

مغادرة أراضيها خلال فترة محددة. وأوضح المتحدث باسم حزب الحرية والعدالة في ذلك الحين، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين(سمير الوسيمي) أن السلطات القطرية طالبت 6 من قيادات الجماعة ومؤيديها بمغادرة أراضيها، خلال مدة زمنية حددتها بأقل من شهر، وأوضح الوسيمي، في تصريح له من الدوحة، أن القائمة شملت كلا من القيادي بحزب الحرية والعدالة عمرو دراج وزير التخطيط المصري السابق، وأمين عام جماعة الإخوان المسلمين محمود حسين، والقيادي بالجماعة جمال عبدالستار، والمتحدث باسم الحرية والعدالة حمزة زوبع، والقيادي بتحالف دعم الشرعية عصام تليمة، بالإضافة إلى الداعية وجدي غنيم.

وتوقع العديد من خبراء الحركات الإسلامية أن يتجه قيادات جماعة الإخوان المبعدين من قطر إلى دول أخرى، ماليزيا أو جنوب إفريقيا أو سنغافورة، كونها الدول الأكثر ضما لرموز الجماعة منذ سقوطها بعد ثورة 30 يونية. في الوقت نفسه كانت ماليزيا قد احتضنت عددا من مؤتمرات التنظيم الدولي للإخوان تحت رعاية الحزب الحاكم في العاصمة الماليزية (كوالالمبور)، بحضور خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وعبد الموجود الدرديري عضو لجنة العلاقات الخارجية بحزب الحرية والعدالة، ورضا فهمي القيادي بالحزب ([1]).

ثالثا، نيجيريا.

نشطت السلفية في نيجيريا، ومعها الإخوان المسلمون، منذ سبعينيات القرن المنصرم، وكانت الانطلاقة الحقيقية للجماعات الإسلامية بالتوافق بينها وبين بعض السياسيين، حين أُعلن خيار تطبيق الشريعة، فاستطاع حكام الولايات كسب تأييد الجماهير عبر هذه الجماعات، التي أصبحت تظن أن لها سلطة على الحكّام، وسرعان ما حدث الخلاف بينهما، فنتج عن ذلك تيار اتجه نحو التشدد أكثر فأكثر. أن تتبع مسار خروج التطرف الديني في نيجيريا من تفاعلات الإسلام التقليدي، والإسلام السياسي، وصولاً إلى التطرّف المتشدد، كان نتيجة لعدة عوامل أبرزها، التقليد الصوفي، وظروف التهميش السياسي، ومحفزات الثورة الإخوانية والخمينية، مع سوء إدارة الدولة، وصولاً إلى انشقاق الحركة الإرهابية المتطرفة، وظهور حركة بوكو حرام الأكثر تطرفاً ([2]).

تعتبر (جماعة إزالة البدعة وإقامة السُنة) من الجماعات الإسلامية البارزة في نيجيريا، حيث أُنشئت الحركة عام 1978، وهي تتوّج أفكار (أبي بكر جومي وهو عالم دين إسلامي. كان زعيما للحركة السلفية في نيجيريا، وشغل منصب قاضي قضاة المنطقة الشمالية بنيجيريا في الفترة من سنة 1962 إلى أن ألغي المنصب سنة 1967، وقام أثناء ذلك بتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في المنطقة).

([1]) الإخوان المسلمون في ماليزيا: من التفاهم مع السلطة للتحول إلى المعارضة، 2014، https://www.islamist-movements,com

([2]) الترابي، عمر البشير، بوكو حرام: التدخلات الدينية والإثنية والسياسية، مركز المسبار، 2020، https://www.almesbar.net

أما (محمد يوسف) مؤسس بوكو حرام" فإنه أنضم في الثمانينيات إلى مجموعة الإخوان المسلمين، أو الحركة الإسلامية التي تعمل تحت جناح إبراهيم الزكزاكي، حيث تأثر محمد يوسف بأفكار سيد قطب وكتابه معالم في الطريق، واعتقاده بمبدأ الحاكمية، ويرجِّح أن جذور أفكار تكفير المجتمع استمدها يوسف من الاتجاه القطبي، ومن هنا كان تكفيره للدستور ووصفه لنظام الحكم الديمقراطي بأنه جاهل"([1]).

من الجماعات الإسلامية الأخرى في نيجيريا (جمعية الطلاب المسلمين) والتي تسير على نهج جماعة الإخوان المسلمين، وقد تأسّست جمعية الطلاب المسلمين في جنوب غرب نيجيريا، وتولّت الدعوة في المدارس الثانوية والجامعات، حيث رفعت شعار (الإسلام هو الحل) وساهمت في 1979 بمظاهرات في زاريا، أحرقوا فيها نسخة من دستور 1979، وقد كانت الحركة تعتمد على كتب جماعة الإخوان المسلمين ولها صلة بهم ([2]).

رابعاً: أفغانستان.

شكلت أفكار جماعة الإخوان المسلمين عقل التطرف، التي انطلقت منها الجماعات المتشددة في منتصف ستينيات القرن الماضي في مصر، وهي الجماعات التي مثلت بدورها الحاضنة الأساسيّة التي خرجت منها تنظيمات القاعدة وداعش وغيرها. وعليه لم يكن من المستغرب أن تلتقي أفكار جماعة الإخوان بتوجهات الجماعات التكفيريّة العنيفة، فجميعهم استقى من المنبع السلفيّ إذ تمثل الدعوة لقيام الخلافة الإسلاميّة مرتكزا أساسيًّا من المرتكزات الفكريّة لجماعة الإخوان المسلمين وللحركات الجهاديّة. لقد تأثر أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة بفكر سيد قطب، وذلك حين درس الثقافة الإسلاميّة في الجامعة على يد محمد قطب المُتشبع بفكر أخيه سيد قطب. وبهذا الصدد يقول (أيمن فايد) المسؤول الإعلاميّ السابق في تنظيم القاعدة " إن جماعة الإخوان المسلمين تمثل مضخة فكرية وبشرية لمختلف التنظيمات الجهاديّة في الفترة الماضية، ورغم اختلاف إخوانية المجاهدين عن إخوانية المسلمين في مصر فإن جماعة الإخوان المسلمين هي الأم لكل التنظيمات"([3]). في السياق ذاته، كشف (أيمن فايد) أن تاريخ الإخوان مع القاعدة والمجاهدين الأفغان قديما، مؤكدا أن (زينب الغزالي) القيادية بجماعة الإخوان المسلمين مكثت لفترة طويلة في معسكرات ومقار ومنازل زوجات المجاهدين العرب بأفغانستان. وفي عام 1987 زار مرشد الإخوان محمد حامد أبو النصر، ونائبه مصطفى مشهور، أسامة بن لادن في أفغانستان ([4]).

([1]) شكري، نبيل، السلفية الجهادية في أفريقيا، الناشر، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص17

([2]) للمزيد راجع، أحمد، محمد عبد الكريم، بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية: أزمة التطرف والفساد في أفريقيا، الناشر، دار العربي، القاهرة، 2017، ص57ص58 ولاحقا

([3]) الخطيب، محمد ماهر عبد الكريم، حركة الإخوان المسلمين: عرض ونقد، الناشر، دار البيروني، الأردن، 2012، ص165

([4]) تقرير، شهادات صادمة من مستشار بن لادن السابق عن علاقة بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين بتنظيم القاعدة، الناشر، موقع العربية نت، 2021

ونتيجةً لذلك بدأ الفكر الإخوانيّ في التغلغل في صفوف تنظيم القاعدة بأفغانستان حيث وصلت أفكار جماعة الإخوان المسلمين ومعتقداتهم إلى أفراد تنظيم القاعدة عن طريق الرجل الثاني في التنظيم (أيمن الظواهريّ) الذي حمل كل قواعد العنف، واستطاع أن ينقل هذا الفكر إلى الجهاديّين في أفغانستان ليكون السبب في ممارسات العنف والاغتيالات والتفجيرات المنافية لكل قيم الدين ([1]).

إن الباحث في نشأة التنظيمات التكفيريّة المعاصرة يرى أن قسماً كبيراً من قادتها قد خرج من رحم جماعة الإخوان المسلمين، والقسم الآخر حمل أفكارها. ولهذا يقول علي عشماوي، آخر قادة التنظيم الخاصّ في جماعة الإخوان المسلمين:" إنني أعدُّ أن جماعة الإخوان كانت أم التنظيمات الإسلاميّة في العالم العربيّ، لأنها أقدمها، وهي التي فرخت بقية التنظيمات بعد ذلك، وبداية الانحرافات جاءت من داخل الإخوان أنفسهم"([2]).

النتائج والمناقشة:

منذ سقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، أصبح قادة جماعة الإخوان المسلمين وكثير من أعضائها ضيوفا في بعض الدول مثل السودان التي كانت تعتبر محطة مؤقتة لقيادات وعناصر الإخوان تمهيدا للرحيل تجاه قطر وتركيا عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، حيث كانت السودان أبرز الملاذات الآمنة، إن أغلب الموجودين في السودان من شباب الجماعة غير البارزين أو المؤثرين وقيادات الصف الثالث وما دونه، حيث عكفت السلطات السودانية وعلى رأسهم الرئيس السابق (عمر حسن البشير) على تسهيل وجود الإخوان هناك، وإتاحة حرية الحركة لهم، ومع التحولات التي طرأت والإبقاء على بعض عناصر الجماعة في السودان، أخذ الإخوان في ترتيب أوضاعهم للانتقال إلى دول أخرى مثل بعض الدول الخليجية وقسم من دول أوروبا. لكن تعتبر (قطر وتركيا) من أبرز الدول التي احتضنت قيادات الجماعة ووفرت لهم الماكينة الإعلامية.

من هذا المنطلق نعتبر أن تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في الوقت الحالي ليس فصيلا مستقلا، وإنما يرتبط بعلاقة عضوية مع النظام التركي. وعليه فإن رؤية الإدارة الأمريكية لجماعة الإخوان المسلمين، سيكون ضمن فلك شكل العلاقة بينها وبين تركيا. بيد أن في الآونة الأخيرة اتخذت السلطات التركية، قرارات صارمة ضد القيادات الإخوانية، بإيقاف البرامج السياسية على المنصات والفضائيات التابعة لهم، والتي تبث من إسطنبول وإلزامهم بعدم انتقاد مصر، تمهيدا للتقارب مع مصر. وعقب هذا التضييق التركي على قيادات الإخوان، أصيبت الجماعة بحالة من الرعب والارتباك، خوفا من تخلي السلطات التركية عنهم في سبيل تحسين علاقتها مع مصر والدول الأخرى، قد تصل إلى ترحيل القيادات خارج تركيا.

([1]) المصدر نفسه السابق، ص167ص168 ولاحقا

([2]) عشماوي، علي، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، مذكرات علي عشماوي آخر قادة التنظيم الخاص، الناشر، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، سنة الطبع، بلا، ص86

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

الكتب:

1. أبو النور، محمد محسن، إيران والإخوان توظيف الدين لمصلحة السياسة، الناشر، مركز المسبار للبحوث والدراسات، الإمارات، 2013

2. أحمد، محمد عبد الكريم، بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية: أزمة التطرف والفساد في أفريقيا، الناشر، دار العربي، القاهرة، 2017

3. الأمين، محمد نوري، الحركة الإسلامية في ماليزيا، نشأتها، منهجها، تطورها، الناشر، دار البيارق، 2000

4. البنا، حسن، مجموعة رسائل حسن البنا، الكتاب الخامس عشر، تحقيق، تركي إسماعيل وشعيب السيد وآخرون، مراجعة، عبد العزيز جمعة أمين وعبد المجيد حلمي وآخرون، الناشر، مركز البصائر للبحوث والدراسات، القاهرة، سنة الطبع، بلا

5. البنا، حسن، مذكرات الدعوة والداعية، الناشر، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2012

6. الخطيب، محمد ماهر عبد الكريم، حركة الإخوان المسلمين: عرض ونقد، الناشر، دار البيروني، الأردن، 2012

7. الغنوشي، راشد، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، الناشر، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، 2001

8. القرضاوي، يوسف، ابن القرية والكتاب: ملامح سيرة ومسيرة، الجزء الثاني، الناشر، دار الشروق، القاهرة، 2002

9. المخ، زهير، قطر: دراسة في السياسة الخارجية، الناشر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019

10. جونسون، إين، مسجد في ميونخ وبزوغ نجم الإخوان المسلمين في الغرب، ترجمة، أبو الليل، أحمد جمال، الناشر، مطبعة سطور الجديدة، القاهرة، 2015م

11. دريفس روبرت، ولومارك ثيري، رهينة في قبضة الخميني، الناشر، دار نيو بنجامين فرانلكين هاوس، نيويورك، 1980م

12. رصاص، محمد سيد، الإخوان المسلمون وإيران الخميني-الخامنئي، الناشر، دار جداول، لبنان، 2013

13. شكري، نبيل، السلفية الجهادية في أفريقيا، الناشر، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015

14. شماخ، عامر، الإخوان المسلمين من نحن؟ وماذا نريد؟ الناشر، دار الصحوة، القاهرة، 2011

15. شماخ، عامر، الوقائع الإخوانية، الناشر، دار النشر والتوزيع، القاهرة 2012

16. عبد العزيز، جمعة أمين، أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين: الإخوان والمجتمع المصريّ والدوليّ في الفترة من 1928-1938، الجزء الثالث، الناشر، الدار الإسلاميّة، القاهرة،2003

17. عساف، محمود، مع الشهيد حسن البنا، الناشر، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993

18. عشماوي، علي، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، مذكرات علي عشماوي آخر قادة التنظيم الخاص، الناشر، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، سنة الطبع، بلا

19.علي، عبد الرحيم، الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف، الناشر، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2007

20.عودة، جهاد، سقوط دولة الإخوان، الناشر، دار كنوز، القاهرة، 2014

21. محسن، محمود، من قتل حسن البنا، الناشر، دار الشروق، القاهرة، 1987م

المجلات:

فاضل، صديق، الحركة الإسلامية الماليزية في التسعينات: رؤية وآفاق، مجلة الإنسان، العدد العاشر، باريس، 1993

المواقع الإلكترونية:

1.الإخوان المسلمون في ماليزيا: من التفاهم مع السلطة للتحول إلى المعارضة، 2014، https://www.islamist-movements,com

2. الترابي، عمر البشير، بوكو حرام: التدخلات الدينية والإثنية والسياسية، مركز المسبار، 2020، https://www.almesbar.net

3. التنظيم الدولي للإخوان: النشأة والتحولات والتمويل، بحث، www.islamist-movement.com

4. الجغرافيا السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في أوربا، مقال، طارق دحروج، الأهرام العربي، 2016م، www.ahram.org.eg

5. الحداد، حسام، مراكز التنظيم الدولي لجماعة الاخوان في أوروبا، بحث، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020، www.europarabct.com

6. المركز الأوروبي لدراسات ومكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2016م، https://wp.me/p8HDPO-azl

7. أوراق قطرية: كتاب فرنسي يفضح تمويل الدوحة للإخوان في أوروبا، www.skynewsarabia.com 2019

8. تقرير، شهادات صادمة من مستشار بن لادن السابق عن علاقة بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين بتنظيم القاعدة، الناشر، موقع العربية نت، 2021م

المصادر الأجنبية:

1. The Muslim Brotherhood and the west: Ahistory of Enmity and Engagement by martyn

2. Giulio[1] Menotti, Qatar: Awolfin Sheeps Clothing Bankrolling Islamism in Europe, https:// gatestoneinstitute.org, 2019

ثانيا: البحوث الفلسفية

الإشكالية المعرفية لمنهج البحث التحليلي في دراسات اللغة بين التحليلية الشكلية والتحليلية التفاعلية دراسة فلسفية

The cognitive problematic of the method of analytical research in language studies Between formalistic analytical and interactive analytical Philosophical study

د. وائل أحمد خليل الكردي
دكتوراه في المنطق وفلسفة العلوم
استاذ مشارك
الاكاديمية العربية في الدنمارك، قسم الفلسفة

wailahkhkordi@gmail.com

تاريخ التقديم للنشر: 2020/12/4 **تاريخ القبول للنشر: 2021 /2/26**

كلمات مفتاحية: المعرفية، التحليلية، الشكلية، التفاعلية، التداولية.

Key Terms: cognitive, analytical, formalism, interactive, pragmatics

ملخص.

لقد ظهرت أزمة معاصرة احدثها تفسير الاتجاه الشكلي للغة بالحد وربما الاقصاء لكثير من الفعاليات الاجتماعية الانسانية التي لا تخضع للمعيارية والقياسية المنطقية الصارمة التي يقررها هذا الاتجاه بالرغم من أن هذه الفعاليات قد يكون لها الاسهام الاكبر في تحقيق العملية التداولية الاتصالية بين افراد المجتمع الواحد وفي فهم وقراءة العقول الأخرى ، وهو ما اتى اتجاه التحليل التفاعلي لتعويضه والتركيز عليه ووضعه موضع الاعتبار في التداول اللغوي وأفراده حيزاً خاصاً لهذه الاغراض اللاقياسية في الاستخدام اللغوي من اجل تحقيق الاتساع

اللازم في البحث العلمي للغة والخروج بها من حيز الاقتصار على الدراسة الوصفية المجردة في مقارنتها بالوقائع لتنتقل الى الدراسة التطويرية من خلال مقارنتها بطرق حياة الشعوب والقبائل بما يعني فهم (العقول الاخرى) . وبناء على هذا، قام هذا البحث على اثبات وترجيح كفة اتجاه المنهج التحليلي التفاعلي في البحث اللغوي بكونه المنهج الاكثر ملائمة لاستيعاب كافة ضروب الاستخدام اللغوي ومن ثم التعبير الكافي عن جميع ألوان الابداع الانساني.

وقد اشتمل البحث على المحاور الأساسية التالية:

١/ المشكلة المعرفية للأسئلة اللاعلمية في اللغة (ما يقابل الميتافيزياء في العلوم التجريبية).

٢/ التأسيس الفلسفي للمنهج التحليلي التفاعلي في البحث اللغوي (الاشكالية المعرفية للغة بين الشكلية والتفاعلية).

٣/ خلاصة عامة (التحليل التفاعلي يدعم الاقرار بالعرف اللغوي ومسائل المجاز والعنصر التخيلي في النحو فيما يعرف بالمحذوف التقديري مما لا يغطيه المنهج الشكلي).

Abstract:

A contemporary crisis has emerged, brought about by the interpretation of the formalistic trend of language by limiting and perhaps excluding many of the human social activities that are not subject to the strict logical norms and standards determined by this trend, although these activities may have the greatest contribution to achieving the deliberative and communicative process between members of a single society and in understanding and reading Other minds, which is what came the direction of interactive analysis to compensate and focus on it and put it into consideration in linguistic circulation and its members a special space for these non-standard purposes in linguistic use in order to achieve the necessary breadth in the scientific research of language and get it out of the space of limiting to abstract descriptive study in comparing it with facts to move to The development study by comparing it to the ways of life of peoples and tribes, meaning understanding (other minds) Based on this, this research is based on proving and favoring the direction of the interactive analytical approach in linguistic research, as it is the most appropriate approach to accommodate all forms of linguistic use, and thus the adequate expression of all the colors of human creativity.

The research included the following main axes:

The epistemological problem of non-scientific questions in language (what corresponds to metaphysics in experimental sciences).

The philosophical establishment of the interactive analytical method in linguistic research (the epistemic problematic of language between formalism and interactivity).

General summary (the interactive analysis supports the acknowledgment of the linguistic convention and issues of metaphor and the imaginary element in grammar, so it is known as the discretionary omission which is not covered by the formal approach). .

مقدمة.

من شأن دراسة اللغة العربية على المستوى المعرفي لمنهج البحث العلمي فيها أن تشترك مع كافة اللغات في ذات الاشكالية الفلسفية. وبما أنه يغلب على البحث اللغوي طابع التحليل والوصف دون التجريب فهذا بدوره مما يفترض أساساً فلسفياً وتفسيراً معرفياً ينطلق منه المنهج من أجل ليس فقط فهم وإيضاح الحالة اللغوية وإنما بالإضافة إلى ذلك وضع الرؤية لتطوير التداول اللغوي في عمليات الاتصال البشري ، ويمكن القول أن أهم المواقف والرؤى الفلسفية في هذا الصدد يمكن تلخيصها في اتجاهين كبيرين هما (المنهج التحليلي الشكلي) كما عبرت عنه الاتجاهات ذات النزعة المنطقية ألصورية و(المنهج التحليلي التفاعلي) على نحو ما عبرت عنه اتجاهات المدرسة التحليلية اللغوية المتأخرة .

أهمية البحث.

يستمد البحث أهميته من اتجاه الدراسات الفلسفية المعاصرة نحو ايجاد أنسب السبل المنهجية في قراءة وفهم (العقول الأخرى) بالتعرف على الخصائص الذاتية لكل فئة اجتماعية في استخدامها للغة العامة بما يكشف عن هويتها وطريقة حياتها.

هدف البحث.

تأكيد الاتجاه الفلسفي اللازم لحسم القصور اللغوي التعبيري على المستوى القواعدي والصوري عن مواكبة التطور التداولي الدلالي في الاستخدام التواصلي للغة بين عناصر الشعب الواحد وبين الشعوب وبعضها.

مشكلة البحث.

ارتباط البحث العلمي في ميدان اللغات (لاسيما اللغة العربية) بمجريات البحث العلمي في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية نتج عنه مشكلة في ايجاد التفسير المناسب للبناء اللغوي ودور اللغة اجتماعياً ونفسياً الأمر الذي أدى إلى اتخاذ مواقف فلسفية متعارضة بصدد تحديد هذا التفسير والمنهج المؤدي إليه.

فرضية البحث.

ايضاح أن المنهج الشكلي الصوري يضع الحدود للمعاني في التعبير عن الأفكار ومن ثم حدود للأفكار نفسها على هيئة أطراف يخرج منها كل ما لا يمكن وصفه بدلالة واقعية منفصلة عن إدراكنا لها، ومن جانب آخر اثبات أن المنهج التحليلي التفاعلي يرفع الحدود الشكلية عن الأفكار ويحقق اتساعاً كبيراً في (المعنى) حيث يتم النظر إلى اللغة باعتبارها تعبيراً عن طريقة في الحياة وبكونها فاعلية مرتبطة بكل ضروب وأنماط التفكير.

منهج البحث.

المنهج المستخدم في البحث هو (منهج تحليل المضمون) بما يشمل الوصف والنقد والمقارنة والاستدلال الاستنباطي.

أ/ المشكلة المعرفية **للأسئلة اللا-علمية للغة.**

"إن أي سؤال قابل للفهم إما لديه إجابة علمية أو ليس لديه إجابة أصلاً "([1]) ، هذا المبدأ التعريفي للحقيقة المعرفية الذي أطلقه أصحاب مدرسة (الساينتيزم) Scientism هل هو المبدأ الأوحد أو الأنسب لكل الأحوال لينطلق منه البحث العلمي في كافة التخصصات والمجالات ولكي نمنح – بالبحث فيها على هذا المبدأ – صفة (العلم) و(العلمية) Science؟ هذا هو السؤال الأساسي في هذا البحث بافتراض أننا نواجه هنا أن هذا المبدأ السالف الذكر هو حالة مذهبية في المنهج العلمي من ضمن حالات أخرى تقابلها.

وكبداية، يمكن الدخول إلى دراسة الإطار النظري للمشكلة بموقف سردي ورد في رواية (جسر سان لويس ري) والتي جرت احداثها في (بيرو) حيث انقطع جسر عتيق فجأة ودون سابق مقدمات أو إشارات ملقياً الى الأسفل بخمسة ضحايا. وقد تجلى الموقف البحثي هنا في الاعتقاد بأن الجسر مقدس وباق على الدهر، وأن احداً يخطر بباله مطلقاً في أن هذا الجسر يمكن أن يسقط في يوم ما، ولذلك كان موقف الجميع بين الدهشة والشفقة والخوف والحمد أن واحداً منهم لم يكن في مكان هؤلاء الضحايا الخمسة. ولكن، باستثناء شخص واحد من رهبان الكنيسة هو (جونبر) اتخذ فعلاً تجريدياً بصدد الحادث بطرحه للأسئلة التالية:

- لماذا اختار القدر هؤلاء الخمسة دون غيرهم؟
- لماذا انقطع الجسر في هذه اللحظة؟
- هل ما حدث كان مصادفة؟ أم كان عمداً؟

لقد كان الراهب (جونبر) مؤمناً في كل الأحوال ولذلك انطلق في البحث من هذه الأسئلة للكشف عن "إرادة الله الخالصة " من أجل ان يثبت إما أن الموت والحياة تسيران حسب إرادة الهية لا يمكننا أن نقف كثيراً لتفسيرها في

[1] Monk, Ray – Wittgenstein and the two cultures – Prospect, July 1999, p. 66.

العادة ولذلك نظن أنها محض مصادفات، وإما أن الله قد أودع قوانين حياة وفناء جميع الكائنات في داخلهم على هيئة (قانون طبيعي) حتمي كل في زمانه ومكانه، ولكنها تبقى في كل الأحوال إرادة الله الخالصة ([1]) .

إذاً، فالموقف البحثي العلمي على هذا هو معنى متسع كثيراً عن النظرة المحدودة له وفق تصورات القرن التاسع عشر. فإذا كان العالم الرياضي (روجر بنروس) R. Penrose كان قد قرر أن (الوعي) يتحدد بالعوامل الفيزيائية لميكانيكا الكم ، وبرغم أن هذه نظرية تأملية وتحذف أموراً كثيرة من فعاليات هذا الوعي باعتبارها من قبيل الشاذ المستحيل([2])، إلا أنها في ذات الوقت تمثل دحضاً على من يقول بأن الطبيعة لا تداخلها العناصر الميتافيزيائية ، ففيزياء الكم بكونها تمثل النموذج الأمثل والحصري للبحث العلمي في نظر (بنروس) فإنها قد اثبتت أن تصوراتنا عن كثير مما كنا نظنه يقينياً في الكون قد صار الان أقرب إلى الميتافيزياء ، ثم لم يخل ذلك بقيمة البحث العلمي بل يعد من نتائجه وتطوراته.

وقياساً على ذلك فإن السؤال القائم على التمييز بين ما هو (علم) science وما هو (لا-علم) قد يبدو في العديد من الحالات سؤالاً زائفاً. وربما برز الحكم بزيف هذا السؤال أكثر الشيء في دراسات تحليل اللغات المتداولة وما تحمله من تعبيرات مؤثرة ولكنها وفق المعيار القديم لمفهوم العلم (غير قياسية).

وإذا تناولنا تفسير ذلك من ناحية المنهج التحليلي في البحث العلمي لأمكن القول بأن أي معاملة تتم في حيز تكوين الأفكار الجديدة في أي ميدان علمي (طبيعي – إنساني) لا مفر لها من تداخل أنماط الاستدلال المنطقي فيها (استنباط - استقراء) وما يتبع ذلك من ضروب القياس المنطقي Syllogism والقوائم التجريبية لحساب السببية كما هي عند (بيكون) F. Bacon و(مل) J.S. Mill ويكون الاختلاف في هذا بين مجالات العلم تبعاً لدرجة التغير والتحول في الظواهر موضوع القياس والتحليل ، فالعلوم الطبيعية تكون ظواهرها على درجة تغير وتحول أقل من تلك التي في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ولأنها تخضع لدرجة أعلى في الضبط والسيطرة عليها ودرجة التكرار في وقوعها. ولهذا يقوم الحكم العلمي في العلوم الطبيعية على مفهوم (القانون العلمي) Scientific Law الذي هو نوع من التقدير يتم من خلاله الكشف عن حقيقة عنصر ما في الكون، أي أنه نظام محدد من الروابط السببية الضرورية والمستقرة بين الظواهر أو بين صفات الموضوع المادية وعلى العلاقات الجوهرية المتكررة التي فيها يتسبب تغير بعض الظواهر في إحداث تغيير محدد في ظواهر أخرى. من هنا كان (القانون العلمي) تابع لشرط لازم لصفته هذه وهو عدم القابلية للدحض أو الحذف بالكلية، وهو أيضاً على هذا الوصف يخضع لنتائج الاستقراء المنطقي Induction في (التعميم) سواء على مستوى (مبدأ التحقق) verification principle برصد الشواهد المؤيدة لإثبات تطبيق القانون على مزيد من الحالات، أو على (مبدأ

([1]) وايلدر، ثورنتون – جسر سان لويس ري – ترجمة/ عبد القادر القط، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ص 1-6.

([2])Monk, Wittgenstein, p. 66.

التكذيب) falsification principle برصد الشواهد المكذبة أو المعارضة للقانون من أجل تعيين مدى سريانه وحدود نفاذه ([1]) .

أما في العلوم الإنسانية والاجتماعية فربما يمكن التعارف على ما فيها من احكام علمية بمفهوم (القاعدة العلمية) Scientific Rule، فإذا كان القانون العلمي لا يسمح بالاستثناءات بل بحدود يقف عندها سريان القانون لتبدأ قوانين جديدة، فإن القاعدة العلمية في تفسير الظاهرة الإنسانية والاجتماعية إنما تسمح بالاستثناءات التي تنطبق عليها قاعدة تفسيرية معينة وذلك نسبة لعامل (حرية الارادة) لدى الظاهرة الإنسانية والذي يجعلها أشد تحولاً وتغيراً وشذوذاً عن الظاهرة الطبيعية. ولما كانت الظاهرة اللغوية هي الحاملة للدلالات والمعاني وهي وسيط التعبير عن الظاهرة الإنسانية وتحولاتها فإنها بذلك تتسم بذات التحولية لاسيما أنها – أي اللغة – هي المكون الاتصالي التداولي لعلامات الوصف القياسي وغير القياسي في عمليات التفاعل الإنساني المختلفة سواء بين الانسان والطبيعة أو بين الانسان والإنسان ، وأن الكثير من العلامات اللغوية التداولية تحمل دلالات ميتافيزيائية أو حتى اسطورية التي قام زعم الموقف الشكلي بأنه لا يوجد معيار لقياسها على نحو ما للطبيعة ، إلا أن منهج البحث فيها يقوم على ما لديها من تأثير في الشعوب والمجتمعات وطرق حياة الناس المتداولة لها على اختلافهم وبحيث لا يمكن تحقيق الفهم الكامل للحالة الاجتماعية أو النفسية العامة إلا بتضمين الاعتبار البحثي لهذه المكونات اللا-قياسية في عموم السياق للحالة . وما هو مقصود بالمكونات أو العلامات اللا-قياسية incommensurable sign في اللغة هي تلك العلامات التي تحمل دلالات تخيلية مجردة وأحوال انفعالية عاطفية ووجدانية والتي يتم التعبير عنها أكثر الشيء بالأشعار ثم السرديات الروائية. وقد يعد الشعر على وجه الخصوص هو الحامل الأكبر لهذه العلامات اللا-قياسية وربما أصبح هو الغالب فوق العلامات القياسية في اللغة بل وشاهد عليها على نحو ما هو في اللغة العربية وثقافتها، فقد لا يتاح فهم العقل العربي كفاية إلا من خلال الجانب الشعري اللا-قياسي، ولذلك لم يكن من سبيل سوى وضع اللغة العربية بهذا المكون تحت عوامل البحث العلمي لأجل أن يتم الكشف العلمي عن طريقة حياة وثقافة وعقل الشعوب العربية.

بالتالي والحال في اللغة هكذا، فإن المنهج المناسب لدراسة الظواهر اللغوية ليس هو (المنهج الاستقرائي) التجريبي إلا على نطاق ضيق جداً وليس تطبيقاً على اللغة نفسها وإنما على توابعها ونتائجها. وكذلك لا يعمل (المنهج ألاستردادي) التاريخي عملاً فاعلاً في تفسير الظاهرة اللغوية إلا من باب التقصي والإحصاء للمراحل التاريخية لتطور اللغة. أما (المنهج الوصفي) فلا يقوم في هذا الصدد إلا بوصف حالة ما هو قائم بالفعل من أمر الظاهرة اللغوية ولكنه لا يقدم تفسيراً عليها ولا حيزاً كافياً من الأفكار والنقد. ولكن جميع هذه المناهج تفيد كأدوات في جمع المعلومات وتصنيفها من أجل فائدة (المنهج التحليلي) بكونه الفاعل الأساسي في تفسير الظاهرة اللغوية

([1]) خليل، وائل أحمد -نقد منطق نظرية الانفجار العظيم كأصل لنشأة الكون استناداً على المرجعية القرآنية – مجلة (التأصيل)، السودان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العدد التاسع، يونيو 2011م، ص 12.

والحكم عليها واستخدامها في الوصول إلى الحكم العلمي على حالة شعب أو مجتمع بأكمله من جهة مكوناته العقلية والانفعالية والتواصلية بل ولتطوير الدراسات اللغوية نفسها. من هنا قامت – مثالاً لذلك – الدراسات النقدية على الشعر تأكيداً على هذا الباب من أبواب البحث العلمي، والاستشهاد في هذا يمكن بقول الأديب والناقد اللبناني (مارون عبود) "كان الشعر لسان حال الشعوب، وأصدق دليل على مقدار رقيهم "([1]).

وربما كان خير وصف على ضرورة الشعر ما قاله أستاذ الأدب لتلاميذه في مقطع من الفيلم الأمريكي الاجتماعي (The dead poet society) : (مهما كان ما يخبرك به أي شخص .. فالكلمات والأفكار تستطيع تغيير العالم .. لا نقرأ ولا نكتب الشعر لأنه لطيف. نكتب ونقرأ الشعر لأننا أعضاء في الجنس البشري، والجنس البشري مليء بالعواطف .. الطب والقانون والأعمال والهندسة هذه ممارسات نبيلة وضرورية للمحافظة على الحياة .. لكن الشعر، الجمال، الرومانسية، هذه ما تجعلنا نعايش الحياة .. بما أنكم هنا وبما أن الحياة والهوية موجودان يستمر العزف الرائع للحياة وبما أن العزف الرائع للحياة مستمر .. ربما تنظمون الشعر).

ب/ التأسيس الفلسفي للمنهج التحليلي التفاعلي في البحث اللغوي.

ذكر الفيلسوف الإنجليزي النمساوي الأصل (لدفيش فيتجنشتاين) L. Wittgenstein في آخر فقرة من كتابه (رسالة منطقية ـ فلسفية) "إن ما لا يستطيع الانسان أن يتحدث عنه ، ينبغي عليه أن يصمت حياله "([2]). انطلقت هذه المقولة من افتراض مؤداه أن حدود الخبرة البشرية مقصورة – أو لابد أن تكون مقصورة – على المفردات الواقعية التي تقابل معانيها أشياء معينة في العالم الخارجي ، فتكون النتيجة المنطقية إذن تعليق الحكم بصدد ما لا يمكن التعبير عنه بالإشارة إليه أو وصفه في الواقع فيعود ويؤكد ذلك بقوله "إن مل يمكن قوله على الاطلاق يمكن قوله بوضوح "([3])، ومقياس الوضوح هنا مطابقة الكلمة للشيء. فهذا القول إنما يستهدف إقامة حد للتفكير أو على الأصح إقامة حد للتعبير عن الأفكار. من هذا نشأ ما يعرف بالشكلية اللغوية linguistic formalism التي ضيقت الباب الواسع أمام الكثير من أوجه التفاعل اللغوي التداولي المسهم في تطوير اللغة نفسها من حيث المرونة والثراء لموافقة التطورات الحضرية العامة للإنسان. وقد عبر الدكتور (خالد الغامدي) عن هذا المعنى في حديثه حول فكرة (اللحن) ضمن مقتضيات العرف اللغوي في اللغة العربية من كونها حالة ضرورية وقفت في مواجهتها الشكلية اللغوية، فيقول "إن هذا اللحن في مفهوم (اللحن) أحدث خللاً في جدلية الشكل والمضمون في اللغة العربية ، فأصبح الذوق العام يقاد بالعسف إلى الخضوع لرؤية شكلية في اللغة ، فأهم شيء في هذه اللغة والتعامل بها ومعها هو ملاحظة قواعد الاعراب وعلاماته بأن يصيب المتكلم والكاتب والقارئ في الرفع والنصب والجر

([1]) عبود، مارون – الرؤوس – بيروت ، دار الثقافة العربية ، 1973، ص 23.

(1) Wittgenstein ، Ludwig – Tractatus Logico Philosophicus – London, Routledge & Kegan Paul, 1960, s.7,00.

(٢)Wittgenstein, Tractatus

إصابة على وفق ما يراه النحوي أو المؤدب وليس وفق ما يراه المتكلم الذي قد يكون له قدم صدق في العربية وآدابها والذي ينحو به طبعه في تصرفه واتساعه واضطراره وجهاً من الوجوه ... فهو عسف مزدوج لأنه يحمل المتكلمين على مراعاة جانب شكلي واحد من اللغة ومن وجهة نظر واحدة تتسم بالطابع النظري الخالص "([1])

ولقد كان من نتائج سيادة الاتجاه الشكلي في دراسات العربية من حيث التركيز على الفصل بين الصواب واللحن في الاعراب هو "(العزلة اللغوية والثقافية) التي انقادت إليها العربية الفصحى وثقافتها، حتى أصبح في اللغة والثقافة ضرب من الازدواجية اضطر معها مثقفون وأدباء كبار إلى التسليم بهذه الحياة اللغوية المنشطرة بين الأنموذج والواقع "([2]) . إذاً ، فقد كان هنالك أولاً اتجاه التحليلية الشكلية في دراسات اللغة ، وما قد سرى على العربية فإنه سرى على غيرها من اللغات. وهذا الاتجاه كانت تمثله مدرسة (الوضعية المنطقي) logical positivism بكونها مدرسة فلسفية في البحث العلمي، ثم جاء في مقابلها اتجاه ظهر متأخراً يمكن الاصطلاح عليه بالاتجاه (التحليلي التفاعلي) في دراسة وتفسير اللغة وتمثله فلسفة التحليل اللغوي للغة العادية عند (لدفيش فيتجنشتاين) وفلاسفة مدرسة (اكسفورد) التحليلية.

ويمكن التأسيس النظري للاتجاه التفاعلي بعرض تداول الإشكالية المعرفية للغة بين الاتجاهين الشكلي والتفاعلي، على نحو ما يلي:

فيما سلف تبين أن الاتجاه الشكلي يهدف إلى وضع حد للتعبير عن الأفكار ومن ثم حد للأفكار نفسها على هيئة أطراف يخرج منها كل ما لا يمكن وصفه بكائن واقعي منفصل عن إدراكنا له، "ذلك لأننا لكي نقيم حداً للتفكير يلزم أن نجد طرفي ذلك الحد مما يجوز التفكير فيه، وطالما أننا نستطيع التفكير فيما لا يكون ممكناً تحققه لذلك فإن الحد يمكن أن يوضع فقط بالنسبة للغة، أما ما يقع فيما وراء هذا الحد فيعد ببساطة شيئاً لا معنى له "([3]) .

وفي الوقت الذي تضع فيه الشكلية الحدود الحاسمة لمعنى (المعنى) نجد اتساعاً كبيراً فيه لدى التحليلية التفاعلية حيث يتم النظر إلى اللغة باعتبارها تعبيراً عن طريقة في الحياة وبكونها فاعلية مرتبطة بكل ضروب وأنماط التفكير، فأصبح التحليل قائم على فض مغاليق وأستار الشخصية الوجودية لأي مجتمع من المجتمعات بحسب ثقافته، أي معرفة (العقول الأخرى) other minds. ولعل من المصادر الأساسية في انتاج هذا الموقف هو ما جاء حول فهم السياق لدى الفيلسوف والمنطقي الألماني (جوتلوب فريجه) G. Frege إذ يقول "ينبغي أن لا نقع في خطأ السؤال عن معنى كلمة ما بمعزل عن غيرها من الكلمات، إذ أن الكلمة لا يكون لها معنى إلا وهي في سياق ، فإذا تسألنا عن معنى كلمة منعزلة عن غيرها اتجه ميلنا إلى أن تجيء الإجابة وصفاً للصور الذهنية التي

([1]) الغامدي ، خالد – نظرية العرف اللغوي ، نحو منهج في علم اللغة الثقافي – مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2015م ، ص 25.

([2]) الغامدي، خالد ، نظرية العرف اللغوي ، ص 268.

[3] Wittgenstein, Tractatus (

يستدعيها سماع هذه الكلمة. وقد تستحضر نفس الكلمة صوراً متباينة في عقول أناس مختلفين، وعلى أية حال فهذه الصور الذهنية المجردة لا تحدد المعنى المقصود للكلمة في السياق الواردة فيه "([1]).

يكون تحديد معنى الكلمة مستمد من كيفية استخدامها في السياق اللغوي "([2]) . والأمر هنا على مثال (اللعبة)، فإذا كان من غير المجدي التساؤل عن الموضوعية المطلقة في تصميم أي حركة من حركات لعبة ما، فإنه يكون من غير المجدي أيضاً التساؤل عن موضوعية مطلقة لما تمثله أو تصوره كلمة ما من كلمات اللغة، فالأمر في هذا يتم على نحو ؤ conventional سواء كان تلقائياً أو قصدياً بحسب كل طريقة في الحياة. ومن ثم فإن ما نراه من تباينات معرفية ليس بالضرورة أن هناك تناقض بينها وإنما هي أنماط نموذجية يكمل بعضها بعضاً، والقاعدة المحققة لهذا التكامل هي تعدد زوايا الرؤيا لدى الأشخاص باعتبار (أن كل وعي هو بالضرورة وعي بشيء ما) وأن الوعي يقصد إلى موضوعه بنحو مباشر وفق ما قرر (ادموند هوسرل) E. Huserll في الفلسفة الظاهراتية (الفينومينولوجيا) ، وفي ذلك عدم انفصال كلي بين ما يعرف بقالب الشعور وما يعرف بمضمون الشعور ، وبالتالي عدم الانفصال بين التصور والاستجابة السلوكية كيفما كانت على هذا التصور[3]. وعلى هذا الأساس يكون السبيل الوحيد لمواجهة المشكلات المعرفية المتعلقة باللغة هو بفحصها على نحو ما هي مستخدمة بالفعل، أي بالنظر إلى الطريقة العملية التي يتم بها استخدام اللغة في صميم حياتنا الاعتيادية. وتعبيراً عن هذا فقد صرح الأديب والناقد اللبناني (مارون عبود) رداً على سؤال حول ازدواجية اللغة العربية بين الفصحى والعامية "إن حدة الازدواجية تتلاشى أمام عراكنا مع اللغة واستخدامنا لألفاظها الحية. والازدواجية هذه كائنة في أكثر اللغات الحية. وقد تغلبوا عليها إلى حد ما .. فهذا (فريدريك ميسترال) شاعر الريف الفرنسي لا يفهم أدبه إن لم يترجم إلى اللغة الفرنسية المألوفة. والذي ليس معقولاً أن تصبح اللغة كلها فصحى، فإن العامية سوف تبقى، ولكنها ضعيفة .. إنما ذلك يحتاج إلى خلق، وإلى مبدعين، أمثال (الجاحظ) و(أحمد فارس الشدياق) . لقد خرج كلاهما عن المألوف... لقد وجدت نتيجة لأبحاثي الخاصة أن خمسماية عبارة مما نتداوله في كلامنا العامي واردة في القرآن الكريم"([4]) .

وعلى مستوى آخر، فإن المنهج التحليلي التفاعلي يقوم على مبدأ الفصل بين (المعنى) و(الدلالة) ، حيث الفرق بين العبارة التي هي متوالية مؤلفة من الفاظ منطوقة أو إشارات مكتوبة وبين المعنى الذي يرتبط بالعبارة والذي قد يختلف تماماً عن الشيء المشار إليه تحتها أو الدلالة التي يشير إليها المعنى[5]. فإذا كان المنهج التحليلي الشكلي يقوم على التوحيد بين المعنى والدلالة في وصف وتقرير العلامة اللغوية على وقائع عينية وبهذا يقصر فعاليات اللغة على التصريح والسؤال والأمر وأن اللغة هي فقط حصيلة من الأسماء البسيطة المباشرة لأشياء وهي غير

3Gotlob Frege – Foundation of Arithmetic – Basil Blackwell, London, 1960, p. 1.

([2]) Wittgenstein، Ludwig – Philosophical Investigations – translated into English by: G, E. M. Anscombe, Basil Blackwell, 1958, p. x.

([3]) حنفي ، حسن – علم الاستغراب – لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1992م، ص 349-362.

([4]) مارون عبود بأقلام عارفيه – لبنان ، إعداد وتقديم: نظير عبود ، دار مارون عبود ، الطبعة الأولى ، 1983م ، ص 173.

([5]) خليل، ياسين – نظرية جوتلوب فريجة المنطقية – العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1967م ، ص 329 ، 330.

(الصفة)، فإن المنهج التفاعلي في المقابل يقرر ما قد لا يحصى من أغراض الاستخدام للرموز والكلمات والجمل والتي تمثل ألعاباً لغوية language – games متجددة إذ ليس هناك ارتباط جوهري أو ضروري بين الاسم وماهية المسمى إلا فقط تحقيق الارتباط بالاتفاق الاصطلاحي. وهذا يقودنا نحو النظر إلى المسألة اللغوية التفاعلية من الناحية المنطقية حيث نشأ الخلاف الفلسفي حول ماهية اللغة إما بكونها حصيلة من الأسماء اللا-وصفية مستمدة من الوقائع العينية فحسب وإما بكونها متوافقات اصطلاحية بحسب اختلاف الاستخدام التداولي للغة الواحدة. فكان من أبرز نتائج هذا الخلاف هو التمييز في نسبة الحد الكلي universals إلى ما هو جزئي ، حيث اتجه أصحاب المذهب الواقعي إلى القول بأن للكليات نوع من الوجود الحقيقي خارج العقل يتم التعبير عنها بأسماء كلية على نحو ما قرر بصدد (المثل الكلية العقلية) في فلسفته ، حيث أن "الاسم بالرغم من أنه يظهر مرتبطاً بكثرة من الأشياء ، إلا إنه يكون في الواقع مرتبط بشيء واحد فقط كلي "([1]) .

أما الاسميون، فالكليات لديهم ليست شيئاً سوى أسماء وليس لديها وجود واقعي أو حقيقي لا في العقل ولا في خارجه، إذ أنها أسماء لعلاقات قائمة بين أفراد بعضهم مع بعض، ولهذا فإن التجريد أو التعميم لا يقوم في التخلص التام من الفردية والعينية بل يقوم بجعل صورة عينية جزئية تقوم مقام صنف كامل من الموضوعات على نحو ما ذهب كل من (جورج بيركلي) G. Berekly و(وليم أوكام) W. Occam ([2]) . ثم جاء التصوريين كطرف على نقيض الواقعيين لقولهم إن الكليات هي كيانات مجردة في العقل وليس لديها وجود خارجي، وهذا ما أدى إلى أن الاسم لديهم لا يرتبط بشكل مباشر بالأشياء وإنما فقط عن طريق تصور ذهني، ونجد مثال ذلك عند (أبيلارد) Abelard الذي قال بأن الكليات توجد في العقل وأيضاً توجد في الأشياء ولكن ليس على نحو مدرك[3].

أما المنهج التحليلي التفاعلي وفق نموذج فلسفة (فيتجنشتاين) المتأخرة فلم يعد الاعتبار المهم لديه في النظرة العملية لتداول اللغة فيما يتعلق بمصطلح (الكليات) كمصطلح قائم بشكل ملزم ويحتاج إلى تفسير ، وإنما الاعتبار المهم هو في استبدال هذا المصطلح – تكاملاً مع مقولة الألعاب اللغوية – بمقولة (المشابهات العائلية) family resemblances حيث أن الأمر لا يخرج عن كونه تداولاً لغوياً ، وأن اللغة ما هي إلا حصيلة ألعاب ترتبط فيما بينها بمشابهات وفق الاستخدام ولا يكون من المجدي في ذلك أن نبحث عن معان مشتركة أو حدود كلية عامة إلا على سبيل المجاز لا الحقيقة ، فكل حالة استخدام لغوي لمفردة أو علامة لغوية إنما ترتبط بعلاقة تشابه بينها وبين كلمات أو علامات في اطار ثقافة واحدة على ذات النحو الذي يتشابه به افراد العائلة الواحدة في الملامح والصفات مع احتفاظ كل فرد منهم بخصوصيته الوجودية وشخصيته المستقلة([4]). ولعل الفائدة من افتراض مقولة

([1]) Ross, William L. – Dictionary of Philosophy and Religion – New Jersey Press, Sussex Harvester Press, `980, p. 597.

([2]) بدوي ، عبد الرحمن – موسوعة الفلسفة – بيروت ، دار التنوير للطباعة والنشر ، 1982 ، الجزء الأول ، ص 289.

[3] (Pears – Universals, Logic and Language – edited by, A. G. N. Flew, Basil Blackwell, Oxford, 1973, second series,p. 55.

([4]) Hilary – Universals – The Macmillan Press, 1978, p.54. Staniland,

(المشابهات العائلية) أنها تحدد السقف الدلالي المرن في استخدام كل علامة لغوية أياً كانت الثقافة المتداولة في اطارها تلك العلامة، وهذا بدوره مما يسمح بإيجاد قاعدة للتواصل بين جميع الأمم والشعوب والثقافات وتلاقي التعبيرات المختلفة عن الذات والسماح بالترجمة الابداعية وفق تلك الثقافات مع بعضها البعض. فحتى المفردات اللغوية ذات الطابع العقلي أو النفساني – وفق مبدأ المشابهات العائلية – لا تشير – بعكس ما قد يبدو لنا – إلى حالات باطنية أو معطيات نفسانية عميقة مجهولة وإنما هي مجرد وسائط تكنيكية نصطنعها للتغبير عن سلوكنا وسلوك الآخرين(1). بل إن هذه المفردات تقوم مقام السلوك نفسه المعبر عن هذه الأحوال النفسانية في حالة لم يقدم صاحبها على إجراء سلوك عملي أو مظاهر حركية تفيد بحالته أو ما بما يعاني من الألم أو الفرح أو الحزن أو الفهم وما إلى ذلك. فالكلمات في هذه الحالة ليست سوى موجهات وظيفية تجعلنا ندرك بشكل صحيح قصد مستخدمها ليست بالقياس إلى حالات دفينة أو خبرة خاصة لديه بل بالرجوع إلى طريقة تطبيقه السلوكي بناء عليها في المواقف التي يستخدم في سياقها تكنيك ذلك اللفظ ، الأمر الذي يجعلنا على ثقة من أن التفكير ليس هو عملية ذاتية باطنية تميز القول المعقول عن الهذيان أو القول غير المعقول ، وإنما التفكير هو عملية اجتماعية تخضع للسُقُف الدلالية المرنة التي تفرضها المشابهات العائلية للأقوال والأفعال. وطالما أن التفكير هو عملية اجتماعية فكذلك التعبير عن التفكير سلوكياً أو لفظياً بالضرورة هو عملية اجتماعية.

ومن جهة أخرى، وعلى مستوى النحو اللغوي، فإن علم القواعد اللغوية (النحو) في وجهة نظر التحليلية التفاعلية "لا يخبرنا عن الكيفية التي لابد أن تبنى اللغة وفقاً لها ولكي يكون لها تأثير بنحو أو بآخر على الإنسان. إن علم القواعد اللغوية يصف فقط ولا يفسر استخدامات العلامات اللغوية "(2) . بهذا يمثل النحو الغطاء الصوري في تداول اللغة يرتبط بشكل مباشر بإشكالية المعنى. وبالتالي فإن تعلم القواعد اللغوية أو النحو إنما يتم عن طريق استخدام الكلمات وليس العكس، وهذا مما يدرك في سلوك الطفل الذي لا يبدأ بأي حال في تعلمه الأولي للغة بالقواعد اللغوية النحوية وإنما بطريقة استخدام الكلمات على نحو تلقائي أولاً وضمن الإطار الاصطلاحي أو الاتفاقي للجماعة اللغوية المعينة التي ينتمي إليها هذا الطفل. وهذا ما يجعل فيما بعد ومع تعقد التعلم للغة في المراحل المتأخرة أن "تطبيق القاعدة، والعملية المعرفية في الفهم حين تطبيق القاعدة، يكونان شيئاً واحداً "(3).

وهنا قد ينشأ سؤال: هل علم القواعد اللغوية أو النحو هو قوانين أم قواعد؟ يمكن القول إن هنالك فارق منهجي بين مفهوم (القانون) law ومفهوم (القاعدة) rule، فالقاعدة هي شيء عرفي قائم أكثر الشيء على متواضعات تلقائية أو غير تلقائية للناس فهي إذن شيء يمكن خرقه أو تعديله أو نسخه بغيره ويسمح بالاستثناءات عليه. أما القانون فهو ما يفترض فيه الثبات والضرورة والشمولية على غرار القوانين الطبيعية والرياضية. عليه، يمكن استنباط أن

(1) إبراهيم ، زكريا – دراسات في الفلسفة المعاصرة – القاهرة ، مكتبة مصر ، الطبعة الأولى ، 1968م ، ص 274.

(2) Wittgenstein – Philosophical Investigations – p. 96

3) (Hardwick – Language Learning in Witttgenstein's Later Philosophy – Paris, Mauton , The Hague, 1971, p. 99.

المبدأ الضابط للاستخدام اللغوي المعين في وجهة نظر المنهج التحليلي التفاعلي هو مبدأ (القاعدة) وهو الذي وجد ملائماً لفكرة (الألعاب اللغوية) لأن الحكم فيها لابد أن يأتي متسقاً مع نمط أو طريقة الحياة التي فيها يتم استخدام النسق اللغوي وكيفيات توظيف القواعد النحوية للغات العادية ordinary language وليس بالتطابق العام مع شكل منطقي صوري لهذه القواعد النحوية على نحو قطعي ملزم. فإذا كان الغرض النهائي للغة هو الإفهام والتوصيل فيلزم أن يتم تفسير اللغة وفق المقتضيات المناسبة لهذا الغرض "حيث أنه من الطبيعي أن ما يقال إما أن يتم فهمه مباشرة أو على الأقل بشيء من التوضيح، وحينما يتم فهم الكلام فإن ذلك يعني أن القضية المعبر عنها قد تمت صياغتها بأفضل ما يمكن، أي أن الألفاظ التي تم استخدامها تقوم بوظيفتها "([1]). ولأجل ذلك يتم في القياس للاستخدام اللغوي معيار الاتساق coherence بالأحرى دون التطابق correspondence الصوري العام.

خ/ الدلالة العامة لفائدة المنهج التحليلي التفاعلي في العربية.

ونحن نسعى إلى صيد اللغة وجمعها من أطرافها ووضعها ضمن غرفة محكمة النوافذ والأبواب، فهل النحو اللغوي في ذلك أسبق على تداولية الكلام Pragmatics أم أن العكس هو الصحيح؟

قال (ابن خلدون) في (المقدمة) " فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع. ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعراباً وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم "([2]) .

انطلاقاً بنحو ما من مضمون كلام (ابن خلدون) فإن الانسان ظل يحاول دائماً أن يضع لنفسه أنظمة للضبط المنطقي حتى يثق في تلقيه ونقله لأي معرفة قد تحصلها من قراءة الكون وبما يمكنها أن تثمر هذه المعرفة من عمل نافع تتقدم به الحياة. وفي سبيل ذلك كان ينزع بشكل أقرب إلى الحتمي نحو فعل التجريد الرمزي أو الصوري formalism لما يفكر فيه، وذلك من أجل أن يصب معارفه في هيئة قوانين وأحكام. وبدأ الامر في صورته الأولية بإجراءات صياغة قوانين التفكير الاساسية وتأسيس بناء عليها جملة من مبادئ القياس syllogism وعلم المنطق Logic فظل بهذه القوانين يلاحق تفاعلات الأفكار في الذهن البشري سواء في أحواله العادية أو العلمية ، حتى إذا ما ظن أنه قادر على الحكم المطلق والحاسم بالصدق والكذب على أي فكرة أو مقولة وبنى على ذلك نسقاً منطقياً محكماً أسماه (القيم-الثنائية) two-valued logic ، فإذا بميدان معارفه بالكون يتسع وتشب نظريات العلم في رأسه عن ضيق طوق منطق القيم الثنائية في تفسير مجريات الوجود والمعرفة والحياة ،

([1]) فيتجنشتاين ، لدفيش – رسالة منطقية فلسفية – ترجمة وشروح / عزمي إسلام مراجعة وتقديم / زكي نجيب محمود ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1968م ، ص 203 ، 204.

([2]) ابن خلدون ، عبد الرحمن محمد – المقدمة – بيروت ، دار صادر ، 2009م ، ص 442.

فيضطر إلى استبدال النسق القديم هذا بنسق جديد اصطلح عليه بمنطق (القيم-المتعددة) many-valued logic والذي يوسع نسبة مناطق الغموض والمجهول في ذهن الانسان بحكم ما فرضته نتائج نظريتي فيزياء النسبية وميكانيكا الكم بما يتجاوز حد الحكم الكلي أو المطلق بالصدق أو بالكذب فيسمح بدخول قيم متوسطة احتمالية نهائية ولانهائية بين هذين الطرفين (صادق ـ كاذب)، ويظل البحث مستمراً. من هنا جاءت قضية (النحو اللغوي) بأنه مطلوب لدى الإنسان وضع كلامه في حيز ضابط يعلو عليه وإن تصورنا أنه مبطن فيه ويخرج من داخله – أي خروج النحو من باطن الكلام – وهذا لأجل أن يبقى الكلام مفهوماً لدى المتداولين له ويظل ذا بيان واتصال فجرد فلاسفة اللغة والنحاة المنطقيون في ذلك تمييزاً بين مستويين يعلو الواحد منهما على الآخر ويحكم عليه وهما (اللغة القائمة بالفعل) Object-language ثم (اللغة الفوقية الشارحة)Meta-language باعتبار أن اللغة الشارحة هي أنساق من العلامات الرمزية والعلاقات تعلو على أي لغة متداولة قائمة بالفعل وتضبط قيادها وتنظم إيقاعها. إذن فاللغة الشارحة هي في مقام التجريد الذهني الاصطلاحي الذي يتم اصطناعه قصداً بواسطتنا ولا يتم توليده تلقاءً كما اللغات القائمة بالفعل. هكذا تحاول القواعد والقوانين النحوية أن تطارد إبداعات الاستخدامات اللغوية المحكية بالتنظيم والتقييد والضبط ، ثم تحاول أن تسبقها لتقف من بعدها كحائط صد ترتطم به التداولية اللغوية في منتهى جريانها ، ولكن الشاهد الاستقرائي يظهر كيف تخترق التداولية دوماً حائط القواعد النحوية وتتخطاه لتصبح القواعد باستمرار تبعاً لها وليس علواً فوقها أو تقدماً عليها ، فالتداولية اللغوية تظل تخلق اشكالاً جديدة من اللغات وتجعل اللغة الواحدة تمر بأطوار متجددة دوماً حتى تبعد الشقة كثيراً بين ما بدأت به وما انتهت عليه عبر مر العصور ، وما ذاك إلا لأن اللغة ترتبط بالفاعلية الإنسانية الصرف في تداولها والتكلم بها وأنها توليد مباشر لطريقة الناس في الحياة وأن طرق الحياة هذه لا حصر حاسم لها فهي تختلف وتتعدد بتعدد وتنوع الشعوب والقبائل .

ولذلك، وفيما يتعلق بالتداولية اللغوية للغات العادية، اقترب المفكرون من اليأس أن يجعلوا النحو المطلق إطار فوقي حاكم وضابط للاستعمالات اللغوية فجنحوا نحو فك (المعنى) meaning عن (الدلالة) reference من أجل أن يكون الفهم والتأثير اللغوي هو الشاهد الفعلي على المعاني والمقاصد اللغوية كما هي متداولة في الواقع وليس كما يمكن رسمها بصورة مثالية افلاطونية مفارقة ، أي التأثير التفاعلي الاتصالي للكلمات حتى ولو لم تكن منضبطة بنحو.

ولكن اللغة العربية تحديداً لها وضع آخر متميز، ليس بكونها لا تتبع للعقل البشري ومتغيرات طرق الحياة للمتداولين بها كما اللغات الأخرى، ولكن لأن هناك مصدراً فيها يكون خارجاً عن تفاعلات العقل البشري ومتغيرات أنماط حياة الناس فيجعلها في مستوى مثالي قاطع الثبوت لمفارقته للذهن الإنساني وفي ذات الوقت تكون مفهومة لديه. إن (القرآن الكريم) هو نسق اللغة العربية العلوي الضابط لها meta-language والذي لابد أن تتعين بناء عليه القواعد النحوية للغة كحلقة وسطى بين اللغة العلوية الضابطة والشارحة واللغة التداولية

العادية بحسب استعمال الناس، تماماً كما تمثل حالة (اللا-تعيين) حداً متوسطاً احتمالياً بين حدي الحكم بالصدق والكذب في أنساق منطق القيم-المتعددة.

وإلا ، فإننا نرى إلى أي مدى تغيرت الأنماط والأشكال التداولية للغة العربية المحكية في وسط الشعوب الناطقة بها ، وكيف أن هذه التداولية دوماً كانت محكومة باختلاف طرق حياة الناس وتعددها شرقاً وغرباً مما كان من شأنه أن يحول اللغة العربية إلى شكل مغاير كثيراً لما هي عليه في مصادرها الأولية الفصيحة بنحو ما حدث للغة اللاتينية وتحولها إلى اللغات الفرنسية والإيطالية والاسبانية والبرتغالية ، الأمر الذي لم تعد معه اللغة اللاتينية في راهننا المعاصر لغة مفهومة من تلقاء تداول الناس باللغات المتحولة عنها إلا أن يتم دراستها دراسة تعليمية منتظمة . إذن، فالضامن لقوة النحو العربي في -مقام الحد الأول -هو ذاك المصدر الفوقي التداولي الشارح والضابط للعربية بمفارقته عن التوليد والتحولات الذهنية البشرية، وبذلك تصبح قواعد النحو اللغوي – في مقام الحد الوسط – هي بذاتها تحت ذاك المصدر بمثابة اللغة القائمة بالفعل object-language فنحكم بها ما تداولنا به نحن – في مقام الحد الأخير – من لسان عربي في حياتنا اليومية، وهذا ما لم يتم اتاحته لأي شكل من أشكال النحو اللغوي للغات بخلاف اللغة العربية. إذاً، وبحسب فلسفة المنهج التحليلي التفاعلي فإن الكيفية المعينة لدى شعب ما في استخدام اللغة بحسب طريقته الخاصة في الحياة والتي تتمثل في العاب – اللغة لديه هي مكون أساسي وأصيل من مكونات هذه الطريقة في الحياة، وبالتالي فهي مفتاح عقل هذا الشعب لمن أراد فهمه، وأيضاً هي الحامل التعبيري الناقل لكل خبراته وانفعالاته وأفكاره، وهي الوسيط الاتصالي التداولي الحتمي بين أفراد هذا الشعب.

والفرضية هنا، أننا إذا تتبعنا تطور لغة شعب ما، ليس من حيث نشأتها كلغة طبيعية عامة أو كلغة عادية مشتركة بين عدد من الشعوب وإنما من حيث كونها كيفية معينة في الاستخدام تناسب تحديداً طريقة هذا الشعب الخاصة في الحياة، فربما وجدنا أن كل مرحلة من مراحل طريقة حياة هذا الشعب وتطور الخبرات والأفكار يصاحبها لزاماً تحول في نمط الألعاب اللغوية لديه وأنماط التواصل التداولي للأفراد بحسب الظرف التاريخي الحضاري لكل مرحلة. وبالتالي، يمكن قياس الفارق في الأجيال لدى أي شعب بحسب نسبة الاختلاف في كيفية الاستخدام للغة لديهم المتقدمين منهم والمتأخرين. كما يمكن كذلك قياس درجات التأثير التحولي للشعب بفعل شدة أو ضعف التداخل الثقافي بينه وبين شعوب أخرى. وهو ما يمكن أن يكشف عن اختلاط السلالات البشرية في الراهن وتتبعها نزولاً في الماضي وصولاً إلى درجات نقائها الواضح وتمايزها، وبالتالي قياس درجة التآلف والتقارب بين شعوب معينة من حيث الشكل الثقافي والهيئة التكوينية العامة والتركيب الاجتماعي.

وأخيراً ، فإن "منطق اللغة غير ذلك المنطق ، والتسمية إحالة لتجربة لا يمكن تصورها بالنظر العقلي للأشياء ، تجربة تخرج الأشياء من الشيئية كي تسبغ عليها وجوداً إنسانياً ، معنى تتعاقب فيه الكلمات وتلتقي فيه الكائنات فيتخذ من لحظة الحدس معتركاً له فلا يصبح للشيء وجوداً في ذاته وإنما هو الوجود الذي يقوم في وعي الإنسان

به ، وجوداً سابقاً على الماهية وجود لا وجود للشيء قبله ، وجود تتنزل معه تلك القدرة على التسمية التي منحها الله للإنسان بمنزلة إعادة خلق الأشياء في أسمائها أو بأسمائها ، وإلى تلك القدرة تعود اللغة وعليها ينبغي أن تحمل "[1].

النتائج الأساسية.

1- أن المنهج التحليلي التفاعلي – الذي أسس له الفيلسوف والمنطقي (لدفيش فيتجنشتاين) على المستوى الفلسفي - هو الأنسب منهجياً في قراءة وفهم (العقول الأخرى) يكونه وسيلة التعرف على الخصائص الذاتية لكل فئة أو مجتمع أو شعب في استخدامهم للغة العادية بما يكشف ويعبر عن هويتهم وطريقة حياتهم.

2- أن المنهج التحليلي التفاعلي في دراسات اللغة هو اللازم لحسم القصور اللغوي التعبيري الناتج عن الاقتصار على الشكل القواعدي والصوري المحض من أجل مواكبة التطور التداولي الدلالي في الاستخدام التواصلي للغة بين عناصر الشعب الواحد وبين الشعوب وبعضها.

3- ارتباط البحث العلمي في ميدان اللغات (لاسيما اللغة العربية) بمجريات البحث العلمي في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية المعاصرة هو العامل المؤيد لضرورة ترجيح المنهج التحليلي التفاعلي في تفسير ودراسة اللغة دون تجاهل لدور القواعد النحوية ومكانتها في التأسيس اللغوي.

4- أن المنهج الشكلي الصوري يضع الحدود للفكر الانساني برسمه لحدود صارمة للمعاني في التعبير عن هذا الفكر بحيث يحذف كل ما لا يمكن وصفه بدلالة واقعية منفصلة عن إدراكنا لها ، بينما يرفع المنهج التحليلي التفاعلي الحدود الشكلية أو الصورية المحضة عن الأفكار ويحقق اتساعاً كبيراً في (المعنى) لأجل أن يتم النظر إلى اللغة باعتبارها تعبيراً عن طريقة في الحياة وبكونها فاعلية مرتبطة بكل ضروب وأنماط التفكير.

المراجع.

(١) ثورنتون وايلدر – جسر سان لويس ري – ترجمة/ عبد القادر القط، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.

(٢) حسن حنفي – علم الاستغراب – لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1992م.

(٣) خالد الغامدي – نظرية العرف اللغوي، نحو منهج في علم اللغة الثقافي – بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولى، 2015م.

(٤) زكريا إبراهيم – دراسات في الفلسفة المعاصرة – القاهرة، مكتبة مصر، الطبعة الأولى، 1968م.

(1) السريحي ، سعيد – تحرير المجاز – لبنان ، جداول للنشر والترجمة والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2019م ، ص 128.

(٥) سعيد السريحي – تحرير المجاز – لبنان، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019م.

(٦) عبد الرحمن بدوي – موسوعة الفلسفة – بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، 1982.

(٧) عبد الرحمن محمد ابن خلدون – المقدمة – بيروت، دار صادر، 2009م.

(٨) لدفيش فيتجنشتاين – رسالة منطقية فلسفية – ترجمة وشروح / عزمي إسلام، مراجعة وتقديم/ زكي نجيب محمود، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968م.

(٩) مارون عبود – الرؤوس – بيروت، دار الثقافة العربية، 1973م.

(١٠) مارون عبود بأقلام عارفيه – إعداد وتقديم: نظير عبود، بيروت، دار مارون عبود، الطبعة الأولى، 1983م.

(١١) وائل أحمد خليل -نقد منطق نظرية الانفجار العظيم كأصل لنشأة الكون استناداً على المرجعية القرآنية – السودان، مجلة (التأصيل)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العدد التاسع، يونيو 2011م.

(١٢) ياسين خليل – نظرية جوتلوب فريجة المنطقية – بغداد، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 1967م.

(13) Gotlob Frege – Foundation of Arithmetic – London, Basil Blackwell, 1960.

(14) Hardwick – Language Learning in Witttgenstein's Later Philosophy – Paris, Mauton,The Hague, 1971,

(15) Hilary Staniland – Universals – The Macmillan Press, 1978.

(16) Ludwig Wittgenstein – Philosophical Investigations – translated into English by: G, E. M. Anscombe, Basil Blackwell, 1958.

(17) Ludwig Wittgenstein – Tractatus Logico Philosophicus – London, Routledge & Kegan Paul 1960, p1

(18) Pears – Universals, Logic and Language – edited by, A. G. N. Flew, Basil Blackwell, Oxford, 1973.

(19) Ray Monk – Wittgenstein and the two cultures – Prospect, July 1999.

(20) William L. Rosse – Dictionary of Philosophy and Religion – New Jersey Press, Sussex Harvester Press, 1980.

النقد الأخلاقي تجاه نظريات علم الاجرام البيولوجية (لمبروزو نموذجاً)

Moral criticism towards biological criminology theories (Lombroso as a model)

د. رشا علي أحمد البارودي
Dr. Rasha Ali Ahmed AlBaroudi
استاذ مساعد، قسم الفلسفة
جامعة الخرطوم
السودان

rashabaroudi@gmail.com

تاريخ التقديم للنشر: 2021/1/2 تاريخ القبول للنشر: 2021/2/25

ملخص:

هذا البحث هو نقد على أساس معيار الاخلاق بصدد المبادئ العامة والأساسية للنظريات البيولوجية في علم الاجرام، وهذا النقد يقوم في مواجهة نموذج بارز لهذه النظريات وهو نظرية (لمبروزو) في الانسان المجرم بالفطرة أو بحكم التكوين الطبيعي له، واعتماد هذه النظرية في التصنيف للمجرم على النظرية التطورية الداروينية، ولذلك استوجب هذا تعيين معايير اخلاقية ليتم بناء النقد عليها، مستمدة في الأساس من المصادر الاسلامية والمبادئ العامة لحقوق الانسان. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه النظريات تبني احكامها على تبريرات ومسلمات غير يقينية وغير قياسية مما جعلها منافية لمبادئ وقوانين الحق والعدل.

كلمات مفتاحية. البيولوجية، الاجرام، الاخلاق، الجينية، الداروينية، العدالة.

Abstract:

This research is a critique based on the ethics standard regarding the general and fundamental principles of biological theories in criminology. This criticism is in the face of a prominent model of these theories, the theory of (Lombroso) in the criminal man by nature or natural composition, and the adoption of this theory in the classification of the criminal on the Darwinism evolutionary theory. This therefore necessitated the establishment of ethical standards to be based on criticism, derived primarily from Islamic sources and general principles of human rights. The study concluded that these theories based their judgments on the justifications and the uncertain and non-standard postulates, which made them contrary to the principles and laws of truth and justice.

Key terms: Biological, Criminal, Moral, Genetics, Darwinism, Justice.

مقدمة.

تعتبر نظريات علم الاجرام التي تعتمد النموذج البيولوجي في تصنيف المجرمين من أخطر النظريات عاقبة وأبعدها عن العدالة، كما أن تأثيرها ظل ممتداً إلى العصور الحديثة والمعاصرة وإن كان في بعضها يخفت وفي بعضها يعود للظهور بقوة.

ومن ابرز الدوافع للبحث في هذا المجال وهو عودة الفكرة الرئيسية لهذه النظريات في شكل جديد ألا وهو تصنيف المجرمين ليس بالشكل او التكوين الجسماني وإنما من خلال الجينات الوراثية التي يحملها الانسان وهو امر يقود الي نوع من العنصرية الجديدة وعدم المساواة ذلك انه سوف يتم تصنيف اعراق معينة من البشر بأنها اكثر ميلاً للإجرام او العنف وفقا لحملها لجينات وراثية معينة كذلك عدم المساواة بين الناس عند تطبيق القانون لعدم تساويهم جينيا.

ولعل التصنيفين (تصنيف لمبروزو البيولوجي والتصنيف الجيني) ينطلقان من دافع واحد او يصلان الي نتيجة واحدة وهي الربط بين الانسان المجرم بالفطرة والأجناس الملونة (البدائية) في مقابل الجنس الأبيض (المتحضر) الذي يمثل الخير. وهذه الفكرة قد تجد ما يبررها لدي لمبروزو في السياق العام لاتجاهه الفكري.

هدف البحث واهميته.

١/ اثبات قوة وخطورة الدافع البيولوجي في تفسير الجريمة وأنه مازال مستمراً في عصرنا الحالي بشكل جديد، وبالتالي وجب تقديم النقد الاخلاق على هذا النوع من تصنيف المجرمين.

٢/ تأكيد دور واهمية المعايير الاخلاقية في نقد الافكار الفلسفية والاجتماعية.

مشكلة البحث.

نظريات علم الاجرام البيولوجية ممثلة في نموذج لمبروزو والتي ذاع صيتها بشكل واسع وتبناها الكثيرون ممن يسلمون بحقيقة النظرية الدارونية قد اسست اطروحاتها على قياسات غير يقينية وغير مكتملة وغير شاملة ، كما انها اطلقت تصنيفات لصفات الإنسان المجرم بالفطرة دون أن تبرهن لها علمياً الأمر الذي جعلها لا تنطبق على كثير من المجرمين الخطرين الذين لا يحملونها ، ولهذا يمكن القول أن هذه النظريات تثير مشكلات اكثر مما تقدم حلولاً وتفسيرات ، وهذا ما أدى بهذه النظريات إلى أن تسقط كثير من انواع من الجرائم ذات أثر بالغ الضرر في المجتمع من حساب كونها جرائم اصلاً .

فرضيات البحث.

١/ أن نظريات علم الاجرام التي تصنف المجرم بيولوجياً تنطلق في الاصل من اغراض عنصرية وموقف تمييز عرقي لأنها تجعل المجرم مجرماً بالفطرة الامر الذي من شأنه تسبيب مشكلات اجتماعية كبيرة.

٢/ ان هذه النظريات البيولوجية بنحو نظرية لمبروزو في تصنيف المجرم تنافي أهم القيم الاخلاقية الانسانية مثل العدالة والمساواة والمسؤولية الناشئة عن الإرادة الحرة.

٣/ لم تقم هذه النظريات بنحو نظرية لمبروزو على حقائق علمية ثابتة وانما على افتراضات علمية نظرية لم يثبت تحققها بشكل علمي سليم.

منهج البحث.

اعتمد البحث منهج تحليل المضمون في مناقشة الإشكالات الأخلاقية لنظريات علم الاجرام البيولوجية مع التركيز على ادعاءات لمبروزو وتفنيدها.

المفاهيم الأساسية.

التكوين البيولوجي: يقصد به خصائص الفرد الجسمانية والتشريحية والفسيولوجية (المتصلة بوظائف الأعضاء) والمزاجية وبذلك يشمل هذا التكوين الشكل العام للفرد وأعضاء جسمه وملامحه والجهاز العصبي والغدد الصماء .([1])

[1] الغول، حسين علي – علم النفس الجنائي، الإطار والمنهجية، الجوانب النفسية والاكلينيكية للمجرم – القاهرة -دار الفكر العربي – – الطبعة الأولى – 2003 -ص 159.

التفسير البيولوجي للسلوك الاجرامي: هو بوجه عام أن الاتجاه للجريمة يرجع الى استعداد فطري موروث في الفرد، فهناك علاقة بين تكوين الجسم سواء في ناحية الشكل الخارجي بوجه عام او من الناحية الوظيفية لأجهزته المختلفة وبين السلوك الاجرامي ([1]).

([1]) الغول ، حسين علي – علم النفس الجنائي ، الاطار والمنهجية ، الجوانب النفسية والاكلينيكية للمجرم – ص 159.

(اولاً) المعايير الأخلاقية لنقد النظريات البيولوجية في علم الإجرام.

قد يكون النقد لهذه النظريات قد تم من خلال المواقف الأخلاقية العامة، لكن هذا البحث ينطلق من مجال الاخلاق العملية عموما ويرتكز على الاخلاق الدينية خصوصا وبالتحديد الدين الإسلامي، ذلك انه لو حاولنا في معالجة هذه القضايا في إطار الاخلاق النظرية فلن تقدم لنا الكثير، اذ انها تقتصر على مجرد الدراسة النظرية او تقديم اراء عامة وكلية لا تفعل شيء في ارض الواقع. بينما تهتم الاخلاق العملية بما تفعله هذه النظريات البيولوجية في حياتنا اليومية او ما يترتب عليها من آثار واقعية على الافراد والمجتمعات.

وقد اثبت مجال الاخلاق العملية دوره الفعال في علاج او تقويم كثير من القضايا المعاصرة ذلك أن سمة العلمية في كثير من القضايا اقتضت سمة العملية في مجال الاخلاق، وهذا يتطلب عنصري الثبات والكلية اللذان لا يتوفران في النظريات الأخلاقية الوضعية لان كل نظرية تتناول جانب معين من القضية الأخلاقية أو تقدم رؤية وحلول جزئية للقضية بينما يقدم الدين رؤية كلية شاملة قائمة على ثوابت التي يمكن القول بأنها تتوفر في مصادر الدين الإسلامي.

وترتبط الاخلاق بمجال علم الاجرام بعدة مفاهيم أساسية سوف تكون هي مرتكزات المعيار الأخلاقي الذي سيقدم من خلاله النقد، وهذه المفاهيم هي:

العدالة.

هناك عدالة اجتماعية وعدالة خاصة بالأفراد وما يهمنا هنا العدل بين الافراد والعدل في الافراد هو اعطاء كل ذي حق حقه ومن اعدى أعداء العدل (التحيز) وهو ميل لأحد المتساويين ميلاً يعطيه اكثر من حقه وينقص الآخر حقه ، فيجب عدم التمييز بين غني وفقير ، واسود وابيض([1]) فقد روى أحمد عن أبي نضرة "حدثني من سمع خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في وسط أيام التشريق فقال : يا أيها الناس الا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ، ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى ، أبلغت؟ قالوا : بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم (رواه أحمد بسند صحيح).

وتحقيق العدل بين الأفراد مهم جداً لأنه يؤدي الي تحقيق العدل في كل المجتمع وقضية التمييز او التحيز البيولوجي لدي لمبروزو وغيره من علماء علم الاجرام يمكن أن يصنف في باب العدالة بين الافراد أكثر

([1])أمين ، احمد – كتاب الاخلاق – بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 164.

من كونه في باب العدالة الاجتماعية بصورة مباشرة ولو انه يمكن مناقشة هذه القضايا باعتبارها مؤشر هام في توفر العدالة الاجتماعية من خلال الحد من العنصرية والتحيز وبطبيعة الحال فأن الحديث عن العدالة الاجتماعية يؤدي الى الحديث عن المفهوم الثاني في معيارنا الأخلاقي ألا وهو المساواة.

المساواة.

كثيرا ما يقرن بين العدل والمساواة ويعتقد أن العدل في المساواة، ولكن العلماء والفلاسفة اختلفوا في هذا الامر ففريق يؤيد المساواة ويرى العدل فيها وفريق آخر يرى أن المساواة في بعض الأحيان يكون فيها ظلم لبعض الأطراف كما يرى افلاطون (عدالة عدم المساواة)، فالفريق الذي يقول بعدم المساواة يحتج بأن الناس مختلفون بطبيعتهم في قواهم وملكاتهم ومهارتهم وإمكاناتهم، وهذا امر جيد فانتظام شؤون الدنيا يحتاج الى اختلاف الناس هذا الذي يعرف في عصرنا باختلاف التخصصات.

والفريق الذي يدعو الى المساواة يرى ان الناس قد خلقوا متساوين، قال (شيشرون) الخطيب الروماني: (الناس سواء، وليس شيء اشبه بشيء من الانسان بالإنسان، لنا جميعا عقل ولنا حواس، وإن اختلفنا في العلم فنحن مستوون في القدرة على التعلم) ويرتكزوا على القول بأن الناس خلقوا سواء وأن التزاحم واختلاف باعث غير شريف، فيجب أن يكون الدافع على العمل هو حب العمل وغيرها من الحجج المؤيدة للمساواة.

ويبدو أن المساواة المطلقة في كل شيء غير ممكنة وليست من العدل وإنما هناك أشياء تعقل فيها المساواة مثل المساواة امام القانون والمساواة في الحقوق والمناصب والتصويت والانتخاب([1]).

ويكون الفيصل في قوله تعالى: (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (الزمر : اية 9) وقوله تعالى :(قل هل يستوي الاعمى والبصير) (الرعد : اية 16) ، فيجب مراعاة ان الناس غير متساوين لكن عدم التساوي هذا لا يعني الانحياز لجانب على حساب جانب او التعامل بظلم بل يجب مراعاة الفروق بين الناس والتعامل معهم بعدالة وفق هذه الفروق .

وبهذا نخرج من مفهومي العدالة المساواة ان الناس يجب ان يكونوا متساويين من حيث القيمة والكرامة وغير متساويين عند اعتبار الفروق بينهم.

اما المفهوم الثالث والذي يرتبط بمفهوم العدالة بصورة مباشرة وبمفهوم المساواة بصورة غير مباشرة فهو مفهوم المسؤولية.

([1])أمين ، احمد – كتاب الاخلاق – ص 167 ، 169.

المسؤولية.

(بالتحديد المسؤولية القانونية) هي مما يترتب على التمييز بين كون الشخص مجرم ام غير مجرم.

والمسؤولية صفة يستمدها الانسان من فطرته قبل أن يتلقاها من المحيط الخارجي وهي صفة تلازم صاحبها من قبل أن يبدأ الفعل الي ما بعد انتهائه، والحرية الواعية أساس المسؤولية.

وقد وردت مستويات مختلفة للمسؤولية في حديث النبي صل الله عليه وسلم (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته الإمام راع ومسئول عن رعيته والرجل راع في اهله ومسئول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته قال وحسبت أنه قال والرجل راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته وكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) رواه البخاري ومسلم.

وقد تفهم المسؤولية على معنيين: مسؤولية الانسان عن نفسه ومسؤوليته نحو غيره ([1]).

ومعنى المسؤولية الجنائية في القوانين الوضعية الحديثة هو نفس معنى المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية وأسس المسؤولية الجنائية في القوانين الوضعية هي نفسها في الشريعة الإسلامية ولا يخالف الشريعة الا القوانين التي تقيم نظرية المسؤولية على الجبر وهي محدودة ([2]) .

والأسس التي تقوم عليها المسؤولية هي: 1-إتيان فعل محرم 2-أن يكون الفاعل مختاراً 3-أن يكون الفاعل مدركاً ([3]) .

العقوبة.

يرتبط مفهوم العقوبة بنظريات علم الاجرام البيولوجية التي تصنف المجرمين، من حيث انها النتيجة المترتبة على هذا التصنيف، والعقوبة ترتبط بالاستحقاق أي من يستحق العقاب ومن لا يستحق العقاب، وهل العقاب يترتب على الفعل ام على تكوين الشخص وتصنيفه وفق هذا التكوين.

وقد عرف القانون العقوبة بأنها الجزاء الذي يقرره القانون، أو بأنها جزاء يوقع باسم المجتمع تنفيذا لحكم قضائي على من تثبت مسؤوليته عن الجريمة ([4]) .

اما العقوبة في الإسلام فهي الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان امر الشارع ([1]).

([1]) زقزوق ، محمود حمدي – مقدمة علم الاخلاق – الكويت ، دار القلم ، الطبعة الثالثة ، 1983، ص 93 ، 40

([2]) عودة ، عبد القادر – التشريع الجنائي مقارناً بالقانون الوضعي - بيروت ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨ ، ج 1 ، ص 392.

([3])عودة ، عبد القادر – التشريع الجنائي مقارناً بالقانون الوضعي ، ج 1، ص467.

([4]) الحفناوي ، منصور محمد منصور – الشبهات وآثرها في العقوبة الجنائية في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون – مطبعة الأمانة ، الطبعة الأولى ، 1986، ص 139.

وتعريفات فقهاء الشريعة تؤدي في مجموعها الي أن العقوبة هي الجزاء الذي يستحقه الجاني نظير ما وقع عنه من معصية لأمر الشارع، أو نهيه سواء كان هذا الجزاء مقدراً من قبل الله تعالى حقاً لله أو للعبد، أو كان مقدراً من قبل ولي الأمر بما خوله الله من سلطة ([2]).

ومن أهداف العقوبة في الإسلام التطهير، والقصاص والتعويض والزجر ([3]).

والأصول التي تقوم عليها العقوبة في الإسلام:

1- أن تكون العقوبة بحيث تمنع الكل من الجريمة قبل وقوعها فإذا ما وقعت كانت العقوبة بحيث تؤدب الجاني وتزجر غيره.
2- أن حد العقوبة هو حاجة الجماعة ومصلحتها.
3- إذا اقتضت حماية الجماعة ومصلحتها استئصال المجرم من الجماعة أو حبس شره عنها وجب أن تكون العقوبة القتل أو حبسه من الجماعة حتى يموت ما لم يصلح حاله.
4- أن كل عقوبة تؤدي لصلاح الافراد وحماية الجماعة هي عقوبة مشروعة.
5- أن تأديب المجرم ليس معناه الانتقام منه وإنما إصلاحه ([4]) .

وبطبيعة الحال فإن الأربعة مفاهيم السابقة ستقود للحديث عن المفهوم الخامس وهو حقوق الإنسان

حقوق الإنسان.

ميز علماء الاجتماع والقانون والفلاسفة بين الحق الطبيعي (Natural Right) والحق الوضعي (Positive Right) فالحق الطبيعي هو مجموع الحقوق المنصوص عليها في القوانين المكتوبة (القانون المدني) والعادات الثابتة ([5]) .

إن كافة حقوق الانسان تنبثق من أصل ثابت تفرد به الانسان دون كل الكائنات وهو الكرامة البشرية المتصلة بكونه إنساناً (ولقد كرمنا بني آدم) (الاسراء ، 7) بمعنى اتصال هذا المبدأ بالناس كل الناس دون

([1]) عودة ، عبد القادر – التشريع الجنائي مقارناً بالقانون الوضعي - ج 2، ص 609.

([2]) الحفناوي ، منصور محمد منصور – الشبهات وآثرها في العقوبة الجنائية في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون - ص 139، 140.

([3]) اليوسف ، عبد الرحمن بن عبد الخالق -وجوب تطبيق الحدود الشرعية ، الكويت ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الثانية ، 1984 ، ص 33.

([4]) عودة ، عبد القادر – التشريع الجنائي مقارناً بالقانون الوضعي – ج2 ، ص 609 ، 61.

([5]) الحاج ، كميل – الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي – لبنان ، مكتبة لبنان، سنة النشر، ٢٠٠٠ ، ص 206، 207 .

أدنى تمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الأصل الاجتماعي أو المركز السياسي أو غيرها من عوامل التفرقة والتمييز الأخرى ([1]) .

وقد أكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس عام 1948م مبادئ إنسانية رفيعة، فقد أكد البيان على حقوق كثيرة للإنسان منها حق الحياة والحرية والأمن والحصانة ضد الاعتقال أو النفي الاعتباطي وحقه في محاكمة عادلة وحقه في التفكير والتعبير والاعتقاد والدين. كما نص على الالتزام للطبقات العاملة بحق العمل والتأمين الاجتماعي والعلم والمشاركة في الحياة الثقافية. ومن الواضح أن هدف الإعلان هو تسليح الانسان ليكون عضواً فاعلاً في المجتمع، والتأكيد على حق الانسان في الحياة الكريمة الآمنة والافتراض بأن المجتمع الانساني يقوم على العدالة والمساواة بين الشعوب والتضامن لحفظ السلام العالمي ([2]) .

وترتبط قضيتنا بالمادتين الأوليتين من اعلان حقوق الانسان وهما:

1/ يولد جميع الناس وأحراراً متساويين في الكرامة وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

2/ لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الحدس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي ([3]).

ويمكن القول، من جهة أخرى، أن النظرة الإسلامية لحقوق الانسان تختلف عن غيرها في ثلاث نقاط أساسية هي:

1/ أنها جزء من حقوق الله على العباد، مما يكسبها المناعة والثبات والاستقرار.

2/ أنها حقوق تقابلها واجبات.

3/ أنها فرائض يثاب فاعلها ويعاقب تاركها أو منكرها.

4/ أنها تساوي بين الناس دون النظر إلى أعراقهم أو طبقاتهم أو أديانهم.

5/ أنها تهدف إلى تحقيق إلى تحقيق مفهوم التكافل الاجتماعي ([4]) .

وكما في القانون السماوي والقانون الوضعي فإن حقوق الانسان التي فرضها الله أكثر عدالةً من حقوق الانسان التي وضعها البشر.

([1]) النصري ، ميرغني – مبدأ الشرعية في الفكر الإسلامي والعالمي – بيروت ، دار الجيل ، ط1 ، 2005 ، ص 274.

([2]) الشريف ، كامل إسماعيل – حقوق الانسان والقضايا الكبرى – مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ٢٠٠٠ ، ص 2-3.

([3]) العشماوي ، الفتاح بن سليمان – حقوق الانسان في الإسلام – مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٥٢، ٢٠٠٢، ص 190.

([4]) الشريف ، كامل إسماعيل – حقوق الانسان والقضايا الكبرى – ص 5.

وهذه المحاور او المفاهيم الخمس هي التي تم بناء المعيار الأخلاقي عليها، هذا المعيار الذي من خلاله سيتم نقد وتقييم نظريات علم الأجرام البيولوجية ممثلة في نظرية لمبروزو.

إن علم الاجرام من العلوم القديمة جداً وقد شغل حيزاً كبيراً جداً من مجالات البحث العلمي. كما أنه مجال متشعب ومرتبط بكثير من العلوم الأخرى، وبالرغم من أن البحث في علم الاجرام قديم إلا أنه متجدد دوماً لأنه مرتبط بمجالات وعلوم غير ساكنة مثل مجال البيولوجيا وهو الأمر الذي نركز عليه في هذا البحث وعلى وجه التحديد نظريات علم الاجرام البيولوجية الممثلة في نظرية لمبروزو (المدرسة التكوينية).

ويبدو أن التفسير البيولوجي للجريمة وتصنيف المجرمين قد بدأ منذ عهد قديم وظهر بشكل واضح على يد لمبروزو واستمر فترة من الزمان ثم عاود الظهور في عصرنا الحالي بثوب جديد ألا وهو تصنيف المجرمين من خلال الجينات الوراثية.

وهذا نجده في كتابات الاقدمين كفلاسفة الاغريق من أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو حيث ظهرت إشارات عابرة تسند الجريمة نفسيات منحرفة مصدرها عيوب خلقية وجسمية[1]، فقد فسر ارسطو السلوك الإنساني تفسراً يختلف عن تفسير افلاطون ، فالإنسان يسير وفق غرائزه ، وهنالك أناس مجرمون بالسليقة ولا يمكن اصلاحهم ولهم خصائص جسمانية معينة كالشعر ولون البشرة وطول القامة وغيرها من الصفات وقد امتد أثر دراسات ارسطو الى ظهور هذه الفكرة عند العرب في عصور الجاهلية وعصر الإسلام من خلال استخدام منهج الفراسة في معرفة السمات البشرية بوجه عام ([2]) .

ونجد ان ارسطو في سياق بحثه لعلم الفراسة تحدث عن الجريمة ورأى انه من الممكن التعرف على اخلاق الفرد عن طريق دراسة سماته الجسمية وعلاماته المميزة كلون الشعر والبشرة والطول ([3])، وهذا أمر مستغرب على الفكر اليوناني الذي كان ينحو نحو التأمل والنظر ولكن ليس بمستغرب على ارسطو الذي تميزت فلسفته بالعملية.

النظريات البيولوجية.

تنطلق نظريات علم الاجرام البيولوجية من البحث عن السبب في الجريمة وبالتحديد في المجرم نفسه.

([1]) رشوان ، حسين عبد الحميد أحمد – علم الاجتماع الجنائي – مصر، المكتب الجامعي الحديث ، 2005 ، ص 17.
([2]) غانم ، محمد حسن – علم النفس الجنائي – الإسكندرية ، المكتبة المصرية ، 2004 ، ص 28.
([3]) غانم ، محمد حسن – علم النفس الجنائي – ص 76.

وتعني كلمة (بيولوجيا) علم الأحياء والإنسان من بينها. وعلماء علم الاجرام اهتموا بدراسة الانسان وما يدفعه إلى ارتكاب الجرائم وكانت لهم نظريات فيما يتعلق بالناحية البيولوجية (تكوينية أو خلقية) ([1]).

ويقصد بالتكوين البيولوجي الفطري خصائص الفرد الجسمانية المتصلة بالبنية Physical والتشريحية Anatomical والفسيولوجية المتصلة بوظائف الأعضاء Physiological والمزاجية Temperamental الأصلية للفرد، ويقوم التفسير البيولوجي على أن الاتجاه إلى الجريمة يرجع إلى استعداد فطري موروث في الفرد، وأن هناك علاقة بين تكوين الجسم سواء من ناحية الشكل الخارجي أو الكفاية الوظيفية لأجهزته المختلفة وخاصة المخ والجهاز العصبي في الفرد وبين السلوك الاجرامي. كما يرى البعض أن الاضطرابات البيولوجية ربما كانت سبب في الاجرام، أي أن المجرم يكون قد ورث جيناً معيناً أو تعرض لإصابة عضو في المخ أو خلل عصبي، أو أن هناك عوامل هرمونية مسئولة عن السلوك العدواني والقاسي للمجرم ([2]) .

وعند تتبع الأسباب البيولوجية السابقة التي اعتمدت لتصنيف الانسان كونه مجرماً أم غير مجرم نجد أنها تنقسم إلى نوعين، نوع يتحدث عن تكوين فطري موروث ونوع طارئ على الانسان (اضطرابات). وهذا يقودنا إلى تصنيف المجرمين إلى نوعين، مجرمين بالفطرة وأناس أسوياء تعرضوا إلى اضطرابات بيولوجية أدت إلى تحولهم إلى مجرمين.

وبعد أن أكد أصحاب المدرسة البيولوجية على العلاقة بين تكوين جسم الانسان المجرم والسلوك الاجرامي نادى كثير منهم إلى ما يعرف بنظرية المجرم بالولادة ومنهم من يعتقد في الاستعداد الفطري الوراثي للإجرام ([3]).

وهذا التفسير البيولوجي لاتجاه الفرد نحو الجريمة بسبب الاستعداد الفطري والتكوين الجسماني يقوم على مسلمتين أساسيتين:

الأولى – أن السلوك الاجرامي يمكن أن ينتقل من السلف إلى الخلف أو من جيل إلى جيل كما تنتقل الصفات الجسمية الأخرى.

الثانية – أن بناء الجسم وتكوينه العضوي الفيزيقي أو الصفات الجسمية التي يولد بها الفرد هي التي تحدد شخصيته وسلوكه ([4]) .

([1]) الطاهر ، حاج آدم حسن – علم الاجرام والعقاب – الخرطوم ، عتيق لخدمات الطباعة ، 2010 ، ص 6.

([2]) الغول ، حسين علي – علم النفس الجنائي ، الاطار والمنهجية ، الجوانب النفسية والاكلينيكية للمجرم – ص 159-160.

([3]) الغول ، حسين علي – علم النفس الجنائي ، الاطار والمنهجية ، الجوانب النفسية والاكلينيكية للمجرم – ص 160.

([4]) غانم ، محمد حسن – علم النفس الجنائي – ص 78.

وتكمن خطورة هاتين المسلمتين في أن المسلمة الأولى سوف تقود إلى تصنيف عوائل محددة بأنها مجرمة أو حتى أعراق وشعوب بأكملها، والمسلمة الثانية تفرض النظرية المادية للإنسان بالتركيز على الجوانب المادية فيه واعتبارها هي المحدد الأول لشخصية الانسان وجوانبه الروحية.

ويمكن تقسيم النظريات البيولوجية في علم الاجرام إلى ثلاث نظريات هي:

1- نظرية المدرسة الإيطالية الوضعية في علم الاجرام (نظرية لمبروزو).

2- نظرية عامل الوراثة وأثره في ارتكاب الجريمة.

3- دراسة طبيعة الغدد وتموجات المخ والكروموسومات ([1]) .

وما يهمنا هنا هو المدرسة الإيطالية الوضعية بشكل كبير مع بعض الإشارات إلى نظرية عامل الوراثة.

المدرسة الوضعية.

ظهرت المدرسة الوضعية نتيجة لقصور الدراسات الاجتماعية عن تفسير اجرام الفرد وكنتيجة أيضاً لحركة الفكر العلمي المتمثلة في نظرية التطور التي نادى بها داروين والذي افق أيضاً ما نادى به البعض في وجوب تفسير الظواهر الإنسانية والاجتماعية بنفس منهج العلوم الطبيعية (منهج التفسير السببي) فحيث أن معرفة ظاهرة من الظواهر الطبيعية تكون عن طريق الأسباب التي تؤدي إليها، فكذلك البحث عن أسباب الجريمة وكيفية علاجها يتأتى من خلال معرفة أسباب الجريمة في شخصية المجرم ([2]) .

ومن أهم رواد المدرسة الوضعية سيزار لمبروزو، ورفائيل بارفالو، وإنريكو فيري. ويعتبر لمبروزو زعيم الاتجاه الوضعي في علم الاجرام وصاحب التفسير البيولوجي للجريمة، وهو أول من قام بدراسة الفرد دراسة علمية بمعناها الصحيح. وبفضل آراؤه تحول البحث العلمي إلى الفرد بدلاً من الاتجاه نحو الجريمة وأنواعها وكيانها القانوني ([3])، وبالتحديد إلى دراسة التكوين العضوي للمجرم، وهذا ما يعرف بالاتجاه البيولوجي في تفسير السلوك الاجرامي.

وفكرة الحتمية البيولوجية التي تقوم عليها نظرية لمبروزو مفادها أن المجرم هو إنسان يولد وسمات الجريمة مطبوعة على جسمه، ومثل هذه السمات تخلق فيه اندفاعية فطرية طبيعية تجعله

([1])الطاهر ، حاج آدم حسن – علم الاجرام والعقاب – ص 6.

([2]) الطاهر ، حاج آدم حسن – علم الاجرام والعقاب – ص 28.

([3]) الطاهر ، حاج آدم حسن – علم الاجرام والعقاب – ص ٢٩.

أكثر من غيره اندفاعاً نحو ارتكاب الجريمة. وقد طرح لمبروزو أفكاره في كتابه (الانسان المجرم) حيث ذهب فيه إلى أن المجرم من الناحية الخلقية يرتبط بأصله البشري ويمثل ارتداداً خلقياً نحو هذا الأصل ويقصد به الإنسان الأول البدائي، وعليه فإن الانسان المجرم يكون أكثر بدائية ووحشية من نظيره السوي ([1])، وهنا تكون نقطة الالتقاء بين لمبروزو وداروين في مسألة تطور الانسان، مع ملاحظة أن داروين يشير إلى تطور الانسان بينما يقول لمبروزو بالارتداد للخلف عند بعض الأشخاص.

ويمكن القول إن تصور لمبروزو لصفات الرجل المجرم وإقامتها على أساس بيولوجي تكويني يلتقي في أصله مع نظرية داروين في النشوء والارتقاء وتحديداً في قوله بترقية الأنواع في الكائنات الحية على أساس مبدأ الانتخاب الطبيعي. فلقد قال داروين بأن الأصل المشترك بين الانسان وأبناء عمومته الشمبانزي والغوريلا هو قرد (أورانج أوتان) أو ما اتفق على تسميتهم بالقردة العليا. وقد افترض داروين أيضاً أن الانتقال من الأصل إلى الأنواع الحالية إنما تم بالمرور عبر صور وسيطة سرعان ما اندمجت وتلاشت في الأنواع الكاملة وهي الصورة الحالية التي عليها الكائنات الحية ومنها الانسان.

لكن داروين أشار إلى نقطة معينة -والتي يبدو أن لمبروزو قد انطلق منها -وهي "أن بعض الصور تبدو متوسطة الصفات، حتى أن العلماء تنازعوا نسبتها إلى أي العالمين " ([2])، أي بمعنى أنها تكون صوراً أكثر دونية في تكوينها الطبيعي من الصور الكاملة. ورغم أن داروين كان قد ذكر ذلك في معرض الحديث عن التحولات التطورية بين عالمي الحيوان والنبات إلا أن هذا القول قد ينسحب أيضاً على العالم الواحد، فمثلاً قد يصعب تصنيف حيوان ما بصورة قاطعة إلى أي أنواع الحيوانات الكاملة هو ينتمي. لعل من قبيل ذلك ما أطلقه العلماء الداروينيين من خلال الآثار والحفريات والجماجم التي عثروا عليها وحسبوا أعمارها بملايين السنين بأنها لأشباه بشر، أي أنهم لم يكتسبوا الصورة الكاملة بعد للنوع البشري على حالته الراهنة، وذلك مثل (إنسان كرومانيون) و(انسان النياندرتال) وغيرهم ([3])، فعلى هذا يعيش المجرم أصلاً في عالم غير عالمه المعاش، وهو نفس ما ذكره داروين في كتابه (نسب الانسان) بقوله "قد تصدر من الانسان بعض التصرفات السيئة دون سبب محدد ".

([1]) حمو ، أحمد علي إبراهيم – مبادئ علم الاجرام والعقاب – الخرطوم، منشورات جامعة النيلين، سنة النشر (بدون) ، ص 66-67.

([2]) داروين ، تشارلز – أصل الأنواع – ترجمة / إسماعيل مظهر ، بيروت ، مكتبة النهضة ، 1973 ، ص 772.

([3]) شويقة ، فاروق عبد الجواد – الانثروبولوجيا الطبيعية والسلالات البشرية – الإسكندرية ، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، 2009 ، ص 208.

وهذا الموقف من جانب لمبروزو في استفادته من نظرية التطور والانتخاب الطبيعي لدى داروين في تفسيره للإنسان المجرم هو من ضمن النقاط أو المواقف الأساسية التي سيشملها النقد الأخلاقي لنظرية لمبروزو باعتبار أن الاعتراضات الأخلاقية وفق المعيار الإسلامي تقوم على أسس هذا الاتجاه وليس فقط على نتائجه، كما أن كثيراً من أوجه النقد الأخلاقي على نظرية داروين يمكن أن تنسحب على نظرية لمبروزو.

ويمكن تقديم النقد الأخلاقي لبعض النقاط في نظرية داروين والمؤثرة على نظرية لمبروزو كما يلي:

يرى داروين في نظرية الانتخاب الطبيعي أو البقاء للأصلح أن الطبيعة تنتقي من الكائنات من يتمتع بصفات تؤهله للبقاء والعيش في ظروف حياتية معينة، فيقول "وحفظ تلك التباينات المفيدة ثم إبادة الضار منها هو ما أسميته الانتخاب الطبيعي أو بقاء الأصلح " ([1]).

ونجد أن لمبروزو قد تأثر بداروين في فكرة واختلف عنه في فكرة أخرى، فإذا كان داروين قد رأى أن الانسان قد تطور من كائن بدائي، فإن لمبروزو قد أخذ الفكرة القائلة بتطور الانسان عن الكائن البدائي هذه ونسب إليه أو صنف من ضمنه المجرمين دون أن يتابع مع داروين فكرته في أن الانسان قد تطور عن هذا الكائن البدائي وتجاوزه، فبالتالي إذا كان الاعتراض على داروين بأنه قال بتطور الانسان عن كائن بدائي، فإن الاعتراض على لمبروزو بأنه ركز على الكائن البدائي ونسب إليه المجرمون. ذلك أن لمبروزو لو أخذ فكرة التطور كاملة من داروين لما وجد ما يسمى بالحلقة الوسطى أو الكائن البدائي الذي تطور عنه الانسان الحالي وبالتالي لم يكن بإمكانه أن ينسب الانسان المجرم إلى هذا الكائن البدائي. فداروين يقول "وحيث أن الانتخاب الطبيعي يعمل فقط لصالح الكائن الحي ويدافع عنه فإن جميع المواهب الجسدية والعقلية ستميل إلى التقدم نحو الكمال " ([2]).

ولكن إذا كان مقصود داروين ولمبروزو أن هذا التطور يحدث لبعض البشر دون البعض الأخر، أي أن هناك أجناس تتطور وأجناس تبقى أقرب لحالة الكائن البدائي دون أن تتطور فهذا يخالف مفهوم العدالة الإلهية، فمن باب العدل أن الله خلق البشر بأشكال مختلفة ليتلاءموا مع البيئات التي يعيشون فيها وهذا هو العدل عينه. فمن عدل الله أنه خلق بشر بألوان بشرة داكنة تتحمل أشعة

([1]) داروين ، تشارلز – أصل الأنواع – ص 214.
([2]) داروين ، تشارلز – أصل الأنواع – ص777.

الشمس القوية في مناطق معينة، وإذا لم يكن حالهم كذلك لأصابتهم الأمراض مثل سرطان الجلد، وخلق بشر بألوان فاتحة في الأماكن التي تقل فيها حدت الشمس حتى تستفيد أجسامهم من هذه الأشعة.

إذن هذا التباين بين أشكال الناس وألوانهم إنما هو تباين وظيفي وليس تبايناً تفضيلياً، قال تعالى "ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين " (الروم 22).

فهذه هي الحكمة الإلهية في الخلق، أما النظرة الإنسانية القاصرة -وبالتحديد النظرة العنصرية – فهي ترى أن هذا الاختلاف والتباين ناتج عن أن بعض الشعوب والأجناس أفضل من بعض، أو أن بعض الأجناس تطورت والبعض الأخر ظل كما هو لم يتطور عن الحلقة الوسطى أو الشكل البدائي ونسب إلى هذه الفئة الأخيرة كل الشرور ومن ضمنها صنف المجرم بالفطرة. حيث أنطلق لمبروزو من تلك الروح العنصرية عندما ذهب إلى أن الانسان المجرم لم يتطور عن مرحلة الكائن البدائي مثل بقية البشر، وهذا أمر يتعارض مع الأخلاق ومع خلق الله للإنسان مكرماً منذ البداية بقوله تعالى "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا " (الاسراء 70).

(ثانياً) العناصر الأساسية لنظرية لمبروزو في الانسان المجرم.

يمكن القول بأن نظرية لمبروزو تكتسب أهميتها وخطورتها الحقيقة في تأثيرها وتأسيسها لما نشأ بعدها من المذاهب الوضعية في تفسير الظاهرة الاجرامية وما يترتب عليها من ظواهر عقابية ومن ذلك نظرية بنينو دي توليو B. Di Tullio والمعروفة بنظرية (التكوين الاجرامي) أو نظرية (الاستعداد السابق للجريمة) والتي ذهب فيها إلى الربط بين العيوب الخلقية والظروف الخارجية في خلق الانسان المجرم وكذلك ما عرف بالمدرسة الإيطالية الحديثة التي تزعمها انريكو فيري E. Ferri والتي جمعت بين العامل الشخصي العنصري والعامل الطبيعي الجغرافي والعامل الاجتماعي. وأيضاً نظرية (المنع الخاص) لدى رافاييل جارفالو – وهي من الآراء المؤسسة لنظرية (الدفاع الاجتماعي)، حيث نقل الخصائص الجسمية البيولوجية لدى لمبروزو إلى المجال النفسي في تفسير المجرم ([1]).

([1]) بهنام ، رمسيس – الاجرام والعقاب ، علم الجريمة وعلم الوقاية والتقويم – الاسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ، سنة النشر (بدون) ص36-41.

كل تلك وغيرها من النظريات مما كان له أكبر الأثر في وضع القوانين الجنائية ورسم السياسات العقابية التي من شأنها أن تولد مشكلات أخلاقية كبيرة في هذا الميدان. ويمكن صياغة العناصر الأساسية لنظرية لمبروزو في جانبها البيولوجي تحديداً فيما يلي:

1- الانطلاق من مبدأ الحتمية البيولوجية، وهي السمات التي تميز بصورة حاسمة الشخص المجرم عن غير المجرم، حتى ولو لم يرتكب هذا المجرم جريمة، أي أن السلوك الاجرامي لا يعد بحال ظاهرة اجتماعية أو ناتجاً عن جبرية اجتماعية.

2- هذه السمات التي تجعل من الشخص الذي يحملها ينتمي حتماً لفئة الانسان المجرم هي سمات (انحطاط) يتسم بها الانسان بالعامل الوراثي ([1])، مما يجعل هذا الانسان هو مجرم مطبوع وراثياً على الاجرام أو (مجرم بالميلاد). والمجرم بالميلاد هو الذي يمثل ارتداداً فيزيقياً عضوياً إلى شكل الانسان البدائي الأول ([2])، فالمجرم هو وحش بدائي يتميز بملامح خاصة، وحيث أنه وحش فهو بالضرورة مجرم ([3]).

3- اجتهد لمبروزو في إيجاد نموذج بشري للمجرم، أي نموذجاً قياسياً يمكن تمييزه بشذوذ عضوي جسماني يرجع إلى الوراثة ([4])، ولذلك فإنه يضع محددات وصفية أساسية يرد من خلالها سمات الانحطاط للمجرم إلى حالة الانسان البدائي أو الانسان الوحش، وهي على ما يلي:

أ/ عدم انتظام شكل الجمجمة.

ب/ ضيق الجبهة وانحدارها مع عدم انتظام وتشابه نصف الوجه.

ج/ كثافة الحاجبين وشعر الجسم مع نمو اللحية.

د/ زيادة في بروز حجم الوجه وعظام الوجنتين وضخامة الفكين.

ه/ زيادة أو نقص غير عادي في حجم الأذنين مع بروزهما للخارج بما يشبه أذن القرد.

و/ طول زائد في الأطراف مع وجود أصابع زائدة في اليدين أو القدمين.

ز/ امتلاء الشفتين وضخامتهما وبروزهما وشذوذ في تركيب سقف الحلق ([5]).

ح/ ترهل بالوجنتين إلى الحد الذي يشابه الأكياس الجلدية التي تضع بعض الحيوانات فيها صغارها، مع مجموعة أشكال شاذة لتجعدات الوجه والبشرة.

([1]) الغول ، حسين علي – علم النفس الجنائي ، الاطار والمنهجية ، الجوانب النفسية والاكلينيكية للمجرم – ص 164.
([2]) غانم ، محمد حسن – علم النفس الجنائي – ص 82.
([3]) غانم ، محمد حسن – علم النفس الجنائي – ص 82.
([4]) الغول ، حسين علي – علم النفس الجنائي ، الاطار والمنهجية ، الجوانب النفسية والاكلينيكية للمجرم – ص 167.
([5]) حمو ، أحمد علي إبراهيم – مبادئ علم الاجرام والعقاب - ص 66-67.

ط/ شذوذ وعدم انتظام في تركيب سقف التجويف الفمي والفكين وتسوسهما وظهور نتوءات أشبه بالحيوانات الزاحفة، وانشقاق في الشفة (أرنبة).

ك/ عيوب بالقفص الصدري بزيادة عدد إضافي من الضلوع عن المعتاد أو قلة عددها (38).

من الملاحظ أن كل هذه الصفات أقرب إلى تكوين الإنسان الأفريقي أكثر الشيء، والي تم استعباده كرقيق منذ قرون، وتم ذلك بعمليات إجرامية من جانب من يحملون سمات مغايرة تماماً (بيض أوروبا).

4- قرر لمبروزو أن المجرم بالميلاد هذا يمثل ثلث نسبة المجرمين بالنسبة للتصنيفات الأخرى ([1]).

(ثالثاً) النقد الأخلاقي على نظرية المجرم بالتكوين البيولوجي.

يمكن تناول نقد تارد G. Tard على نظرية لمبروزو كنموذج للنقد الذي قد يثير بدوره مشكلات جديدة فيكون هذا مسوغاً لتأسيس نقد آخر يقوم على معايير وأسس أكثر قوة وثباتاً. لقد رأى تارد في نقده على لمبروزو أن أنماط الجريمة وصورها تنتقل من شخص إلى آخر، وتنتشر من المدن الكبيرة إلى المدن الصغيرة، ومن الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا ومن الجيل السابق إلى الأجيال اللاحقة طبقاً لقوانين المحاكاة والإيحاء. ويقول تارد "إذا كان المجرم يذكرنا في بعض سماته بالبدائي أو بالمتوحش أو بمن لم ينالوا من المدنية إلا حظاً ضئيلاً، فإن التشابه على فرض وجوده لا يفسر لنا سبب اجرامه، وذلك لأن البدائية ليست بتاتاً مرادفاً للإجرام"([2]).

أما عن الناحية الوظيفية في تصنيف المجرم – والتي قصد بها لمبروزو الظواهر المرضية في سلوك المجرم من النواحي الحسية والعصبية التي قد تمثل نوعاً من الجنون – فيرد تارد على هذه الافتراضات بالسؤال عما هي الفوائد العملية التي تؤديها معرفة كل هذه التفصيلات بالنسبة للقائمين على شؤون التحقيقات. كما يعتبر أن إطلاق الحكم بناء على هذه الافتراضات فيه نوع من التعسف، وأنه من الأحرى لمن يتدربون على التحقيقات والمسائل الجنائية أن يقوموا بدراسة حالة المجرمين والظروف التي دفعتهم إلى الاجرام، وأن الدراسات الجنائية تفيد من الإحصاءات التي تجمع عن المجرمين وبيئاتهم الاجتماعية أكثر من افادتها من ربط الاجرام أو الانحراف بنتائج انثروبولوجيا الطبيعة ([3]). أي أن تارد حاول أن يربط تفسير سلوك المجرم بظروفه الاجتماعية بدلاً عن صفاته الجسمانية والوظيفية مما يشير بقوة إلى دور المجتمع في صنع المجرم وتصبح المسؤولية في ظاهرة

([1]) غانم ، محمد حسن – علم النفس الجنائي – ص 82.

([2]) حمو ، أحمد علي إبراهيم – مبادئ علم الاجرام والعقاب - ص 53.

([3]) حمو ، أحمد علي إبراهيم – مبادئ علم الاجرام والعقاب - ص 53.

الجريمة مسؤولية جماعية، على حين تكون المسؤولية في نظرية لمبروزو مسؤولية فردية تقع على المجرم فقط دون مجتمعه.

أما بالنسبة للصفات السيكولوجية للمجرم – والتي تمثلت لدى لمبروزو في ضعف الإحساس لدى المجرم بالألم المادي وأضعف احساساً بما يتصل بالعواطف مثل المحبة والشفقة والحنان – فيرد تارد بأن ضعف إحساس المجرم لا يرجع إلى كونه مجرماً بل لأن المجرمين عادة يكونون من طبقات الشعب الجاهلة ذات الحظ الضئيل من الثقافة، وأنه قد لوحظ عند هذه الطبقات احتمال الألم وعدم التأثر. وأشار تارد إلى أن الثقافة الرفيعة تؤدي إلى إرهاف الحس ورقة الشعور، كما أنها تولد التعاطف ومشاركة الآخرين في شعورهم ([1]).

ورغم أنه يمكن الاستفادة مما أورده تارد من ملاحظات عامة على نظرية لمبروزو في نقد نظرية المجرم بالفطرة من ناحية عناصرها الأساسية إجمالاً، إلا أن ما أطلقه تارد أيضاً من أحكام ليس بالضرورة صحيح في كل الأحوال، بل إن بعضها فيه تناقض مع الحقيقة، فمثلاً قوله عن الطبقات الجاهلة أكثر احتمالاً للألم فليس هناك ما يؤكد أن الجهل له علاقة بالألم، بل في كثير من الأحيان الجهل بالشيء وعدم العلم بحقيقته وتفاصيله ينمي خوف أكثر ورد فعل أكبر. فمثلاً عندما يجهل إنسان نوع من الألم ويتعرض له فقد يكون رد فعله أكبر لأنه لا يعلم مدى قوته ومدة استمراره، أي هل سيستمر هذا الألم لفترة طويلة، وهل سيتصاعد الألم، وذلك بخلاف من يعلم أن نوع هذا الألم ووقته ودرجة ثباته فبالتالي ربما كان أكثر صبراً لأنه يعلم.

وإذا كانت افتراضه بأن من يتعرض للألم المتكرر يصبح أكثر قدرة على تحمله وأن هذا ينطبق على الفقراء بكونهم يتعرضون إلى الكثير من الالام ، فقد نجد افتراض مناقض تماماً لهذا ، فمثلاً يرى البعض أن حياة التقشف والزهد تجعل حس الإنسان أكثر إرهاقاً وتمكن الانسان من الوصول إلى المعرفة وذلك من خلال التقشف في الجوانب المادية للإنسان وإعلاء الجوانب الروحية ، كما أن تارد في نقده للمبروزو لم يفرق بين الحس والشعور والسلوك عندما استشهد بملاحظة الجراحين على أفراد طبقات الشعب عند اجراء العمليات الجراحية وكيف أن الطبقة الجاهلة تكون أكثر احتمالاً للألم ، ولكن السلوك الخارجي الذي يسلكه الشخص ليس بالضرورة يعكس مدى احتمال الألم ، وهؤلاء الجراحين يتحدثون عن السلوك الظاهري للمرضى لا يمكن أن يحددوا بدقة معاناة الأشخاص. كما أن محاولة احتمال الألم وعدم ازعاج الآخرين هو سلوك أخلاقي وليس عضوي قد يسلكه كثير من الناس بغض النظر عن الطبقة ودرجة التعليم والثقافة.

([1]) حمو ، أحمد علي إبراهيم – مبادئ علم الاجرام والعقاب - ص 45.

إن نظرية لمبروزو تقوم على التمييز الكامل بين الأفراد وفق مواصفات تشريحية ليست من اكتسابهم، بل وانسحبت هذه التصنيفات الجسمانية لتؤثر على التصنيفات السلوكية، الأمر الذي من شأنه أن ينفي مبدأ العدالة في الحكم بين من يسلك سلوكاً معيناً بمحض إرادته وبين من يضطر إلى هذا السلوك تحت ضغط من تكوينه البيولوجي.

كذلك اغفلت النظرية تصنيف الناس من ناحية التفاوت في الاحتياجات والقدرات واقتصرت على التصنيف على أساس المساواة في عنصر العرق والخصائص البيولوجية للفئات المشتركة بحيث أن كل من يحملون الخصائص البيولوجية للإجرام هم متساوين في التصنيف أمام المجتمع والقانون، في حين أن قيمة العدالة إذا تأسست على مبدأ تفاوت الاحتياجات والقدرات فبالضرورة ستختلف المساواة فيها بحسب هذا التفاوت ونوعه ودرجته، فتكون العدالة هي الحكم بناء على مقتضيات كل حالة بما هي عليه وليس بما عليه مجموع الحالات. والإخلال بهذه المبادئ على أساس التمييز العنصري يمكن أن يكون هو السبب الحقيقي في لجوء كثير من الأفراد إلى ارتكاب سلوك عدواني بدافع من الشعور بالظلم، وبالتالي ينتفي هنا دور الصفات الجسمانية التشريحية.

ومن ناحية أخرى، فإن لمبروزو كان قد بنى نظريته في الانسان المجرم بالفطرة على مشاهدات إحصائية للموافقة بين الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم فعلياً وخصائصهم البيولوجية، ولكنه أغفل من أجل التبرير لنظريته أن يقوم بإحصاء لحالات الأشخاص الأسوياء الذين أثبتوا صلاحاً والتزاماً ونفعاً اجتماعياً وبعداً تاماً عن الجريمة بالرغم من أنهم على نفس الخصائص البيولوجية للمجرمين ومع توفر الفرصة والأسباب الدافعة لهم على ارتكاب الجريمة. وأيضاً لم يقم بإجراء نفس هذه المشاهدات الإحصائية على المجرمين وغير المجرمين ممن لا يحملون الصفات الوراثية البيولوجية للإجرام.

أما من حيث المسئولية الجنائية ، فقد قال الله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة) (المدثر ، 38)، وهو ما دل على أن الشخص يتحمل مسؤوليته عن أفعاله كاملة بموجب عقله وإرادته وميوله واختياره ، وهذا هو ما يعرف بأساس المسؤولية [1] ، وبالتالي تقوم المسؤولية الجنائية في التشريع الإسلامي على مبدأ (الواقعة الجنائية) ، وهنا يكمن الأساس الأخلاقي في محاسبة الناس بما اقترفوا بمحض ارادتهم وكامل وعيهم ، إذ لا يتحمل الشخص بشكل كامل وزر ما أكره عليه فعله بدليل قوله تعالى (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) (النحل ، 106).

أما وفق نظرية لمبروزو فإن الفرد يتحمل مسؤوليته العامة ومسؤوليته الجنائية باعتبار صفاته وليس باعتبار أفعاله ونتائج أفعاله. بهذا تقيم النظرية أساس المسئولية على الجبرية وليس على الاختيار،

[1]) بهنسي ، حمد فتحي – موقف الشريعة من نظرية الدفاع الاجتماعي – القاهرة ، دار الشروق ، ط 3، 1984 ، ص 32.

وهذا من شأنه أن يسقط مفهوم المسئولية جملة حيث يستحيل تطبيقه على الأفراد. ويترتب على التشريع القائم على الجبرية – أياً كان مصدرها – أمرين مهمين:

أولاً – هو الوقوع في الظلم بالحكم جنائياً على المكره. فالزعم بوجود خصائص بيولوجية للمجرم فهذا يمثل نوع من الإكراه الذي يفترض معه إسقاط المسئولية الجنائية عن حاملها.

ثانياً – تهرب المتهم نفسه من الوقوع تحت طائلة القانون أصلاً باعتبار أنه مجبور وبالتالي غير مسئول عن أفعاله الجنائية.

من جهة أخرى، تكمن المشكلة الأخلاقية الناتجة عن نظرية لمبروزو فيما يتعلق بالعقوبة المقررة على المجرم، في التوفيق بين الصفة التشريعية والقانونية للعقاب وبين الخصائص البيولوجية للإجرام، الأمر الذي يجعل أن توقيع العقوبة على الجاني المكره بحكم خصائصه البيولوجية الإجرامية على ارتكاب الجريمة، هو أمر راجع لاستبداد القاضي في الغالب.

كذلك يمكن النظر إلى مسألة العقوبة وفق نظرية لمبروزو بأنها أقرب إلى كونها نوع من الدفاع الاجتماعي، على اعتبار أن أساس الاتهام للمجرم بيولوجياً المتوقع في هذه النظرية هو (الخطورة على المجتمع) ، وذلك مما قد يؤدي إلى توقيع نوع من العقوبة – مادية كانت أو معنوية -على الشخص الحامل لهذه الخصائص بكونه متهماً حتى قبل أن يرتكب أي جريمة ، ويكون هذا بدعوى حماية المجتمع والوقاية من الجريمة ومنعها ابتداءً. الأمر الذي قد يمنع هذا الشخص من التكيف والاندماج الاجتماعي والتربوي وأثر هذا الاندماج في ترقية وتهذيب النفس الإنسانية. فالعقوبة الاستباقية هنا إذن لا تهدف إلى إصلاح الشخص المجرم أو إلى تحقيق الردع العام , بل هي فقط وقاية للمجتمع .

ولكن طالما أن المسئولية الجنائية تبطل مع الجبر أو الاكراه، فإن العقوبة بالضرورة تسقط لذات السبب وبانتفاء المسئولية الجنائية، وإلا فإن القول بالجبرية من شأنه أن يوقعنا فيما قلت به فرقة الجبرية أن الفعل فعل الرب وأن الإنسان مجبر تماماً وبالتالي ليس هنالك ثواب ولا عقاب، وإذا كان الحال كذلك فلن يكون هنالك من يتحمل مسئولية الأخطاء والجرائم ولن يكون هناك جزاء أو عقوبة وهذا سوف يؤدي إلى تعطيل القوانين. ومن المؤكد أن تعطيل القوانين سواء كانت سماوية أو وضعية سيؤدي بدوره إلى سيادة الفوضى وعودة الانسان إلى حياة الغاب والبقاء للأقوى.

هذا على مستوى القوانين عموماً، أما بالنسبة للشريعة الإسلامية فإن الله تعالى قد أنزل الأحكام والتشريعات ووضع الحدود لتنظيم حياة الناس ولحكمة يعلمها عن طبيعة البشر الذي هو خالقهم، فلا مجالا إذن لتبني نظريات تؤدي إلى تعطيل القوانين والتشريعات.

وحتى على مستوى القوانين الوضعية فإن الناس ما تواضعوا على القانون واتفقوا عليه إلا لحاجتهم الماسة إلى تنظيم حياتهم ، وبالتالي يكون من غير المقبول التسليم بمثل هذه النظريات التي يكون من شأنها التشكيك في عدالة هذه القوانين ، ذلك أن نظرية لمبروزو سوف تثير سؤالاً أخلاقياً وهو (ما دام أن الانسان يمكن تصنيفه مسبقاً بأنه مجرم حتماً وفقاً لصفاته الجسمانية والتشريحية ، فهذا يعني أنه مجبر ، وما دام مجبراً فهو إذن غير مسئول عن أفعاله ، وبالتالي هل من العدالة أن نوقع عليه العقوبة؟) ، وإجابة هذا السؤال تدخل تحت معيار حقوق الانسان وهو الأمر الأكثر مخالفة لنظرية لمبروزو . وذلك من حيث أن معيار حقوق الانسان يقوم بشكل أساسي على عدم التمييز بين الناس على أساس العرق أو الجنس أو اللون وهيئة البشرة أو الصفات الوراثية، في حين أن نظرية لمبروزو تقوم على التمييز بين الناس بأسباب ليست من اكتسابهم ولا اختيارهم. فمثل هذه النظريات تؤدي إلى هدم مبادئ حقوق الانسان وسيادة النزعات العنصرية والتمييز العرقي في المجتمعات مما يؤدي بدوره إلى التفرق والتعصب والإقصاء وبالتالي ضعف الأمم، وهذا ضد الاتجاه السائد في العالم والذي يعمل على خلق تكتلات واتحادات دولية، فلقد فطن العالم أخيراً إلى أن القوة والتقدم في الاتحاد بما يخلوا من أي تمييز بين البشر خاصة على الأساس البيولوجي العرقي، فمواثيق حقوق الانسان في العالم تهدف إلى تحقيق كرامة الانسان بكونه إنساناً وحسب.

نتائج البحث.

1-هل تعتبر نظرية لمبروزو نظرية مكتملة الجوانب؟ إن النقد الأخلاقي الذي تقدم على هذه النظرية إنما يكشف عن مشكلات أساسية لم تعطي النظرية إجابات واضحة أو حاسمة عليها، حيث لم يحدد لمبروزو في عرضه لصفات الانحطاط للإنسان المجرم بالطبيعة لماذا هي صفات انحطاط أصلاً، أي ما الذي يجعلها كذلك. وتبعاً لهذا لم تفسر نظريته لماذا هناك الكثير من المجرمين الخطرين الذين لا يحملون أياً من الصفات لوراثية للإجرام.

2-الشيء الأكثر خطورة في هذه النظرية أن الاعتراف بها من شأنه أن يؤدي إلى إسقاط بعض أنواع الجرائم شديدة الأثر من التصنيف أنها جرائم أصلاً مثل، انتهاكات الفاشية والنازية، وتجارة الرقيق، والتمييز العنصري، وما ذلك إلا لأنه ركز على (المجرم) وليس (الجريمة)، والقياس على المجرم يعني القياس على عنصر متغير وهذا لا ينشئ حكماً.

إذاً، فنظرية لمبروزو على هذا النحو تفتقد إلى عنصر الموضوعية العلمية التي تجعلها قابلة للتحقق وذات نتائج إيجابية. ولكن رغم ذلك تم الاستفادة منها فيما هو ضد البشرية والعدالة وليس في صالحها.

توصيات.

1-تأسيس مفهوم الجريمة والعقوبة على أسس عدلية ثابتة وشاملة ومجردة عن أي نزعة عرقية عنصرية تعتمد على التمييز بين البشر على أساس خصائص بيولوجية.

2-متابعة ونقد البحوث والدراسات المتقدمة المنطلقة من التمييز البيولوجي التي من شأنها أن تقوم بتطوير نظرية لمبروزو على ضوء نظريات علم الجينات والوراثة المعاصرة.

3-أن يكون الاعتماد في مجال علوم الجريمة والعقاب على القوانين العلمية وليس النظريات العلمية.

4-الاهتمام بالبحث العلمي في الأخلاق العملية وتطبيقاتها في كافة مجالات العلوم الانسانية نسبة للحاجة الماسة لهذه الدراسات.

المراجع

(1) القرآن الكريم.

(2) صحيح البخاري.

(3) الحاج، كميل – الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي – لبنان، مكتبة لبنان،٢٠٠٠.

(4) الحفناوي، منصور محمد منصور – الشبهات وآثرها في العقوبة الجنائية في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون – مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، 1986.

(5) الشريف، كامل إسماعيل – حقوق الانسان والقضايا الكبرى – مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ٢٠٠٠.

(6) الطاهر، حاج آدم حسن – علم الاجرام والعقاب – الخرطوم، عتيق لخدمات الطباعة، 2010م.

(7) العشماوي، عبد الفتاح بن سليمان – حقوق الانسان في الإسلام – مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٥٢، ٢٠٠٠.

(8) الغول، حسين علي – علم النفس الجنائي، الإطار والمنهجية، الجوانب النفسية والاكلينيكية للمجرم – القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2000.

(9) النصري، ميرغني – مبدأ الشرعية في الفكر الإسلامي والعالمي – دار الجيل، بيروت، ط1، 2005.

(10) أمين، احمد – كتاب الاخلاق – بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

(11) اليوسف، عبد الرحمن بن عبد الخالق -وجوب تطبيق الحدود الشرعية – الكويت، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، 1984.

(١2) بهنسي، أحمد فتحي – موقف الشريعة من نظرية الدفاع الاجتماعي – القاهرة، دار الشروق، ط3، 1984.

(13) بهنام، رمسيس – الاجرام والعقاب، علم الجريمة وعلم الوقاية والتقويم – الاسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية .سنة النشر (بدون)

(14) حمو، أحمد علي إبراهيم – مبادئ علم الاجرام والعقاب – الخرطوم، منشورات جامعة النيلين، سنة النشر (بدون).

(15) داروين، تشارلز – أصل الأنواع – ترجمة/ إسماعيل مظهر، بيروت، مكتبة النهضة، 1973.

(16) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد – علم الاجتماع الجنائي – مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2005.

(17) زقزوق، محمود حمدي – مقدمة علم الاخلاق – الكويت، دار القلم، الطبعة الثالثة، 1983.

(18) شويقة، فاروق عبد الجواد – الانثروبولوجيا الطبيعية والسلالات البشرية – الاسكندرية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

(19) علي، عبد السلام – أصول علم النفس الجنائي وتطبيقاته العلمية – مصر، مكتبة النهضة المصرية، ط 1، ٢٠٠٠.

(20) عودة، عبد القادر – التشريع الجنائي مقارناً بالقانون الوضعي-بيروت، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨، ج 1.

(21) غانم، محمد حسن – علم النفس الجنائي – الإسكندرية، المكتبة المصرية، ٢٠٠٤.

ثالثا: بحوث العلوم الاجتماعية

الظواهر الاجتماعية من منظور سوسيولوجية الاعتراف
Social phenomena from a sociological perspective of recognition
دراسة وصفية تحليلية

د. ندى عبد الله العبيدي
الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
قسم العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية
تاريخ التقديم للنشر: 21 /12/ 2020

سحر سعيد
ماجستير علم النفس الاجتماعي
طالبة دكتوراه في علم الاجتماع
تاريخ القبول للنشر: 2021/2/5

Abstract.

The historical path of recognition paradigm is developing, many of its figures, theorists, and those who have contributed to laying the building blocks of ideology, uncovering its depths. Providing structural interpretations and analyses to simulate scenes of the bitter social reality. The researcher has focused on some of the philosophers' contributions in the theory of recognition (Paul Ricoeur - Charles Taylor - Axel Honneth). The recognition theory seeks to explain social phenomena which adopts the behavioral trend that takes different forms. Either biological behavior or behavior acquired from the nature of the environment in which man lives and which is characterized by instability. The emergence of the phenomenon comes from the standpoint of awareness, thinking and understanding, and these mechanisms contribute to crystallizing .social interaction

So they gain connotations and concepts with implications aimed at producing behavioral developments and reflexive actions that in turn secrete societal .problems that collide with the other

الملخص.

إن نظرية الاعتراف تسعى لتفسير الظواهر الاجتماعية بحكم أنها تتبنى الاتجاه السلوكي الذي يأخذ أشكال مختلفة إما سلوك بيولوجي أو سلوك مكتسب من طبيعة البيئة التي يعيش فيها الإنسان والتي تتميز بعدم الاستقرار بحكم وجود الجماعات التي تتبنى قواعد محددة للتعايش، في حين أن نشأة الظاهرة تأتي من

منطلق الوعي والتفكير وتلك الآليات تساهم في بلورة التفاعل الاجتماعي فتكسبه دلالات ذات مضامين تهدف لإنتاج تطورات سلوكية تفرز بدورها المشاكل المجتمعية التي تتصادم مع الآخر، لذا يكون تبني مسألة الاعتراف كإجراء منهجي في تأصيل السلوكيات بتقاسم الفرضيات حتي يستطيع الباحث السوسيولوجي استقراء الوقائع وتحديد التوجهات الأخلاقية وتقديم التصورات في تتبع المتغيرات لتتكامل مع الإطار الكلي للظاهرة. وتقديم تجارب صراعية أدّت إلى لجوء الإنسان في البحث عن الاعتراف المتبادل في إطار العيش المشترك محقق بذلك نجاحات في مختلف المجالات، ولقد خصصت الباحثة التركيز لبعض الفلاسفة المساهمين في تقديم رؤى جديدة لنظرية الاعتراف وهم (بول ريكور - تشارل تايلر – إكسيل هونيث).

المقدمة.

تواجه المجتمعات المعاصرة أزمة صراعية تنافسية في ظل النمو المتسارع للأيديولوجيات التي خَلقت فجوة من الاختلال الوظيفي في بناء العلاقات الاجتماعية، يتبعه ارتفاع في مظاهر الاحتقار وأشكال الذل، ما أدّى إلى تجريدها كتشيؤ مادي نفعي نتيجة للأوبئة الأخلاقية الاجتماعية التي مزقت بدورها علاقة الإنسان الوجودية بينه وبين ذاته، وبينه وبين الذات الآخر، وكأن الآخر يقع في قالب من الذل وامتهان لكرامته كمظهر من الإشكاليات التي تواجه المجتمع. إن التمرد على الواقع جعل من مسألة الاعتراف أمراً محققاً ومهماً بُغية إيجاد فرص من التكاملية التبادلية ضمن العيش المشترك وتحرير الإنسان من قيود اللامساواة، الذي يستوجب بناء آليات اجتماعية بنيوية، هدفها الأول تشكيل حياة تستند على القوانين الأخلاقية والانسجام العاطفي من الحب للآخر متضمنة قيم التضامن والكرامة والعدالة.

إن دراسة نظرية الاعتراف كنظرية نقدية ممتدة جذورها من المدرسة النقدية التي تميزت بتشريح الظواهر الاجتماعية وتحليل مضامينها وتفسير المنطقية الاجتماعية من حيث العلة والمعلول وتبني تأويل الفعل وسردية الأحداث المتراكمة وتقديم الرؤى السوسيولوجية نحو الظاهرة الاجتماعية.

فالظواهر الاجتماعية تحقق وسيلة لإنتاج علاقات اجتماعية ذات معنى وذات وسيلة منفعية، لتتولى زمام تفسير وتحليل النسيج الاجتماعي في جميع مستويات الحياة المادية، وهذا ما يعتقده (أوجست كونت، 1798 – 1857) بأنه لا يمكن تجنب المجتمع من عواقب الفوضى وإقامة نظام منسجم داخل المجتمع من خلال تكامل مبدأين: دراسة الاستقرار الاجتماعي (قوانين التعايش) والحركة الاجتماعية (قوانين التعاقب) (عنصر، 1990،ص 30).

أهمية البحث.

تتمحور أهمية البحث في تحليل الظواهر الاجتماعية عبر مضامين نظرية الاعتراف السوسيولوجية. وقد يساعد البحث في تقديم تصورات مما يثري المكتبة العربية بدراسات جديدة.

أهداف البحث.

تسعى الباحثتان من خلال البحث إلى التطرق إلى نظرية الاعتراف والبحث عن محدداتها من خلال مضامينها التي بها تتبلور الأفعال الاجتماعية وإشكالياتها كظواهر اجتماعية:

- التعرف على الذات (الهوية) وقدرتها في تحقيق المسؤولية الاخلاقية.
- التعرف على الاعتراف تجاه الممارسات التعددية الثقافية تجاه الظواهر الاجتماعية.
- التعرف على أهمية التقدير الاجتماعي من خلال تمثلات الظواهر الاجتماعية.

مشكلة البحث.

يعد البحث الحالي محاولة الكشف عن أهمية نظرية الاعتراف الاجتماعية في تحليل الظواهر الاجتماعية.

فرضيات البحث.

يحاول البحث اختبار الفرضيات التالية:

- أن هناك ارتباط بين الذات (الهوية) وقدرتها في تحقيق المسؤولية الاخلاقية.
- أن هناك ارتباط بين الاعتراف تجاه الممارسات التعددية الثقافية تجاه الظواهر الاجتماعية.
- أن هناك ارتباط بين أهمية التقدير الاجتماعي من خلال تمثلات الظواهر الاجتماعية.

منهج البحث.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

لمحة تاريخية عن نشأة مسألة الاعتراف:

يرجع الفضل في تأسيس مسألة الاعتراف إلى (فريدريش هيجل، 1770-1831) الذي قيل عنه "العرّاب الفلسفي للمقارنة النموذجية للاعتراف". وقد أجمع الباحثون على ذلك من خلال كتابه "فينومينولوجيا الروح" الذي سرد جدلية السيد والعبد، والتي قدمت الذات والهوية من منظور الاعتراف، حيث كانت الحركة الجدلية بين وعي الذات ووعي الآخر بالذات. ولقد عمل هيجل على بلورت نموذج العلاقات الاجتماعية، التي تسعى لتحقيق ذواتها والاعتراف المتبادل من خلال الفكر الفلسفي السائد لكل من ميكافيللي وهوبز ضمن إطار تقديم صياغة نظرية تسمح برد النزاعات والصراعات القائمة بين البشر من غير أن تكون هناك دوافع أخلاقية حفاظاً على ذوات الأفراد، وتحقيق الغاية والانتصار على الغير.

باعتبار هذا الصراع ذا طابع عملي؛ لأنه يعبر عن عامل أخلاقي ضمن مجموع الحياة الاجتماعية (بومنير،2015، ص 99-100).

إن طبيعة الظواهر الاجتماعية التي تطرقت إليها نظرية الاعتراف ذات طابع معرفي تراكمي عبر حقبة من الزمن تطورت وتأصلت في سلوك الأفراد، ونتج عن ذلك عدة ملامح ذات مغزى اجتماعي ومعرفي. ولقد تميزت بالطابع الموضوعي المتصف بالنقدية، وتحديد المقياس وعدم التحيز الذاتي. فالباحث السوسيولوجي هو الذي يسعى من خلال استكشاف الظاهرة بإدراك معانيها والعمل على ابتكار مفاهيم جديدة بالإضافة إلى البحث عن العلاقات السببية لمكونات الظاهرة والتي أدت إلى وقوعها (ليلة، 2005، ص 34).

إن المنهج الجدلي المنسوب لهيجل قد ساهم في تطوير البناء الموضوعي لواقع الظواهر الاجتماعية باعتباره حركة جدلية لتاريخ الفلسفة فهي حركة تفضي في النهاية إلى الحقيقة الحاسمة المطلقة، واعتبارها انعكاسا للحرية الجدلية للتاريخ الفعلي للواقع (ليلة، 2005، ص 154). فمهمة الباحث هي اختراق الحقائق الجزئية للقضايا المجتمعية وتطبيق الأسس المنهجية ذات الطبيعة الإجرائية والتي تقوم على أربعة أسس:

1ـ الأساس الأول (الترابط):

ويركز على علاقات التفاعل والترابط العضوي بين الظواهر، وفهم تلك الظواهر وتفسيراتها، فلابد من إدراك العلاقات المترابطة بالظواهر حتى يتم تصور النظرة الكلية للظاهرة.

2ـ الأساس الثاني (التحول الشامل):

ويقصد به الانتقال بعلاقات المجتمع من السلب إلى الإيجاب. أي طابعا إيجابيا يتجلى فيه حالة النفي والتحقيق المستمر للوصول إلى لحظة تغيير الوجود، أي أن مولدا جديدا حلّ مكان الموت القديم، على أن تكون طبيعة التفاعل متجددة ومستمرة كحالة من التكامل.

3ـ الأساس الثالث (التحول الكيفي أو النوعي):

وهو نتيجة منطقية للتحولات الشاملة على اعتبار أن مقاييس الإضافات وحالات النفي والإلغاء هي التي ولّدت حقيقة جديدة تحمل في مضمونها شيئا ما.

4ـ الأساس الرابع (تفاعل الأضداد):

يذهب هيجل أنه لولا التناقض لما كان التغير. وعندما يناقض ذاته فإنه يعبر عن ماهيته أي لا يعني إلغاء القديم كلية، ولكنه يبقى كعنصر جوهري، ولما استطاع الجديد أن يندَّ جذوره في أعماق الواقع (ليلة، 2005، ص 154-156).

وما يحدث أن المسار التاريخي لبراديغم الاعتراف يتطور، وظهور العديد من أعلامه ومنظّريه وممن أسهموا في وضع لَبنات البناء الأيديولوجي، وكشف أغواره وتقديم التفسيرات والتحليلات البنيوية لتحاكي

مشاهد من الواقع الاجتماعي المرير عالم من اللامرئي إلى المرئي، وتقديم تجارب صراعية أدّت إلى لجوء الإنسان في البحث عن الاعتراف المتبادل في إطار العيش المشترك محققا بذلك نجاحات في مختلف المجالات منها: الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية، وسوف تقوم الباحثتان بالتركيز على بعض الفلاسفة المساهمين في تقديم رؤى جديدة لنظرية الاعتراف ومنهم:

الذات (الهوية) وقدرتها في تحقيق المسؤولية الأخلاقية:

تناول ريكور إشكالية الاعتراف من عدة اتجاهات متأثراً بفكر كانط وهيجل وديكارت حيث ظهر ذلك من خلال مؤلفاته التي اهتم بالذات والآخر والذاكرة والتاريخ والنسيان وفلسفة القدرة، والتي أفرزت من خلال إنتاجه الأصيل والعميق، والذي تحلّى بانطولوجيا الرموز وفينومينولوجيا الإرادة وأنثروبولوجيا الاعتذار، والعقل الأداتي والفعل الوجودي بالمعنى المتحرر من مركزية الذات وفوضى الأنا والخروج إلى المسؤولية الأخلاقية وإلى القدرة على تشكيل هوية الذات من ناحية (اللغة – الجسد – المعنى – الصفح – الإرادة – القدرة – الذاكرة – العدالة) كل ذلك في إطار الحياة اليومية التي تواجه الأزمات الاجتماعية والاضطرابات النفسية.

إن مسألة الاعتراف التي يسعى من خلالها ريكور في تقديم قضية الهوية متعاطفاً معها ومحافظا عليها كجوهر ثابت يذكر ريكور في كتابه: مسارات الاعتراف (إن فكرة الاعتراف ترتبط ارتباطا ضروريا بالهوية، سواء تعلق الأمر بالاعتراف بما هو تعيين وتحديد الشيء على وجه العموم أو تعلق الأمر بالاعتراف بما هو شهادته) (بغوره، 2012، ص 46).

إن الهوية التي يعوّل عليها ريكور هي أن تسهم في بناء مجتمع أخلاقي يتصف بالمصالحة، وعلى وجه الخصوص أن يقوم بضبط الصراعات الجماعية والنزاعات والحروب الأهلية، وتقديم الشجاعة كنوع من الاعتراف بالآخر والصفح، ينشد بذلك العدالة للجميع. حيث أقرّ بأن الأنا كهوية ذاتية والتي أعلى من قيمتها ديكارت وقام بتهميشها نيتشه بأنها (الذات التي كانت تتميز بالقوة على التكلم ومخاطبة الآخر، والقادرة على الحياة العملية والممارسة اليومية التي منها تَسرد حياتها رغبةً في العيش حياة ممتعة منسجمة مع الآخر (ريكور، 2005، ص 56).

إن فلسفة الفرد في الحياة نابعة من دوافعه الذاتية ومزيج من الخبرة الشخصية في المجتمع وتصوراته المتمثلة في الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي واجهها في الماضي ويعاصرها في الحاضر (العمر،2005، ص132). فمفهوم الإنسان عن ذاته قد يحتاج إلى عمق داخلي ليستوعب الدوافع والاحتياجات، فالارتباط الوثيق بين الهوية والفعل هو توظيف لذلك المختزل من التجارب. يقول ديكارت: (أجدني معرضا لما لا نهاية له من الإخفاقات لدرجة لا ينبغي لي أن أتعجب حينما أخطئ) (ريكور، 2008، ص27)، فالحديث عن الإخفاقات التي تدخل في محتوى الاختزال المعرفي وتحديد مستوى

الوعي تحفز الإنسان كما وصف ريكور ذلك بأن الإنسان حيوان يؤول ذاته بذاته. فالتأويل يأخذ مستوى الأخلاق التي يمارسها الفرد في حياته اليومية بناء على تقديره للذات؛ لأنه يعلم أن التقدير يساهم في نمو الهوية الإنسانية والتي سيصبح بعد ذلك اعترافاً بذاته. فالاعتراف عند ريكور يأخذ بُعداً آخر يتأكد فعل الإنسان عند تقديره بذاته والتي تتضمن الرعاية لها. (إن المحولات النفسية مثل المقاصد والحوافز قابلة تماماً لأن تنسب إلى الذات عينها، وإلى الآخر غير الذات فهي في الحالتين تحتفظ بالمعنى عينه) (ريكور، 2006، ص208).

إن استيعاب خلل النظام الاجتماعي وإدراك النواتج المترتبة عليه يدخل في إطار الوعي بظاهر المشكلة اعتباراً أن هذا الشعور يُحدد أعلى درجات بالعقل فهو يبلور درجات التعايش الفرد مع ذات المشكلة والتعرف لمكوناتها ورؤية الأبعاد الإيجابية والسلبية (العمر، 82،2005)، وهذا بحد ذاته اعتراف الفرد بخطورة ما يجري حوله من المتغيرات الحاصلة من الاضطرابات النفسية والانفعالات والمؤثرات التي تحدث خلال فترة من الزمن معتمداً ذلك على قوة الاحتكاك الثقافي ومدى التفاعلات الاجتماعية. وهذا يتأكد بسيطرة الإنسان على أفكاره باعتبار أن المسؤولية نتيجة ما يتلقاه من الدلالات الأولية للأسماء والمفاهيم ومعانيها، وأن الحكم الاختياري والإرادة الحرة تكتسب القدرة على الإثبات أو النفي وهذا ما يسميه "القدرة" على الحكم، حيث إنها تتبعت إرادة الفهم فالتركيز والانتباه والملاحظة جميعها تصبح متعلقة بها (ريكور، 2008، ص67).

يصف درو كايم الظاهرة الاجتماعية أنها واقعية وليست وهمية. فهي التي ترشدنا إلى وجود الأشياء من حولنا، وتلك الأشياء لها طبيعة خاصة بها يصعب التعبير عنها بمجرد حكم تصدره مشاعرنا وإرادتنا نحوه. وفي حالة إذا قررنا وأردنا التعبير فإن ذلك يحتمل منا بذل الجهد ليتم إحداث التغيير. فسبب الجهد يكمن في وجود مقاومة كردة فعل والتي غالبا لا يمكن الانتصار عليها باعتبار أن الظواهر الاجتماعية ليست وليدة إرادتنا ولكنها تحدد القدرة من الخارج كسلوك ظاهري، فالإرادة والقدرة والرغبة مثل القوالب التي تصب بداخلها جميع التصورات والتمثلات التي تتطبع بها النفس البشرية من الداخل (دور كايم، 1988، ص93). وامتداداً لفعل الرغبة التي تتمثل في السلوك الظاهري كأهمية في استمرارية الفعل على نحو يعقد عليه الضمير الأخلاقي دون أن يغالبه اشتهاء في النفس. ولريكور تعريف دقيق للرغبة بقوله:"أنا أنفتح على كل النبرات العاطفية للأشياء التي تجذبني أو يصدني عنها" (ريكور، 2008، ص95).فهو يرى في الرغبة محفزا نحو الطريق أو أن هناك بعض العراقيل تتمثل نحو الذات المرهونة بالانسجام العاطفي. فالتحليل القائم بين الإرادة والقدرة يعتمد بالأساس على الاستمرارية واكتساب العادات من خلال البنى المحركة للجسد والعاطفة.

ولقد قارب ريكور بين الإرادة والقدرة بالفعل والجسم المنفعل والذي يمثل البنى المحركة والعاطفة. فمن خلال الأنماط الاجتماعية والأخلاقية يكتسب الفعل قوة الإرادة بواسطة قواعد اللغة والحساب، وهذه الأساليب المتغيرة تُحدث قدرة لحركات أجسامنا والتي تتجسد من خلال الجسد (النفسي والفكري) في ظل نمط تعليمي على أن يأخذ هذا النمط لحظة الابتداء والتي تتمثل في القدرة على التغير الذاتي بأفعال الجسد. ولكن إن أخذ نصيب التعلم والاستمرار في وجود حالة من الانفعالات العاطفية يتولد الابتكار ويندفع الجسم إلى الأمام، فيلبي ما يتوقعه من الآخرين أو يتمرد بتصرفات أخرى، وقد يكون في مضمون الفعل المكتسب (العادة) في حدود التقليد والغريزة البشرية. أما إذا أصبحت الحالة إدماناً وسلوكاً اعتيادياً ينعكس ذلك على الحياة اليومية والتي بمقدروها تثير الحدس بفعل الممارسة العاطفية. فالمحاكاة بين الإرادة والقدرة تساهم بشكل كبير في حدوث الظواهر الاجتماعية فهي داخلة في التركيبات الميكانيكية لاكتساب العادات التي يصحبها نظامان متعارضان: أحدهما يطور من الحياة الطبيعية وينمي حس الاستعداد وهو الأكثر تغييرا، والآخر يثبّت النظرة الأحادية للفعل مما يولّد عادات ليس لها صلابة، وكما وصفها ريكور بالبلاستيكية، إشارة إلى أنها ليست ذات منهجية وقد تكون غير منسجمة مع الواقع فيحصل التعارض والقصور الذي يظهر بصور سلوكيات غير أخلاقية وتصرفات اجتماعية مدمرة (ريكور، 2008، ص 100-101).

عند ذلك تتحقق الغيرية كما يحللها ريكور بضرورة تحقيق الذات وتفعيل وجود الآخر لفهم الذات. فالعلاقة الجدلية بين الذات والآخر لها دلالات معرفية ونفسية واجتماعية وأخلاقية في إطار البحث عن آليات التعايش ووضع حدود لفهم الأنا والآخر كل ذلك حادث بفضل الذات الفاعلة وديناميكية العلاقات لإعطاء حياة ذات معنى، تلتفت حول غايتها في التواصل والممارسة مع باقي الذوات الأخرى، فيما يظل الوعي كمبدأ أساسي لوجود الذات في ظل الرهان الحاصل، على أن يكون فهم الظواهر الاجتماعية والأشياء المتغيرة تتشكل كبعد أساسي للمؤسسة الإنسانية. ولقد أدرك ماركس من قبل مقصد هيجل من خلال جدلية السيد والخادم في أن المحرك الأساسي لوجود الذات هو العمل باعتبار أن للعمل منافع كثيرة نتيجة ما يحققه من النشاط الاجتماعي الذي يقوم به، ونتيجة الوعي الذاتي المحرر الحقيقي والذي يساهم في حركة تاريخ الوجود البشري. لذا يرى هيجل أن المتغير الحقيقي للتاريخ هو ليس السيد بل الخادم لأن الخير قد تعرض للسلب والنفي من حيث مواجهته للدونية والاحتقار والتهميش والشعور بالنقص والخوف من الموت، بينما السيد اعتبر أن سلطة العمل هو مقصده ويرى فيها حالة من الاستمتاع في قوة التملك والسلطة على الخادم في ظل ممارسته للعمل الذي لا يصلح الحياة الاجتماعية. كما تكمن أهمية الاعتراف بتحديد الآليات النقدية التي يمكن من خلالها كشف أشكال التهميش الاجتماعي والأخلاقي والسياسي الذي يتعرضه الأفراد (الخادم) كظواهر حادثة في الفضاء العمومي ينتج عنها أنماط عديدة من الاحتقار

والصراع والهيمنة والظلم الذي يعاني منها الأفراد نتيجة للاستبداد والسلطة والاستعباد (بومنير، 2015، ص40).

ويعمل الضمير الجمعي على ترسيم محددات معينة مليئة بالمعاني تتخللها رمزيات لسلوكيات البشر، حتى يسير عليها الأفراد، وبمرور الزمن يقرر الضمير من موضع الأخلاق بوضع قواعد وقوانين تتفق في بناء الجماعات، ويأخذ هذا الاتفاق محاولة للمحافظة على النظام الاجتماعي الذي يختزل بداخله معاني التضامن والحب والتقدير على اعتبار أن هذه الممارسات الايجابية تمثّل الهوية الذاتية للفرد؛ لكن ريكور ركّز على نوع معين من الهوية والتي وصفها بالسردية، لأنها قد تساعد في اكتشاف الهوية الذاتية "مكان التقاء الحدث والخيال والحقيقة والقصص المنسوجة حولها، ذلك أن الهوية السردية هي بالتمام عكس الهوية المجردة؛ ففي هذه الهوية يلتقي الزمن الكوني الخارجي مع الزمن المعاش" (ريكور، 2005،ص661) حيث إن ما يحدث من مشاعر تجاه الهوية السردية عملية ازدواجية داخل وقائع القصة ومدى إلقاء ذلك على النفس، فإن كثرة المشاهدات الخيالية وتقسيم الأحداث والمواقف من مشاهد الاحتقار والشتم أو السعادة قد يضطر القارئ إلى تتبع الأحداث وإسقاطه على نفسه، وهذا من الفعل القصدي الذي اعتبره ريكور طريقة لبلوغ الإنسان هدفه من التقصي في كيف يمكن الوصول إلى الحياة الحقيقية عبر تلك المواقف. وهذه الحالة يتمكن الخيال العاطفي من الخروج منها (ريكور،2005، ص333).

كما يرى ريكور إلى وجود علاقة بين الهوية السردية وتجربة الغيرية في ظل الوعي داخل سيرورة الزمن، فتكرار سؤال الذات حول حقيقة الأنا هو في إطار محاولة الكشف عن السيرة الذاتية للذات وتقريب معاني الهوية وذلك يكمن استحضار تمثلات الأدوات الأخرى كتعاقب الزمن الذي باستطاعته الإحاطة بطبيعة الصورة المنعكسة لهوية الأنا غير القابلة للتجزئة إلى وحدات متعددة، كما لا يمكن الاستغناء عن التجربة الغيرية لأجل استدراك الأسس المعرفية (ميلود، 2011،ص113) وخاصة مفهوم الوعي الذي يعرفه ريكور:"أن مسألة الوعي لاتظهر إلا بعد النظر في أربع لحظات سابقة هي: إنتاج الحياة المادية، وتاريخ الحاجات، وإعادة إنتاج الحياة، وتعاون الأفراد في كيانات اجتماعية. ليس للوعي قاعدة ثابتة، بل هو نتيجة" (ريكور، 2002، ص164) ـ وعليها حرص على إعادة التفكير في مفهوم الإنسان حيث يعد الجسد جزءا من الذات وأنه ذو مركزية فاعلة وجودية. أما من ناحية مفهوم الألم يمكن إيجاد نقطة التقاء بين فعل التألم المرتبط ارتباطاً عضويا بالهوية السردية، وإذا تم إخفاء التألم أصبح من الصعب القدرة على السرد وهذه المقابلة السلبية مع فكرة وجود الجسد المرتبط بالهوية الشخصية لا يمكن الاستغناء عن وساطة الجسد الخاص حينما يتعلق بالذات الآخر وهو الاستناد الفعلي بالقول "أنا أريد، أنا أتحرك، أنا أفعل" (ميلود، 2011، ص 128) فالوجودية للجسد تقتضي التحرك وصناعة الظواهر والتي تتمثل في

جميع عناصر الحياة اليومية معلنا بذلك مركزيته الفاعلة والتفافه حول مشاعره. وهذا ما قام به مارسيل موس حيث حلل تقنيات الجسد كمنظور سوسيولوجي معتمداً بذلك على السياق العضوي والثقافي في ظل تطورات الهوية السردية (الشخصية) ومع تعاقب الزمن وتأثير المجتمع على الجسد والتمظهر الحاصل من الموضة والتربية والتنشئة الاجتماعية والملكية والنشاطات البدنية، وقد طرح تلك المتغيرات من خلال مؤلفه بعنوان: "تقنيات الجسد" في ارتباط فكرة الجسد بالهوية الشخصية وتعلق ذلك بالذات الآخر. ولقد قسم موس تقنيات الجسد عدة آليات جسدية ولكل منها ظاهرة اجتماعية من المحاكاة الجسدية تتكيف مع أسلوب الحياة ومبادئ الحركة الاجتماعية بوجود الآخرين فيبدأ بـ:

1ــ تقنيات الولادة وفنّ القبالة: وقد رأى فيها أشكالا من القِبَالَةِ في المجتمعات البشرية وأساليب إسعاف الأم والطفل أثناء الولادة، واعتبر أن الاعتراف بالطفل حدث أساسي في التاريخ القديم، وكذلك في الحضارات الأخرى.

2ــ تقنيات الطفل: ويكون بتربية الطفل كإطعامه وفطامه، وعلى الأم أن تتوقف عن الإنجاب في فترة الفطام الذي يستمر من سنتين إلى ثلاث سنوات، كما تتخلل هذه الفترة تعلم الطفل على المشي وتدريب حواسه على الإيقاع والحركة والموسيقى والرقص، وكيف يمكن للجسد أن يتخذ وضعيات مختلفة.

3ــ تقنيات المراهقة: ولقد اعتبرها أهم لحظة في تربية الجسد وهي لحظة المبادرة (initiation) معتبراً أن المراهقة ستقوم بالاحتفاظ بها حتى سن الرشد.

4ــ تقنيات سنّ الرشد: تتخللها عدة تنسيقات حركية متوافقة بحسب اللحظات اليومية مثل: النوم والذي هو مختلف بين المجتمعات لاختلاف الممارسات الكثيرة والتي قد تعود عليها بأصداء ونتائج بيولوجية، وكذلك اليقظة ومن مظاهر ذلك الراحة والاستلقاء التي قد تكون مرتبطة بالفن كألعاب الجسد المختلفة، منها الرقص ومنها ما اجتمعت عليها الوظيفة كالقفز والتسلق والسباحة والألعاب الرياضية. وأخيراً فمن التقنيات الأخرى العناية بالجسد والاستهلاك والإنجاب(الوكيلي وآخرون، 2018،ص 584-585).لذا عمل إكسيل هونيث على توسيع مفهوم التفاعل التواصلي إلى الاعتراف بالغير بقيمنا ومكانتنا وثقافتنا وتاريخنا في الحياة الاجتماعية وهي من ضمن الأفعال الإدراكية وغير الإدراكية أي إلى أنماط غير لغوية وبالارتكاز على السلوكيات الخارجية المتمثلة في الحركات والأفعال الجسدية، وينقل هونيث عن معايير التفاعل التذاوتي الذي انطلق منه هابرماس عبر الفعل التواصلي، وهكذا حرص هونيث مثل ريكور في تقديم الذات الآخر، لكن ما يميز هونيث تقديمه على المستوى الخطابي (اللغوي) وغير الخطابي والذي منه تتأصل أهمية الاعتراف بقيمة الذات والاختلاف موجود بين الذوات حينما تدرك كل ذات بهويتها الخاصة بها (بومنير، 2013،ص 125).

وعليه تعد الظواهر الاجتماعية نتاجا عقليا متداولا وهي تحمل جزءا من شمولية المجتمع. فالكليات لها من الخصائص والعناصر المشكّلة لها، ولكن لا يعني أن المجتمع تنبثق منه الإشكاليات من سلوكيات فردية، وإنما نتاج للتفاعل بين الكيانات الاجتماعية مما أفرزت علاقات جديدة وخصائص مختلفة. (ليلة،2005، ص34) ويتطلب لفهم الحياة الطبيعية القدرة على ممارسة العقل والذي بدوره يساهم في تقديم أسباب ومبررات عقلية صحيحة فتنتظم على إثرها النشاطات المختلفة وتضبط الشهوات (الانفعالات) كما تميزه بين اختيار الرغبات الضرورية من الرغبات غير الضرورية، وهذا من سمات النظام الطبيعي (الاجتماعي) فالإنسان محكوم بالعقل. (تايلر، 2014، ص196) يقول دوغلاس:" فالمعلومات والأفكار تصبح واعية عندما نرى أنها تنفعنا في بلوغ غايتنا المحدودة، فالفكر الإنساني إذن موجه أساساً نحو الانتفاع ونحو القيام بأشياء لها نتائج نحن نقصدها، أي نتائج الفعل الإنساني مقصودة أساساً من طرف التفاعل الذي يبدو أنه يتمتع دائماً بوعي مكتمل بل إنها (النتائج) مرغوبة لنفعيتها، فالأفراد دائماً يقصدون ما يفعلون، ويفعلونه لأنه يعود عليهم بالنفع" (عنصر، 1990، ص163).وتتلخص الفكرة الهوسرلية "أن غاية دلالة الفعل هي الفكرة المرتبطة بالعقل الذي يبدو مكوناً باللحظة الإرادية للإثبات" (ريكور، 2008، ص 69).

هذا، وقد اتخذ ريكور من التحليل النفسي جزءا من فلسفته في الاعتراف متأثراً بفرويد، وقد جعل من هذا التحليل رمزية للواقع الإنساني وقد تصدّر كتابه الأول: (التأويل)، والثاني: (صراع التأويلات) (رابح، 2008، ص 8) مما استطاع في تقييم الفعل الاجتماعي معتمدا على السلوك النفسي والذي بدوره يكون مسؤولا عن أي سلوك يتضمن من خلاله إيجابية المزاج النفسي أو سلبيته، والذي بدوره تتشكل الظاهرة نتيجة التفاعلات والممارسة اليومية. مثلما أورد ذلك من تأثير القصص على الهوية الشخصية كونها تقوم بتحليل الذات وقد يأخذ الاستيعاب اتجاها سلبيا من ناحية سؤال الذات نفسها مراراً من أنا؟ وماذا أكون؟ في عملية تحفيز للدوافع الداخلية في البحث عن مجريات النفس المضطربة (ريكور، 2005، ص337). فإعادة تأهيل المشاعر من الداخل يكمن في الاعتراف (بالأنا) التي تعتبر هي الوسيلة للتمكين من معرفة العالم وتوجيه العقل والتي بها ستتنبأ المشاعر لمعرفة الذات وإحقاق جوهر إنسانيتنا (لكروا، 2017، ص80).

أما العدالة عند ريكور؛ فقد اعتبر أن الغاية من العدالة هي تكوين مجتمع يتصف بالشعور بالتبعية المتبادلة - بل الشعور باستدانة متبادلة- شعوراً خاضعا لشعور متبادل بالترفع عن أي مقابل (ريكور، 2013، 43).وتشمل الممارسة الاجتماعية للعدالة بتوزيع المهام والأدوار والمسؤوليات، فهي تعزز القدرة على التسامي تحت منظومة الأخلاق(ريكور، 2013، ص51). فالاعتراف بالعدالة سيقود المجتمع في

الحصول على العدالة التوزيعية من باب النفعية حتى تأخذ المنافسة وجها من التكافل والتضامن والتوازن في طبيعة الحياة اليومية ليحقق الاعتراف المتبادل. لذا قارب ريكور بين أجزاء أنظمة المدينة وبين أجزاء النظام الداخلي النفسي، فهو يرى بأن هذه الوظائف تتقابل ببعضها في تشكيل البنية الأساسية التي إن احتكمت بقوة أنتجت حكمة وشجاعة وعدالة. فأفلاطون في كتابه "الجمهورية" قسم نظام المدينة إلى ثلاثة أنظمة: الرؤساء، والمحاربين، والعمال، في المقابل تكون أجزاء النفس كأجزاء المدينة في موضع الوظيفة؛ فحينما يحدث توازن في تركيبة النفس يتصدر معيار العدالة المفترض تحققها. لأن العدالة هي (التي أعطته قوة لتوليد الوظائف جميعها فتحتفظها بمجرد تولدها مادامت مستمرة فيها) (ريكور، 2008، ص34) ولاجتناب الصراعات على مستوى المؤسسات الاجتماعية كظاهرة والتي وصفها ريكور بـ (التوافقية الصراعية) فقد وجب توثيق مبدأ العدالة وتثبيت قاعدة التقاسم والتعاون المشترك حتى تتساوى الثروات. وحيث يُعنى ريكور بمنظومة العدالة متأثراً بذلك بجون رولز صاحب كتاب (نظرية العدالة) والذي يعتمد على معادلة بين العدالة والمساواة إذ يعتقد رولز:

1ـــ أن عدم المساواة تبدأ في اللحظات الأولى في الحياة والتي أسماها "مواقع الانطلاق".

2ـــ أن مساهمات الأفراد في المجتمع مختلفة ويرجع ذلك لاختلاف المؤهلات والمهارات والفعالية في ممارسة المسؤولية التي أدّت إلى التفاوت بين الناس، وهذا ما دفع رولز بوضع مبدأ العدل الذي يتركز على مبدأين:

المبدأ الأول: أن يحصل كل فرد على الحريات المتساوية من المواطنة مثل (حريات التعبير) والتجمع والتصويت وإمكانية التعيين في الوظائف العامة على أن تكون تلك الحريات في إطار النظام الذي يضعه الآخرون.

المبدأ الثاني: بناء التعاون (الاجتماعي والاقتصادي) الحاصل بين أفراد المجتمع فلابد من توزيع الثروة والمداخيل بالتساوي، على أن تكون مواقع السلطة والمسؤولية في متناول الجميع وهذا ما سمّاه مبدأ الاختلاف (ريكور، 2005، ص 447-448).

إن من أهم الظواهر الاجتماعية التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة ظاهرة التقنية الرقمية، وقدرتها في تحول الذات إلى أيقونة تسويقية استعراضية، إذ تتميز بسرعة التمظهر والتلبس بقناعات تراجيدية خارجة عن الانتماء الذاتي وغير معترف بها من قبل الآخرين؛ لأن عملية الاعتراف المتبادل غير متحقق بوجودية الذات الخيّرة وتمركز الأنا حول نفسها والاعتماد على كثرة اللايكات وسرعة النشر حتى يتم تأكيد الذات الفاعلة وسعياً لتحقيق رغبات الآخرين للوصول للإشباع النفسي والرضا أو الاحتقار من الآخر وهو نوع من الاعتراف. وكما يقول تشارلز تايلور:"إن شرط ظهور أي حدث هو أن تتحقق حالة للأشياء بحيث تجلب الغاية موضع الطلب، أو بحيث يصبح هذا الحدث مطلبا لهذه الغاية" (ريكور،

2005، ص193) أي أن الغاية شرط لحدوث فعل سلوكي يقصد من ورائه تحقيق غاية وهدف معين ، وهذا مايحدث في النجومية والشهرة الافتراضية "هناك العديد من المشهورين لا تدوم شهرتهم سوى فترة قصيرة، كما يؤكد ذلك الموقع، فأحيانا لا يتم ذلك إلا في برنامج تلفزيوني أو القيام بعمل استثنائي من أجل إثارة انتباه الجمهور" (غودار،2019،ص120) والشهرة بهذا التوصيف يصعب عليها المحافظة على الذات لأنها بهذه الطريقة تجعل الآخر يستطيع أن يعتمد عليه لاإراديا، كما أن الجمهور المتلقي من المشهورين يتولّد لديه تمثلات تصورية الغرض منها إقامة علاقات اجتماعية تحمل رمزيات مختلفة يمكن توظيفها لأغراض كثيرة كالإشباع الجنسي وازدياد نوبة الاستهلاك والتسويق المادي والمباهاة بالممتلكات (المحاباة الاجتماعية) وتبديل القيم في عملية انتهاك الاحترام الأخلاقي كالحكم السلبي على جماعة أخرى. وكل ذلك مخالف لصور العدالة المتضمنة لتقدير الذات والتي اعتبرها ريكور من صور الاعتراف.

الاعتراف بالممارسات التعددية الثقافية تجاه الظواهر الاجتماعية.

اعتنى تايلور بمسألة الاعتراف من زاويتين أساسيتين هما: أن الإنسان كائن اجتماعي وأخلاقي. وذلك أن الفرد يتأثر بالجماعة التي تعتبر قوى خارجية يتشكل منها الفرد هويته الأخلاقية متبعا ذلك النظام القانوني للجماعة، وبهذه الحالة يمكن للإنسان تحقيق علاقة التوافق مع الآخر، وبالاعتراف تتأثر الذات الآخر. وعليه يقول تايلور:" إن هويتي الخاصة ترتبط حيويا بعلاقاتي الحوارية مع الآخرين" (بغوره، 2012، ص 79).

ويرى تايلور من خلال كتابه "المتخيل الاجتماعي" أن الممارسات الاجتماعية هي ناتجة عن الأفعال المشتركة بين الناس حيث يقول:" أنا أفكر في الطرائق التي يتصور الناس من خلالها وجودهم الاجتماعي، وكيف ينسجمون مع الآخرين، وكيف تجري الأمور بينهم وبين أقرانهم، وكذلك التوقعات التي تجري تلبيتها عادة، إضافة إلى الأفكار والصور المعيارية العميقة والكامنة خلف هذه التوقعات" (تايلور، 2015، ص35) وبناء عليه فقد جعل تايلور لتلك الطرائق مصطلحا أطلق عليه (المتخيل الاجتماعي) وجعل تعريفه "ذلك الفهم المشترك الذي يجعل الممارسات الاجتماعية ممكنة إضافة إلى الإحساس العام المشترك بالمشروعية" وقدّم تحليلا لهذا التعريف ليبين أن هناك علاقة بين الفهم والممارسة الاجتماعية التي بدروها تعزز المخزون التراكمي من الأفعال الجماعية، وهي التي تولّد الأفعال المشتركة التي تميز بها الجماعات عن بعضها وتعطيها سمات معينة. وهذا ما يتضح حينما تقوم الأحزاب السياسية في الانتخابات على مستوى المجتمع كله، من حدوث ردة فعل لبعض الجماعات بالقيام بالتظاهر والإضرابات المجتمعية ويتطلب ذلك إجراء مصالحة مشتركة.

وتعد المتغيرات المتفاعلة هي السبب في نشأة الظواهر الاجتماعية؛ فهي تسعى لتقديم الوصف الكامل عما يحصل في داخل مضمون المتغيرات. فالنظرة الشمولية تأخذ في إطار التفسيرات والتحليلات الحاصلة من الأوضاع التي تتصف بالتصارع من أجل تحقيق غاية وهدف معين، تستوجب المعرفة السببية الجماعية التي تربط بين المتغيرات بعضها ببعض. فكل متغير يقدم قيمة مضافة إلى التفاعل بحيث تولّد تراكمات من الأحداث المتوالية التي قد تأخذ شكلاً إيجابياً أو سلبياً حسبما يكون من تأثير الظاهرة على المجتمع، كما تساهم في دراسة المتغيرات ومدى تدخل ظروف أو متغيرات خارج التفاعل مما يؤدي إلى تقديم مسارات أو أحداث مستقبلية بديلة (ليلة، 2005، ص 134-135). لذلك فإن حصول الانسجام بين أفراد لحمة المجتمع وخاصة في ظل التكنولوجيا قد تساهم في ضبط النفس الأخلاقي وانتقاء الفضيلة التي منها سيتم تعزيز القيم والتربية السليمة والتقليل من حالات العنف الذي كثيراً ما ينشأ بسبب الاختلافات الثقافية والطبيعية بين النخب وبين الطبقة العاملة. على أن تلك الممارسات الاجتماعية التي تظهر بأشكال متنوعة من التغيير والحرية، وهي تتضمن إعادة تشكيل أنفسنا. لهذا يتطرق تايلور لأهمية اللباقة كسلوك إنساني يمكن حصانته وحفظ أشكال التجمع الإنساني، وقد قدّم علامات للحالة المجتمعية وآثارها مثل التوافق والتكافل والتآلف (تايلور، 2015، ص54).

إن تايلور يبحث عن ماهية تحقيق الذات من خلال المجتمع الحداثي فيرى أن الأخلاق تتشكل داخل الذات، من خلال الإنتاج الاقتصادي والتبادل في التعاملات وتبني لغة الحوار في إطار احترام التعددية الثقافية، حيث تظهر بعض القيم الأخلاقية ومنها: الحب والكرم العالي والتضامن والحرية والعناية بالطبيعة، وإن مثل هذه الطرق الاجتماعية يتم ممارستها في الحياة اليومية تكمن الأخلاق الوجودية (الحب الأقوى اللاأناني) حيث اعتبر تايلور أن عمل الخير هو: الفضيلة الرئيسية في تعاملنا مع الآخرين هي الإحسان والعدل والاعتدال ومع تحويل الفكر الأخلاقي إلى الداخل (الباطن) حيث الميول الحاسمة، يصبح الإحسان بمنزلة مفتاح الخير (تايلور، 2014،ص 389). ولكي يتم تحقيق الذات والتي اعتبرت عند تايلور كشرط أساسي يلزم أن تتم الممارسة لأجل معنى وغاية وهدف فهي تحمل في مكنونها الإنساني الخير للآخرين.

لذا اهتم تايلور بالحداثة الغربية ويرى أن المجتمعات الغربية تعيش حالة من التقهقر والتراجع محدداً بثلاثة اتجاهات: أولها الحياة الأخلاقية وتعلقها بالحياة المادية، ثم غياب الغايات الجماعية وارتباطها بالشأن السياسي بغرض تعويضها بإيديولوجيات التقدم، وأخيرا تراجع الحياة المدنية وتزايد ظواهر الاستهلاك التي سمّاها بالطغيان الناعم للدولة البيروقراطية، وأن علينا الخروج من هذه الحالة والرجوع إلى جوهر سياقات الحياة الأخلاقية والوضع الطبيعي للجماعات ونشر الخير في المجتمع (بغورة، 2018، ص237). وقد تكون المهام الأولية لتماسك أفراد المجتمع الاعتناء باللغة كثقافة للشعوب وتحقيق حق

المواطنة في كل دولة؛ فاللغة بمفرداتها التعبيرية تعمل على سيادة الدولة وتوضح السمات الخاصة للدولة القومية بصفتها الأخلاق السياسية، والتأطير للحضارة الأوروبية على سبيل المثال. واستعان تايلور بمفهوم (هيردر) الذي اعتبر أن فكرة كل شعب له أسلوبه الخاص في الوجود ونمط التفكير والشعور والتي من خلالها سيصبح مخلصاً لدولته دون أن يفرض على الشعب أسلوب غريب في ظل التعددية الثقافية للمجتمعات، ويتعين حفظ هوية الشعب وإعطاؤه حق الاستقلالية وتأدية الدور التكويني والتعريفي للغة (تايلور، 2014، ص 600).

وقول تايلور هنا يوافق رؤية هابرماس الذي يرى أن العالم التقني أكثر سيطرة على وقائع الحياة اليومية، ولقد هدف إلى السيطرة الأدائية وتحويل الإنسان نفسه إلى أداة "شيء" بحكم قوة التواصل وسيرورات التفاعل مما أمكنها من التحكم في الطبيعة (بومنير، 2010، ص 46).

سعى تايلور في تحليل وضعية الحياة الأخلاقية المتلازمة للحوادث اليومية التي تتصف بالتقلبات المزاجية السريعة والاضطرابات النفسية المؤثرة في الأفكار والمشاعر، فمثلاً حالة الحب كظاهرة اجتماعية قد تتعرض لتلك التموجات مما يكون من ردة فعل الإنسان حال الوقوع فيه أو التخلص منه، فيأخذ مشهد الخبرة وهذا بدوره يظهره كوصف عميق وأكثر إحساسا به، فالخبرة تمزج بين الأخلاق والعقل والتي تساهم في تحقق مدى قوة الرؤية والإدراك والتركيز وغيرها. وجميعها تقوم بتوليد دور الهيمنة العقلية التي تحول دون الوقوع في العقبات والزلات وفقدان التركيز والانحراف، وهذه الحالة عموما في جميع الظواهر الاجتماعية كي تحقق التناسق والانسجام عند الشخص (تايلور، 2014، ص194).

ومن خلال التصورات التي بحث عنها تايلور في الحياة الأخلاقية على وجه الخصوص كإحدى الظواهر الاجتماعية التي تخضع لأيديولوجيات معينة، فلكل قضية أو إشكالية سمات تميزها؛ مما يستوجب النظر في عموم النسق الاجتماعي الذي يحمل في مضمونه طرقا وظيفية رئيسية وهي:

1ـــ الصياغة السوسيولوجية التي تكون على شكل إطار تصوري مشترك بين الباحثين عندما يتعلق بمجالات وموضوعات محددة، مما يخلق وسيلة اتصال معرفي ينتج عنه ظهور نتائج مختلفة ذات تفسيرات متباينة متعلقة بالظاهرة وسد الثغرات الناقصة مع الإلمام المعرفي الكمي.

2ـــ إن بناء الفرضيات بناء على النظرية الملائمة لدراسة الظاهرة والتي ستأخذ بُعدا قياسيا لقيمتها وكفاءتها، وإن أمكن من التثبيت من الفروض من خلال الأبحاث الإمبريقية والتي ستساهم في بناء النظرية.

3ـــ تعتبر دراسة النسق الواقعي للظاهرة بحد ذاته وصفا للواقع كما يؤكد ذلك بارسونز بأن الوصف يقدم دلالات معينة ومحددة وهذا الذي سيوفر إجابة حتمية وممكنة التحقق لكل التساؤلات معتمدا على البناء المنطقي التصوري (ليلة، 2005، ص53).

يعتبر التقدير الاجتماعي عند تايلور المطالبة بالاعتراف بالمواطنة المتعددة الثقافات، ويكون الاعتراف بها جزءا من هويتنا التي تتشكل من خلال مساعدة الآخرين، وأننا مدينون لهم، وأن الاعتراف يكون بالانتماء إليهم؛ فليس بالضرورة أن يكون الانتماء في إطار الأسرة والعرف والتقاليد، وهنا يؤصّل تايلور قضية الاعتراف كقضية أخلاقية بتأثره بفلسفة روسو الذي يرى أن طبيعة الإنسان في المجتمع طبيعة اجتماعية بامتياز يقول: "أصبح انتساب المرء إلى جماعة أحد أبعاده الإنسانية" (درويش، 2014، ص27).وهذا ما يراه (فيفوري، 2018،ص 102) في التعددية الثقافية أنها تتركز على مبدأين هما: الاعتراف بالخصوصيات الثقافية واحترام القيم العالية، فطبيعة الإنسان كما يراها تايلور تتمحور في الحس الأخلاقي عبر مفهوم الأصالة الذي يرى أن روسو هو من أحدث نقلة في هذا المفهوم في العصر الحديث من خلال دعوته إلى اتباع صوت الطبيعة التي تتمثل في الحرية، فيجب على الإنسان أن يتبع مسارا أخلاقيا لكي يحيا حياة أصيلة(بغوره، 2012،ص 79).

إن التعدد الثقافي يتجلى كأحد المفاهيم الرئيسية في فلسفة الاعتراف وترنو الحاجة الضرورية لحماية الجماعات التي تحتفظ بشدة إلى هويتها وتاريخها وعقيدتها وثقافتها ونقد تحول الدولة إلى الوطنية متخذة سياسات متعددة منها نشر لغة وطنية وتاريخ وطني ونظام تربوي معين. وباعتبار ذلك ضمن ظاهرة التعدد الثقافي الذي يختزل عدة معانٍ منها:

1ـــ اتخاذ الاتجاه النقدي ضد النظرية الليبرالية وخاصة من جهة تقييد التعدد.

2ـــ الاعتراف بالجماعات الإثنية والثقافية كونها تمثل جزءا من سكان الدولة والاندماج في مظاهر الحياة كأسلوب للدولة الديمقراطية.

3ـــ الإقرار بحق حرية التعبير والوجود لكل جماعة ثقافية داخل منظومة المجتمع الديمقراطي، ولا يكتفي الاعتراف بهم بل أيضاً حمايتهم وتنميتهم وتطويرهم.

4ـــ بما أن لكل فرد حق العيش المشترك؛ فإن ذلك يقتضي الحفاظ على كرامته وذلك بمعاملة الفرد كوضعية ثقافية واجتماعية معينة.

5ـــ العمل على تقنين قوانين وقواعد الأسس المنظمة للتنوع الثقافي (بغورة، 2018، ص 255).

ويرى تايلور أن الإنسان الذي يملك القدرة والإرادة قادر على اتخاذ أشكال من الحقوق والحرية؛ لأن ذلك سيعتمد على الحدس (الوعي) وهو نتاج لطبيعة احترامنا لنمط المعيشة. فلذا يتوجب علينا الاعتراف نحو

القدرات التي لها أهمية كبيرة بالنسبة لنا، وكذلك احترام مسار القدرات وتجاوزها، فمن الواضح أن يكون الإنسان قادرا على احترام العقائد الدينية والمعنوية والوفاء لها (سباكتر، 2016، ص240).

لقد نظر دور كايم في أن ارتفاع الكثافة السكانية سيؤدي إلى تعدد المختزلات الاجتماعية والأخلاقية وحصول نمو في تنوع العلاقات الاجتماعية وتعقّدها مثل حدوث تحيزات طبقية واختلاف الأدوار والوظائف الاجتماعية مما يؤدّي إلى تغيير القيم الأخلاقية والضوابط الاجتماعية ما أنعش التضامن الآلي وأدى لتراجع في التضامن العضوي، وعكس ذلك على المستوى العام بين ارتفاع وتيرات الفردانية والأنانية التي بدورها تمارس الضغط على أفراد المجتمع مما يؤثر ذلك الضغط على الأنظمة القانونية (الوكيلي، 2018، ص177). وهو يعتقد حقيقة أن القانون والأخلاق لا يختلفان من مجتمع إلى مجتمع آخر فحسب ولكن يختلفان أيضاً في نموذج اجتماعي معين في حال إذا اتفق سيحصل تغيير في شروط الحياة الاجتماعية (دور كايم، 1988، ص161)، فمن الواضح أن التعددية الثقافية تعتمد على التجارب والأخطاء ولا يتطلب أن تتم إعادة نفس النتائج كصورة آلية، وكذلك ليس بالضرورة استبعاد العودة إلى خيارات أو معايير محددة. فالتقييم يفضي إلى إدخال تغييرات على القواعد (فيفيوري، 2018، ص113).

الاعتراف بأهمية التقدير الاجتماعي من خلال تمثلات الظواهر الاجتماعية:

سعى إكسيل هونيث لتأسيس فلسفة اجتماعية جديدة امتدادا لميراث المدرسة النقدية متأثراً بمن سبقوه في دراسة النظرية الاجتماعية أمثال الجيل الأول (ماكس هوركهايمر، تيودور أدورنو، هربرت ماركوز) ثم الجيل الثاني (ألبرشت فيلمر، كارل أوتو آبل، يورغن هابرماس) فيعتبر هونيث الممثل المعاصر لمدرسة فرانكفورت النقدية؛ فقد ألّف مجموعة من المؤلفات التي تدور في مفهوم الصراع في العلاقات الاجتماعية من أهمها: الصراع من أجل الاعتراف 1992، مجتمع الاحتقار 2002، التشيؤ 2005، أمراض الحرية 2008، الحق في الحرية 2011، ولقد عمل هونيث على نظريته بالاستناد إلى العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع، علم النفس، التحليل النفسي) فحقق النتاج المعرفي من تلك العلوم بالاستفادة من أعمال الفلاسفة الكبار أمثال: هيغل وفرويد وميرلوبونتي وسارتر وفوكو وجورج هربرت ميد و جون ديوي وبورديو.

كذلك اهتم هونيث بنظرية أستاذه هابرماس والتي تُعرف بنظرية الفعل التواصلي ويرى أنها استطاعت تعيين الأمراض الاجتماعية للحداثة الغربية والعلاقة الجديدة التي أحدثتها بين النظرية والممارسة؛ لكن ومع ذلك انتقد هونيث نظرية أستاذه؛إذ اعتقد أن مشكلة النظرية التواصلية تكمن في عدم قدرتها على التعبير عن غياب الظلم والقهر والإذلال، وكذلك لم يتم التركيز على المنافسة بين الذوات الاجتماعية التي تخترق المجتمع الرأسمالي المتقدم (بغوره، 2012، ص168- 167).ووضع هابرماس من خلال كتابه (نظرية الفعل التواصلي) تأسيس معايير الاندماج الاجتماعي وفق النظرية النقدية في قالب الحياة الاجتماعية والعملية القائمة على الأفعال اللغوية من خلال رمزيات تظهر عبر الأطراف المتحاورة

للوصول للتفاهم في سياق تمثيلي وتعبيري وتنظيمي فضمن بذلك الحوار العقلاني والمحاجة والاقتناع بدعوى امتلاك الحقيقة دون الآخرين، واعتبر ذلك مجرد تعابير تنظم العملية التواصلية في المجتمع وتبلور أشكال التفاهم بين الأفراد في إطار العقلنة اللغوية وسيادة المعقولية النقدية(بومنير، 2010، ص118). وعلى الرغم من تأثر هونيث بنظرية الفعل التواصلي إلا أنه أدرك أن التواصل اللغوي لا يستطيع الإجابة على المظاهر السلبية في المجتمع من رؤية نقدية، لهذا عمل هونيث على انتقاد الظواهر الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات المعاصرة نتيجة ممارسات العقل الأداتي أو التكنولوجي الناتج عن الاستهلاك المادي والفكري مولداً حياة مزيفة ومليئة بالقهر والهيمنة والصراع والسلطة الديكتاتورية (أنظمة الحداثة) وأن ديناميات الاحتجاج لا يمكن تشخيصها من ناحية القواعد اللغوية الصورية لهابرماس؛ وذلك لأن البراديغم التواصلي للتوافق العقلاني بمفهومه الهابرماسي عجز عن تفسير صياغة الحياة اليومية للأفراد داخل السياق الاجتماعي والنفسي والجسدي والانفعالي في إطار التجارب الأخلاقية الفعلية وأيضا تجاهل متطلبات الطبقات الاجتماعية، بل إن المواقف النزاعية داخل النسق أصبحت تغذيها مشاعر الظلم والإهانة والشعور بالجور دون القدرة على صياغتها، فالتقدير الاجتماعي (الاحترام) قائم على أداء دور التجربة الأخلاقية للفاعلين عبر النقاشات والحوارات التي يلتزم بها كل فاعل يسعى للنقاش الحجاجي رغبة في البحث عن تحقيق الذات والاعتراف به اجتماعيا، وهذه التجربة لا يمكنك اختزالها لغويا عند هابرماس(بومنير، 2015، ص36).

تتركز نظرية الاعتراف عند هونيث على ثلاث ركائز: الحب، والقانون، والتضامن (التقدير الاجتماعي) بحيث تتلاءم هذه الركائز مع مهام النظرية الاجتماعية التي حددها هونيث في مهمتين:

أ) المهمة الوصفية: وهي تقوم بتشخيص المشكلات المجتمعية من الناحية الاجتماعية والأخلاقية بُغية الحصول على طموح الأفراد والجماعات.

ب) المهمة المعيارية: وهي تستند على معرفة أنماط وأشكال الحياة (بومنير، 2012، ص 9).

إذن فالاعتراف كما يراه هونيث فعل أخلاقي ظاهر يلامس المجتمع بحسب الأحداث اليومية. يسعى من خلاله إلى تكوين القيم الذاتية.

قد لا يتناسب النسق التنظيمي مع المحيط الاجتماعي وقد يعيق الأفراد من تحقيق أهدافهم أو قد لا يسمح بحركة الأفراد مما يؤدي إلى جمود ومعاناة بسبب عدم الاستمرار في تحقيق طموحهم، فعدم فاعلية الأعضاء يؤثر على علاقاتهم الاجتماعية التي تتصف بالتفكك الاجتماعي واختلال في وظيفة النسق الاجتماعي مما يلزم الحاجة إلى البحث عن وسائل تعزز فيهم القيم والنشاطات الاجتماعية داخل التنظيم الجمعي بغض النظر عن حجم التنظيم سواء كان كبيرا أو صغيرا (العمر، 2005، ص117). ويرى تايلور أن شعور الإنسان بالقيمة والمعنى من خلال ما يقدمه الآخرون ويتمثل ذلك الطموح في القدرة على

تنظيم مسارات حياتهم اليومية الممزوجة بالعطف والحب؛ لذا فإن رب الأسرة يتعايش مع الحياة معنى من خلال اهتمامه بأبنائه والعناية بالزوجة وتكريس الجهد بالالتزام بكل ما يستطيع توفيره لتلك العلاقات الأسرية وشعوره والولاء وعميق الرضا والارتياح وهذا "الإنجاز" الذي اعتبره تايلور شكلا من أشكال النشاط التعبيري (تايلور، 2014، ص96).

وفي ظل انعدام الاحترام وعدم تقدير الذات للآخر نتج عنه الوصاية الأخلاقية وكذلك تبني نماذج معينة للتعايش الإنساني. يقول هونيث: "أنا أعني بالأمراض الاجتماعية، تلك العلاقات أو التطورات الاجتماعية التي تلحق ضرراً لدينا جميعا بشروط تحقيق الذات" إن الاحتقار هو الخلط العقلاني بين الثمن والكرامة، إذ استطاعت الرأسمالية من نقل الاحتقار من ضجيج الأخلاق حول الانفعالات الحزينة إلى توظيفه ديناميكيا على الأجساد المستعدة لاستثمار ذلك، ويكمن الاستثمار في الدخول لسياسة حياة الفرد المعاصر بوصفها ثروة اقتصادية يضمن فيها الاستثمار. فالاحتقار يتأسس على ضوء أسس معيارية بأنه يمكن تحويل السياسة الاجتماعية من الوظيفة التي تأسست عليه السلطوية والفوقية في عملية دفع المعايير للخروج عن سياقها الأساسي (المسكيني، 2018). ويرى هونيث أن القضاء على أساليب الاحتقار والإذلال المتمثل في أشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي يتطلب الاعتراف بالكرامة والاحترام ليتم عليها توزيع الخبرات بناء عليه. وقد أكد هونيث أن من ضروريات العدل الاعتراف بارتباط النظام الأخلاقي وأن يكون مؤداها من قبل الذوات الاجتماعية التي تعترف بالآخر، وتضمن هذه الازدواجية نتيجتين أساسيتين:

1) التأكيد على التخلق بالطابع الأخلاقي لدى الفاعلين الاجتماعيين وهو يهدد تشكيل الهوية الفردية التي تدعمها الأخلاق.
2) الاندماج الأخلاقي في المجتمع (بغورة، 2018، ص 234).

فظاهرة العنف بجميع أشكاله كجرائم القتل مثلا قد تلقى تزايدا عندما يتم ممارسة السلطة على الآخر، حيث تصبح المعاملة غير متماثلة بين الفاعل والمتلقي والتي تحفز من ممارسة العنف الذي يبلغ مداه في تحطيم الذات كالسخرية والاحتقار وفضاعة التعذيب وقد يتم استغلال الجسد في التحرش الجنسي أو الضرب كالعنف الأسري وما يتعرض له الأطفال من معاملة سيئة من والديه. لدى يرى ريكور أن المعالجة لتلك الظواهر الاجتماعية تكمن في التطبع الأخلاقي الذي يظهر بصورة رعاية الذات التي تمنح تبادلا مشتركا لتقدير الذات وهو بدوره يؤدي إلى الحياة "الجيّدة والخيّرة" (ريكور، 2005، ص 426).

يقول هونيث: (إن مبدأ تحقيق الذات أعطى ميلاد أمراض جديدة، من قبيل الإحساس بالفراغ الداخلي والعدمية والقلق كمظاهر نتيجة الضغط الهائل النيوليبرالية يجر الناس إلى التفكير في أنفسهم كمواد ومعرضين للبيع دائماً فيجب أن نكون مرنين ومتكيفين (علوش، 2020). وهذا يقرّب تعريف لوكاش

للتشيّؤ في كتابه (التاريخ والوعي الطبقي): "لا يعني شيئاً آخر سوى تلك العلاقة القائمة بين الأشخاص التي تتخذ طابعا شيئا". ويُراد من التعريف أن العلاقات الاجتماعية في المجتمع المادي قد تحولت إلى وضع ماديّ ونفعي في المقام الأول واعتبار القدرات والإمكانيات الخصوصية للأفراد هي في إطار تحويله إلى صفقة تجارية خاضعة للكسب والربح كعمليات تتأثر بسيطرة النظام الرأسمالي، وهذا التأثر ولّد الضغط على مواقف الحياة اليومية، مولدا الأنانية وغلبة التملك واستعلاء نمط الحياة الاستهلاكية، فلم تعد المصالح والمنافع الاجتماعية قائمة على التبادل المنفعي في ظل الاعتراف المتبادل للآخر وفي ظل التقدير الذاتي. فمستوى الفعل الاجتماعي عند حدوث التشيؤ تكون الذات الفاعلة غير مكترثة بالسلوكيات التي حدثت في الوقائع النفسية الوجودية، ولا يخلو ذلك من الاضطراب في الحياة الاجتماعية (بومنير،2012، ص45). كما يقول هربرت سبنسر:"إن هناك نوعين من التعاون التلقائي الذي يتم دون سابق تدبير، وذلك أثناء سعي الأفراد وراء الغايات التي تؤدي إلى منفعة شخصية، كما أن هناك نوعاً آخر من التعاون الذي يعتمد على الروية والتفكير وهو التعاون الذي يوجب وجود بعض الغايات التي تعود بالنفع العام ويعترف بها الجميع" (درو كايم، 1998، ص 80).

نشر موقع (Utforska، 2019) مقالا متحدثا عن الاعتراف لهونيث فذكر :عندما لا يكون لدينا اعتراف قانوني يكون هناك انخفاض في قدرتنا على اتخاذ القرارات وممارسة حقوقنا، وعندما لا يشعر الناس بأنهم غير معترف بهم في مجتمعاتهم أو أحيائهم أو وظائفهم ينهار مجال التضامن، وعدم الشعور بأننا جزء أساسي من مجموعتنا اليومية التفوق في احترام الذات واحتقار الآخرين وهذا النقص نتيجة وصمة العار مؤثر بذلك على شرف الشخص وكرامته، والحب بدوره خاص جدا لأنه يعتمد على المجموعة المرجعية للفرد إنه الرابطة الأعمق والأكثر جوهرية للشخص مثل الأسرة والأصدقاء. ويعرض ريكور نموذجا للاعتراف من جهة الأصدقاء؛ حيث قسم الصداقة إلى ثلاثة نماذج: الصداقة بحسب "الخيّر"، وحسب "النافع"، وبحسب "اللذيذ" ، ويرى أن من أولويات الصداقة التعايش حيث يحصل به الفعل الأخلاقي المرتبط بالتبادل لتحقيق رغبة العيش الجيّد، وتزداد التبادلية مع الآخر إن تم تقديم التقدير الاجتماعي الذي يظهر بصورة العدالة الاجتماعية حيث يكون الخيّر هو المحكم بين الفاعلين والأفعال، وهذا التصور العام تبدو فيه انعكاس الذات على الآخر بهذه الهيئة من حب الخير وتقديمه على المكتسب النفعي (الذات هنا لا تحب الخير للآخر) الذي يحرص أن يكون الإنسان صديقا لذاته قبل أن يكون صديقا للآخر(ريكور، 2005، ص364-365). كما اعتبر أن عدم الوفاء بالوعد يعد صورة من صور العنف (عند هونيث بصورة الاحتقار) وذلك باستعمال لغة التخاطب (التواصل) وقد فرّق بين الالتزام بالوعود والوعد للمبدأ المنطلق من البنية الحوارية التي قد تتحول إلى مشكلة أخلاقية وصراعات مؤثرة في بنى العلاقات الاجتماعية إذ إن الالتزام بالوعد يؤدي إلى معاهدة اجتماعية تسود بين أفراد مجتمع معين كثقة

متبادلة فيلتزم بها شخصان، فالاستعدادات الداخلية هي في مقام المحافظة على الذات وتقديرها وتعتبر دلالة أخلاقية حيث إن وضع الفاعل (عينه) والملتزم بالوعد وقع بين خيارين: في حالة عدم التزام الفاعل نحو الآخر يعتبر ذلك رهانا غبيّا، وإذا التزم وعزم بصدق تحدى كل العقبات والصعوبات الخارجية. وقد وصف غابرييل مارسيل الأمرين بالجهوزية وهذا ما ذكره في كتابه "الوجود والتملك": لحظة التزامي، إما أني أطرح بشكل عشوائي عدم تغيير في عواطفي، وهو أمر ليس في مقدوري في الحقيقة أن أتحكم فيه، وإما أن أقبل سلفاً بأن عليّ أن أنفذ في لحظة معينة فعلاً لا يعكس على الإطلاق استعداداتي الداخلية حين سأنفذه. في الحالة الأولى أكذب على نفسي، وفي الحالة الثانية أرضى سلفاً بأن أكذب على الغير (ريكور، 2005، ص504-505).

ولو حاولنا النظر في نظرية الاعتراف كيف أنها قد تساهم مساهمات تربوية خاصة في تربية الطفل، كما ذكر هونيث المسائل الثلاث التي ارتكزت عليها النظرية منها مسألتا الحب والتقدير الاجتماعي، وكما هو معروف فإن العلاقات الاجتماعية تتجسد بوجود الحب وتستمر باستمرارية التقدير والتي تحيطهما الروابط العاطفية والتنشئة الاجتماعية التبادلية، وخاصة في نطاق الأسرة التي تعتبر أصل العلاقات الإنسانية واللبنة الأولى في المجتمع هذا جانب، والجانب الآخر استناد هونيث وتأثره بكل من جون ديوي وجورج ميد، فهذان العالمان يشكلان تأسيس المدرسة البراجماتية التربوية فكما سعى هونيث إلى تشريح العلاقات الاجتماعية، وذلك بالاهتمام بالسياقات الثقافية وتقدير الهويات، في المقابل سعت المدرسة التجريبية إلى الاهتمام بمعالجة العلاقات التربوية خاصة التي تتحدد بالأهداف ورسم التخطيطات والمنطلقات بحيث تتوافق مع حاجات المجتمع، فقد استنتج ديوي أن الخبرة هي المحور الأساسي لمعرفة التفاعلات الاجتماعية، وهي المحك الجوهري في البحث عن الظواهر الاجتماعية، ومن بين تلك الاستنتاجات:

1) أن الخبرة قائمة بين الفرد والبيئة وبمقدورها التحدث عن القيم بكل أصنافها (المنطقية، الاجتماعية، الأخلاقية، الدينية، الجمالية).
2) تعتبر القيم نتاج الخبرة التي تتغير بتغير الأفراد وظروفهم باعتبارها عنصرا فعّالا وآتية من الواقع الخبري.
3) تتصف القيم بالنسبية لأنها عبارة عن غايات ووسائل فوجودها ليس مطلقاً ولا نهائياً.
4) أن تجربتنا (المنهج التجريبي) لها علاقة بالواقع الإنساني (عبد الحفيظ، 2010، ص41).

تتفق آراء ديوي مع صديقه جورج ميد الذي يؤكد هو الآخر أن الخبرة الحياتية لها دور أساسي في تشكيل الإحساس بالهوية والقدرة على معرفة الآخرين ببعضهم، وهذا بدوره يمهّد إلى الاعتراف بالآخر، وينطلق من عدة منطلقات من أهمها:

1) الاعتماد على نوع الاتصال الذي يعتمد عليه البشر، وفي مقدمة ذلك اللغة التي لها دور جوهري في الواقع الفعلي؛ فالناس من خلالها قادرون على التعبير عن الشعور بالذات.
2) قدرة الإنسان على التخطيط لتحقيق ما يصبو إليه وليس بالضرورة النجاح لكن يكفيه الانخراط في عملية التنبؤ لما سيفعله كل منا.
3) أن فهم معتقدات الآخرين والنظرة إلى هواياتهم هو بمثابة التفاعل الرمزي الذي له أهمية في دراسة الرموز الاجتماعية المهمة وفهمها.
4) أن التفاعل الديناميكي في النظام الاجتماعي يعتبر الخبرة ذاتها وتعتبر طموحنا واهتمامنا. (فريزر، 2016، ص 63- 64

وحتى نستطيع تطبيق ذلك يتوجب على الباحث السوسيولوجي الوقوف على الأهداف التي ستمكنه من النظر للاعتراف التربوي وهي:

1) تحديد العوامل التي يقوم عليها اتجاه موقف أو اعتقاد أو مؤثر.
2) تحديد الدوافع التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات أو الأفعال.
3) تحديد مصادر الأبحاث والتجارب.
4) تحديد السياقات التي تحدث بها الظواهر (أحجيج وآخرون، 2019، ص39).

التوصيات:

1ــ تسعى نظرية الاعتراف لتفسير الظواهر الاجتماعية بحكم أن الظاهرة الاجتماعية تتبنى الاتجاه السلوكي الذي يأخذ أشكالا مختلفة إما سلوكا بيولوجيا أو سلوكا مكتسبا من طبيعة البيئة التي يعيش فيها الإنسان والتي تتميز بعدم الاستقرار بحكم وجود الجماعات التي تتبنى قواعد محددة للتعايش.

2ــ إن نشأة الظاهرة تأتي من منطلق الوعي والتفكير والفهم، وتلك الآليات تساهم في بلورة التفاعل الاجتماعي فتكسبه دلالات ومفاهيم ذات مضامين تهدف لإنتاج تطورات سلوكية وأفعال انعكاسية وتفرز بدورها المشكلات المجتمعية التي تتصادم مع الآخر، ومن هذا المنطلق يكون تبني مسألة الاعتراف إجراءا منهجيا في تأصيل السلوكيات بتقاسم الفرضيات حتى يستطيع الباحث السوسيولوجي استقراء الوقائع وتحديد التوجهات الأخلاقية وتقديم التصورات والنظر في تتابع المتغيرات؛ لتتكامل عليها الإطار الكلي للظاهرة. يذكر ألان كولون: "من أجل فهم سلوك الفرد، ينبغي معرفة كيفية تصوره للوضع، والعقبات التي يفترض أن من واجبه مواجهتها، والبدائل التي تلوح أمامه في الأفق، ولا يمكن أن نفهم مجال الإمكانات، وما يرتبط بالجنوح من ثقافات فرعية وقوانين المجتمع وتفسيرات سلوكية أخرى جرى ذكرها على نحو مشترك، ما لم ننظر إليها من منظور الفاعل نفسه" (أحجيج وآخرون، 2019، ص 30).

3ــ إن المفاهيم التي تختزلها نظرية الاعتراف هي متصلة اتصالا كبيرا بالظواهر الاجتماعية وهي تعمل على تصنيفها ووصفها، فبمقدور الباحث أن يفرق بين الأحداث المختلفة والمواقف المتباينة في إطار معرفة قياس درجة أحد المتغيرات والحصول على معدل الحجم والنوع والتماسك والكثافة وغيره سواء أكان على مستوى الأفراد أم الجماعات.

4ــ إن بمقدور مفاهيم الاعتراف أن تساهم في تقرير القضايا التي تعزز العلاقات الاجتماعية من حيث تفسيرها وتقديم أسباب التغيرات الحاصلة في ظاهرة معينة والتنبؤ وفهم أنماط القضايا التي قد تأخذ أشكالاً مختلفة إما قضايا وجودية أو المتعلقة بالعلاقات بحسب الظواهر. ويرى ماكس فيبر أنه يجب أن تفهم الظواهر الاجتماعية من مستويين:

1) مستوى المعنى عند الفاعلين أنفسهم.
2) مستوى الفعل الجمعي بين جماعات الفاعلين (تيرنر، 2000، ص9-11).

5ــ ظهور القناعات التي تنشأ عبر المناقشة والصراع والنضال والتفاوض وهي بدروها تهيئ القناعات في عقل الباحث فتتحول إلى حقيقة لم تنشأ من فراغ بل هي مستندة إلى الأصول المنهجية أي بأسلوب علمي منظم ثم تقييمها علمياً، وإقرار عالم الاجتماع بالحقائق المتمثلة هو بحد ذاته اعتراف بوجودها ويجب عليه أن لا يتجاهلها (جولدنر، 2004، ص 99).

6ــ تعتبر النظرية الاجتماعية نتاج خبرة شخصية للأفراد الذين قاموا بصياغتها، وكل نظرة تحمل دلالات وتصورات خاصة تبعاً للقواعد الفنية للنظرية الاجتماعية (جولدنر، 2004،ص 97) فالخبرة الإنسانية هي بالأصل فعل إنساني خضع لعدة معايير وكما تعرفه حنة أرندت بأنه :" النشاط الوحيد الذي يربط الناس فيما بينهم، أو يقيم العلاقة بين الناس وهو يتطابق مع الشرط الإنساني للتعدد" (بغورة، 2018،ص 38) فاستهداف الحياة الجيدة مع الآخر هي رغبة كل إنسان يسعى لأن يعيش تحت مظلة نظام اجتماعي تظهر فيه مؤسسات العدالة الاجتماعية وهي تمارس من خلالها المستوى الأخلاقي بحرية دون تحيّز باحترام التعدد الثقافي وكما ينظر أوجست كونت إلى أهمية التمييز بين دراسة الاستقرار الاجتماعي (قوانين التعايش) والحركة الاجتماعية (قوانين التعاقب)، ومن خلالهما يحدث التكامل بينهما، فيمكّن الجماعات من تفادي الفوضى وإقامة النظام والانسجام في المجتمع(عنصر، 1990،ص 30).

الخاتمة:

انطلاقا مما تقدم ووفقا لكل ما تم عرضه في سياق متن البحث، ووفقا لفلسفة كل من بول ريكور وتشارلز تايلر وأكسيل هونيث، حول نظرية الاعتراف ومقتضياتها نجد أنها ليست مفهوما مجردا بل على العكس؛ إنها تمثل خلاصة لتجربة معيشية تمثلها الجماعات.

قائمة المصادر المعتمدة:

1. أحجيج. حسن (2018): نظرية العالم الاجتماعي قواعد الممارسة السوسيولوجيةعند بيير بورديو.ط1. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. الرباط. المغرب.
2. أحجيج. د. حسن، فزة، د. جمال (2019): البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية. فضاء آدم للنشر والتوزيع.
3. العمر. د. معن خليل (2005): علم المشكلات الاجتماعية. ط1. دار الشروق للتزويع والنشر. عمان. الأردن.
4. العياشي. عنصر (1995): علم الظواهر الاجتماعية. ط1. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.
5. القريشي. طالب عبد الكريم كاظم (2012): "الظاهرة الاجتماعية عند إميل دوركايم (تحليل اجتماعي)". مجلة دراسات إسلامية معاصرة. العدد 6. السنة 3.
6. الوكيلي. يونس. وآخرون (2018): الأنثروبولوجيا الفرنسية.ط1. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، المغرب.
7. بغورة. الزواوي (2018): الشمولية والحرية. ط1. دار سؤال النشر، لبنان، بيروت.
8. بغوره. الزواوي (2012): الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل دراسة في الفلسفة الاجتماعية.ط1. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت.
9. بومنير. د. كمال (2015): مقاربات في الخطاب النقدي لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى هارتموت روزا. دار الأيام للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
10. بومنير. كمال (2012): التشيؤ دراسة في نظرية الاعتراف. ط1. مؤسسة كنوز الحكمة. الجزائر.
11. بومنير. د. كمال (2010): النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت. ط1. منشورات الاختلاف. الجزائر.
12. تايلر. تشارلز (2015): منابع الذات تكوّن الهوية الحديثة.ط1. ت. حيدر حاج إسماعيل. المنظمة العربية للترجمة. بيروت.
13. تايلور. تشارلز (2015): المتخيلات الاجتماعية الحديثة.ط1. ت. الحارث النبهان. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة. قطر.

14.تايولر. تشارلز (2014): منابع الذات تكون الهوية الحديثة.ط1. ت. حيدر حاج إسماعيل. المنظمة العربية للترجمة. بيروت، لبنان.

15.جولدنر. ألفن (2004): الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي.ط1. ت. علي ليلة، المشروع القومي للترجمة. القاهرة.

16.دوركايم. إميل (1988): قواعد المنهج في علم الاجتماع. ت. د. محمود قاسم/ دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية.

17.ريكور. بول (2005): الذات عينها كآخر.ط1. ت. جورج زيناتي. المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

18.ريكور. بول (2008): فلسفة الإرادة الإنسان الخطّاء.ط2. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب.

19.ريكور. بول (2013): الحب والعدالة.ط1. ت. حسن الطالب. دار الكتاب الجديد المتحد. بنغازي. ليبيا.

20.ريكور. بول (2002): محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا.ط1. ت. فلاح رحيم. دار الكتاب الجديد المتحدة. بنغازي. ليبيا.

21.سباكتر. سيلين celinespector (2016): مقال: تشارلز تايلر حكاية الذات والنشأة والأطروحة الفلسفية. مجلة الاستغراب.

22.عبد الحفيظ.البار (2010): فلسفة التربية عند جون ديوي، رسالة ماجستير منشورة. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر.

23.عنصر. العياشي (1990): علم الظواهر الاجتماعية.ط1. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

24.غودار. إلزا (2019): أنا أوسيلفي إذن أنا موجود. ت. سعيد بنكراد. المركز الثقافي للكتاب. الدار البيضاء. المغرب.

25.فياض. حسام الدين محمود (2018): **مؤسس علم الحديث إميل دوركايم المنهج التفسيري في دراسة الظواهر الاجتماعية**، مكتبة نحو علم اجتماع تنويري، الطبعة الأولى.

26.فريزر. كولن وآخرون (2016): **تقديم علم النفس الاجتماعي**، ت. د. فارس حلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية

27.فيفيوري. ميشال (2018): مقال: التعددية الثقافية مفهوم يجب إعادة بنائه. مجلة الاستغراب.

28.لكروا. ميشيل (2017): عبادة المشاعر. ت. د. أمين كنون. أفريقيا الشرق. الدار البيضاء. المغرب

29.ليلة. على (2005): بناء النظرية الاجتماعية. المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع. الاسكندرية.

30.محمد. بوعبدالله (2015): مقال: سوسيولوجيا الاعتراف في الفكر الاجتماعي النقدي.. كمُقوّم للعيش المشترك

31.ميلود. العربي (2011): "الذات والغيرية في فلسفة بول ريكور "رحلة البحث عن الذات من خلال الآخر". أطروحة دكتوراه.جامعة وهران. كلية العلوم الاجتماعية. قسم الفلسفة.

32.هونيث. أكسيل (2012): التشيؤ دراسة في نظرية الاعتراف.ط1. ت. د. كمال بومنير. مؤسسة كنوز الحكمة. الابيار. الجزائر.

المقالات:

1. المسكيني. فتحي (2018): الدين وقضايا المجتمع الراهنة. رابط المقال:

https://www.mominoun.com/articles/%D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%8A%7D%8AD%D%8AA%D%82%9D%8A%7D%8B5671-1

2. علوش. نور الدين (2020): حوار مع فليسوف الألماني إكسيل هونيث : الصراع مع القيم العالمية مغامرة ناقصة. رباط المقال:

https://hekmah.org/%D%8A%7D%84%9D%8B%5D%8B%1D%8A%7D%8B9-%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%82%9D8%9A%D85%9-%D%8A%7D%84%9D%8B%9D%8A%7D%84%9D%85%9D8%9A%D%8A9-%D%85%9D%8BA%D%8A%7D%85%9D%8B%1D%8A9-%D%86%9D%8A%7D%82%9D%8B%5D%8A/9

3. موقع UTFORSKA (2019) مقال: AXEL الرابط: HONNETHSTEORIOMERKÄNNANDE

HTTPS://UTFORSKASINNET.SE/HONNETHS-TEORI-OM-ERKANNANDE/?FBCLID=IWAR0FG_UD2LLMHMYEYTCVKMSM0NBWZG-VWIACWYQKZOP8QBOZEX6FVEXLGCQ

رابعا: البحوث الاقتصادية

بناء المؤسسات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية مع رفع رفاهية المواطنين في مملكة النرويج

Building constitutional, economic and social institutions

While raising the wellbeing of citizens in the Kingdom of Norway

أ.د. سناء عبد القا[1]در مصطفى
الأكاديمية العربية في الدنمارك
الاكاديمية العربية في الدنمارك
كلية الإدارة والاقتصاد

oriemus@online.no-

تاريخ التقديم للنشر: 20 /3/ 2021 تاريخ القبول للنشر: 2021/5/18

الملخص:

أعادت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً وصف النرويج بأنها إحدى البلدان التي لديها أفضل نظام لمعظم الناس على الصعيد العالمي. هذه هي دولة الرفاه الكلاسيكية التي ترعى أصغر سكانها، وتوفر التعليم، وتوفر للجميع خدمة صحية مجانية وتوفر الرعاية لكبار السن حينما لا يصبحون قادرين على رعاية أنفسهم بأن تخصص لهم منازل خاصة لإسكانهم وهذا بلد المعايير، الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، وهو حلم بعيد المنال لا يمكن تصوره بالنسبة لكثير من الناس. ولكن هل هذا النظام الذي يمكن الحفاظ عليه على المدى الطويل، أم أن هذا النظام مكلف للغاية؟ ما هي التحديات التي يمكن للمرء أن يتنبأ بأن دولة الرفاه تواجه في المستقبل؟ في هذا البحث سوف أشرح مفاهيم معينة تخص الرفاه وكذلك الإجابة على الأسئلة أعلاه قبل أن أحاول في نهاية المطاف الإجابة كيف يمكن للمرء أن يحل المشاكل التي تواجهها دولة الرفاه في المستقبل. ولكن ما هي دولة الرفاه؟ يمكن استخدام مفهوم دولة الرفاهية حينما تقوم الدولة التي أنشأت خطط اقتصادية وبرامج تنموية ومؤسسات تابعة لها بتصحيح الاختلافات بين |الناس في المجتمع. دولة الرفاه هي دولة تقوم على مبادئ مثل المساواة والأمن للجميع من حيث المبدأ وأن تتحمل الدولة مسؤولية رفع مستوى المعيشة والصحة والاقتصاد للشعب بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والانتماء الطبقي للناس.

مصطلحات الدراسة: دولة الرفاه، خطط اقتصادية، برامج تنموية، مؤسسات، الانتماء الطبقي.

Abstract

Norway has been repeatedly appointed by the United Nations (UN) as one of the countries with the best system for most people on a global basis. This is a classic

welfare state that takes care of its youngest inhabitants, provides schooling, provides everyone with a free health service and pays care and old homes for the elderly when they can no longer afford to take care of themselves. This is a country of norms, both formal and informal, which for many people is a distant and unthinkable dream. But is this a system that is possible to maintain in the long run, or is this too expensive system? What challenges can one predict that the welfare state faces in the future? In this article I will explain certain concepts, as well as to try to answer the questions above before I will eventually try to answer how can one solve the problems the welfare state will face in the future. But what is a welfare state? The concept of a welfare state can be used when describing a state that has established state schemes and institutions to correct the differences between people in a society. A welfare state is a state that is based on principles such as equality and security for all and means in principle that the state assumes responsibility to increase the standard of living, health and economy of the people independent social status and class affiliation. **Keywords**. Welfare state, health service, institutions, class affiliation.

المقدمة:

دولة الرفاه هي دولة تقوم على مبادئ مثل المساواة والأمن للجميع وأن تتحمل مسؤولية رفع المستوى المعاشي والصحي والاقتصادي للشعب بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والانتماء الطبقي للناس وذلك من خلال وجود مؤسسات اقتصادية ومالية مثل البنك المركزي وقانونية مثل دستور البلاد والجهاز القضائي ونقابية مثل اتحاد نقابات العمال على مستوى عال من الدقة والتنظيم والحنكة.

ومن الجدير بالذكر أن نظام الحكم في النرويج هو ملكي دستوري. ويمكن أن تشكل الحكومة من الحزب الذي يجب أن يحصل على 85 مقعدا من أصل 169 مقعدا برلمانيا، أو من مجموعة من الأحزاب الفائزة في الانتخابات البرلمانية التي تجري مرة واحدة كل أربعة سنوات بعد أن تتفق فيما بينها.

تعتمد الانتخابات على نظام التمثيل النسبي للقوائم الانتخابية في تسعة عشرة دائرة انتخابية متعددة الأعضاء، حيث تمثل كل دائرة انتخابية إحدى مقاطعات النرويج.

يتراوح عدد الأعضاء المؤهلين للإعادة لكل دائرة انتخابية ما بين 4 و19 عضواً. ويتحدد توزيع المقاعد البالغ عددها 169 مقعداً على مقاطعات البلاد التسعة عشر باستخدام صيغة مستويين (صفين) بالرجوع

إلى عدد السكان والحجم الجغرافي الخاص بكل مقاطعة. يُمثل كل فرد من السكان بنقطة واحدة، ويعادل كل كيلومتر مربع 1.8 نقطة[1].

ويجب عقد الانتخابات البرلمانية وفقاً للدستور النرويجي كل أربعة سنوات. ولا يجوز حلّ البرلمان قبل انتهاء فترة ولايته، ما يجعل من المستحيل بمكان من الناحية العملية إجراء انتخابات مبكرة دون خرق القانون الانتخابي الدستوري للبلاد.

اعتمد دستور النرويج يوم 16 مايس /مايو وبتاريخ 17 مايس/مايو 1814 تمت المصادقة عليه من قبل الجمعية التأسيسية النرويجية في مدينة أيدسفول Eidsvollواعتبر في ذلك الوقت أحد أكثر الدساتير ديمقراطية في العالم . ويعتبر يوم السابع عشر من شهر مايس هو اليوم الوطني للنرويج.

نظام الحكم في النرويج ملكي وراثي دستوري، ويقوم الملك بعد موافقة البرلمان الذي يُعد المجلس التشريعي في البلاد بالمصادقة على الحكومة المؤلفة من رئيس الوزراء والوزراء.

وتوجد ثلاث سلطات في الحكومة النرويجية حسب الدستور النرويجي وهي:

1.السلطة التنفيذيّة: هذه السلطة بيد الملك أو الملكة، حيث يُصدر الملك القرارات الملكية في المجلس، ولا تكون القرارات الملكية صحيحة إلا بعد توقيع رئيس الوزراء، وتقع القيادة السياسية في النرويج على كاهل مجلس الوزراء، وتُمنح المسؤولية الدستورية والبرلمانية للسلطة التنفيذية.

2.السلطة التشريعيّة: يوجد في النرويج برلمان أحادي النظام عمره أربعة سنوات، يُنتخب فيه 169 عضواً من خلال التمثيل النسبي للقوائم الحزبية، ويُمثل البرنامج مصالح المواطنين، ويُقرر ويُلغي التشريعات، ويُصادق على الميزانية المقترحة، ويراقب إجراءات الحكومة، ويناقش قضايا السياسة الخارجية، ويعطي الإذن بالإيرادات والنفقات.

3. السلطة القضائيّة: يقوم الملك بتعيين القضاة بناءً على توصية مجلس التعيينات القضائية، وتترأس المحكمة العليا النظام القانوني للمملكة؛ حيث تتخذ القرارات النهائية في الطعون المقدمة من المحاكم الدنيا، وهي مكوّنة من رئيس القضاة و18 قاضٍ مساعد، وتنظر المحاكم والهيئات القضائية الخاصة إلى القضايا المختلفة، ويُحال القضاة إلى التقاعد بشكل إلزامي عند وصولهم إلى عمر السبعين.

وتتشكل الحكومة المحلية في النرويج والتي هي السلطة التنفيذية من 19 مقاطعة، وتنقسم المقاطعات إلى بلديات ريفية وحضرية، وتُنتخب المجالس بها كل أربع سنوات، وتعكس الانتخابات البلدية فئات الأحزاب في البرلمان.

[1]) .(Andersen,Erling, Store Norske Leksikon,(snl.no), 1981, s.5.

ويعتبر الدستور النرويجي هو ثاني أقدم دستور مكتوب وفعّال في العالم، حيث تم اعتماده في 17 مايس/مايو 1814م، ومن أهم مبادئ هذا الدستور هي حقوق الإنسان. وتتحقق سيادة الشعب من خلال البرلمان حيث أنّ النرويجيين يشرفون على الحكومة ويصدرون القوانين ويفرضون الضرائب ويمنحون التمويل المالي للحكومة.

وقد أصدر البرلمان النرويجي في شهر مايس/مايو سنة 2014 التغييرات الأكثر جوهرية منذ العام 1814، وذلك عن طريق ادخال الفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان قدرة مملكة النرويج على بناء المؤسسات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية ورفع رفاهية المواطنين وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد البشرية والثروات الطبيعية في البحار والمحيطات من مختلف أنواعها من غاز ونفط وأسماك وغيرهما.

أهداف البحث:

ويهدف البحث الى القاء الضوء على أهم التحديات التي يمكن أن تواجه دولة الرفاه في النرويج من حيث:

1. بيان وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف حجر عثرة أمام تنمية وتطور دولة الرفاه في النرويج، اعتمادا على التحليل العلمي الذي تحدده منهجية هذا البحث.

2. طرح الحلول العملية من خلال الخطط الاقتصادية الطويلة والمتوسطة الأمد لضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة مستمرة ومتواصلة حسب التصورات المرسومة لها.

2.1.مشكلة البحث:

هلأن النظام السائد في النرويج يمكن الحفاظ عليه على المدى الطويل، أم أن هذا النظام مكلف للغاية؟ ما هي التحديات التي يمكن أن تواجه دولة الرفاه بالنرويج في المستقبل؟

في هذا البحث سوف أشرح مفاهيم معينة للإجابة على الأسئلة أعلاه ومن ثم الإجابة كيف يمكن للمرء أن يحل المشاكل التي تواجهها دولة الرفاه في المستقبل.

فرضيات البحث

والفرضية الأساسية للبحث هي وجود مؤسسات اقتصادية واجتماعية وقانونية في مملكة النرويج هدفها رفاهية المواطن النرويجي.

الفرضية الأولى: الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد (خطط لمدة 10 سنوات) وخطط اقتصادية خمسية تلائم طبيعة النرويج وتناسب بيئته الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية-الاجتماعية المنشودة.

الفرضية الثانية: إن نظم المعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد الوطني هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل معظم مشاكل النظام الاقتصادي من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على البيروقراطية الإدارية وكذلك التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة.

منهج البحث:

ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة والوصول الى اثبات فرضية البحث أو نفيها اعتمدت في هذا البحث استخدام المنهج الاستنباطي الوصفي التحليلي الذي يستند على أساليب الاحصاء الاقتصادي ومحاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض. وحتى تكون المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ناجحة وذات استمرارية وتحقق الأهداف المرجوة منها، فإنها تحتاج إلى مؤسسات مالية ودستورية توفر لها كل مقومات النجاح بدءاً من استراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية لتي تعتبر إحدى أولوياتها، وتبني السياسات المالية والتمويلية اللازمة لتنفيذها، وانتهاء بالتسويق الداخلي والخارجي (الصادرات) لمنتجات هذه المشاريع.

1.1. وسائل الإنتاج في الاقتصاد النرويجي.

يمكن تعريف الاقتصاد النرويجي بأنه اقتصاد مختلط وهو مزيج من اقتصاد السوق واقتصاد مخطط جزئيا ويمكن تسميته برأسمالية الدولة لأن الأخيرة تملك بما لا يقل عن 51% من أسهم أهم المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني النرويجي. وتقوم الدولة بتوزيع المنافع والأعباء في المجتمع من خلال التشريعات الاقتصادية والسياسة الضريبية.

وتتفاوض عدة منظمات مهنية ونقابية مع الحكومة حول توزيع السلع والأعباء وبالأخص منظمات المزارعين حول دعم الدولة لهم لجعل تكاليف انتاج المنتجات الزراعية أقل عبئًا عليهم [1].

يمتلك القطاع الخاص أجزاء كبيرة من وسائل الإنتاج وتمتلك الدولة والمقاطعات والبلديات شركات الى جانب الدولة في النرويج. ويصبح من الشائع أن تحول الدولة شركاتها إلى شركات ذات مسؤولية محدودة، لكنها تحتفظ بأكثرية الأسهم (أكثر من 50٪ من الأسهم). ولذلك يتساءل البعض حول من

) .[1](Munthe, Preben. Økonom i Norge, Brødsmulesti, Universitetet i Oslo,10/6/2014. Universitetsforlaget

يملك البنوك وشركات التأمين والمصانع والمحلات التجارية والأراضي والغابات والمستشفيات والمدارس والاتصالات في النرويج؟

2.1. الإنتاج والمبيعات.

يخضع الإنتاج والمبيعات إلى حد كبير من حيث العرض والطلب، لكن الدولة تدخل تشريعات تنظم عملية العرض والطلب. فيما يلي أمثلة على مثل هذا التشريع:

1. ينظم قانون بيئة العمل بيئة الإنتاج في الشركات ويضمن حقوق العمال.
2. يضمن قانون التسويق للمستهلك حقوق المستهلك ويكافح التسويق غير المشروع.
3. مراقبة المنتجات العامة وحظر إنتاج وبيع المنتجات الخطرة على صحة المستهلك.
4. ينظم قانون الشراء العلاقة بين المشتري والبائع.
5. كما تضبط الدولة وتضمن أن سعر المنتجات الضارة، مثل الكحول والتبغ، لا يحكمها السوق فقط أنما الدولة هي التي تحدد أسعار المشروبات الروحية والسجائر. وفي الوقت نفسه يجب على الدولة ضمان الحد الأدنى من إنتاج المواد الضرورية الاستهلاكية في النرويج في حالة الحرب أو غيرها من الكوارث والظروف الطارئة والاستثنائية [1].

3.1. الاقتصاد التفاوضي.

ويرجع السبب في التسويات المتعلقة بالأجور في معظمها إلى المفاوضات بين من يبيعون قوة العمل (العمال) ومن يشترون قوة العمل (أصحاب العمل). ومع ذلك، يمكن للدولة التدخل عندما تتفاوض الأطراف في سوق العمل، على سبيل المثال مع لجنة الرواتب الإجبارية. وتتفاوض العديد من المنظمات الانتاجية والنقابية أيضا مع الدولة.

وكما رأينا، تتفاوض الدولة مع المزارعين للتأكد من أن الغذاء ليس باهظ الثمن، وأن الإنتاج الغذائي مضمون نوعا وكما في جميع أنحاء البلاد. هذا الأخير له علاقة أيضا مع تطوير المناطق الجغرافية التي تتمع بظروف مناخية صعبة في شمال النرويج.

2. القطاع العام والخاص.

تسيطر الدولة على قطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسة، مثل قطاع النفط الحيوي وعلى قطاع الموارد الطبيعية في البلاد مثل الطاقة الكهرومائية والأسماك والغابات والمعادن، ويعتمد النرويج

) [1](Tøtland, Ole Steinr، Det norske økonomiske systemet, Norge,NDLA Samfunnfag. 15.08.2014.s.23.

اعتماداً كبيراً على قطاع النفط الذي يمثل ما يقرب من نصف الصادرات وأكثر من 30% من عائدات الدولة.

إن مملكة النرويج هي خامس أكبر مصدر للنفط وثالث أكبر مصدر للغاز في العالم ولقد اختارت النرويج على البقاء بعيدا عن الاتحاد الأوروبي خلال استفتائين، كان الأول في العام 1972 والثاني في العام 1994 بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في النرويج في 27 و28 من شهر تشرين الثاني 1994. وبعد فترة طويلة من المناقشة الساخنة، فاز جانب "لا" بنسبة 52.2 في المائة من الأصوات، وبلغت نسبة المشاركة 88.6 في المائة.

تستورد النرويج ما يزيد على 50% من احتياجاتها الغذائية وتستخدم المراعي الجبلية الشاسعة لرعي الماشية والأغنام، وفي الشمال حيث يوجد غزال الرنة. ويزرع الشعير والقمح والبطاطس في أماكن كبيرة من النرويج. وتشكل الغابات حوالي ربع مساحة النرويج؛ الأخشاب هي مورد كبير من الطبيعية وهي أساس لواحدة من الصناعات الرئيسية في البلد. وتجذب المضايق النرويجية الجميلة والشمس في منتصف الليل العديد من السياح لزيارة النرويج خاصة في الصيف. ويمتاز صيد الأسماك (وخاصة سمك القد والرنجة والماكريل والسلمون) بأهمية كبيرة في النرويج، حيث أنها تصدر للبلدان الأخرى [1].

أن قطاعات الأعمال الرئيسة في النرويج هي البترول والغاز الطبيعي، والشحن، والتجارة. ومنذ اكتشاف النفط في حقل إيكوفسك Ekofisk في العام 1969، أصبحت صناعات البترول والغاز الطبيعي حيوية لاقتصاد النرويج ، وبذلك ازدادت فرص العمل ، ولكن أيضا ازداد التضخم والتعرض للتقلبات في السوق العالمية للبترول بصورة أكثر من قيمة تصدير النفط والغاز الطبيعي.

وتشمل الموارد المعدنية خامات الحديد والنحاس والرصاص والزنك والتيتانيوم والنيكل.

كما يوجد إنتاج الألمنيوم والسبائك الحديدية والطاقة الكهرومائية. ومن صادرات البلاد أيضاً تجهيز الأغذية التي تعتمد على الثروة السمكية بالدرجة الاولى وبناء السفن وصناعة لب الورق ومنتجات الورق والمعادن والكيماويات والمنسوجات.

ويحمل الأسطول النرويجي التجاري الضخم جزءاً كبيراً من تجارة العالم من النفط والمنتجات النفطية والآلات والمعدات والمعادن والمواد الكيميائية والسفن والأسماك التي هي أهم الصادرات في حين تشمل الواردات السلع الرأسمالية والمواد الكيميائية والمعادن والمواد الغذائية. يتكون الشركاء التجاريين الرئيسيين من بريطانيا وألمانيا والسويد وفرنسا [2].

(4) Næringslivet i Norge. No.wikipedia, 10. okt. 2015

(5) .SSB - Statistisk Sentralbyrå Norge .http://www.ssb.no, 1970.

وفي تقرير مجلة "الإيكو نومست" الذي نشرته في الخامس عشر من شهر تشرين الأول العام 2015 يؤكد بأن النرويج بلد رأسمالي ولكن الشركات المملوكة من قبل الدولة هي التي تهيمن فيه كما أنه منتج عملاق للنفط معتبرا أن هذا النموذج غير المألوف نجح في البلد على مدى سنين طويلة (1)

نرى هنا أن الأعمال في النرويج يمكن تقسيمها إلى قسمين أو قطاعين - القطاعين العام والخاص. ينظر إلى القطاع العام تقليديا على أنه قطاع الأعمال التي تكون فيها الدولة أو البلديات هي المالك أو صاحب العمل.

ويساهم القطاع العام بنسبة 16 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ثم القطاع الخا ص ويشمل قطاع الصناعة بمختلف فروعها الانتاجية والزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك والشركات التجارية والبنوك الخاصة وما إلى ذلك من المشاريع الانتاجية والخدمية.

3. السياسة الاقتصادية في النرويج

تقوم الحكومة النرويجية برسم السياسة الاقتصادية للبلد، ولكن يجب أن تأخذ موافقة البرلمان عليها حتى تدخل حيز التنفيذ. وتقدم الميزانية إلى البرلمان في أوائل شهر تشرين الأول ويتم التعامل معها في اللجان المختلفة وتستكمل إجراء التغييرات عليها ومن ثم يتم تمريرها من قبل البرلمان قبل عطلة عيد الميلاد وتلتزم الحكومة بتنفيذها على صعيد الواقع العملي.

من أجل الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية، فإن الحكومة النرويجية لديها العديد من الأدوات الاقتصادية ولكننا سوف نركز على الأدوات التالية:

1.3.السياسة المالية

السياسة المالية هي السياسة الاقتصادية التي تعمل بها الحكومة في المقام الأول من خلال ميزانية الدولة، والموازنة العامة للدولة هي خطة أو توقعات بالإيرادات والنفقات الحكومة للسنة المالية المستقبلية.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في النرويج حوالي 620 2 مليار كرونة في العام 2015 . كانت نسبة الزيادة في الأعوام 2016 ، 2017 والمتوقع في 2018 هي 1.0 و 1.7 و 2.4 بالأسعار الجارية على التوالي. أن حصة الفرد الواحد في النرويج من الناتج المحلي الإجمالي هي أكثر بنسبة 48% من حصة الفرد الواحد في دول الإتحاد الأوروبي في العام 2016.

(6) .The Economist 15.10.2015 .http://www.economist.com

وتؤدي عادة الضريبة العامة والإعفاءات الضريبية إلى تنشيط الاقتصاد الوطني، في حين أن الحد منها سيكون له تأثير عكسي. كما يمكن للدولة في أوقات النشاط الكبير زيادة مستوى الضرائب الإعتيادية والضرائب على إعادة استثمار الأرباح من أجل حل المهام المشتركة العاجلة، لكن الدولة يجب أن تكون حذرة عندما تريد كبح جماح الاقتصاد الوطني.

وإذا كانت السلطات السياسية غير راضية عن توزيع الفوائد والأعباء في المجتمع، فيمكن استخدام ميزانية الدولة. عادة ما تسمى هذه السياسة بالتوزيع. يمكن للدولة استخدام الميزانية لتغيير التوزيع في المجتمع. من خلال دفع معونات إلى الأسر الأكثر فقرا وفي الوقت نفسه رفع الضرائب على الأغنياء، وبالنتيجة سيحصل الفقراء على فوائد أكبر في حين يتحمل الأغنياء أعباء أكثر (مبدأ الضرائب التصاعدية). في ميزانية الدولة، تمنح الدولة المال للبلديات والمقاطعات. وبهذه الطريقة، تكون ميزانية الدولة مهمة للرعاية والخدمات الاجتماعية والصحية على المستوى المحلي.

2.3. سياسة المال والائتمان.

إن سياسات المال والائتمان هي تدابير عامة (حكومية) تهدف إلى التأثير على الشروط والظروف النقدية والائتمانية في البلاد. هذا موضوع واسع النطاق، لكننا سنركز فقط على السياسة السعرية في البلد وتأثيرها على سعر صرف الكرونة النرويجية.

وتخول مسؤولية إجراء السياسة النقدية في المملكة الى البنك المركزي النرويجي Norges Bank وفي هذا البنك يمكن للبنوك على مختلف أنواعها أن تودع رؤوس أموالها. يسمى سعر الفائدة الذي تتلقاه البنوك على الودائع في البنك المركزي بمعدل الإدارة. عادة ما يكون المعدل الأساسي هذا هو العامل الأهم لسعر الفائدة على الودائع والإقراض في البنوك الخاصة.

يحدد البنك المركزي النرويجي المعدل الأساسي من بين أشياء أخرى تحدد من تأثير التضخم الذي يعني الانخفاض في القيمة النقدية، أي كمية أقل من السلع والخدمات مقابل مبلغ معين من المال. ارتفاع التضخم يكلف الحكومة بإنفاق الأموال طالما يفقد رأس المال قيمته الحقيقية.

كلف السياسيون النرويجيون البنك المركزي بإدارة سعر الفائدة النقدي بحيث يبلغ معدل التضخم السنوي حوالي 2.5 في المائة. وسوف يرتفع سعر الفائدة إذا اعتقد البنك المركزي أن التضخم سيبدو أكثر من 2.5% سنوياً، وينخفض إذا كان تضخم الأسعار يبدو أقل بكثير. ويمكن تعزيز تأثير تغيرات أسعار الفائدة لأن أسعار الفائدة تؤثر أيضًا على سعر صرف الكرونة. هنا نطرح مثال بسيط لفهم لهذا السياق:

أ- مع انخفاض أسعار الفائدة ، سيوفر المزيد من الطلب على القروض وانخفاض في عرض رأس المال المتاح بالكرونة النرويجية. وبالتالي، عادة ما يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الطلب

على العملة النرويجية وبالتالي ضعف الكرونة. وبهذا أصبحت السلع المستوردة أكثر تكلفة ويتبع ذلك زيادة التضخم المحلي. من ناحية أخرى، يؤدي ضعف الكرونة إلى زيادة أحجام الصادرات لأن السلع النرويجية أرخص في الخارج.

ب-وبأسعار فائدة أعلى، سيكون التأثير هو عكس ذلك، إذ أن ارتفاع سعر صرف الكرونة سيخلق مشكلة تصدير منتجات الصناعات النرويجية. وسوف يؤدي هذا إلى افلاس الشركات المنتجة والمصدرة وتسريح الكثير من الأيدي العاملة [1] .

3.3.المدخرات العامة

يشكل النفط والغاز جزءاً مهماً من ثروة النرويج الوطنية. وقد أعطى ذلك عائدات مغرية للنرويج وفرصة فريدة لزيادة رأس المال للأجيال القادمة. ولذلك استثمرت النرويج بكثافة في صندوق نفطي بلغ رأسماله حتى حزيران العام 2017 أكثر من ثمانية آلاف مليار دولار. وبسبب التقلبات الدورية لسعر بيع البرميل الواحد من نفط الشمال يمكن تخفيض قيمة الصندوق أو زيادته بمئات مليارات الدولارات في فترة زمنية قصيرة.

4.صندوق النفط.

تأسس صندوق النفط الحكومي في العام 1990 ولكن أعيدت تسميته في العام 2005 إلى صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي-العالمي والذي يدار من قبل البنك المركزي النرويجي ويستثمر رأسماله في الأسهم والأوراق المالية في جميع أنحاء العالم لأمرين:

1-مبدأ التنمية المستدامة.

2-أسباب سياسة المال والائتمان

1-مبدأ التنمية المستدامة

أن الغرض من صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي هو توفير تمويل نفقات التقاعد المستقبلية للتأمين الوطني وذلك لأن مصروفات التقاعد في خطة التأمين الوطنية سوف تزداد بشكل كبير يستخدم الآن، ولكن سيتم إضافته إلى صندوق التقاعد. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نضمن للمستقبل أولئك الذين يأتون بعدنا ويتجنبون دفع أعباء كبيرة على الأجيال القادمة كما يقول النرويجيون.

2-أسباب سياسة المال والائتمان

). [1](www. Norges Bank (norges-bank.no),1990.

ومن أجل كبح جماح الاقتصاد النرويجي، سيتم تقليص التدفقات النقدية والائتمانية في الاقتصاد النرويجي لأن الأخير لا يتمكن من استيعاب الفائض الضخم من مداخيل صناعة النفط التي تؤدي إلى ارتفاع درجة نشاط الاقتصاد الوطني مع نقص الموارد المتاحة مثل العمل.

وسيؤدي هذا التطور مرة أخرى إلى زيادة الأجور والأسعار التي لا يمكن السيطرة عليها والتي ستؤثر على تصدير المنتجات النرويجية وفقدان السلع النرويجية الأسواق خارج العالم. لذلك قرر البرلمان النرويجي أنه لا يمكن استخدام سوى جزء من العائد السنوي من صندوق النفط في النرويج لتغطية عجز الموازنة الحكومية. في حين سيتم استثمار باقي عوائد النفط في الخارج حتى لا يتأثر الاقتصاد النرويجي مباشرة.

5. صادرات الخشب النرويجية.

بدأ استيراد الخشب النرويجي في بداية القرن السادس عشر من قبل بريطانيا ومستعمراتها، هولندا ومستعمراتها، وكذلك دول بحر البلطيق. بلغ عدد شركات قطع الأشجار في جنوب النرويج 550 شركة.

قامت شركة سودرا سيل توفته Sødra Cell Tofte السويدية بشراء وتصدير 1.9 مليون متر مكعب من الخشب النرويجي الى السويد سنويا قبل تغيير اسمها في العام 2013 الى Tofte Sødra واستمرت على تصدير الخشب النرويجي الى مصانع الخشب في السويد ومن ثم تصديره الى دول شمال أفريقيا مثل مصر وتونس والمغرب.

وتشتري شركة سويدية أخرى باسم سفينسكه ستورا اينسو Svenske Stora Enso بمقدار 1.5 مليون متر مكعب وتصديره الى السويد أيضا بالإضافة الى 200 ألف متر مكعب من السيليلوز. وبذلك يكون مجموع ما تصدره شركتي Tofte og Stora Enso لوحدهما بمقدار 3.6 مليون متر مكعب سنويا حسب احصائيات مكتب الإحصاء المركزي النرويجي SSB- Statistisk sentralbyrå.

صرح المدير الإداري في اتحاد مالكي الغابات النرويجية غودبراند كفال Gudbrand Kvaal بأن "رجال الأعمال والصناعيين يجب أن يجلسوا الى طاولة المفاوضات ويناقشوا تحديد السعر الذي يجعل مالكي الغابات ومؤسسات نشر الخشب أكثر حرصا على ازدهار صناعة قطع الأشجار ونشرها.

6. الاستثمار الأجنبي في النرويج وديون النرويج الخارجية.

كانت محفظة رأس المال الأجنبي المستثمر في النرويج 582.7 مليار كرونة في نهاية عام 2006، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15.6 في المائة منذ عام 2005. ويمتلك المستثمرون الأوروبيون أكثر من 70 في المائة من رأس المال هذا في عام 2006.

وبلغت حصة المستثمرين الأجانب من الأسهم 346.3 مليار كرونة، في حين كانت النسبة المتبقية البالغة 236.4 مليار كرونة نرويجية في شكل صافي مستحقات القروض.

يملك أكثر من 70% من رأس المال مستثمرين أوروبيين و95% منهم من دول الاتحاد الأوروبي التي هي: السويد والدنمارك والمملكة المتحدة وهولندا وفرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة. وقد استأثرت هذه البلدان الستة بنحو ثلاثة أرباع جميع رؤوس الأموال المستثمرة مباشرة. كان هناك عدد قليل من المستثمرين من خارج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وكانت الاستثمارات تقع بشكل كبير في صناعات استخراج النفط والنفط، والتي شكلت مجتمعة 55% من رأس المال الأجنبي المستثمر في النرويج. في حين كان ما يقارب النصف من الاستثمارات الأجنبية التي توظف في المشاريع الصناعية تأخذ طريقها الى الصناعات الكيميائية.

بالإضافة الى ذلك توجد استثمارات أجنبية كبيرة في مشاريع الخدمات التجارية والمالية والتجارية[1].

يقدر إجمالي الديون النرويجية الخارجية العامة والخاصة التي تدين الدولة بها لأفراد غير مقيمين بها وذلك إما بالعملات المقبولة دولياً أو السلع أو الخدمات ما يعادل 3000 مليار كرونة نرويجية حيث أن الدين العام هو حجم الديون المترتبة على أي مستوى تابع للحكومة سواءً كان هذا الدين نقداً أو ائتمان، أما الدين الخاص فهو النقد أو الائتمان المدين به للأفراد أو الشركات الخاصة التي مركزها في الدولة التي يتم دراسة الديون الخارجية لها. في حين بلغ اجمالي الديون الخارجية العامة والخاصة التي بذمة دول أو شركات تجارية خاصة وأفراد في 2014/03/31 بمقدار 737 مليار كرونة نرويجية اي ما يعادل 131 مليار دولار أمريكي.

7. الثروة السمكية في النرويج.

يعود تاريخ الاستزراع المائي في النرويج إلى عام 1850 عند تفريخ التراوت البنى (Salmo trutta trutta) لأول مرة. وفى حوالي عام 1900، تم استيراد تراوت قوس قزح (Oncorhynchus mykiss) من الدنمارك وبدأت أول محاولات استزراعه في الأحواض

[1](SSB - Statistisk Sentralbyrå Norge .http://www.ssb.no, 1990.).

الأرضية. وقد بدأ الاهتمام بالاستزراع يتزايد بعد الحرب العالمية الثانية، وتلا ذلك تحقيق طفرة في الستينيات عندما أمكن لأول مرة نقل تراوت قوس قزح إلى مياه البحر بنجاح.

كما شهدت نفس الفترة أيضا أول عمليات تربية ناجحة لسالمون الأطلنطى (Salmo salar). كما شهدت سنة 1970 طفرة فنية جديدة حيث تم إقامة أول قفص لتربية الاسماك. وقد أثبتت التربية فى الأقفاص أنها أأمن وتعطي ظروف بيئية أفضل بكثير عن أي من نظم التربية فى الخزانات الشاطئية أو المسيجات المختلفة التي استخدمت من قبل، خاصة أثناء تربية السالمون. وقد أتاح الساحل الطويل والمحمي للنرويج، والاف الجزر والخلجان، مع وجود تيار الخليج الدافئ الذى يتيح درجة حرارة ثابتة، فرص ممتازة لهذا النوع من الاستزراع المكثف . وقد تطور حاليا استزراع السالمون والتراوت إلى نشاط تجاري عملاق على أغلب السواحل النرويجية[1].

ومع النمو فى استزراع السالمون، إتجه الاهتمام إلى الأنواع البحرية الأخرى مثل قد الأطلنطي (Gadus morhua)، هاليبوت الأطلنطي (Hippoglossus hippoglossus) والسمكة الذئبية الرقطاء (Anarhichas minor).

وكل هذه الأنواع يتم حاليا الشروع فى إنتاجها تجاريا. كما تمت ممارسة استزراع المحار لأكثر من مائة عام، بينما الاهتمام بأنواع المحاريات الأخرى (بلح البحر والسكالوب) حديث نسبيا.

لا تمنع المستويات المرتفعة للأجور الاستثمار الرئيسي في معالجة الأسماك في النرويج. وتشير التوقعات التي أعلنتها شركة SINTEF Fisheries and Aquaculture إلى أنه في حال انتهاء المصانع من أتمتة العمليات الإنتاجية والعمل بثلاث ورديات، فإن مصانع المعالجة النرويجية ستكون قادرة على التنافس مع المصانع في البلدان المنخفضة التكلفة، حسب تقارير جمعية البحث الصناعي والتقني التابعة لكلية التقنية النرويجية sintef.no[2].

وقد تم نقل صناعة التجهيز في صناعة الصيد بشكل متزايد من النرويج. إذ توضح حسابات SINTEF أنه من الممكن تحقيق المزيد من خلق القيمة في الوطن. وفي تقديرات الباحثين افترضوا أن هذه المصانع ستكون مؤتمتة بالكامل وتعمل بشكل يومي على مدار اليوم. في حين

). [1](Dahl-Jørgensen,Rolv, Utenlandske -direkte investeringer i Norge. 24.6.2008. Master thesis, UiO.

) .[2](SINTEF. Selskapet for industriell og teknisk forskning ved Norges tekniske høg skole.

تتطلب خطوط الإنتاج في الوقت الحالي ما بين 40 إلى 50 موظفًا، سيتم مراقبة الخطوط المستقبلية من قبل ستة موظفين في كل نوبة. وفقا لأرقام SINTEF ، فإن مثل هذه الاستراتيجية ستقلل تكلفة المعالجة للكيلو الواحد بنفس المستوى كما هو الحال في بولندا والصين، وهما البلدان ذات التكلفة المنخفضة في معالجة الأسماك[1].

بدأ تطور الاستزراع المائي التجاري في النرويج في سبعينيات القرن الماضي ومنذ ذلك الوقت تطور الاستزراع المائي ليتحول إلى صناعة كبرى فى المناطق الساحلية. والاستزراع المكثف لسالمون الأطلنطي هو أهم الأنشطة، ويشكل أكثر من 80% من إجمالي انتاج الاستزراع المائي في النرويج. كما أن لتراوت قوس قزح أهمية كبرى كما أن العديد من الأسماك البحرية الأخرى (القد والهاليبوت) وأنواع المحاريات (بلح البحر الأزرق و المحار) في طور التحول إلى الانتاج الصناعي. وقد بلغ إنتاج الاستزراع المائى فى عام 2003 أكثر من 600 ألف طن، قيمتها 1.350 مليار دولار أمريكي[2].

ويعتبر السالمون وتراوت قوس قزح من الأسماك التي تعيش في مستويات متعددة من الملوحة، حيث تمر فى دورة حياتها بأطوار في كل من المياه العذبة أو المالحة. فالتفقيس وإنتاج الأفراخ (سمولت) يتم فى خزانات أرضية تقام على الشاطئ حيث تستخدم مياه عذبة، بينما تتم التربية المكثفة وحتى الحجم التسويقي في الأقفاص البحرية في المياه المفتوحة.

وتفريخ الأنواع البحرية مثل القد (Cod) يتم في خزانات شاطئية أيضا ولكن يضخ إليها الماء المالح؛ وتتم عمليات التربية بنفس الطريقة مثل السالمون. واستزراع بلح البحر يميل إلى النظام الموسع حيث يتم جمع اليرقات الطبيعية وتربيتها على الخطوط الطويلة.

ويتم تصدير 95% من إنتاج النرويج من السالمون الى دول الاتحاد الأوروبي التي هي سوق التصدير الرئيسية. إلا أن إنتاج السلمون يتم تصديره إلى كافة أنحاء العالم. ويعتبر السالمون المستزرع الآن احد السلع التصديرية الرئيسية للنرويج حيث يساهم الاستزراع المائي والصناعات المتعلقة به بنصيب جوهري في اقتصاد البلاد ويعتقد أنه مازال هناك إمكانية كبيرة لنمو هذا النشاط مستقبليا. والتحدي الأكبر لهذا النشاط هو تطوير صناعة للاستزراع المائي قائمة على أنواع أخرى غير السالمون وتأسيس إمداد مادي تقني من المواد الخام لتغذية هذه الصناعة.

).[1](List of countries by external debt. From Wikipedia, the free11. www.Kyst.no.Fred Geir Ly. 30.march.2021

) [2](www. Norges Fiskediroktorat.no/all-og-analyse.

تكبدت النرويج خسائر تقدر بنحو مليار دولار، بعدما أغلقت روسيا الاتحادية سوقها في وجه صادرات السمك من هذا البلد، الذي أيّد وانضم إلى العقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا.

وقال سفير روسيا لدى النرويج، تيموراز راميشفيلي (Тимураз Рамишвили):

"بعد فتور العلاقات بين روسيا والنرويج في العام 2014، كان علينا وعلى النرويجيين التكيف مع الواقع الجديد، فمن الناحية الاقتصادية خسرت النرويج مليار دولار من تجارة الأسماك مع روسيا".

وأضاف السفير أن جميع محاولات أوسلو في إيجاد سوق بديلة لأسماكها باءت بالفشل، فقد ربطت النرويج آمال كبيرة بالصين، لكنها لم تنجح في تعويض السوق الروسية، وذلك بسبب إغلاق بكين أسواقها أيضا أمام النرويج. ففي العام 2010 منحت النرويج جائزة نوبل للسلام للمعارض الصيني المسجون ليو شياوبو، مما أثار حفيظة السلطات الصينية، والتي حظرت استيراد سمك السلمون النرويجي، لكن الواردات استأنفت في مطلع العام 2017[1].

وكانت الأسواق الروسية تعد قبل تبادل العقوبات بين موسكو والغرب في العام 2014 إحدى الأسواق الرئيسة لصادرات المأكولات البحرية النرويجية، حيث عادت بإيرادات على النرويج في العام 2012 تقدر بنحو 705 ملايين يورو، وفي العام 2013 بلغت إلى 780 مليون يورو.

وكان وزير الثروة السمكية النرويجي، بير ساندبرغ (Per Sandberg)، قد أعرب في وقت سابق، عن أمله باستئناف صادرات الأسماك إلى روسيا، لافتا بأن بلاده تصدر الأسماك بشكل كبير إلى اليابان وفيتنام والصين. ولكن ماريوس غارد (Marius Gaard)، محلل الأسواق لدى وكالة "بلومبرغ Bloomberg" الاقتصادية قال إن قطاع الأسماك النرويجي تراجع العام الماضي بنسبة 10% في ظل الحظر الروسي[2].

يشار هنا إلى أن علاقات موسكو مع واشنطن وبروكسل توترت في العام 2014 على خلفية الأزمة الأوكرانية وعودة شبه جزيرة القرم إلى ربوع روسيا، ففرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات ضد روسيا، ردت عليها موسكو بحظر استيراد مجموعة من المنتجات الغذائية والزراعية، منها الأسماك [3]، [4].

---

[1] (Galouchko, Ksenia. Norway Salmon, Anyone? Stocks to Watch If Russian Sanctions Ease. Bloomberg. 01.02.2017.

[2] (Gaard, Marius, Bloomberg. My salmon turns off the lights, 3/7/2015.

[3] (Dagsavisen. SANKSJONER: Russland
stanser all import av Fisk OG ost Fra Norge. 07.08.2014؛

[4] ИНОСМИ.RU. Антон Трояновский, Эллен Джервелл (Ellen Emmerentze Jervell). Норвежская рыба - жертва санкций. 10.08.2014.

الـــنتائـــج.

ثبت من خلال البحث النتائج حسب تصنيف اعتبار النرويج من الدول الاسعد والأفضل عالميا معتمداً على ستة عوامل هي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط العمر، والحرية، وسخاء الدولة مع مواطنيها، والدعم الاجتماعي، وغياب الفساد في الحكومات أو الأعمال. وقد نجحت النرويج بقدر كبير في تطبيق هذه العوامل الستة المذكورة آنفا، وذلك من حيث برزت النتائج الآتية:

أولاً. ثبوت نجاح اقتصاد النرويج في الوقت الحاضر من خلال اتباع سياسة مالية قوية وأداء سليم، ولا يعاني من المشكلات العديدة التي تعاني منها البلدان المصدرة للموارد الطبيعية كالنفط والغاز ومختلف المعادن من ارتفاع في معدلات البطالة وعدم عدالة توزيع الدخل وتفشي الفقر والاعتماد الكبير على قطاع الموارد.

ثانيا. توجيه النرويج بمعظم إيراداتها من النفط والغاز لتسديد ديونها الخارجية، وباستكمال تسديد هذه الديون رأت النرويج أنها بحاجة إلى أداة مالية بديلة للمحافظة على توازن أسواق الصرف وتجنب نمو السيولة المحلية تفادياً لمخاطر المرض الهولندي (الاقتصاد الريعي).

ثالثاً. ثبت لدى النرويج ظهور فكرة رائدة وهي صندوق النفط. يتلخص هدف الصندوق ليس في زيادة معدل العائد على الاستثمارات الخارجية فقط، وإنما إيجاد آلية تحقق درجة عالية من التوازن والاستقرار الاقتصادي في مواجهة تدفق النقد الأجنبي من صادرات النفط والغاز وكذلك الحد من قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق تبعاً لزيادة الإيرادات النفطية.

رابعاً. ليس غريبا أن تتمتع النرويج بهذا القدر من الثراء، فهي من أكبر مصدرو النفط في العالم وتبلغ إيراداتها السنوية من النفط حوالي 40 مليار دولار أمريكي سنويا وتغذي اقتصاداً نشطاً ومتنوعاً يعم فيه الرخاء. كما تعتبر واحدة من الدول التي يوجد فيها أقل قدر من التفاوت في مستوى الدخل بين مواطنيها في العالم. وهذا ما يميزها عن العديد من الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، خصوصا في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، الدول العربية والشرق الأوسط. ففي تلك الدول يحقق النفط مداخيل عالية تتيح للنخب الحاكمة فيها ثراءً فاحشا إلى جانب هذا لا توجد عدالة اجتماعية في توزيع الدخل القومي. ولكن من الجانب الآخر كان بإمكان هذه الدول أن تدرس تجربة النرويج وتستفاد منها في إدارة ثرواتها النفطية.

خامساً. احتلت مملكة النرويج مكان الصدارة في التقرير الذي صدر عن «شبكة حلول التنمية المستدامة للأمم المتحدة» في العام 2017، وشمل 155 دولة مرتبة حسب مستويات سعادتهم، ويصدر للمرة الخامسة منذ العام 2012، احتلت النرويج المرتبة الرابعة في العام 2016 [1].

سادساً. احتلت مملكة النرويج مكان الصدارة اثناء جائحة الكورونا بحماية مواطنيها من الوباء، وذلك عن طريق اجراء خطة محكمة بأسلوب مدروس بواسطة صرف الاموال على العاطلين عن العمل وغيرها، بحيث أصبحت الإصابات والوفاة في النروج أقل عدداً.

سابعاً، لقد نجحت «في إنتاج النفط بشكل بطيء، واستثمار العائدات من أجل المستقبل بدلا من إنفاقه في الوقت الحاضر». كما ذكر التقرير أنه بذلك تفادت النرويج "دورة الازدهار والكساد التي تعاني منها الكثير من الاقتصاديات الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية". وحسب ما أشار إليه التقرير أن النرويج، الغنية بالنفط والغاز، وبهذا نكون قد **توصلنا الى تحقيق الفرضية الأساسية** للبحث والتي هي وجود مؤسسات اقتصادية واجتماعية وقانونية في مملكة النرويج هدفها رفاهية المواطن النرويجي.

التوصيات

توصي الدراسة من خلال نتائجها أعلاه والتي تعتبر مملكة النرويج من الدول الاسعد وأفضل من حيث الرفاهية وسخاء الدولة مع مواطنيها حسب تصنيف العالمي، لذا توصي الباحث ما يلي:

أولاً. توصي الحكومة الاستمرار بخطط والبرامج الحكومية نحو الافضل، وخصوصاً تقليل الاعتماد على النفط في موازناتها العامة.

ثانيا. يجب قيام الاحزاب المعارضة بجهود كبيرة لنيل الفوز في الانتخابات القادمة لغرض منع وصول الاحزاب اليمينية المتطرفة الى سدة الحكم.

ثالثاً. ينبغي أن تحذو الدول التي تعتمد اقتصاد على مصدر واحد هو النفط أي (الاقتصاد الريعي) حذو مملكة النرويج وفي سبيل المثال العراق.

رابعاً. توصي الحكومة القيام بتشغيل المعامل والمصانع المتوقفة من جراء جائحة الكورونا ـ 19 خلال الاعوام 2020 و2021.

[1](World Happiness Report 2017. Sustainable Development Solutions Network).

خامساً. ينبغي على الحكومة قيام بانتعاش القطاعات الصناعية والتجارية، بعد انتهاء جائحة الكورونا الاعتماد على الزراعة والصناعة وتقليل الاستيراد المواد الغذائية، بحيث فترة الاغلاق لقد استفادة النرويج مبالغ كبيرة من اسواقها المحلية.

المصادر والهوامش Sources and Margins

المصادر والهوامش باللغات النرويجية والانكليزية والروسية

1.Andersen,Erling, Store Norske Leksikon,(snl.no), 1981, s.5.

أندرسون، ارلنك، الموسوعة النرويجية التاريخية الكبيرة، النرويج، دار نشر الموسوعة النرويجية، 1981، ص5.

2.Munthe, Preben. Økonom i Norge, Brødsmulesti, Universitetet i Oslo, 10/6/2014. Universitetsforlaget.

مونته، بريبين، اقتصاد النرويج-درب فتات الخبز، النرويج، جامعة أوسلو، دار الجامعة للنشر، 2014/6/10.

3.Tøtland, Ole Steinar, Det norske økonomiske systemet, Norge, NDLA Samfunnsfag. 15.08.2014. s. 23.

توتلاند، اوله شتاينر، النظام الاقتصادي النرويجي، النرويج، دار نشر علم المجتمع، 2014/8/15، ص23.

4.Næringslivet i Norge. No.wikipedia, 10. okt. 2015.

الحياة الاقتصادية في النرويج، الموسوعة النرويجية، 2015-10/10.

5.SSB - Statistisk Sentralbyrå Norge .http://www.ssb.no.

الجهاز المركزي للإحصاء في النرويج، احصائيات 1970.

6.The Economist 15.10.2015 .http://www.economist.com.

مجلة الاقتصادي-الإيكونيميست، العدد 2015/10/15.

7.www. Norges Bank (norges-bank.no), 1990.

موقع البنك المركزي النرويجي، احصائيات سنة 1990.

8.SSB - Statistisk Sentralbyrå Norge .http://www.ssb.no.1990.

الجهاز المركزي للإحصاء في النرويج، احصائيات سنة 1990.

9.Dahl-Jørgensen,Rolv, Utenlandske -direkte investeringer i Norge. 24.6.2008. Master thesis, UiO.

دال -يورغنسين، رولف، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النرويج، رسالة ماجستير باللغة النرويجية، جامعة أوسلو، النرويج، 6/200824/.

10.List of countries by external debt. FromWikipi/, the free11.www.Kyst.no.Fred Geir Ly. 23.01.2018.

11.SINTEF. Selskapet for industriell og teknisk forskning ved Norges tekniske høgskole.

شركة الأبحاث الصناعية والتقنية التابعة الى كلية التقنية النرويجية.

12. www. Norges Fiskediroktorat.no/all-og-analyse.

موقع مديرية الأسماك النرويجية/ قسم التحليل الاقتصادي.

13. Galouchko, Ksenia. Norway Salmon, Anyone? Stocks to Watch If Russian Sanctions Ease. Bloomberg. 01.02.2017.

14. Gaard, Marius, Bloomberg. My salmon turns off the lights, 3/7/2015.

15.Dagsavisen.SANKSJONER:Russland

stanser all import av fisk og ost fra Norge. 07.08.2014.

صحيفة اليوم النرويجية-داك افسين، المقاطعة: روسيا توقف استيراد السمك والجبن من النرويج.

16.РоссияСегодния. ИНОСМИ.РУ. العدد الصادر في 2014/8/7. أوسلو، النرويج. АнтонТрояновский, ЭлленДжервелл (Ellen Emmerentze Jervell). Норвежскаярыба - жертвасанкций. 10.08.2014.

موقع روسيا اليوم، انتون ترونيانوفسكي، ايلين جرفيل. السمكة النرويجية – ضحية المقاطعة. روسيا، موسكو، 2014/8/10.

17.WORLD HAPPINESS REPORT 2017. SUSTAINABLE DEVELOPMENT SOLUTIONS NETWORK.

خامسا: بحوث اللغة العربية

من الظواهر الصرفية في لهجة أهل منطقة الجوف (سكاكا وما حولها) في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالعربية الفصيحة

د. صالح عبد الله محمد قرقز
أستاذ مساعد-لغة عربية-الأكاديمية العربية في الدنمارك-الأردن
salihgargaz@gmail.com-2021

د. محمود خلف البادي
أستاذ مساعد-لغة عربية-سوريا
1948@yahoo.com

تاريخ التقديم للنشر: 20 /12/ 2020 تاريخ القبول للنشر: 2021/2/21

الملخص.

يتناول البحثُ بعضًا من الظواهر الصرفية، والنحوية، في لهجة أهل سكاكا التي تدور على ألسِنتهم في حديثهم اليومي، ذكورًا وإناثًا على حدٍّ سواء، على أنه قد يغلب على إحدى الظواهر الاستعمال الذكوري، وبعضها الأنثوي، وهذا ما حرص البحثُ على تسجيله، وهدف البحث إلى تأصيل الظواهر المدروسة، وتبيان القرابة بينها وبين العربية الفصيحة، أو بينها وبين اللغات السامية، معتمِدًا في ذلك على المنهج الوصفي الذي وُصفت خلاله الظاهرة ابتداءً، ثم المنهج التاريخي في إثبات صلة القُربى بينها وبين العربية، وكان لِزامًا الاعتماد على المنهج المقارن في تبيان العلاقة بينها وبين اللغات السامية، وقد توصّل الباحثان إلى نتائج مهمة في إثبات العلاقة الوثقى بين اللهجة المدروسة والعربية الفصيحة أحيانًا، والخروج عن القواعد الفصيحة أحيانًا أخرى؛ الأمر الذي سوَّغ مبكرًا لِلّغويين القدامى الإعراض عن تسجيل لغات القبائل القاطنة في أطراف الجزيرة العربية.

الكلمات المفتاحية: لهجة، سكاكا، الصرف، الساميّة، العربية الفصيحة.

ABSTRACT.

The research deals with some of the morphological and grammatical phenomena in the dialect of Sakaka people, practiced in their daily talk whether by males or females, in which the use of some phenomena is dominated by males and some by females, as the research adhered to record such differences. The research aimed at establishing the origin of studied phenomena, and identifying the relationship between them and the Standard Arabic, and the relationship

between them and the Semitic languages, by adopting the descriptive approach in which the phenomena was described through, and then adopting the historical approach to prove the relationship between the phenomena and the Arabic language. It was obligatory to adopt the comparative approach to identify the relationship between the phenomena and the Semitic languages. The researchers have reached significant results, sometimes in proving the most relevant relationship between the studied dialect and the Standard Arabic, and sometimes for not following the standard grammar; this matter gave an earlier justification for ancient linguists to avoid recording languages of the tribes that live in the outskirts of the Arabian Peninsula.

KEYWORDS: Dialect, Sakakah, Morphology, Semitic, Standard Arabic.

مقدّمة.

وقفَ اللغويونَ القدامى موقفينِ متباينينِ من القبائلِ العربيةِ القاطنةِ في الجزيرةِ العربيةِ، تمَثّل أحدُهما في إعلاءِ شأنِ بعضِ القبائلِ، وتسجيلِ لغتها تسجيلاً كاملا؛ باعتبارها نمطًا عربيًّا فصيحًا. وأمّا الموقف الثاني، فقد حطَّ من شأنِ القبائل المقيمة في أطراف الجزيرة العربية: شمالاً وجنوبًا، وشرقًا، وغربًا، ووُصِفت لغاتُها بأقذع الأوصاف نحو: اللغات المذمومة، وكانت لهجة سكاكا إحدى تلكم اللهجات التي نأى اللغويون في الأخذ عنها، واستمرّ الحال إلى أن وَقرَ في عقول الدارسين(بعضهم) أن دراسة اللهجات أقلّ شأنًا ومكانة من دراسة الفصيحة، الأمر الذي دفع بعضًا من الباحثين إلى العزوف عن دراسة اللهجات، في الوقت الذي أثبتَ فيه علمُ اللغة الاجتماعي أن دراسة اللهجات يساعد كثيرًا في فهم عدد من القضايا اللغوية التي الْتَبسَ فيها أمرها على الدارسين، بل تعدّت الفائدة أحيانًا إلى حلّ قضايا ومعضلات في غير اللغة المدروسة، وبيّنت دراسة اللهجات إمكانية التأثّر والتأثير بين اللغات بنات الفصيلة اللغوية الواحدة، أو بين الفصائل المتباعدة.

تقع مدينة سكاكا في شمال المملكة العربية السعودية، في وادي الجوف، وعُرفت مدنُه مبكرًا في التاريخ القديم، منذ العهد الآشوري، وعرفت سكاكا إبّان الدولة الآرامية التي حكمت العراق والشام، وتوسعت إلى مصر، وجزء من السعودية كما هو في الشكل رقم (1)، وتزامنت الآرامية مع النبطية حينًا من الدهر في سكاكا انتهت فيه اللغتان بعد الفتح الإسلامي للجوف، لكنّ التداخل بين اللغات الثلاث بدا واضحًا في ورقات البحث.

أهمية البحث.

الغاية الأساس من البحث هي: تسجيل الظواهر المدروسة في لهجة أهل سكاكا، في حدود الممكن، كما تتبع أهمية البحث في محاولة إجابة الأسئلة المطروحة، وتلمّس رائحة الأثر بين العربية الفصيحة، واللهجة المدروسة.

إشكالية البحث.

تبدو الإشكالية جليّة في تجاهل اللغويين القدماء، القبائلَ العربية التي كانت قريبة من بلاد الشام في الأخذِ عنها، وتسجيل لغتها، وهي المقصودة في هذا البحث، واستمر هذا الإعراض لدى بعض اللغويين التالِيْن لهم، وقد وَقَرَ في أذهانهم أن دراسة اللهجة انتقاص من شأن العربية الفصيحة، أو خدش لبضاضتها.

أسئلة البحث.

يحاول البحث إجابة الأسئلة الآتية:

الأول: ما العلاقة بين اللهجة والعربية الفصيحة؟

الثاني: هل كان القدماء مُحقّين في عدم الأخذ عن أهل البلاد التي حدّدوها في فترة الاحتجاج اللغوي؟

الثالث: هل تأثرت اللهجة في سكاكا بغير العربية من اللغات المجاورة لها؟

الرابع: هل خرجت اللهجة في سكاكا عن ضوابط العربية الفصيحة في صناعتها الصرفية والتركيبية؟

منهج البحث.

حرص الباحثان على استخدام المنهج الوصفي في تحديد الظاهرة المدروسة، ووظف المنهج المقارن في بعض منها.

حدود البحث.

يتناول البحث لهجة سكاكا المنطوقة في الفترة الحالية، المتمثل في السماع المباشر للظواهر المدروسة من أفواه أبناء القبائل القاطنة في سكاكا.

الدراسات السابقة.

لم يعثر الباحثان على دراسة علمية، أو لغوية لِلّهجة المدروسة، سواء أكانت في هذا المجال أم في غيره من المجالات اللغوية، إلا أن الباحثينِ عثرا على بعض من الشذرات المبثوثة على صفحات الإنترنت، وكانت تلكم الشذرات لا تعدو أن تكون إلا محاولات لتسجيل بعض الكلمات ليس إلا، ولم تحظَ بشيء من الدرس والتحليل، نحو [1]:

-يفدع به= حمود فدع بـمحمد يفدع به يعني يضربه بقوة.

[1] ( ) نقلت http://www.traidnt.net/vb/traidnt1181819/ كما هي من المصدر دون تصحيح لما فيها من أخطاء ، ومثلها ما حصل في الحاشية التالية(2)، تاريخ النشر:2009/4/15، تاريخ المشاهدة: 2016/11/16م.

-اقحص أي: قُم. فلان قحص من النوم، أي: قام من النوم

-قوطر، أي: راح أو ذهب.

-ذوان، أي: الآن.

والملاحظ فيما سبق أن بقية المشاركة لم تتعدَّ مرحلة التسجيل الكتابي دونما ضبطٍ صرفي للمفردات المسجَّلة، أو تفسير لها أو تحليل، ويشبه ما سُجّل في ذلكم الموقع ما جاء في هذا الموقع [1]:

جذع او غليم: معناها من شبل صغير الى شاب مقبل على ال 18. **وغدان**: أطفال. **عورات**: حريم. **شويب**: كبير السن شايب يعني. وش **نوحك**: وش فيك او وش بلاك. **روُح**: بتشديد الواو بالكسر يعني تعال. **دوهج**: تأتي بكسر الهاء تعال...وتأتي بفتح الهاء راح. **اروج**: بكسر الواو أسرع. **البنت الطرقا**: يعني الجميلة . **عزى عزى**: يعني تعجب من شيء بالألف المقصورة ترى مو ياء. **غاد**: تعني هناك او شي بعيد يؤشر له. والملاحظ فيما نقلت عدم الدقّة في الضبط السليم، وكذلك الأخطاء الكتابية.

مجتمع (عينة) البحث.

تمثلت عينة البحث في القبائل المقيمة في سكاكا من الفئات العمرية: الشباب، ومتوسطي العمر، وكبار السِّنّ، ذكورًا وإناثًا، ومن الطبقات المتعلمة وغير المتعلمة.

أدوات البحث.

اعتمد الباحثان على السماع المباشر من أفواه المتحدثين، وسجّلا بعضًا من أحاديثهم اليومية، بواسطة أدوات التسجيل كالهاتف الجوال، والأوراق.

محاور البحث.

وضع الباحثان ثلاثة مباحث رئيسة قام عليها البحث بعد المقدمة، فكان المبحث الأول متضمنًا حديثًا عن الأعداد، والمبحث الثاني: اختص بدراسة الظواهر المتعلقة بالأسماء، والمبحث الثالث: اختص بدراسة الظواهر المتعلقة بالأفعال، ثم جاءت خاتمة البحث، وفيها أهم ما توصل له البحث.

المبحث الأول: الأعداد

المطلب الأول: المثنى

تبدي العربية الفصيحة قدرة كبيرة في التطور، وتلبية حاجات المتحدث بها في حياته اليومية، ومن مظاهر القدرة تِلكم التي أوجدتها في صناعة المثنى، حيث أضافت حرفين من حروف العلّة (المدّ) على المفرد، كوّنا ملمحًا تمييزيًا للمثنى وما يتبعه من حالات إعرابية، فكان الألف ملمحًا للرفع مع النون المكسورة المقابل للتنوين في المفرد، والياء ملمحًا للنصب والجر إضافة للنون المكسورة كما هو حال

[1] ( ) http://forum.baniamro.com/t59077.html، تاريخ النشر: 02-02-2010, 11:28 PM ، تاريخ المشاهدة: 2016/11/16م.

الرفع، وحال النون هو حال التنوين في المفرد – تقريبًا- في الحذف والإثبات، وتبدو علامات المثنى في العربية الفصيحة تلكم الكلمات المثناة في أعضاء جسم الإنسان كالعينين واليدين ... وتلكم الكلمات تكاد تكون ملازمة للقِدَم قُدمة الإنسان العربي نفسه، إلا أن الملاحظ أن المثنى يكاد يختفي من الساحة اللغوية في الحياة اليومية في سكاكا، فيما يتعلق بأعضاء الجسم المثنّاة، حيث يحل محل التثنية صيغة الجمع بشكل واضح لا لبس فيه، فمثلاً يقولون: جْفون، وحَواجب، ورْمُوش، وعْيون، وأذان (إذان بكسرة خفيفة)، وخْشوم (الأنف)، ومَنَاخِر أو فَنَاخِر(الأنف أيضًا وتطلق على فتحتي الأنف كذلك)، وفْخُوذ (بدلا من فخذين)، ورْجُول (بدلا من رجلين عند بعض المتحدثين)، ولا تظهر صيغة المثنى فيها فيما عدا: رِجلين وإيدين[1]، حيث تظهر صيغة المثنى فيهما، وإذا استخدمت صيغة المثنى في الاستعمال اللغوي الحديث فإنها تدل على عدد محدّد يقصده المتحدث، وخصوصًا في ألفاظ المال والتجارة أو التحديد، كما في بِعِيرين، بيتين، حْصانِين، ريالين، مِيْتين (مئتين)، يومِين، بِنتِين، مِلعقْتين، وأمثال هذا كثير، ويلزم المتحدث صيغة واحدة للمثنى: رفعا ونصبًا وجرًّا بالياء والنون لا غير، مع تغيير في بناء الكلمة يظهر في الميل إلى تسكين آخر الكلمة المفردة (قبل المقطع المضاف "ين") في المثنى، أمّا نطق (ين) فيغلب عليه (اين كما في نطق الكلمة الإنجليزية pain)، وهذا التحول في نطق الصوت موجود في اللهجات الحديثة وفي اللغات السامية، إذ يتحول صوت (aw) و(ay) إلى (ō) و(ē) [2]، كما في كلمتي: [يَوْم=يُوم، بَيْت=بِيت]، وهذا التحول موجود في الحبشية[3]، وفي العبرية، وفي الآرامية [4]، وهذا يعني أن التطور في نطق الصوتين في سكاكا قديم قدم اللغات السامية.

ومما تعْمَد إليه عامية أهل سكاكا هو عدم إلحاق ألف التثنية بالمضارع، ويشيع استخدام واو جماعة الذكور بدلاً عنها، وتعمّمها مع جماعة الإناث أيضًا، فتقول عن: " رجلين وامرأتين ونساء " يجلسون دون أي تمييز بين الذكور والإناث في حالتي التثنية وجمع الإناث.

وكأن العامية لا تعترف بحالة التثنية، وخاصة في عود الضمير عليهما ذكورًا وإناثًا، وقد ألغيت التثنية نهائيا في الأفعال جميعًا.

المطلب الثاني: جمع المذكّر السالم.

1( ) على غير عادة أهل سكاكا في تسهيل الهمز نراهم هنا يثبتون همزة قبل كلمة "يد" أو " إيدين"، وإثبات الهمزة هذه ظاهرة لغوية في أكثر من لغة سامية، فهي في الأكادية "إيدو(م) (ÎDUm) ولاحقة (م m) علامة رفع، وفي الحبشية إيد (ÎD) انظر: مرعي، عيد: **اللسان الأكدي**، 1ج، ط1، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2012م، ص 42-43، ص 176

2( ) بروكلمان، كارل، (ت:1376ه/1956م)، **فقه اللغات السامية**،1ج، ترجمة: رمضان عبد التواب،ط1، منشورات جامعة الرياض، الرياض، 1397ه-1977م، ص 67

3( ) بروكلمان، **فقه**، ص 67

4( ) بروكلمان، **فقه**، ص 67

بالطريقة ذاتها التي استعملتها العربية في صناعتها للمثنى، لجأت العربية الفصيحة إلى استحداث صيغة تدل على الجمع المذكر السالم مضيفة على المفرد مقطعًا مكونًا من حرفين من حروف العلّة هما: الواو والياء، وجعلت مع كل واحدٍ منهما الياء كما هو الحال في المثنى، وخصّت الرفع بالمكوّن التمييزي الواو مع النون وألزمتها(النون) حركة الفتح، أما الياء فجعلتها في مقابل ياء المثنى في حالتي النصب والجرّ، ولكنها جعلت الفتح للنون ملمحًا تمييزيًا عن المثنى، وتحذف(النون) في الإضافة، وكان (الواو والياء) عِوَضًا من ضمِّ الاسمَيْن فصاعدًا إلى الاسم، وهو معنى الجمع [1]. إلاّ أن الالتزام الأمثل بهذين المضافين في الفصيحة غير متحقق، إذ وجدت ثَمّة شواهد تخرق هذا الالتزام وتُضعِفه نوعًا ما، **وتلزم الياء** رفعًا ونصبًا وجرًّا، فَتَنَبّه لها النحاة إذ وضعوا لها قواعد خاصة جُعلَت تحت المستثنيات التي عرفت بذوات النون من مثل غِسلين وسنين وأربعين [2]، ومن مثل قولهم: أتَتْ عليه سِنين، قال الصِمّة بن عبد الله القشيري:

دعاني مِنْ نَجْدٍ فإن سِنِينَه لَعِبْنَ بِنا شِيبًا وشيَّبننا مُرْدًا [3]

والمتابع للهجات أهل سكاكا يلاحظ في ظاهرة جمع المذكر السالم خروجًا عن القاعدة اللغوية الفصيحة، وإلزام الجمع الياء والنون مطلقًا، وكأنه تأثر بذوات النون السابقة الذكر، كما يلاحظ التغيير الكبير في حركات المفرد عند تحولها للجمع، وكأنها لا تعترف بجمع المذكر السالم إلا في بضع كلمات أو في صيغ تتوافق فيها مع الفصيحة، ويمكن القول إن أبرز صيغتين في الجمع يحصل فيهما التغيير ما كان على وزن مُفَاعِلين، و فَاعِلين، بيد أن تغيير الحركات فيهما يبدو جليّا لِذِي نظر، إذ يتبيّن أنهما (مُفأعْلِين) و (فَأعْلِين)، حيث يسكن الحرف الأول والرابع من الصيغة الأولى (عين الكلمة من الجذر الثلاثي فعْل)، أمّا الصيغة الثانية فهي كالصيغة الأولى لكن الحرف الأول من الصيغة لا يسكن، بل يسكن عين الكلمة في الجذر الثلاثي فقط (الثالث) من صيغة فأعْلين، ويلاحظ في هاتين الصيغتين التقاء حرفين ساكنين متواليين، ويبدو لي أن الاقتصار في إلحاق علامتي الياء والنون في الجمع كأنها ليست علامة إعرابية، بل هي لاحِقة جمعية لا علاقة لها بالإعراب؛ وذلك بسبب عدم وجود أي مظهر من مظاهر العلامات الإعرابية في الاستعمال اليومي في مختلف القبائل، أمّا إذا تعرض أحد أحرف الجذر لأي نوع من

1( ) انظر: ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، (ت:643هـ/1245م)، **شرح المفصّل للزمخشري**، 6 ج، تحقيق وتقديم: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422-2001م، ج3 ص 220

2( ) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج3 ص 226

3( ) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج3 ص 226، دعاني: اتركاني. نجد: اسم موضع. السنين: ج. السنة، وهي العام. المرد: ج. الأمرد، وهو الذي لم ينبت شعر بوجهه. المعنى: يطلب الشاعر إلى صديقيه أن يتركاه من ذِكر نجد؛ لأنّ الأيّام التي قضاها هناك شيّبته رغم صِغره، وذلك لكثرة ما لاقى من المآسي والأحزان، والشاهد فيه إثبات النون في "سنينه" مع أنها مضافة.

الإعلال، أو غيره، فإنَّ التغيير سيظهر على حركات إحدى الصيغتين فيما يتعلق بالسواكن، ومن الأمثلة التي تصلح للتأشير على ما سبق: مْعَلْمِين، ومْدَرْسِين، ومْسافرين، ومِرْتاحين، بكسر الميم في الأخيرة؛ نظرًا للتغير الذي حصل في الجذر، وأمّا في غير اسم الفاعل من غير الثلاثي فمِمّا يمكن الاستشهاد به: جَالْسِين، قاعْدِين، نازْلين، باقْيين، والحقيقة إن هذا الجمع يجب أن يُصنف ضمن جمع التكسير، ولا يدرج مع جمع السلامة، إلاَّ إن هذا لا يعني أن جمع السلامة لازم التغيير، بل إن بعض الشواهد لتؤكد أنه يطابق الفصيحة في مثل: مُضَروبين و مشغولين ومسؤولين، وغيره كثير.

المطلب الثالث: جمع المؤنث.

جعَلت العربية الفصيحة الألف والتاء ملمحًا تمييزًا لجمع المؤنث السالم، إذ ألحقته بالمفرد المؤنث، أو المفرد غير العاقل، وحذفت التاء من آخر المفرد إن كان منتهيًا بها، ولم تستطع العربية أن تفعل ما فعلته في المثنى وجمع المذكر السالم في إضافة حرفين مع النون لِيَكونا ملمحًا إعرابيًا، وأغلب الظنّ أنها إن فعلت فسيكون من الصعب التمييز بين المفرد والمثنى والجمع، ولا سيّما أن العربية قد وظّفت حروف العلّة مع المثنى والجمع؛ لذلك كان لا بدّ من إضافة مقطع مغاير تمامًا لهما، فاختارت الألف والتاء؛ وذلك أنّ التاء يغلب استعمالها في التأنيث، حتى إنها باتت علامة أساسية من علاماته، وجعلت الحركات الأصلية (تنوين الضم، وتنوين الكسر) ملمحًا إعرابيًا بدلاً من حروف العلّة، بَيْد أن اللافت أن التنوين كان في مقابل النون في المثنى وجمع المذكر، وكأنه صوت ثالث أُضيف على الصوتين السابقين(ات)، يغلب في الاستعمال اللغوي لجمع المؤنث الاستعمال الفصيح، ويعرض له ما يعرض لبقية الجموع فيما يتعلق بالهمز من حذف أو إبدال. ويكون جمع المؤنث في عامية سكاكا بإسكان الحرف الأول كما هو الحال في جمع المذكر من مثل: مْعَلْمات، مْدَرْسات، ولا يسكن الحرف الأول مع غير اسم الفاعل كما في: بَنَات، خَوِيَات، جِدّات، خَوَات (أخت)، وقد يسكن الأول ويتحرك الثاني كما في نْخَلات جمع نْخَلَة.

عاملت العامية في سكاكا الكلمة المذكرة "أب" في جمعها معاملة المؤنث "أُم"، حيث شاع استعمال صيغتي الجمع: أَبَّهات وأمّهات، وترك صيغة آباء، ويلاحظ أنّ هذا الخروج مقيّد في العامية في حال الغائب فقط فيقال مثلا: وين أبهاتهم؟ وين أمهاتهم؟ وهذه العلامة (الهاء) قديمة جدًا في العربية، لكنها انحصرت نوعًا ما في الأسماء الثنائية، التي تتحول بإضافة الهاء إليها إلى أسماء ثلاثية، ثم يجمع جمعًا سالمًا أو جمع تكسير كما في سَنَة وعضَة فيجمعان على سنهات وعضهات [1]، وماء: مياه، وشاء: شياه، وممّا يؤكد قِدم هذه العلامة هو وجودها في الآرامية حيث جمعت "أب" على "أبهات" في الآرامية

---

01 انظر: الإستراباذي، محمد بن الحسن،(ت:686ه/1287م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج2، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، ط1، 1395-1975م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2 ص 66

(abāhāṯā')، وقِيسَ عليه أمّ: أمهات (emmhāṯā') وفي العبرية (amāhōṯ') [1]، ووجود صيغة الجمع هذه في عامية سكاكا ومثلها مِياه (تنتشر كلمة "مياهه" جمعًا للكلمة) وشِياه يدل على أحد أمرين: الأخذ من العربية الفصيحة في هذا الجمع. أو التأثر بالآرامية والأخذ منها.

المطلب الرابع: جمع التكسير.

هو ما دَلَّ على أكثر من اثنين بتغييرٍ ظاهر ... وهو على قسمين: جمع قِلَّة، وجمع كَثْرة، فَجمْع القِلَّة يدلّ حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكَثْرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كلّ منهما في موضع الآخر مجازًا [2].

ولا يبدو أن جمع السلامة هو السائد في الاستعمال اليومي في سكاكا ـكما مَرّ سابقًا-بل إن المتحدث لَيعزف عن استخدامه ويلجأ إلى جمع التكسير بناء على قواعد خاصّة يرتضيها المتحدث والمستمِع على حدٍّ سواء، ومعلوم أَن جموع التكسير أَكثرها محتاج إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض أَوزان المفرد [3]، وقد يعمد إلى إبدال صيغ التكسير فيستعمل صيغة بدلا من صيغة، وتبدو في هذا التبدل مخالفة واضحة للفصيحة، وسأذكر فيما يلي بعضًا من الشواهد والأمثلة التي تبين مدى الخروج على الفصيحة أو الالتزام بها، وأبدأ بذكر أسماء القبائل التي تسكن في سكاكا:

المفرد	خالدي	عْنِزي	شمّري	سرحاني	عْتيبي	رْويلي	شَراري	فْهيقي	درعاني
الجمع	خَوَالْدَه/ خَوَالِد	عْنوز/ عْنِزيين	شِمامْرَه	سَراحين/ سرحانيين	عِتْبان	رْوَلَه /رويليين	شرارات	فْهيقات	دِراعين

ومما خالف الفصيحة في التكسير أيضًا:

العاميّة	أثامي (ثُم = فم)	أسامي (اسم)	خِرفان (خاروف)	قِرصان (قرص)	سْنُون (سِنّ)	عوايِل (عائلة)	حَيَايَا (حَيّة)	بَعَارين	نْيَاق (ناقة)	عِمدان

[1] انظر: برجشتراسر، ج، (ت:1351ه/1932م) **التطور النحوي للغة العربية**، ج1، أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1414-1994، ص 112

[2] انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، (ت:769هـ/1367م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20، دار التراث، القاهرة، 1400 هـ - 1980م، ج4 ص 114

[3] انظر: الإستراباذي، **شرح الشافية**، ج2 ص 89

الفصيحة	أفواه (أصلها فوه) (1)	أسماء	خِراف	أقراص	أسنان	عائلات	حيّات	أباعِر ـ بُعْران ـ أبعِرة (2)	ناقات	أعمدة

والظاهر مما سبق أن التكسير ليس له ضابط محدد أو ليس له صيغ محددة يمكن القياس عليها، بل مرجع ذلك السماع، وذلك أن ما يفترض أن يكون موافقًا للفصيحة تجد المتحدث يستعمل وزنًا بعيدًا عن الوزن المنشود، أو يخرج من جمع السلامة بنوعيه إلى جمع التكسير، في مثل عازب حيث يلاحظ اختفاء صيغة عازبون/ عازبين من الساحة اللغوية وإحلال صيغة عُزّاب محلها، ومثلها خادِم لا يُرى لها إلا خَدَم، ومثلها: في جمع بِسَّة (هرّة) اختفت صيغة الجمع بسَّات وحلت محلّها صيغة الجمع بْسَاسَة.

ويلاحظ على المتحدث أنه يعمل على تغيير بعض الحركات ولا سيّما تسكين بعض الأحرف؛ ليتلاءم وطبيعة اللهجات التي يغلب عليها السكون في كثير من الحروف، أو استحداث صيغة جديدة والعزوف عن الصيغة الأصلية، كما في شِفَّه (حسب نطقها في سكاكا) فإنها تجمع على شِفايف (الأصل شَفَة شِفاه).

ومما يلحظ في صيغ الجمع حذف أول الصيغة إذا كانت مبدوءة بالهمزة ومن ذلك قولهم في جمع عمّ: عَمام بدلا من أعمام، ومثلها: خال خَوال بدلا من أخوال، وكذلك خَوِي تجمع خْوِيَا، وبصيغة الإضافة كما في خْوِيَاك أو خَوِيّي أو غير هذين الضميرين، وتجمع كلمة "ذراع" بحذف الهمزة أيضًا على ذِرْعان بدلا من أذرعه، في مثل قولهم: شَمِّر عن ذِرعانك، وقد تسقط الهمزة إذا وقعت في وسط الكلمة كما في راس وجمعها روس، حيث حذفت من المفرد والجمع معًا.

المبحث الثاني: الصيغ الاسمية.

المطلب الأول: تغيير حركات البناء في المفرد والجمع.

ليس المقصود هنا حصر الكلمات أو المفردات التي يتحدث بها أهل سكاكا، ولكن المقصود هو التنبيه على بعض الظواهر اللغوية التي تنتشر بينهم في حديثهم اليومي، وتبيان مدى العلاقة بين الصياغة

---

[1]) انظر: الإستراباذي، **شرح الشافية**، ج2 ص 66

[2]) انظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت:370ه/980م)، **تهذيب اللغة**، 8ج، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م، (بعر)، ج2 ص 229 ، وينطق أهل سكاكا مفرد الكلمة "بِعِير" بكسر الباء، ونسب الأزهري هذه الظاهرة إلى تميم.

الصرفية لتلكم المفردات وَفق الضوابط اللغوية الفصيحة، وبين الآلية التي تَتمّ فيها صياغة المفردة وفق الاستعمال العامي، ومما يلاحظ في هذا أن العامية قد سايرت العربية الفصيحة في الأعمّ، ولكنها خرجت (العاميّة) عن القواعد الفصيحة في ضبط الاسم المفرد، أو الجمع ولم تلتزم الضوابط أو القواعد التي اعتمدتها العربية الفصيحة في كثير من المفردات، ويبدو ذلك جليًّا في مثل: حْصَان وجمعها حِصِن، وطِيْرْ (تفخيم الياء وتقليل الكسر بما يشبه الفتح) ومثلها خِيْلْ، ورغِيْفْ، وقُرْصْ (هذه الكلمة تلفظ مكسورة عند كبار السن أما الشباب فينطقونها بضم القاف والكبار عامة لا يستخدمونها. وفي سكاكا نوع من الأكلات اسمها قِرصَانْ)، وقِبِيْلَة، ونْخَلَة (مع تفخيم اللام)، وشِفَّة، يَدْ (إِيْدْ)، رِجِلْ، إِذِنْ، بِتِيْمْ، مِطَرْ، قِتِيْلْ (تكاد تختفي من الاستعمال اللغوي ويحل محلّها مقتول)، وخاروف، وطْيُورْ، ومْطار، وخْيُولْ، وقِبَايِل، ونْخَلات ونَخَلْ، وإسِم، وإِثْمْ، وشِفَّة، وبِثْمَانْ.

أمّا المفردات الموافقة للفصيحة فهي أكثر من أن تحصى، ولكنا سنكتفي بذكر بعض منها وتُسمع غالبًا في الاستعمال اليومي، من مثل: خَادِمْ/ خَادِمة (ويستخدم بعض الأفراد كلمة: عَامِلْ للذكر وخَدَّامَة للأنثى)، وأَقْرَاصْ، ومن الكلمات المستعملة في آنية البيت: خوصيّة: بمعنى السكّين، ويشيع استعمال عبارة" شَطَّرت الخواصِي (كناية عن الحِدّة)"، وصينيّة إلا أن جمعها لا يسلم من التغيير إذ يقال: صِياني، وكاسة (بتأنيث المفردة مع حذف همزة الألف وأصلها كأس)، وملعقة وملاعق، وكوب وأكواب، و رَكْوَة وركوات (إناء لغلي القهوة التركية، بينما تستعمل كلمة قُمْقُم لغلي القهوة العربية)، ومن الزينة كلمة: خَلخال (تغليظ اللام الأولى) وجمعها خَلاخِل (تغليظ اللام).

المطلب الثاني: التصغير.

التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْلٍ، وفُعَيْعِلٍ، وفُعَيْعِيلٍ، فأمَّا فُعَيْلٌ فَلِما كان عدّة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغَّرٌ على أقل من فُعَيْلٍ، وذلك نحو قُييسٍ، وجُميلٍ، وجُبَيْلٍ. وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف [1].

ينتشر التصغير في الأسماء بشكل كبير ولافت في الاستعمال في سكاكا، ويكثر في أسماء الأعلام، ويكون التصغير بإضافة الياء في الاسم المراد تصغيره من مثل: هديب، وعْزَيِّز، كرَيِّع، مْنيزِل، كريِّم، زميِّم وجمعها زميمات، وبريصاني ويجمع على بريصانيات بالتصغير أيضًا، ويكون بقلب الألف واوًا مع الياء في مثل: ضويحي، وقويرة (منطقة معروفة باسم قويرة الحصانية) وقد تكون الواو أصلية في مثل: طوير (محاذية لسكاكا) وبجانبها أيضًا صْوير، وطويق.

[1] سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت:180هـ/796م)، **الكتاب**، 4ج، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408-1988، ج3 ص 415

المطلب الثالث: اسم المكان.

تصوغ العربية اسم المكان من الفعل على وزن مَفعَل، بفتح العين في مثل: مَلعَب، مَدرَسَة، مَزرَعة، قال سيبويه: أمّا ما كان من فَعل يَفعِل فإن موضع الفعل مَفْعلٌ، وذلك قولك: هذا محبسنا، ومضربنا، ومجلسنا، كأنهم بنوه على بناء يفعل، فكسروا العين كما كسروها في يفعل [1].

أمّا في سكاكا فإن الصياغة يصيبها شيء من التحريف في حركة الحرف الأول "الفاء" إذ يُلزمونه حركة الكسر فيقال: مِقبرة، ومِدرسة، ومِزرعة، ومِنجرة، ومِغسلة، ومِحددة، ...

المطلب الرابع: التذكير والتأنيث في بعض الكلمات.

شاع استعمال بعض الكلمات مذكرة عند قبيلة عربية، ومؤنثة عند قبيلة أخرى، وكان الفرق في التذكير والتأنيث باديًا بين قبائل الحجاز وقبائل تميم، ومن هذه الكلمات التي ذكرتها بطون كتب اللغة [2]: التّمر والبُرّ والشعير والذهب، والبُسْر، وكلها مذكر عند قبائل تميم، ويسبقها ضمير المذكر فيقال: هو التّمر، وهو البُرّ، وهكذا في بقية المفردات، في الوقت الذي عاملت فيه قبائل الحجاز هذه المفردات وأشباهها معاملة المؤنث، واستعملت معها الضمير المؤنث هي، فيقولون: هي التَّمر، وهي البُرّ وهي الشعير[3]، وقد تبين للباحثَين أن أهل سكاكا يعاملون هذه الكلمات وأشباهها معاملة قبائل تميم في تذكيرها، ومخالفتها قبائل الحجاز.

وتستعمل قبيلة السرحان ولا سيَّما الذين يعيشون في حيَّي: الشلهوب والمطر في سكاكا، الحركات في التفرقة بين المذكر والمؤنث في آخر الكلمة، فيجعلون الضمة علامة للمذكر، والفتحة علامة للمؤنث، ومن ذلك: بيتُ+ه = بيتُه ... للمذكر، وبيتَ+ه = بيتَه... للمؤنث، ومثلها: حقُّه... للمذكر، وحقَّه ... للمؤنث، وفي الصيغة الفعلية أيضًا في مثل: اضرُبُ+ه = اضربُه... للمذكر، واضربَ+ه = اضربَه... للمؤنث، في الوقت الذي وافقت فيه بقية القبائل العربية الفصيحة في الاستعمال، بإضافة ضمير المؤنث مع الالتزام بحركة الفتح في حالة المذكر، والسكون مع المؤنث، فيقولون: بيتَ+ه= بيتَه ...للمذكر، وحقّتَه ... للمذكر، وصْحَنَه أيضًا، ويقال فيما يتعلق بالمؤنث: بيتْ+ها = بيتْها، وحقُّها، وصحنْ+ها= صحنْها

المطلب الخامس: الزيادة والنقصان.

---

[1] سيبويه،**الكتاب**،ج4 ص 87

[2] انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ/1505م)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها"**، 2ج، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، 1418-1998، ج2 ص 277

[3] انظر: السيوطي، **المزهر في علوم اللغة**، ج2 ص 277

أضافت لهجة أهل سكاكا بعض الأحرف على بعض الكلمات إضافة تمييزية نوعًا ما عن المذكر ففي العربية الفصيحة نجد أن ضمير المؤنث مكسور عند اتصاله بالفعل الماضي في مثل: رميتِ، وكتبتِ وفعلتِ، وقد يتعدى إلى المفعول به إذا كان ضميرًا متصلا من دون أي تغيير، فيقال: رميتِهِ، وكتبتِه، وفعلتِه، لكن الملاحظ أن العامية عملت على إضافة حرف (الياء) بعد التاء، أو يمكن القول بصيغة أخرى إن العامية عمدت إلى مدّ الحركة (الكسرة) وجعلها (ياء)، وقد عرفت باسم مطل كسرة تاء المخاطبة، ويكون نطق الكلمات السابقة بناء على هذا التغيير كالتالي: رميتِيه، وكتبتيه، وفعلتيه، ونسبت هذه الظاهرة إلى عديّ الرّباب [1]، وبعض قبائل ربيعة كانت تطيل الفتحة والكسرة على حدٍّ سواء في مثل: رأيتكا ورأيتكي، ويرجح الجندي أن الذين كانوا يمطلون الحركة من ربيعة هم الذين تحضّروا منها بحضر الحيرة، كإياد والنّمر [2].

وقد تزاد بعض الأحرف في غير هذا من مثل: رَجل التي يشيع بدلا منها كلمة: رجّال بتشديد الجيم وزيادة الألف؛ وكان التشديد لازمًا لتمييز الكلمة عن الجمع: رجال، وفي هذا مخالفة للعربية الفصيحة.

وقد عملت العامية على حذف (نقصان) بعض الأحرف في نطقها لبعض الكلمات؛ نوعًا من الاختصار أو التخفيف، في مثل: عطيته بدلا من أعطيته، وكَليْت بدلا من أكلت، وشَريت بدلا من اشتريت، وقد تعمل العامّية على تخفيف النطق بإبدال الحرف المضعّف ياء في مثل: مددت، فيقال مدّيت، وحططت فيقال: حطيت، وشددت فيقال: شدّيت، وعددت، يقال: عدّيت، ويظهر النقصان في نطق أيام الأسبوع عند بعض الأشخاص فيقولون: الحَدّ بدلا من الأحد، والثّنين بدلا من الاثنين، والثُّلِثا بدلا من الثلاثاء، وسمعت بعضهم ينطق الرّبوع و الأربع بدلا من الأربعاء، فيكون فيها نقص وإبدال، ويشيع عند كبار السن حذف الراء في كلمة أريد ومشتقاتها تريد- تريدين، فيقولون: وِش تِيد؟ وش تيدين؟

المطلب السادس: تسكين الضمائر.

الضمائر في العربية الفصيحة مبنيّة، ويختلف بناء الضمائر حسب نوعها، فمنها ما هو مبني على الفتح، ومنها مبني على السكون،

---

[1] انظر: الجندي، أحمد علم الدين، **اللهجات العربية في التراث**، 2ج، ط2، الدار العربية للكتاب، ليبيا 1983، ج2 ص 707 ، الرَّباب: حلف قبائل: عدي وتيم وثوْر وأشيب.

[2] انظر: الجندي، **"اللهجات العربية**، ج2 ص 708

وآخر مبني على الكسر، أو الضم، والضميران: هو وهي في العربية الفصيحة مبنيان على الفتح فيقال: هوَ وهِيَ، إلا إن قبائل أسد وقيس نطقت هذين الضميرين بالبناء على السكون فقالت: هُوْ وهِيْ [1]، ومما يستشهد به على ذلك قول الشاعر [2]:

وركضك لَوْلَا هُوْ لقيتَ الَّذِي لَقَوا	فأصبحتَ قد جاوزت قومًا أعاديا

وقول الآخر [3]:

إنَّ سَلمى هي التي لو تراءت	حبذا هِيْ من خُلَّةٍ لَو تُحَابي

وهذا الحال سارت عليه العامية في سكاكا، إذ يُسمع نطقهما بالبناء على السكون.

وذهب البصريون إلى أن الضمير الكلمة جميعها في "هو وهي"، وذهب الكوفيون إلى أن الضمير فيهما هو الهاء فقط، وأما الواو والياء فهي للإشباع [4]؛ وحجتهم (الكوفيون) أن حرفي الواو والياء يحذفان في المثنى والجمع [5]، ويرى الفرّاء أن الأصل هو الهاء فحسب، ويضاف لها الواو المشدّدة؛ ليصير الضمير ثلاثيّا[6]، محتجّا بنطقه مشدّدا عند همدان [7]، وربما يكون هذا هو سبب تسكين الواو أو الياء في اللهجات التي تسكنهما، أي أنهما حرفا إشباع.

المطلب السابع: أدوات التعريف.

أضافت العربية الفصيحة سابقة(أل) على النكرة، وباتت هذه السابقة ملمحًا تمييزيًا بينها وبين المعرفة، وكان شأن العربية في ذلك هو شأن بقية شقيقاتها الساميات، إلا إن العربية تمايزت عن شقيقاتها بقدرتها على الاحتفاظ بهذه السابقة، والاحتفاظ بالملمح التمييزي بين النكرة والمعرفة – كما

1() انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ/1505م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 5ج، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418-1998م، ج1، ص 204؛ ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت:672ه/1274م)، **"شرح تسهيل الفوائد"**، ج 4، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، ط20، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1410-1990، ج 1، ص 144

2() انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج1 ص 204؛ ابن مالك، **"شرح التسهيل**، ج 1 ص 144، والبيت لعبيد بن الأبرص الأسدي.

3() انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج1 ص 204؛ ابن مالك، **"شرح التسهيل** ، ج 1 ص 144

4() انظر: الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت:905ه/1499م)، **شرح التصريح على التوضيح**، 2ج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421-2000، ج1 ص 104

5() انظر: السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع**، ج1 ص 203

6() انظر: السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع**، ج1 ص 203

7() انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج1 ص 204؛ ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج 1 ص 144

ذكرت سابقًا، وحين نطالع في كتب الساميات نجد أن الساميات قد فقدت قدرتها في الاحتفاظ بالملمح الدلالي [1]، رغم تنوع أدوات التعريف في اللغات السامية، وتغيّر مواقعها، فما نجدها سابقة في لغة، نجدها لاحقة في لغة أخرى. ففي الوقت الذي عُرفت السابقة (ال) في العربية الفصيحة، عُرفت السابقة (ها=ha) أو (هان=han) أو (هل=hal) في العبرية [2]، وعرفت السابقة (ام) في قبائل طيء والأزد، وقبائل حِميَر في جنوب الجزيرة العربية [3]، كانت (النون) لاحقةً في العربية الجنوبية، و(الألف الممدودة) في الآرامية [4]. وقد تعددت آراء العلماء في أي الأدوات هي الأصل، فمن قائل هي (ها) وآخر قائل هي (ال) [5]، بل رجّح بعضهم أن (أل) ليست أصلية، وإنما أصلها(هل) كما هي الحال في العبرية؛ اعتمادًا على أكثر من سبب منها [6]: وجود عنصر (الهاء) الإشاري في اللغات السامية، واستعمال (الهاء) بدلا من (أل) في اللحيانية، ووجود (ام) للتعريف في قبائل عربية، وأن التبادل بين الهاء وأل في العربية ظاهرة معروفة كما في :هيا وأيا، وهنار وأنار، وأراق و هراق،...، وما زالت (هل) مستعملة في لهجة أهل سكاكا بديلة عن (ال) في كثير من الكلمات المسموعة في الحديث اليومي في مثل: هاليوم، وهالحين، و هالكرسي، هالساعة، هالباب، ناوليني هالصّحن، عَطني هالتمر، ...، وأمثلة أخرى كثيرة تسمع على كافة الألسنة: صغارًا وكبارًا، ذكورًا وإناثًا، ويبدو أن استعمال الأداة(هل) ليس مختصّا بأهل سكاكا فقط، بل هو عند قبائل عربية متعددة كما ذكرت سابقًا، وتستعمل الهاء للتعريف في لهجات عربية حديثة في الأردن، ومصر، وبعض بلاد الشام، ويبقى التساؤل فيما إذا كانت أداة التعريف هذه من بقايا اللغات القديمة؟ أو هي من التطور الذي طرأ على هذه اللهجات؟ رغم قناعة الباحثين أن هذه الظاهرة(هل) قديمة وليست متطورة؛ نظرًا لوجودها في اللحيانية وهي من العربية البائدة، واستمرارها في اللغات السامية، واللهجات العربية الحديثة.

المبحث الثالث: الأفعال

المطلب الأول: إلحاق علامتي التثنية والجمع

1( ) عمايرة، إسماعيل أحمد، **خصائص العربية في الأسماء والأفعال**، ج1، ط1، دار الملاحي، إربد، 1408-1987، ص 69

2( ) عبد التواب، رمضان،(ت: 1422هـ/2001م)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي** ،ج1، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1417-1997، ص 241؛ عمايرة، **خصائص العربية**، ص 69

3( ) عبد التواب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة** ، ص 245

4( ) عبد التواب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة**، ص 242

5( ) عبد التواب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة**، ص 241؛ عمايرة، **خصائص العربية**، ص 69

6( ) انظر: عمايرة، **خصائص العربية**، ص 70-71

ظهرت في الساحة اللغوية الفصيحة طريقة للتخاطب في استعمال الفعل إذ جُرِّد من علامات التثنية أو الجمع، ولم تقبل هذه الطريقة إلا بعلامة التأنيث المفردة، وبناء على هذا فإن الفعل سَيَلزم حالة واحدة: مفردًا ومثنى ومجموعًا فيقال: قام الرَّجل، وقام الرَّجلان، وقام الرِّجال، قال ابن مالك [1]:

وَجَرِّد الفعل إذا ما أُسنِدا	لاثنين أو جَمْع "كَفَازَ الشُّهدا

وكانت تلكم الطريقة هي الأعمّ الأغلب في الساحة اللغوية الفصيحة، أمّا إذا لحقت بالفعل علامة للمثنى أو الجمع، فإنها لن تكون كذلك، بل هي ضمائر تثنية أو جمع تلحق بالفعل، في مثل: قاما الرّجلان، وقاموا الرجال، بَيْد أن الاستعمال المتوارث شفهيًّا وكتابيًّا عبر اللهجات في البلاد العربية المختلفة قديمًا وحديثًا يؤكد وجود طريقة ثانية استعملتها بعض العرب في إلحاق علامتي التثنية والجمع على الفعل، وليست ضمائر كما مرّ سابقًا، قال ابن مالك [2]:

وقد يُقال: سَعِدا وسَعِدوا	والفعل للظاهر -بَعْدُ- مُسنَد

وبهذه الثانية نزل بعض آي القرآن الكريم، وبعض الحديث النبوي الشريف، وبعض أشعار الشعراء العرب الذين كانوا من قبائل متعددة، قال السهيلي: ألفيتُ في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة [3]، وذكر ابن يعيش أنها لغةٌ فاشيةٌ لبعض العرب، كثيرةٌ في كلام العرب وأشعارهم [4]، وقَلَّلها سيبويه عندما ذكرها حكم عليها بعد ذكرها، قال: واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك وضرباني أخواك، فشبَّهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة [5]"، وأوَّلَ الشواهد التي جاءت عليها، وتَبِعه جمهور النحاة في التأويل، ومن الشواهد على كثرتها وانتشارها بين القبائل ما ورد في القرآن الكريم قوله تعالى:" ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم"[المائدة:71]، وقوله تعالى:" وأَسَرُّوا النَّجوى الذين ظَلَموا"[الأنبياء:3]، ومما تكلم به الرسول صلى الله عليه وسلم: يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ"[6]، ومن النثر أيضًا ما

1( ) المرادي، حسن بن قاسم، (ت:749هـ/1348م)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج3، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1428-2008، ، ج2 ص 585

2( ) المرادي، **توضيح المقاصد**، ج2 ص 586

3( ) المرادي، **توضيح المقاصد**، ج2 ص 586

4( ) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج2 ص 296

5( ) سيبويه، **الكتاب**، ج2 ص 40

6( ) ابن مالك، مالك بن أنس، (ت: 179هـ/795م) **الموطّأ**، ج 2، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت،1412هـ-1991م، ج1 ص 221، رقم الحديث:567

جاء في حديث الحسن البصري عن طالب العلم:"... وأعمَدَتاهُ رِجلاه"[1] أي صيَّرتاه عميدًا، وفي حديث وائل بن حجر في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قوله:"فَلَمَّا سَجَدَ وَقَعَتَا رُكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ كَفَّاهُ"[2] وشاعت هذه الطريقة على ألسنة الشعراء الطائيين من أمثال عمرو بن ملقط الطائي [3] القائل:

أَلْفِيَتَا عيْناكَ عِندَ القفَا	أَوْلَى فَأَوْلى لك ذا واقِيَة

بدلاً من أُلفِيت عيناك، وقد كثرت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام – وإن كان من المولّدين-إلا إن كثرتها في شعره يدل على وجودها في لغته، ومما جاء في شعر أبي تمام، قوله [4]:

وَغَدًا تَبيّنُ كيف غِبُّ مدائحي	إنْ مِلنَ بي هِمَمِي إلى بغدادِ

بدلاً من: مالت بي هِمَمي، ووروردها في الشعر دليل على الشيوع، ولا سيَّما أن الشاعر يقتفي ما شاع في اللسان، وكثر استعماله في اللغة، فيُدخِله في شعره، وقد عُزيت هذه الظاهرة إلى الطائيين كما نُسبت إلى بعض أزد شنوءة [5]، وبني الحارث بن كعب [6]، وقد شاعت هذه الظاهرة عند الفرزدق، وهو تميمي، في مثل قوله [7]:

ولكن دَيَافِيٌّ أبوه وأمّه	بِحَوْران يَعصِرن السَّليطَ أقاربُه

أي: يعصر أقاربه، كما وردت في قول القرشيين على لسان الشاعر عبيد الله بن قيس الرّقيات [8]:

تولّى قِتالَ المارِقينَ بِنفسِه	وقد أسلماهُ: مُبْعَدٌ وحميمُ

بدلا من أسلمه مبعد وحميم، وجاء على لسان محمد بن عبد الله العتبي القرشي [1]:

1( ) ابن الأثير، المبارك بن محمد، (ت:606هـ/1209م)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج5، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمد محمود الطناحي، ط1، المكتبة العلمية، بيروت، 1399-1979، ج3 ص 297

2( ) أبو داوود، سليمان بن الأشعث، (ت:275هـ/888م)، **سنن أبي داوود**، 4ج، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الفكر، بيروت، د.ت، ج1 ص 254، رقم الحديث 736

3( ) الأزهري، **شرح التصريح**، ج1 ص 404

4( ) التبريزي، يحيى بن علي، (502هـ/1109م)، **شرح ديوان أبي تمام**، تقديم وفهارس: راجي الأسمر، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1414-1994، ج1 ص 298

5( ) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **(ت:761هـ/1360م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"**،ج 4، ط5، دار الجيل، بيروت، 1979م، ج2 ص 96

6( ) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2 ص 80

7( ) سيبويه، **الكتاب**، ج2 ص 40، ديافي: نسبة إلى دياف، من قرى الشام، تنسب إليها الإبل والسيوف، السليط: الزيت الجيد، انظر: الفرزدق، همام بن غالب، (ت:114هـ/732م)، **ديوان الفرزدق**،ج1، شرح: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407- 1987، ص 44

8( ) الأزهري، خالد، **شرح التصريح**، ج1 ص 406

رأيْنَ الغواني الشيبَ لاح بِعارضي	فأعرَضْنَ عَنِّي بالخدودِ النَّواضرِ

أي: رأت الغواني، وجاء على لسان أمية بن أبي الصّلت الثقفي [2]:

يلومونَنِي في اشتراء النَّخيـــــ	ـــــلِ أهلي فكلّهُم يَعذِلُ

بدلاً من يلومني أهلي، وورد على لسان عروة بن الورد العبسي[3]:

دَعِيني لِلغِنى أسْعَى فَإنّي	رأيتُ النَّاسَ شَرُّهم الفَقِيرُ
وأبْعدُهم وأهونُهُم عليهم	وإنْ كانَا لَه نَسَبٌ وَخِيْرُ

أي: كان له نسب وَخِير، وورد في شعر مجنون ليلي العامري [4]:

ولو أحدقوا بي الإنس والجن كلهم	لكي يمنعوني أن أجِيكِ لَجِيتُ

أي: ولو أحدق الإنس والجِنّ، وقد شاعت هذه الظاهرة عند غير هؤلاء الشعراء، ومن هذا المقدَّم يتضح أنها منتشرة بين القبائل العربية قديمًا، وانتقلت إلى القبائل العربية حديثًا، وبالمقارنة مع اللغات السامية يذكر العلماء أن هذه الظاهرة قديمة قدمة اللغات أنفسها، فهي موجودة في الآرامية وفي العبرية وفي الحبشية[5]، وهذا يؤكد أن هذه الظاهرة طبيعية في الاستعمال اللغوي، لكن العربية الفصيحة اختارت عدم إلحاق علامتي التثنية والجمع على الفعل، وبالتالي فإن الظاهرة الثانية لن تصل إلى مرتبة الفصيحة رغم شيوعها وكثرتها، وقد وجد البحث أن إلحاق علامة التثنية والجمع في الاستعمال اللغوي في سكاكا ظاهرة طبيعية في الحديث اليومي، وتُعَدّ ملمحًا تمييزيا لغويّا لهم، ومن الأمثلة المنتشرة في أحاديثهم اليومية: سافروا الأهل، راحوا خوياك للبَرّ، خدعوك الناس، وأمثلة غير هذا كثيرة جدًا أصعب من أن تُحصى.

المطلب الثاني: ثبوت نون الفعل المضارع.

معلوم أن المضارع في العربية الفصيحة تتناوبه حالات الرفع والنصب والجزم، وتتناوب الحركات الإعرابية الأصلية والفرعية في شغل مواقعها حسب حالة الإعراب للفعل، إلا أن الفعل في عامية سكاكا يلزم حالة واحدة في الخطاب اليومي هي الرفع بثبوت النون سواء أكان الحديث خاصّا بالمذكر أو المؤنث في المثنى والجمع، والمفرد المؤنث، ما عدا المفرد المذكر فإنه يجرد من النون، فيقال: تروح

1() يعقوب، إميل بديع، **المعجم المفصل في شواهد العربية**، ج14، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417-1996،ج3 ص 500، البيت بلا نسبة في أكثر من كتاب، انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2 ص 83

2() الأزهري، خالد، **شرح التصريح**، ج1 ص 404

3() الأزهري، خالد، **شرح التصريح**، ج1 ص 406

4() ابن الملوح ، قيس "مجنون ليلى"، (ت:68هـ/688م)، **ديوان مجنون ليلى**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط1، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1971، ص 68

5() انظر: عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص300-301

معي، تمشي معي... وهكذا، أما فيما يتعلق بغيره فإنه يقترن بالنون رفعا ونصبا وجزمًا، فيقال في خطاب المؤنث المفرد: تروحين... تمشين... تجلسين... وهكذا، وفيما يتعلق بالمثنى فإنه يعامل معاملة الجمع في إثبات النون، فيقال لاثنين مثلا: تروحون، تدرسون، تيجون (من الفعل جاء)، ولا تظهر صيغة المثنى مطلقًا (مذكرًا ومؤنثًا)، وفي صيغة الجمع يقال: تسهرون معانا؟ كيف تروحون البَرّ بالليل؟ أمس كنا جالسين بالمقهى، ويمكن التوضيح من خلال الجدول التالي:

المفرد المذكر	المفرد المؤنث	المثنى المذكر	المثنى المؤنث	الجمع المذكر	الجمع المؤنث
تْروح	تْروحين	تْروحون	تْروحِن	تْروحون	تْروحِن
تْنام	تْنامين	تْنامون	تْنامِن	تْنامون	تْنامِن
تاكل	تاكلين	تاكلون	تاكلِن	تاكلون	تاكلِن

والملاحظ أن أهل سكاكا يستخدمون علامتي الواو والياء للتفرقة بين المذكر والمؤنث ولا يستعملونها حركة إعرابية، ووظفت نون النسوة في المثنى والجمع، في مقابل نون الإعراب في المذكر: المثنى والجمع، وكأن الفعل لزم حالة واحدة هي ثبوت النون في جميع الصيغ المذكرة والمؤنثة، وكانت نون الإعراب ملمحًا تمييزيًا بين المفرد المذكر والمفرد المؤنث.

المطلب الثالث: زيادة الباء قبل أحرف المضارعة.

تزاد الباء في العربية مع الصيغ لتأكيد الكلام، وقد تزاد مع المبتدأ في مثل: " بحسبك ما قلت " ومع الخبر في مثل: "وما أنت بمسمع مَن في القبور"[فاطر:22] ومع الفاعل في مثل: " كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع "، ومع المفعول به في مثل: " صبَّ بماء " ومع النفس في مثل جاء زيد بنفسه، ومع العين في مثل: حضر الأمير بعينه، وتزيد العامة في سكاكا الباء في حديثها في موضعين: الأول: لتأكيد المضارع، وكأن العامية زادتها شعورًا منها بأنها تزاد في الصيغ للتأكيد، فزادتها مع المضارع لتأكيد وقوعه في الحال، في مثل قولهم: بَاكتب، بَادرس، بنكتب، بندرس.

والثاني للدلالة على الاستقبال وهو قليل، وكأن الباء حلّت محل السين أو سوف التي تدخل على المضارع في العربية الفصيحة، فيقال مثلا: بروح الجامعة، أي سأروح، وبمشي السوق، أي: سأمشي أو سوف أمشي، ...، إلا أن الصيغة الأكثر انتشارًا للدلالة على الاستقبال، هي إضافة كلمة سابقة للفعل مثل: أبي أو أريد أو ما أشبههما فيقال مثلاً: أبي أروح الجامعة.

المطلب الرابع: دخول ما على الفعل المضارع

مما تدخله العامية في سكاكا على المضارع للحث عليه " ما "، فيقال: " ما تجلس، وما تسمعين، ما تِقْدُرون تِحترون شوي غَدينا (إغْدِينا= تنتظرون) نيجي مِعْكُم" إلى غير ذلك من استعمالات للحرف " ما " مع المضارع. و "ما" هذه أصلها "أَمَا" التي تدل على الحث على أداء الفعل والحضّ عليه وقد حَذَفت منها العامية الهمزة تسهيلا، وحذفها كثير. وأصل العبارات السابقة: أما تجلس، وأما تسمعين، وأما تقدرون على الانتظار قليلا حتى نذهب معكم، إلى غير ذلك مما تحرفه الألسِنة.

المطلب الخامس: المبني للمجهول

تظهر صورتان للفعل في العربية الفصيحة هما: المبني للمعلوم والمبني للمجهول، وأفردت العربية صِيغًا خاصة بالمبني للمجهول من نحو: فُعِلَ، وفُعِّل، واستَفْعَل، وفُعْلِل [1]، أمّا في عامية سكاكا فإن الملاحظ هو اختفاء صورة البناء للمجهول الفصيحة، وظهور صيغة انْفَعَل واسم المفعول بدلا منها مع إضافة حرف النون بعد الميم المكسورة مباشرة، فيقال: مِنْخَبِز، مِنْطَحِن، مِنْجِرح، مِنْكِسِر، وهذه الصيغة هي الدارجة في الاستعمال اليومي للدلالة على البناء للمجهول؛ وهذا بسبب التقارب الكبير بين أوزان المطاوعة في العربية والبناء للمجهول، فوَزن" انْفَعَل" من أوزان المطاوعة وهو قريب جدًا من البناء للمجهول، فإذا قلنا: كَسرتُ الزجاجَ فانكسَر، بصيغة المطاوعة مع البناء للمعلوم يتضح مدى التقارب إذا حوّلناه إلى البناء للمجهول: انكسَر الزجاج، وهذا شأن عام في اللغات السامية التي تستعيض عن المبني للمجهول بصيغ المطاوعة [2]؛ لعدم وجود صيغ خاصة بالمبني للمجهول في تلكم اللغات، ما عدا العربية التي عرفت أوزانًا عديدة للمطاوعة وللبناء للمجهول، أمّا ما يستغرب في لهجة أهل سكاكا فهو إعمال وزن اسم المفعول المكسور الميم للدلالة على البناء للمجهول.

توصل البحث إلى النتائج التالية:

- وافقت اللهجةُ العربيةَ الفصيحة في عدد من صيغ البحث، وخالفتها في صيغ أخرى عَمَدت في صياغتها إلى قوانين خاصة بها.
- بدَت العلاقة جليّة بين اللهجة وبين اللغات السامية التي كانت في المنطقة (الآرامية والنبطية)، أو المجاورة لها (في العراق).
- عدم الأخذ عن أهل سكاكا من اللغويين القدامى كان له ما يبرره.
- أسهمت الدراسة في توضيح بعض الظواهر.

---

[1] عمايرة، **خصائص العربية**، ص 33

[2] عمايرة، **خصائص العربية**، ص 33

المصادر والمراجع.

1- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، (1399-1979)"النهاية في غريب الحديث والأثر"، (الطبعة الأولى)، لبنان، المكتبة العلمية.
2- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، (1400 هـ -1980م)، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، (الطبعة العشرون)، مصر، دار التراث.
3- ابن مالك، أنس، (1412ه)"الموطّأ"، (الطبعة الأولى)، لبنان، مؤسسة الرسالة.
4- ابن مالك، محمد بن عبد الله، (1410-1990)، "شرح تسهيل الفوائد"، (الطبعة العشرون)، مصر، دار هجر للطباعة والنشر.
5- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، (1979م)، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، (الطبعة الخامسة)، لبنان، دار الجيل.
6- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، (1422-2001م)، "شرح المفصّل للزمخشري"، (الطبعة الأولى)، لبنان، دار الكتب العلمية.
7- أبو داوود، سليمان بن الأشعث، (دون تاريخ)،"سنن أبي داوود"، (دون طبعة)، لبنان، دار الفكر.
8- الأزهري، أبو منصور محمد، (2001م)، "تهذيب اللغة"، (الطبعة الأولى)، لبنان، دار إحياء التراث العربي.
9- الأزهري، خالد بن عبد الله، (1421-2000)، "شرح التصريح على التوضيح"، (الطبعة الأولى)، لبنان، المكتبة العلمية.
10- الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، (1395-1975م)، "شرح شافية ابن الحاجب"، (الطبعة الأولى)، لبنان، دار الكتب العلمية.
11- برجشتراسر، (1414-1994)"التطور النحوي للغة العربية"، (الطبعة الأولى)، مصر، مكتبة الخانجي.
12- بروكلمان، كارل "فقه اللغات السامية"، (1397ه-1977م) (الطبعة الأولى)، السعودية، منشورات جامعة الرياض.
13- التبريزي، الخطيب أبو زكريا، يحيى بن علي، (1414-1994)، "شرح ديوان أبي تمام"، (الطبعة الثانية)، لبنان، دار الكتاب العربي.
14- الجندي، أحمد علم الدين، (1983)،"اللهجات العربية في التراث"، (الطبعة الثانية)، ليبيا، الدار العربية للكتاب.
15- سيبويه، عمرو بن عثمان، (1408-1988) "الكتاب"، (الطبعة الثالثة)، مصر، مكتبة الخانجي.
16- السيوطي، جلال الدين، (1418-1998)، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، (الطبعة الأولى)، لبنان، دار الكتب العلمية.
17- عمايرة، إسماعيل أحمد، "خصائص العربية في الأسماء والأفعال"، (الطبعة الأولى)، الأردن، دار الملاحي، إربد-الأردن، 1408-1987.
18- الفرزدق، (1407-1987)،"ديوان الفرزدق"، (الطبعة الأولى)، لبنان، دار الكتب العلمية.
19- مجنون ليلى، قيس، (1971)، "ديوان مجنون ليلى"، (الطبعة الأولى)، مصر، دار مصر للطباعة.

20- المرادي، حسن بن قاسم، (1428-2008)، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، (الطبعة الأولى)، مصر، دار الفكر العربي.
21- مرعي، عيد: (2012م)، "اللسان الأكدي"، (الطبعة الأولى)، سوريا، منشورات وزارة الثقافة.
22- -"همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، (1418-1998)، (الطبعة الأولى)، لبنان، دار الكتب العلمية. عبد التواب، رمضان، (1417-1997)، "المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي"، (الطبعة الثالثة)، مصر، مكتبة الخانجي.
23- يعقوب، إميل بديع، (1417-1996)، "المعجم المفصل في شواهد العربية"، (الطبعة الأولى)، لبنان، دار الكتب العلمية.

سادسا: اطاريح ورسائل جامعية

ملخص أطروحة دكتوراه بعنوان
أهمية المحاسبة الإدارية في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات في الشركات الصناعية الكويتية

The importance of management accounting in strategic planning and decision making in Kuwaiti Industrial Companies

إعداد: أسامة خالد أبو الرُب

اشراف: أ.م.د. مجدي الجعبري

2020م

ملخص الأطروحـــة باللغة العربية.

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تطبيق أدوات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية الحديثة في تحقيق أهداف المنظمة الصناعية وتعزيز مكانتها التنافسية من خلال المحافظة على جودة المنتجات وأسعارها، وبيان دور الأدوات الاستراتيجية للمحاسبة الإدارية في بناء استراتيجية واضحة للمنظمة الصناعية متوائمة مع ما تؤديه من دور فعال في تحقيق أهدافها من خلال تطوير العمليات الإنتاجية وتحسينها؛ لتحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية العاملة في السوق الكويتية في ظل المتغيرات التي أفرزتها البيئة الاقتصادية الحديثة.

وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من مجموعة من الشركات الصناعية الكويتية البالغ عددها (31) شركة.

ولتحقيق أهداف الدراسة صمم الباحث استبانة، وزعها على مديري الدوائر المالية في الشركات، وبلغ عدد الاستبانات المعتمدة لغايات التحليل (42) استبانة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- أن المحاسبة الإدارية بأساليبها المتعددة تؤدي دورًا مهماً في توفيرالمعلومات اللازمة لتنفيذ الخطوات الاستراتيجية التنافسية للشركات الصناعية الكويتية
- إن الشركات الصناعية تطبق أدوات المحاسبة الإدارية وأساليبها بنسب متفاوتة بين جيدة ومقبولة.

وقد قدم الباحث مجموعة من الاقتراحات والتوصيات، منها: ان هناك امكان تطبيق أدوات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية في الشركات لوجود مقومات أساسية، منها:

توفر المهارات الأساسية لاستخدام الأدوات الاستراتيجية للمحاسبة الإدارية وتطبيقها، واهتمام الشركات الصناعية بتوفير البرامج التدريبية لتأهيل العاملين وتدريبهم.

ضرورة قيام المنظمات بإجراء تحليل مفصل لإنشطتها لتحديد المعلومات التي يحتاجها المدير لاعتماد وتنفيذ تقنيات وأدوات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية.

وفي المقابل أظهرت الدراسة أن هناك بعض الصعوبات المتعلقة بالتطبيق.

ABSTRACT.

This study aims at highlighting the importance of modern strategic management accounting tools used to achieve the objectives of the industrial organization, enhance its competitive position by maintaining the quality and prices of products, and explaining the role of strategic accounting tools in articulating a clear strategy for the industrial organization in line with the effective role it plays to achieve the desired objectives, by way of developing and improving production process to enhance the competitive advantage of industrial companies in Kuwait, in light of the changes brought about by the modern economic environment.

The domain of the Study and the related samples is a group of (31) Kuwaiti industrial companies.

To achieve the goals of the study, the researcher designed a questionnaire to the directors of financial departments in such companies. There were 42 approved questionnaires for the purposes of analysis.The study reached the following most important results:

1- Managment accounting with its multiple methods plays an important role in providing the information necessary to implement competitive strategic steps for Kuwaiti industrial companies;

2- Industrial companies adopt management accounting tools and methods in varying proportions ranging between good and acceptable;

The researcher presents a set of suggestions and recommendations, including the possibility to apply strategic management accounting tools in companies that

comprise the following basic factors: (A) Basic skills to use for the application of strategic tools management accounting, and (B) The industrial companies' interest in providing training programs for their staff.

The need for organizations to carry out a detailed analysis for their activities to determine the information the manager needs to adopt and implement strategic management accounting techniques and tools.

The study, however, specified some difficulties in the practical side ther.

خـــطة الاطـروحة.

المقدمـــــة:

لم يعد دور المحاسبة مقتصرًا على تسجيل العمليات وتبويبها وتلخيصها، وإعداد التقارير والقوائم المالية يدويا أوعن طريق استخدام الحاسبات الألية، بل أصبحت المعلومات المحاسبية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في أداء وظائفها ومهامها وممارسة أنشطتها المختلفة، ولقد تطورت وظيفة المحاسبة من كونها فنًّا لتسجيل العمليات المالية وتبويبها وتلخيصها واستخلاص النتائج المترتبة على هذه العمليات إلى كونها علمًا وفنًّا يعتمد على مجموعة من المبادئ المتعارف عليها، ومع تطور: أعمال المنشآت وتوسعها، وتعدد عملياتها، وانتشارها، وتعقد البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها هذه المنشآت، وتعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية وتنوع احتياجاتهم إلى لمعلومات تطورت الوظيفة المحاسبية وأصبح يُنظر إليها نظامًا للمعلومات. ولقد أصبح واضحا أن نجاح الوحدة الاقتصادية وقدرتها على النمو والاستمراريرتبط ارتباطا وثيقا بالدورالذي تؤديه الوظيفة المحاسبية في الوحدة الاقتصادية. [1]

وبما أن الوظيفة الرئيسية للمحاسبة هي تقديم المعلومات الكافية والملائمة والدقيقة للجهات المستفيدة في الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم وإرشادهم على اتخاذ القرارات الصائبة، أصبح المحاسبون يواجهون تحديات كبيرة في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات على مختلف مستوياتها. [2]

لقد مرت المحاسبة الإدارية بعدة تطورات من حيث مفاهيمها وأساليبها العلمية وأهدافها وفي الدور الذي تؤديه في تحقيق أهداف المنشأت والجهات المختلفة ذات العلاقة معها سواء كانت جهات خارجية أم داخلية، ونظرا لإستمرارية حدوث هذه التطورات والتغيرات المتعددة التي

(1) بسيوني، صلاح، وآخرون، المحاسبة الإدارية، القاهرة، جامعة القاهرة، 2017، ص 3

(2) الجليلي مقداد وأحمد يحيى، الإطار المفاهيمي للمحاسبة الاستراتيجية وتطبيقاتها في البيئة العراقية، الموصل، جامعة الموصل، تنمية الرافدين،2007 ص1

تحدث في بيئة الأعمال بشكل عام، فإنه من الضروري الاهتمام بالدورالذي قد تؤديه المحاسبة الإدارية وإمكان تطوير أساليبها العلمية بما يتناسب مع التطورات والتغيرات التي تطرأ على مجالات المعرفة وحقولها الأخرى التي تتعامل معها المحاسبة الإدارية تعاملا مباشرا أوغير مباشرٍحتى تتحقق أهدافها، وأهداف الوحدة الاقتصادية التي تعمل ضمن نطاقها.[1]

لقد أصبحت البيئة التي تعمل فيها الوحدات الاقتصادية في عصرنا الحاضر وفيما هو متوقع مستقبلا بيئة تنافسية مفتوحة على المستويات المحلية والدولية، الأمر الذي يستدعي التركيزعلى: الجودة، والسعر، والتكلفة، ورضا العملاء، والمسؤولية الاجتماعية لضمان استمرارالوحدة الاقتصادية وبقائها في خضم هذه المنافسة، ويكون تحقيق هذه الأهداف مرهونا باتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، ومن هنا تأتي أهمية نظم المحاسبة الإدارية ونظم المعلومات عموما لما لها من دور في إنتاج المعلومات الملائمة والنافعة بشأن تخصيص وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة.[2]

تُعد المحاسبة الإدارية فرعًا مهمًا من فروع النظام المحاسبي الذي يختص بالقرارات الإدارية، ليس من حيث توفر المعلومات والبيانات فحسب، وإنما من حيث عرض البدائل والنماذج والأساليب الحديثة مثل النماذج الكمية والنواحي السلوكية في مجال المحاسبة الإدارية المساعدة في اتخاذ القرارات المعقدة ومتعددة المتغيرات.

وتحتاج إدارة المنظمات بمختلف أنشطتها إلى نماذج وأساليب المحاسبة الإدارية التي توفِّر المعلومات لمتخذ القرار سواء كان قرارًا في الإنتاج أو في التسعير أم في الاستثمار أم أيٍّ من القرارات التي تحقق أهداف المنظمة تحقيقا إيجابيًّا سواء كانت في زيادة الأرباح أم في خفض التكاليف أم في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.[3]

مشـــكلة البحث وتساؤلاته:

برغم تزايد الاهتمام بموضوع مفاهيم المحاسبة الإدارية وأساليبها لوحظ عدم كفاية الدراسات الأكاديمية التي تركزعلى استراتيجيات المحاسبة الإدارية: كالتكلفة الاستراتيجية، التخطيط والرقابة، وإدارة الأداء الاستراتيجي، اتخاذ القرارات الاستراتيجية، محاسبة المنافسين من حيث تقييم تكلفة المنافسين، محاسبة العملاء من حيث تحليل ربحية العميل.

(3) يحيى زياد، والحبيطي قاسم، تأثير التطورات التكنولوجية والبيئية على المحاسبة الإدارية، بغداد، مجلة البحوث المستقبلية،2006، ص 65-85
(4) محمد الفيومي، وعطية مرعي، المحاسبة الإدارية – مدخل لاتخاذ القرارات والتخطيط والمتابعة، الاسكندرية، جامعة الاسكندرية،2002 ص 7
(5) الشريف، أفنان وأخريات، الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية ودورها في اتخاذ القرارات، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2016، ص 1

وبرغم التطورات العديدة التي مرت بها المحاسبة الإدارية من حيث مفاهيمها وأساليبها العلمية وأهدافها والدورالذي تؤديه في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، وما نتج عنه من أدوات حديثة إضافة إلى الأدوات التقليدية من أجل مساعدة الإدارة على القيام بمهامها الأساسية من تخطيط ورقابة وإتخاذ القرارات، وبما أن الوحدة الاقتصادية تسعى دائما لضمان بقائها واستمرارها من خلال: تحديد استراتيجيات ووضعها، وخطط طويلة الأجل تنطوي على تطويرالمنتجات والتركيز الشديدعلى: الجودة، والسعر، والتكلفة، ورضا العملاء.

وهنا تبرز معالم الإشكالية الرئيسية التي سيتم دراستها على النحو الآتي:

كيف تخدم أدوات المحاسبة الإدارية عملية التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات في الوحدة الاقتصادية؟

وتقودنا هذه الإشكالية لطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1-هل تحقق أدوات المحاسبة الإدارية التكلفة الأقل؟

2 -هل تحقق أدوات المحاسبة الإدارية الجودة الأعلى؟

3 -كيف تسهم أدوات المحاسبة الإدارية وأساليبها في خدمة أغراض الوحدة الاقتصادية في مجال قدرتها التنافسية؟

4 -ما أهم وسائل المحاسبة الإدارية في المحافظة على الجودة؟

5 -ما أهم وسائل المحاسبة الإدارية في المحافظة على السعر؟

6 -ما أهم وسائل المحاسبة الإدارية في المحافظة على رضا العملاء؟

7 -ما مدى تطبيق الوحدات الاقتصادية لأدوات المحاسبة الإدارية التقليدية والحديثة في مجالات التخطيط الاستراتيجيي واتخاذ القرارات؟

أهمـــية البحث ومبرراته:

يستمد هذا البحث أهميته من أنه يقدم رؤية واضحة ومتكاملة للعلاقات ما بين استراتيجية الأعمال، وممارسات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية، ويمكن إيجازالأهمية الأكاديمية والعملية للدراسة ومبرراتها في الأتي:

- وضع أهداف وغايات المنظمة.
- تفعيل دور الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في عملية اتخاذ القرار.

- اختيار البدائل الاستراتيجية المناسبة، ووضع الخطط قصيرة الأجل وطويلة الأجل لمتابعتها.
- مراجعة أداء المنظمة وإجراء الرقابة من خلال تقييم الأداء الفعلي مقابل الأداء المخطط.
- تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للبيئة الخارجية من حيث كيفية تعامل المنظمة مع منافسيها والحصول على المنافع من عملائها.
- تسليط الضوء على فائدة المعلومات التي توفرها الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في مختلف المجالات ولا سيما في عملية اتخاذ القرارات الجوهرية في العملية الإدارية.
- تقديم التوصيات التي من شأنها المساعدة في تطوير استراتيجيات المحاسبة الإدارية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم المحاسبة الإدارية الاستراتيجية، وكيفية مساهمتها في تحقيق أهداف المنظمة الصناعية، ومدى ما تقدمه المحاسبة الإدارية من معلومات، ودورها في بناء استراتيجية واضحة للمنظمة الصناعية متوائمة مع ما تؤديه من دور فعال في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتحقيق الميزة التنافسية لها، من خلال ممارسات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية حيث تستخدم عددًا كبيرًا من أساليب المحاسبة الإدارية لتسهيل بناء هذه الاستراتيجية وإدارتها وتوظيفها التوظيف الأمثل لخدمة المنظمة في تحقيق أهدافها وتحسين قدراتها المالية والبشرية، كما يحاول البحث تحقيق أهدافه من خلال مجموعة من الأسئلة:

- هل تسهم أدوات المحاسبة الإدارية في تحقيق التكلفة الأقل والجودة الأعلى؟
- هل تحقق أدوات المحاسبة الإدارية الميزة التنافسية للمنظمة الصناعية؟
- إلى أي مدى تسهم أدوات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية في المحافظة على الجودة وعلى السعر؟
- ما أهم الوسائل التي تستخدمها المحاسبة الإدارية في تحقيق رضا العملاء؟

منهجيـــة البحث:

لكل بحث منهجية بحثية وأدوات ووسائل تتناسب مع طبيعته وأهدافه ولكل منهج شروط ومتطلبات لا بد للباحث من استخدامها، كما إن لكل منهج إيجابياته وسلبياته، وفي ضوء أهداف البحث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة الاستطلاعية حول أهمية تطبيق أدوات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية

واستخداماتها في عمليات التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات بمنهج متكامل وبصورة مثالية في الشركات الصناعية الكويتية، وقد استُخدم الأسلوب الوصفي لإبراز هذه الأهمية،واستُخدم الأسلوب التحليلي لتحليل بيانات الدراسة التي جُمِعَت من خلال الاستبانة المصممة لاختبار فرضيات الدراسة.

فرضيات البحث:

في ضوء إشكالية البحث وتساؤلاته الفرعية يمكننا تقديم بعض الإجابات المؤقتة لإسئلة البحث من شأن الدراسة إثباتها أو نفيها كما يلي:

– توجد علاقة ارتباط طردية بين استخدام أدوات المحاسبة الإدارية وتحقيق الكلفة الاستراتيجية في الوحدة الاقتصادية.

– توجد علاقة ارتباط طردية بين استخدام معطيات نظم المحاسبة الإدارية عند التخطيط والقوة التنافسية للوحدة الاقتصادية.

– توجد علاقة ارتباط طردية بين تعدد أدوات المحاسبة المستخدمة وتحقيق الكلفة الاستراتيجية في الوحدة الاقتصادية.

– ان عملية دراسة علاقة تكاملية إحصائيا هي عملية معقدة، وتحتاج الى سلاسل زمنية للعوامل المدروسة.

هيكل البحـــــث:

لتحليل أبعاد الموضوع والإحاطة بحيثياته والإجابة على مشكلات البحث وتساؤلاته وأهدافه قُسِّم البحث إلى فصلين رئيسين وفقًا لما للآتي:

- **الفصل الأول:** قُسِّم الفصل الأول إلى مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: بعنوان الإطار النظري ويشتمل على ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول-الإطار النظري للمحاسبة الإدارية الذي اشتمل على مقدمة البحث العامة وطبيعة المحاسبة الإدارية وأهدافها ووظائفها، كما شمل نطاق المحاسبة الإدارية وعلاقتها بالمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف.

المطلب الثاني-أساليب وأدوات المحاسبة الإدارية وقد اشتمل على فرعين:

الفرع الأول: تضمن أساليب المحاسبة الإدارية الداعمة للاستراتيجيات التنافسية في المنظمة كأسلوب سلسلة القيمة، وأسلوب التكلفة المستهدفة، والتكلفة على أساس النشاط، كما تطرق

هذا الفرع إلى أساليب تكلفة الجودة، وبطاقة الأداء المتوازن مرورًا بأسلوب القياس المقارن، وقياس تكاليف البيئة، واختتم بمنهج ستة سيجما الذي يركز عل أساليب الجودة.

الفرع الثاني: تناول أساليب المحاسبة الإدارية في مجال التخطيط، حيث استعرض الموازنات التقديرية وماهيتها وتعريفها ومبادئها العلمية وأهدافها وأنواعها.

المطلب الثالث-دورالمحاسبة الإدارية في التخطيط واتخاذ القرارات، وتضمن ما يأتي:

الفرع الأول: بين دورالمحاسبة الإدارية في التخطيط واتخاذ القرارات، وركزعلى دور المحاسبة الإدارية في عملية تخطيط الأرباح حيث استعرض عمليات قياس الربحية، وعلاقة التكلفة، والحجم، والربح، بالإضافة إلى تحليل التعادل واستخداماته، وتطرق إلى حال عدم التأكد، وتحليل الحساسية، والتحفظات على استخدام تحليل التعادل، واختيار هيكل التكلفة.

الفرع الثاني: فقد ناقش دور المحاسبة الإدارية في اتخاذ القرارات من جميع جوانبها كقرارات التصنيع أو الشراء وقرارات البيع أو التصنيع، وقرارات التخلص من أحد خطوط الإنتاج، وقرارات تخصيص الموارد النادرة، وقرارات التسعير، وعلاقة عملية اتخاذ القرارات بالمعلومات التي توفرها المحاسبة الإدارية.

المبحث الثاني: بعنوان الدراسات السابقة: يستند البحث إلى مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية الحديثة التي تناولت المحاسبة الإدارية الاستراتيجية، التي لامست جوانب المواءمة بين أدوات المحاسبة الإدارية واستراتيجياتها، واستراتيجيات الوحدات الاقتصادية مواءمة مباشرة أو غير مباشرة؛ لتعضيض البحث وتأصيله بالإسهامات العلمية النظرية والتطبيقية، إذ يتضمن هذا المبحث استعراض الدراسات السابقة التي اهتمت باستراتيجيات المحاسبة الإدارية وأدواتها واستراتيجيات الوحدة الاقتصادية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية والنتائج:

تم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: الدراسة الميدانية: خصص هذا المبحث لتحليل نتائج الدراسة الميدانية في أوساط عينة البحث وتحليل الاستبانة التي تضمنت مجموعة من الفقرات لتحديد أثر أدوات المحاسبة الإدارية على استراتيجيات وأداء الشركات الصناعية الكويتية. أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض ومناقشة الاستنتاجات والنتائج النهائية المستخلصة من الدراسة الميدانية التطبيقية وعرض النتائج التي توصل إليها الباحث عبر دراسته النظرية والتطبيقية لموضوع أطروحته الأكاديمية وبحثه العلمي والتي من شأنها المساهمة في تحسين مستوى أداء الشركات الصناعية ودعمها في تحقيق أهدافها وتلبية رغبات عملائها.

حـــدود البحث:

تتمثل حدود البحث بما يأتي:

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية لهذا البحث بالشركات الصناعية الكويتية الكبيرة والمتوسطة الحجم والمنتمية لمجالات صناعية متنوعة بما يخدم أهداف البحث ومن المؤكد أن العينة المختارة من الشركات الصناعية الكويتية لن تكون ممثلة لكافة التوجهات بمجتمع الدراسة؛ ولكنها تبقى الأساس الملائم للتحليل العلمي، ومصدراً غنياً للمعلومات التي تمثل قاعدة البحث ونتائجه وتوصياته.

الحدود البشرية: تمثلت الحدود البشرية لهذا البحث في كافة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين بالشركات الصناعية المختلفة.

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من فبراير 2019 إلى غاية فبراير 2020.

الدراسة الميدانية والنتائج

المبحث الأول: الدراسات الميدانية:

مقـدمـــة:

خُصّص هذا الفصل لتحليل نتائج الدراسة الميدانية في أوساط ومستويات عينة البحث بعد عرض واقع وملامح استخدام الشركات الصناعية الكويتية لأدوات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية، ولقد استخدمت الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات اللازمة للبحث، وباعتبارها من أدوات البحث العلمي المناسبة إلى تحقيق أهداف الدراسة الوصفية، للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وتم القيام بتصميم الاستبانة في صورتها الأولى بالإستفادة من الجانب النظري واستبانات الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ثم عرضت على محكمي الأكاديمية العربية للاستفادة من ملاحظاتهم ومقترحاتهم، وبعد التأكد من وضوح العبارات ومن أن الاستبانة تقيس ما صممت لقياسه فعلا، تم إخراجها في شكلها النهائي، وقد صممت الاستبانة من جزئين، الأول بغرض الحصول على معلومات شخصية عن المستجوبين وقد شملت الموقع الوظيفي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، واشتمل الجزء الثاني على البيانات الرئيسية التي صيغت في شكل محاور تغطي فرضيات

الدراسة واشتمل كل محور على عدد من الفقرات والتي جاءت في صيغة عبارات مستخلصة من الأدبيات الخاصة بكل محور، ويحتوي هذا الجزء على 60 فقرة مقسمة كما يأتي:

1-تستخدم الشركات الصناعية الكويتية أدوات وأساليب المحاسبة الإدارية المختلفة لتحقيق الكلفة الاستراتيجية وتعزيز قوتها التنافسية (من الفقرة 1 إلى الفقرة 14).

2-تستخدم الشركات الصناعية أسلوب التكلفة المستهدفة (من الفقرة 15 إلى الفقرة 20).

3-تستخدم الشركات الصناعية نظام التكلفة على أساس الأنشطة (من الفقرة 21-26).

4-تستخدم الشركات الصناعية نظام بطاقة الأداء المتوازن (من الفقرة 27 إلى الفقرة 34).

5-تستخدم الشركات الصناعية نظام ستة سيجما six sigma (من الفقرة 35 إلى الفقرة 40).

6-تستخدم الشركات الصناعية نظام إدارة الجودة الشاملة (من الفقرة 41 إلى الفقرة 46).

7-تستخدم الشركات الصناعية أسلوب القياس المقارن (من الفقرة 47 إلى الفقرة 52).

8-تستخدم الشركات الصناعية الموازنات التخطيطية (من الفقرة 53 إلى الفقرة 60).

وبناء على الدراسة الميدانية التطبيقية، تُستَخلص الاستنتاجات والنتائج النهائية، ومن ثم عرض النتائج التي من المُوءمَل فيها أو من شأنها تحسين مستوى المُواءمة بين أدوات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية واستراتيجيات الشركات الصناعية الكويتية وتحسين واقع أداء هذه الشركات.

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويسهم في وصفها وصفًا دقيقًا ويوضح خصائصها عن طريق جمع المعلومات وتفسيرها وتحليلها، ويأتي استخدام الباحث لهذا المنهج في دراسته بهدف دراسة أدوات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية ودورها في عملية اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية الكويتية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة. إذ تم تطوير الأداة بالرجوع إلى الأدبيات النظرية ذات الصلة. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة واقع استخدام أدوات المحاسبة الإدارية

الاستراتيجية في الشركات الصناعية الكويتية في الكويت، وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين في جمع المعلومات وهما:

البيانات الأولية:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة والتي تضمنت عدداً من العبارات عكست أهداف الدراسة وأسئلتها للإجابة عليها من قبل المبحوثين، وتم استخدام مقياس **Likert** الخماسي، بحيث أخذت كل إجابة أهمية نسبية.

البيانات الثانوية:

إتجه الباحث في معالجة الإطارالنظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والأبحاث والدراسات السابقة والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية المختلفة، والتي تتعلق بواقع استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية في الكويت. وهدف الباحث من اللجوء للمصادرالثانوية للتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وأخذ تصورعام عن أخر المستجدات التي حدثت في موضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الشركات الصناعية الكويتية التي تم اختيارها عشوائياً، ويضم مجتمع الدراسة مدراء عامين، ومدراء ماليين، ومحاسبين، ورؤساء أقسام، في الشركات التي وقع الاختيار عليها والتي يبلغ عددها (31) شركة، وذلك حسب قائمة أسماء الشركات التي تم اختيارها والتي يتراوح حجم رأسمالها من مليون دينار إلى خمسة ملايين دينار كويتي.

أدوات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات:

في إطار جمع وتحليل وتفسير البيانات وبحسب خطة البحث تم استخدام ما يأتي:

- الاستبانة: تُعد الاستبانة وسيلة هامة لجمع البيانات عن الظروف والأساليب القائمة بالفعل، ويمر تصميم الاستبانة بخطوات متعددة بغية أن تكون الاستبانة أداة سليمة في البحث العلمي لكونها تعتمد على مجموعة من الأسئلة الموجهة لأفراد العينة المبحوثة ليقوموا بالإجابة عليها، ولا بد لكل باحث يعمد لاستخدام هذه الأداة من أن يتقن تصميمها على نحو يؤدي إلى تمكنه من الحصول على معلومات دقيقة، ومن أجل ذلك ينبغي على الباحث مراعاة ما يأتي:

أولا: تحديد نوع المعلومات المطلوب الحصول عليها.

ثانيا: الأسئلة من حيث الصياغة والمضمون.

ثالثا: اختبار الاستمارة قبل لبدء في تطبيقها على المبحوثين.

• الملاحظة: تُعد الملاحظة وسيلة يستخدمها الإنسان لاكتساب المعلومات والخبرات حيث يتم جمعها من خلال المشاهدة أو السماع، ويفضل الباحثين طريقة الملاحظة المباشرة في جمع المعلومات وبخاصة إذا كان موضوع الدراسة سلوكاً إنسانياً معيناً أو ظاهرة إجتماعية محدده، ومما يميز الملاحظة عن الاستفتاء والمقابلة أن الملاحظ هو الذي يحدد ويقرر المعلومات وليس المبحوث،لأن الباحث يتبع منهجاً يجعل ملاحظته أساساً لمعرفة واعية ودقيقة لظاهرة معينة، ويختلف الباحثون في تقسيمهم لأنواع الملاحظة، فمنهم من يقسمها إلى مباشرة وغير مباشرة، أو إلى مضبوطة وغير مضبوطة، ومنهم من يقسمها إلى مشاركة وغير مشاركة.(238)

وقد لجأ الباحث إلى استخدام هذه الطريقة بهدف الحصول على القدر الكافي من المعلومات عن الظاهرة موضوع البحث.

متغيرات الدراسة:

يوضح الشكل رقم (1-2) متغيرات الدراسة وهي تشمل:

أولا: المتغيرات المستقلة، أدوات وأساليب المحاسبة الإدارية الاستراتيجية (سلسلة القيمة، التكلفة المستهدفة، التكلفة على أساس الأنشطة، قياس الجودة، بطاقة الأداء المتوازن، القياس المقارن، قياس التكاليف البيئية، الموازنات التخطيطية، عمليات تخطيط الأرباح، أساليب اتخاذ القرارات الدارية.

ثانيا: المتغير التابـــع، اتخاذ القرارات الإدارية.

شكل رقم (1-2)

متغيرات الدراسة

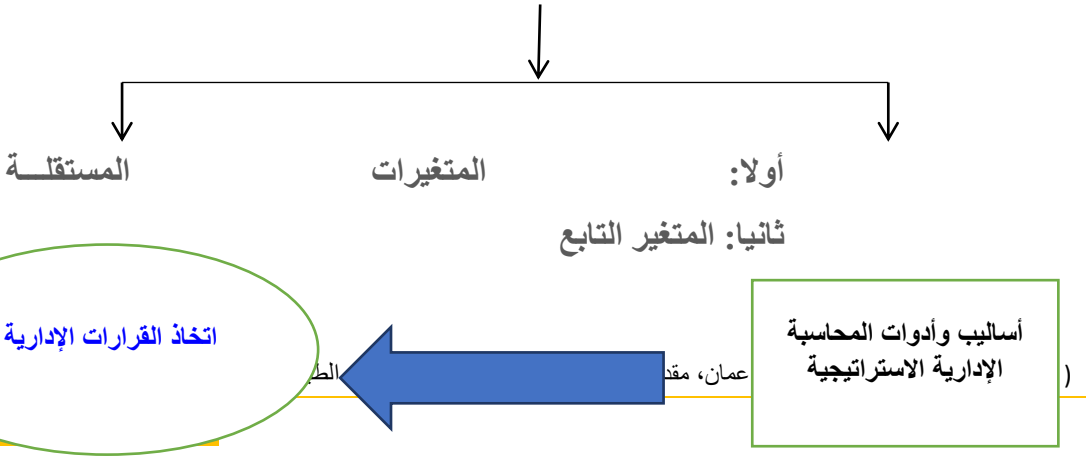

المصدر: من إعداد الباحث

المعالجـــات الاحصائية:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات هذه الدراسة، قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال الاستعانة بالبرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق الدراسة الميدانية ومن خلال العينة المبحوثة وقد تم اختيار الأساليب الإحصائية التالية:

- النسب المؤية والتكرارات لوصف المتغيرات المتعلقة بأفراد عينة الدراسة وفقا للخصائص والسمات الشخصية.
- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
- اختباركرونباخ الفا (Cronbach Alpha) للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- معامل سبيرمان من خلال Guttman Split –half coefficient لتحديد مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة عن متغيراتها.
- الانحراف المعياري: لقياس درجة تباعد استجابات أفراد عينة الدراسة عن وسطها الحسابي.
- تم إختيار (ت T) لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة.
- مقياس الأهمية النسبية: لقد طلب من أفراد عينة الدراسة الاجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبـانة طبقا لمقيـاس (ليكرت) الخماسي الدرجات حسب الأوزان النسبية في تحديد الأهمية النسبية لدور كل متغير من المتغيرات الرئيسية في استخدام أدوات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية كما هو موضح بالجدول (2–2)

خصاص عينة الدراسة:

الاحصائيات الوصفية:

تتألف العينة القصدية لمجتمع الدراسة من المديرين والمدراء الماليين والمحاسبين متخذي القرار في الشركات الصناعية الكويتية، وقد بلغ عددهم (42) مبحوثاً وفيما يلي وصف للخصائص الديمغرافية للأفراد المبحوثين.

اختبار الفرضيات:

بالعودة إلى نتائج تحليل المجموعات المختلفة التي اندرجت تحت متغيرات الدراسة، الثمانية وهي: أدوات وأساليب المحاسبة الإدارية المختلفة، أسلوب التكلفة المستهدفة، نظام التكلفة على أساس الأنشطة، نظام بطاقة الأداء المتوازن،نظام ستة سيجما six sigma، نظام إدارة الجودة الشاملة، أسلوب القياس المقارن، الموازنات التخطيطية، والتي تمت باستخدام Sample T. Test لتحديد المعنوية الاحصائية لكل فقرة من فقرات المجموعات الثمانية المختلفة للوقوف على مدى قبول ورفض كل فقرة من فقرات المجموعات الثلاثة، وجدنا أن القيم المتعلقة بالمعنوية الإحصائية Sig كانت جميعها أقل من 5% أي "رفض الفرضية الصفرية التي تعتبر أن البنود غير معنوية وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تشير الى ترابط ومعنوية بنود الدراسة".

ومن أجل اختبار فرضيات هذا البحث نقوم بعرض إجابات عينة البحث على كل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة مباشرة بالفرضية.

تحليل فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط طردية بين استخدام أدوات المحاسبة الإدارية وتحقيق الكلفة الاستراتيجية في الوحدة الاقتصادية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط طردية بين استخدام معطيات نظم المحاسبة الإدارية عند التخطيط والقوة التنافسية للوحدة الاقتصادية.

النتائج والتوصيات:

مناقشة نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم المحاسبة الإدارية الاستراتيجية، وكيفية مساهمتها في تحقيق أهداف المنظمة الصناعية، ومدى ما تقدمه المحاسبة الإدارية من معلومات، ودورها في بناء استراتيجية واضحة للمنظمة الصناعية متوائمة مع ما تؤديه من دور فعال في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتحقيق الميزة التنافسية لها.

في ضوء التحليل الاحصائي للبيانات التي تم جمعها لتحقيق أهداف وأسئلة الدراسة وبناء على ما انتهت إليه نتائج اختبار فرضيات الدراسة الأربعة، أظهرت نتائج الاختبارات التي تم استخدامها في دراسة أهمية المحاسبة الإدارية في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات في

الشركات الصناعية الكويتية. وجود دور هام ومؤثر لأدوات وأساليب وتقنيات المحاسبة الإدارية في دعم استراتيجيات الشركات الصناعية الإنتاجية والتنافسية.

- بناء على الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث واختبار فرضيات الدراسة فقد تم التوصل للنتائج الآتية:

بلغ الوزن النسبي لاستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحقيق الكلفة الاستراتيجية في الوحدة الاقتصادية بنسبة 95.1%، وبلغ الوزن النسبي لاستخدام معطيات نظم المحاسبة الإدارية عند التخطيط والقوة التنافسية للوحدة الاقتصادية بنسبة 81%، وبلغ الوزن النسبي فيما يتعلق بتعدد أدوات المحاسبة الإدارية المستخدمة وتحقيق الكلفة الاستراتيجية في الوحدة الاقتصادية نسبة 76.2%، كما بلغ الوزن النسبي فيما يتعلق بدراسة العلاقة التكاملية إحصائيا وحاجتها للسلاسل الزمنية نسبة76.2%.

- اثبتت الدراسة أن لكل متغير من متغيرات الدراسة في محاورها الثمانية دورا هاما ذا دلاله إحصائية في في تطبيق الشركات الكويتية الصناعية لأدوات وأساليب المحاسبة الإدارية.
- ثبت وجود علاقة قوية وترابط معنوي بين المحاورالثمانية: أدوات وأساليب المحاسبة الإدارية المختلفة لتحقيق الكلفة الاستراتيجية وتعزيزالقوةالتنافسية، أسلوب التكلفة المستهدفة، نظام بطاقة الأداء المتوازن، نظام ستة سيجما **six sigma**، نظام إدارة الجودة الشاملة، أسلوب القياس المقارن، الموازنات التخطيطية.
- بينت الدراسة تزايد أهمية تقنيات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية في قياس الجوانب المتعددة الأبعاد لأداء المنظمة.
- بينت الدراسة أن هناك العديد من الشركات الصناعية التي تواجه صعوبات ومعوقات عند تطبيق أساليب وأدوات وأساليب المحاسبة الإدارية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف إمكانيات هذه الشركات المالية أو صغر حجمها.

التوصيات:

توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات هي:

- ضرورة ربط المعلومات المقدمة من المحاسبة الإدارية مع أهداف المنظمة الرئيسية، وبهذه الطريقة فقط تكون المحاسبة الإدارية أداة مهمة في صنع القرار.
- ضرورة تطبيق أدوات وأساليب وتقنيات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية في الشركات لوجود مقومات أساسية منها: توفرالمهارات الأساسية لاستخدام وتطبيق الأدوات الاستراتيجية للمحاسبة الإدارية.

- ضرورة قيام المنظمات بإجراء تحليل مفصل لإنشطتها لتحديد المعلومات التي يحتاجها المدير لاعتماد وتنفيذ تقنيات وأدوات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية.
- ضرورة أن تبذل المنظمات الصناعية مجهوداتها لبناء استرايجيات تلبي رغبات المستهلكين.
- التوسع في استخدام الشركات الصناعية لأساليب المحاسبة الإدارية وفقا للتقنيات الحديثة وبأساليب علمية صحيحة لأهميتها في توفير المعلومات اللازمة للإدارة من أجل اتخاذ القرارات السليمة.
- العمل على توفير وتطوير برامج تدريبية لتوفير الكفاءات المؤهلة علميا لتطبيق أدوات وأساليب وتقنيات المحاسبة الإدارية.
- تفعيل أساليب وأدوات المحاسبة الإدارية الغير مطبقة في الشركات الصناعية من أجل حصولها على الميزة التنافسية.
- ضرورة استخدام السلاسل الزمنية في التطبيقات الإحصائية فيما يتعلق بدراسة الظواهر الاقتصادية.

تأطير صحيفتي (الأهرام والمصري اليوم) للقضايا السياسية بعد 25 يناير 2011 دراسة مسحية مقارنة

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الإعلام

إعداد
أسماء عزت مصطفى جاد المولى
إشراف
أ.م. د كمال بديع الحاج

نيسان ـ أبريل 2019

ملخص الدراسة.

تلعب وسائل الإعلام بكل أشكالها دورا كبيرا في التأثير على الرأي العام وتشكيل اتجاهاته، فتصبح وسائل الإعلام أدوات مهمة في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

وتقوم الصحافة بأدوار ذات أهمية في إطار معالجتها للقضايا السياسية الهامة، ولا شك أن تناولها لهذه القضايا يخضع لرؤية وسياسة تحريرية معينة وتأطير محدد تبعاً لملكية الوسيلة وتمويلها واتجاهاتها السياسية، وفي ظل وجود أوضاع سياسية غير مستقرة في مصر بعد 25 يناير 2011 ، حيث لاحظت الباحثة من خلال تتبعها لكثير من الأخبار والمقالات المنشورة في صحف مؤيدة للنظام القائم وأخرى معارضة له أن هناك رؤيتين مختلفتين في تناول القضايا السياسية التي تؤثر على الرأي العام المصري ومن هنا شعرت بالمشكلة البحثية التي يمكن تحديدها في : دراسة تغطية الصحف المصرية للقضايا السياسية بعد 25 يناير 2011، وذلك من خلال رصد ووصف وتصنيف وتحليل عينة من المواد الإخبارية التي تناولت القضايا السياسية المصرية، وذلك اعتماداً على نظرية التأطير الاخباري.

وتعتبر الدراسة محاولة لتحليل مضمون معالجة الصحف للقضايا السياسية باعتبار ذلك يؤثر في تشكيل الرأي العام المصري نحو القضايا السياسية بعد 25 يناير 2011 من خلال نتائج الدراسة وتحليلاتها للاستفادة منها على المستوى العلمي والمجتمعي. وستركز الدراسة بشكل أساسي على التحليل الكيفي للمواد الإخبارية في الصحف عينة الدراسة باعتباره يتوافق مع نظرية التأطير الإعلامي، كما أنه الأكثر ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة ولأنه يساعد على استنتاج ما وراء المعاني والرموز والكلمات

والعبارات المستخدمة، مع الاستعانة بالمؤشرات الكمية التي ستمهد للتحليل الكيفي، ويتحدد إطار الدراسة في الصحف المصرية القومية والخاصة، كما تتحدد وحدة المعاينة في المواد الصحفية في صحيفتي الأهرام والمصري اليوم بعد 25 يناير 2011 وحتى 30 يونيو 2015

وتكشف الدراسة خصائص المعالجة الصحفية للقضايا السياسية في صحيفتين مهمتين تلعبان دوراً مؤثراً في تشكيل الرأي العام المصري، كما تهتم الدراسة بتحليل تأثير نمط الملكية والسياسة التحريرية على نمط معالجة القضايا السياسية شكلا ومضمونا.

منذ قيام ثورة 25 يناير 2011 بدأت الصحف تتناول القضايا بشكل مختلف عما كان قبل الثورة، ولاسيما القضايا السياسية، وقد قامت الباحثة بإجراء الدراسة المسحية الميدانية حيث تم اختيار عينة عمدية قصدية كعينة غير احتمالية وتتكون من 30 مفردة تراعي تنوع الاختصاصات والانتماءات الحزبية والمهنية.

وتحدد مجتمع الدراسة في الخبراء من المتخصصين في الِشأن المصري المهتمين بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي، متضمناً القائمين بالاتصال في الصحيفتين عينة البحث. وبناء على نتائج الدراسة تم تحديد أهم القضايا السياسية بعد 25 يناير 2011.وهي تنحي مبارك، المظاهرات والاعتصامات والمليونيات، الانتخابات الرئاسية، تعديل الدستور، الانتخابات البرلمانية، مظاهرات 30 يونيو، أحداث سيناء والحرب على الإرهاب، فض اعتصام رابعة.

أهم نتائج الدراسة.

جاءت المظاهرات والاعتصامات والمليونيات في الصدارة بنسبة 20.1% ضمن القضايا السياسية التي تناولتها الصحف محل الدراسة بعد 25 يناير2011، تلتها أحداث 25 يناير 2011 بنسبة 17 % تلتها الانتخابات الرئاسية بنسبة 14%، يليها الدستور بنسبة 11.7% والانتخابات البرلمانية بنسبة 9.3%، تلتها مظاهرات 30يونيو بنسبة 9%، ثم تنحي مبارك بنسبة 7.3% وأحداث سيناء 6.4%، وأخيراً فض اعتصام رابعة 5.2%.

جاء الخبر الصحفي في الصدارة بنسبة 76.1%، يليه المقال الصحفي بنسبة 20.4%، يليها التقرير بنسبة 1.7%، والقصة الخبرية بنسبة 1.4%، وأخيراً العمود الإخباري بنسبة 0.04%.

كشفت الدراسة تنوع المصادر الإخبارية التي اعتمدت عليها الصحف محل الدراسة في معالجة في القضايا السياسية بعد ٢٥يناير ٢٠١١ وجاء الاعتماد على المحرر الصحفي في الصدارة بنسبة 42.4%

يليه المراسل الداخلي بنسبة 32.5%، وجاء الكتاب بنسبة 18.9%، ثم وكالات الأنباء بنسبة 2.8%، ورئيس التحرير بنسبة 2.3%، وأخيراً خبر مجهل بنسبة 1.1%.

فيما يتعلق بالقوى الفاعلة في القضايا السياسية بالصحف محل الدراسة جاءت القوات المسلحة في الصدارة ثم جماعة الإخوان المسلمين ثم المتظاهرون ثم حركات شبابية فالإسلاميون، والأجهزة الأمنية وقوى سياسية والسلطة التنفيذية ورموز دينية وأحزاب ومواطنون عاديون ووزراء سابقون وقادة رأى.

وفيما يتعلق بالنطاق الجغرافي للقضايا السياسية بالصحف محل الدراسة، جاءت التغطية على مستوى الجمهورية في الصدارة بنسبة 77.3% وتُعزى الباحثة ذلك إلى طبيعة القضايا محل الدراسة ، فعلى سبيل المثال في مظاهرات 25 يناير 2011 وما بعدها ، وأحداث 30 يونيو 2013 عمت المظاهرات والاحتجاجات معظم محافظات مصر ، وكذلك انتخابات مجلس النواب والانتخابات الرئاسية وكذلك التعديلات الدستورية التي جرت جميعها على مستوى محافظات ومدن وقرى مصر، تليها التغطية على مستوى المحافظة بنسبة 19.3% ،وأخيراً التغطية على مستوى المدينة /القرية بنسبة 3.4% .

وجاء أسلوب الإبراز والتركيز في صدارة الأساليب المستخدمة في معالجة القضايا السياسية في صحيفة الأهرام بنسبة 60.4%، يليه أسلوب التفسير والاستفاضة في الشرح بنسبة 19.2%، يليه أسلوب التكرار بنسبة 16% يليه أسلوب الاستشهاد بأدلة ووقائع بنسبة 13.6% وأخيراً أسلوب التكرار بنسبة 6.7%، وجاء أسلوب عرض جانب واحد بخلايا صفرية.

وفي صحيفة المصري اليوم جاء أيضا أسلوب الإبراز والتركيز في صدارة الأساليب المستخدمة في معالجة القضايا السياسية بنسبة 51.6%، يليه أسلوب التفسير والاستفاضة في الشرح بنسبة 20%، وأخيراً أسلوب التكرار بنسبة 16%، يليه أسلوب الاستشهاد بأدلة ووقائع بنسبة 9.9% وجاء أسلوب عرض جانب بنسبة 2.4%.

وفيما يتعلق بالكلمات المحورية البارزة المعبرة عن القضايا السياسية بعد 25 يناير 2011م بالصحف محل الدراسة جاءت كلمة " انتزاع السلطة " في صدارة العبارات بصحيفة الأهرام بنسبة 32.6% وتلتها كلمة " دستور جديد " بنسبة 10.9% ، وتتساوى كلمتان محوريتان : " الانسحاب " و" الوحدة الوطنية " بنسبة 9.8% ، وأيضا تتساوى كلمتان محوريتان : " مواجهات دامية " و معركة انتخابية " بنسبة 8.1% ، فقد أبرزت صحيفة الأهرام المواجهات والصدامات الدامية بين الشرطة والمتظاهرين لإجبارهم على إخلاء الميادين والرجوع إلى منازلهم ، وقد أطلقت الشرطة الرصاص على المتظاهرين كما حدث في شارع محمد محمود ، كما أبرزت الصراع في انتخابات مجلس النواب 2012م

بين ما وصفتهم بفلول نظام مبارك التي استخدمت المال السياسي لكسب أصوات الناخبين والتأثير عليهم ، والقوى السياسية الحزبية والدينية ، ويليها كلمة " تأمين الانتخابات " بنسبة 9.8% مثل :" مجلس النواب " و" الرئاسية " و"الاستفتاء على الدستور" ، وجاءت كلمة " السفاح " بنسبة 7.3% فقد أطلقت صحيفة الأهرام على وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي لسوء معاملته مع الحركات الشبابية وقمعها ،وتساوت كلمتان محوريتان " ديكتاتوري " و " الوحدة الوطنية " بنسبة 6.6%، تليها كلمة " ضبابية سياسية " بنسبة 5.5% ، تليها كلمة " هجوم بلطجية " بنسبة 5.1% ، كما تتساوى كلمتان محوريتان " اللجان الشعبية" و خيانة الأمانة بنسبة 4.7%، وتليهما كلمة " صنع طاغية " بنسبة 4.4% ، وتساوت كلمتان محوريتان : " إطلاق النار على المتظاهرين " و " إشعال المظاهرات " بنسبة 4.3%.

وجاءت بنسب قليلة الكلمات المحورية التالية : تطهير النظام السياسي ، ونار التعصب، ونار التعصب ،والشلل، وإطلاق الرصاص على المتظاهرين، واللجان الشعبية، وتطهير القضاء، ومخالفة الشريعة، واسترداد الثورة، وخطف الثورة، ومروجي الشائعات، واستخدام القوة المفرطة، ومواجهات دامية ،وتأمين المنشآت الحيوية، والسمسرة والرشوة، وفراغ أمني، والسفاح، وإغلاق المحال التجارية، وفض الاعتصامات، والصراع، تحذير المحرضين ،وعودة الجيش لثكناته، وحرب نفسية ضد المعتصمين، والسفاح ، الثورة المضادة ،والتحريض على كراهية الثورة، وإضراب ،و إهدار المال العام، والمشروع الاسلامي المعتدل ،والنزاهة والشفافية، وبناء دولة عصرية، وتحذير شديد اللهجة، وهجوم عنيف، والذمة المالية، والإساءة والتجريح، والتعدي على القضاة، وعدوان فكرى متفجر، والرشوة وبيع الاصوات، والتصويت الطائفي , والتآمر لإفساد الانتخابات، وحرب أهلية لبس أقنعة الكذب، ومكافحة الارهاب ، والاستفتاء على الدستور، وإمارة اسلامية، و تفجير خطوط الغاز، والفلول يشعلون الفتنة، وشروط الانتخابات الرئاسية، والجيش ليس بديلا للشرعية، فض الاعتصام.

أما في صحيفة المصري اليوم فجاءت كلمة " الحوار الوطني " في صدارة العبارات المعبرة عن موضوع دعوة المجلس العسكري للحوار الوطني لاستكمال خريطة الطريق بنسبة 13.7% تليها كلمة " الوحدة الوطنية " بنسبة 11.9% ، تليها " سن قوانين جديدة " بنسبة 10.3%، تليها كلمة " تعديلات دستورية " بنسبة 9.4% ، تليها كلمة " تأمين الانتخابات " بنسبة 8.4% ،وتساوت كلمتان محوريتان " الجيش يدير البلاد "و " القيادات الفاسدة " بنسبة 8% ، تليها كلمة " التصويت الطائفي " بنسبة 7.4% ، وتتساوى الكلمات المحورية التالية " أعمال سلب ونهب " و" ترقيع الدستور" و" انتزاع السلطة " و صنع طاغية جديد " بنسبة 6.9% ، تليها كلمة " الفلول يشعلون الفتنة" بنسبة 5.9% ، وتتساوى كلمتان

محوريتان : "اللجان الشعبية " و" التنحي " بنسبة 5.7% ، تليها كلمة " كلمة تداول السلطة " بنسبة 5% ،تليها كلمة " خريطة الطريق " بنسبة 4.4% ، تليها كلمة " تصعيد الاحتجاجات " بنسبة 4.3% .

أشارت نتائج الدراسة إلى صحة الفرض الأول جزئياً والقائل: توجد فروق ذات دلالة احصائية ما بين جريدتي (الاهرام ـ المصري اليوم) في استخدام إطار الصراع خلال تغطيتها للقضايا السياسية بعد ثورة 25 يناير.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى صحة الفرض الثاني جزئياً والقائل: توجد فروق ذات دلالة احصائية ما بين جريدتي (الاهرام ـ المصري اليوم) في استخدام نوع الإطار (أطر عامة ــ اطر حديثة. ترتبط بالحدث نفسه) خلال تغطيتها للقضايا السياسية بعد ثورة 25 يناير 2011م.

وأشارت نتائج الدراسة إلى صحة الفرض الثالث والقائل: توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين جريدتي (الاهرام ـ المصري اليوم) في آليات التأطير المستخدمة في تغطيتها للقضايا السياسية بعد ثورة 25 يناير 2011.

Summary of the Study.

The media, in all its forms, plays an important part in influencing the public opinion and shaping its direction.

The press plays an important role in the framework of addressing the significant political issues. There is no doubt that addressing such issues is subject to a certain editorial opinion and policy and a specific framing based on the information outlet's owner, funding and political trend. Under unstable political conditions in Egypt after January 25th, 2011 where the researcher has observed, through tracking the news and essays published in the newspapers supporting the existing political regime and other newspapers opposing it, that there are two opposing opinions as regards addressing the political issues that influence the Egyptian public opinion. Thereby, the researcher had a research problem identified as: Studying the Egyptian newspapers 'coverage of the political issues after the 25th January, 2011. This was through monitoring, describing,

classifying and analyzing a sample of the news items that dealt with the Egyptian political issues by relying on the news framing analysis theory.

This study is an experiment, through which the researcher can analyze the means used by newspapers to address the political issues on the understanding that this has its effect on shaping the public opinion as regards the political issues after 25th January, 2011. This is to contribute to research on the scientific and social levels. The shall focus specifically on the analysis of the news items in the newspapers representing the sample of the study, given that this is in line with the news framing analysis theory, that this is appropriate for the nature of the subject matter of the study and that this helps conclude the depth of meanings, the symbols, words and phrases used. In this respect, there shall be used the quantative indicators which shall pave the way for the qualitative analysis. The frame of the study shall be the Egyptian national and private newspapers. Further, the inspection unit shall be Al-Ahram and al-Masry al-Youm.

The study will reveal the characteristics of the media treatment of the political issues through two important newspapers with an important influence on the shaping of the Egyptian public opinion. Additionally, the study will analyze the effect of media ownership and editorial policy on the method of addressing the political issues in terms of form and content.

Since the irruption of the January 25 Revolutionthe newspapers have dealt with issues, particularly the political issues, in a manner deferent from that which was used before the Revolution. The researcher conducted a field survey targeting a study sample consisting of 30 persons with different specialties and political affiliations.

The survey population included specialists in the Egyptian political, economic, and social and media issues who deal with the two sample newspapers. Based on the outputs of survey there were identified the most important political issues after the 25thJanuary 2011 Revolution, namely Mubarak's stepping down, demonstrations, million-participant-demonstrations, sit-ins, presidential elections, constitutional amendments, parliamentary elections, the 30th June Demonstrations, the Sinai events, terrorism and the dispersal of the Rabaa' Al-Adawiya sit-in.

The Output of the Study

The demonstrations, sit-ins, million-participant-demonstrations have occupied the centre of the stage at a rate of 20.1% as regards the political issues addressed by the newspapers subject matter of the study after the January 25 Revolution; the events of the 25th January, 2011 and Mubarak's stepping down,17%,; the presidential elections, 14%; the constitutional referendum, 11.7%; the Parliamentary elections, 9.3%; 30 June demonstrations, 9%; Mubarak's stepping down, 7.3; Sinai events, 6,4%, and the dispersal of the Rabaa' Al-Adawiya sit-in, 5,2.

L In relation to the political issues, the press news came first at a rate of 76.1%; the press article,20.4%; the press report, 1.7%; news story, 1.4%; and then thenews section , 0.04%.

The study indicated the diversity of information sources relied upon by the newspapers subject matter of the study in their addressing the political issues after the January 25 Revolution.The press news featured prominently at a rate of 42.4%; the internal reporter, 32.5%; the book, 18.9; the news agencies, 2.8%; editor-in-chief, 2.3%; and then the anonymous news, 1.1%.

As far as the key influencers in the political issues viewed through the newspapers subject matter of the study the armed forces occupied the centre of the stage, followed by the Muslim Brotherhood, the demonstrators, Youth movements, Islamists, security bodies, political powers, the executive authority, religious symbols, political parties, citizens, former ministers and opinion leaders.

As regards the geographical scope of the political issues addressed by the newspapers subject matter of the study the coverage at the state level was at a rate of 77.3. The researcher attributes this to the nature of the issues subject matter of the study. For example, during the demonstrations of 25th January 2011 and the demonstrations taking placethereafter and events of 30 June the demonstrations and protests dominated all the governorates of Egypt. This also was the case as regards the parliamentary and presidential elections and the constitutional amendments that took place all over the governorates, cities and villages of Egypt. The coverage at the level of the governorates was at a rate of 19,3% while at the level of the city and village was at a rate of 3.4%.

The repetition and focusing method was at the top of all methods used to address the political issues in Al-Ahram at a rate of 60.4%; the method of interpretation and elaboration in the commentary, 19.2; the repetition method, 16%; the citation of evidence and facts, 13,6%; the repletion method, 6,7%; and the single aspect presentation method, zero cell.

The repetition and focusing method was at the top of all methods used to address the political issues in Al-Masry Al-Youm at a rate of 51,6%; the method of interpretation and elaboration in the commentary, 20%; the repetition method, 16%; the citation of evidence and facts, 9.9%; and the single aspect presentation method, 2.4%.

As regards the keywords expressing the political issues after the January 25th, 2011, in the newspapers subject matter of the study the word "snatching power" dominated the phrases used in Al-Ahram at a rate of32.6%; "a new constitution", 10.9%; " pull out " and " the national unity" were used equally at a rate of 9.8%; " bloody confrontation " and " electoral battle" were used equally at a rate of 8.1%; Al-Ahram highlighted the confrontations and bloody clashes between the demonstrators and the police that wantedto force the demonstrators to evacuate the squares and go back home. The police shot the demonstrators as the case in Mohamed Mahmoud Street. Al-Ahram also heighted the conflicts on the parliamentary elections 2012 between the so called remnants of the Mubarak Regime that used the political money to win votes and influence the electors, and the partisan and religious political powers, this being followed by "securing the elections", 9,8%; , and also " House of Representatives" , "presidential" , referendum on the constitution"; "the assassin", 7.3, where Al-Ahram called former Minister of Interior, Habib Al-Adly, as the assassin for his violent and repressive method used to deal with the youth, in this regard, the words "dictator" and "national unity" were equally used at a rate of 6.6%; "political uncertainty", 5.5%; "thugs attacks" , 5.1%; " popular committees" and trust" were equally used at a rate of 4.7%; "tyrant", 4.4%;and " shooting the demonstrators" and "fueling the demonstrations" were equally used at a rate of 4.3%.

The following words were used at a low rate: " cleansing the political regime, the fire of fanaticism, paralysis, shooting the demonstrators, the popular committees, cleansing the judiciary, violating the Sharia, restoring the Revolution, hijacking the Revolution, rumor makers, use of excessive force, bloody confrontation, securing the vital facilities, brokerage and bribing, security vacuum, assassin, closing the commercial shops, dispersal of demonstrations, conflicts, warning the instigators, the return of the army to its

barracks, the psychological war against the people holding sit-ins, instigating people to hate the Revolution, strikes, waste of public fund, moderate Islamic project, integrity and transparency, building a modern state, strongly worded warning, violent attack, patrimony, defaming and insulting of the judiciary, infringement on the judiciary, explosive intellectual aggression, bribe and selling of votes, sectarian voting, conspiracy to spoil the elections, civil war, wearing masks, combating terrorism, referendum on the Constitution, Islamic Emirate, pipeline bombing, the remnants' reviving of tension, the conditions of the presidential elections, the army not being the alternate of legality and sit-in dispersal.

In Al-Masry Al-Youm the words " national dialogue" remained high at the top in the issue of calling the Military Council to the national dialogue to complete the road map at a rate of 13.7%; " national unity", 11.9%; "passing new laws", 10.3%; "constitutional amendments", 9.4%; "securing the elections", 8,4%; " the army being involved in the management of the state" and "the corrupt leaders" used equally at a rate of 8%; "sectarian voting", 7.4%; "looting and pillaging","tinkering with the constitution" , "capture power", and " making a new tyrant" being used equally at a rate of 6.9%; " the remnants' reviving tension", 5.9%; "popular committee" and 'stepping down" being equally used at a rate of 5.7%; " rotation of power", 5%; "road map", 4,4%; and "elections escalation", 4,3%.

The studypartiallycorroborated the first hypothesis which says that there are statistical differences between (Al-Ahram and Al-Masry Al-Youm) as regards the use ofthe frame of conflict during the coverage of the after 25th January 2011 Revolution period

It also partially corroborated the second hypothesis which says that there are statistical differences between (Al-Ahram and Al-Masry Al-Youm) as regards

the use of the type of frame(general frames, new frames related to the nature of the event) during the coverage of the after 25th January 2011 Revolution period. The outputs of the study also partially corroborated the third hypothesis which says that there are statistical differences between (Al-Ahram and Al-Masry Al-Youm) in the mechanisms of framing used in the coverage of the after 25th January 2011 Revolution period.